محاضرات فى

تاريخ الشرق الاقصى

دكتور
فاروق عثمان اباظة
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب ـ جامعة الاسكندريـــة

١٩٩٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير ـ الازاريطة ـ ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس ـ الشاطبى ت ٥٩٧٣١٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

مقدمة

المصطلح الجغرافي والتاريخى
للشرق الاقصى

مقدمة

المصطلح الجغرافي والتاريخي للشرق الأقصي

الشـرق الأقـصى مـصطلح جـغـرافى وتاريخى لذلك النطاق الممـتـد فى جنوب شـرق أوراسـيـا. وتدخل فى هذا النطاق كل من ا لصين واليـابان، والأراضى التى تعرف سابقـا بالهند الصـينيـة، والتى تشـمل اليـوم فيـتنام الشمـالية، وفيتنام الجنوبية، وكمبـوديا ولاوس. كـمـا تعتبر كل من بورما وتايلاند – المعروفة باسم – سيام – واتحاد ماليزيا، وجمـهـورية اندونيسيا، وجمهورية الفلبين ضمن هذا النطاق.

وعلى الرغم من أن جزيرة «نيوغينيا» تنتمى جميعها إلى مجموعة جزر «ميلانيـزيا» بالمحيط الهادى، إلا أن أندونيسـيا نجحت فى أن تضم القسم الغربى من هذه الجزيرة إلى جمهوريتها[1]. بل أن شبه القارة الهندية تدخل كذلك فى نطاق الشرق الأقصى، بحكم موقعها فى جانبه الغربى من جهة، وبحكم الدور الذى قـام به الهنود، والقـوى الأوروبيـة التى سـيطرت على بلادهم، فى قضايا الشرق الأقصى.

وهذا النطاق الذى يضم مجموعات من الجزر وأشباه الجزر تختلف فيما بينهـا من حيث المساحة والشكل العام، إلا أنهـا تتشـابه كـثيـراً من حيث ظروف المناخ الموسمى من جـهـة، وعظم كثافة السكان فوق أراضيـهـا من جهة أخرى.

ولقـد عرف هذا النطاق «بالشرق الأقصى The Far East» أو «الشـرق الأقـصى المدارى «The Far Eastern Tropics» بينمـا أطلق عليـه البـعض

---

(1) Fisher, C.A. : South East Asia, The Balkans of the Orient Geography, Vol. 67. (1962), pp. 347-368.

الآخر اسم «الهند الأخرى أو البعيدة Further India» أو اسم «الهند الصينية أو الصين الهندية Indo China» وقد كان يقصد بهذا الاسم الأخير أراضى المستعمرات الفرنسية فى هذا النطاق والتى كانت تمثل اتحادا فدراليا تحت إشراف الحكم الفرنسى الاستعمارى عام ١٨٨٧ . أما اسم «تايلاند»، فقد اطلق منذ عام ١٩٤٩ على الأراضى التى يعيش فيها سكان «ثاى Thais» وكانت تعرف هذه الأراضى من قبل باسم «سيام Siam» . أما «فيتنام» فكان يقصد بها المستعمرات الفرنسية الواقعة على طول الساحل الشرقى للهند الصينية، وتسكنها جماعات «الأنام Annamites» . وقبل قيام الحرب العالمية الأولى كانت أراضى فيتنام تتألف من ثلاثة أقسام تعرف باسم «تونكين Tonkin» و «أنام Annam» و «الصين الكوشينية Cochin China» . ولكن بعد الحرب العالمية، استخدم السكان الاسم القديم لأراضيهم، وعرفت البلاد باسم أراضى فيتنام. ويطلق الكثيرون على مجموعة الجزر الواقعة فى هذا النطاق اسم «جزر الهند الشرقية East Indies» تمييزا لها عن «جزر الهند الغربية West Indies» التى تقع فى البحر الكاريبى بين الأمريكتين[١] .

وسوف نتبع فى دراستنا لتاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر منهجا إقليميا بحيث نقوم بدراسة كل إقليم على حده، مع مراعاة دوره فى العلاقات الدولية التى ربطت وحدات الشرق الأقصى الإقليمية بعضها ببعض، أو أدت إلى أنفصالها بعضها عن بعض فضلا عن التعرف على القوى الاجنبية والأدوار التى لعبتها فى التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى لمجتمعات الشرق الأقصى فى تاريخها الحديث والمعاصر.

---

(١) حسن سيد أحمد أبو العينين (دكتور) : جغرافية العالم الإقليمية، الجزء الأول : آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادى، ص٢٣٦-٢٣٨.

الفصل الأول

تاريخ الصين الحديث والمعاصر

تطور الصين الحضارى حتى مطلع العصور الحديثة :

تقع الصين فى الجهة الشرقية لقارة أوراسيا العظيمة، بين خطى عرض ٢٠، ٤٠ درجة شمالاً، وتخضع من الناحية المناخية للنظام الموسمى برياحه وأمطاره، وتساوى مساحتها مساحة أوربا تقريبا باستثناء روسيا، وهو ما يوازى نصف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التقريب. وتطوق الصين من ناحية اليابس مرتفعات عظيمة أعلاها هضبة التبت التى تقع فى جنوبها الغربى وتمثل أعلى الهضاب فى العالم. وتنحدر من تلك المرتفعات ثلاثة أنهار عظمى متجهة ناحية البحر ومخترقة أراضى الصين حيث تشيع فيها النماء الزراعى. وأبعد هذه الأنهار من ناحية الشمال نهر «هوانج هو» الذى يجرى فى أكثر جهات الهضبة انخفاضا من ناحية الشمال. بينما ينبع نهراً «يانجتسى» و «سينكيانج» من هضبة التبت. وكان لهذه الأنهار أثرها فى ظهور حضارة مبكرة فى بلاد الصين.

ويتألف سكان الصين من عدة فروع من الجنس شبه المغولى تتخاطب بلغات ولهجات متعددة. وقد اعترفت جمهورية الصين التى قامت رسميا فى عام ١٩١٢ بخمس مجموعات عنصرية كبرى، منها العنصر الأصفر، والعنصر المغولى، والعنصر التركى، والعنصر التبتى، وقد تم التزاوج بين هذه العناصر مكونة الشعب الصينى، وإن اختلف سكان الصين بين شمالها وجنوبها فى طباعهم ومميزاتهم العنصرية. ويجمع الباحثون على أن الإنسان قد استوطن الصينى منذ العصر الجليدى الأول حيث أثبت ذلك اكتشاف بقايا هياكل عظيمة عام ١٩٢٨ لانسان أطلق عليه اسم «إنسان بيكين». وقد خطا أسلاف الصينين خطوات مطردة نحو المدنية، ورغم بعدهم عن

المدنيات القديمة الأخرى فى وادى النيل ووادى دجلة والفرات وأراضى الهند، فقد جمعوا المعلومات لطريقة استنباط الأقوات من الأشجار، كما زرعوا الحبوب، واستأنسوا بعض الحيوانات وبدأوا يستخدمون الخزف، واتخذوا الأصداف وسيلة بدائية لاستخدام النقود، ثم اخترعوا الأوانى والأدوات التى يستخدمونها فى حياتهم وأدخلوا عليها التحسينات ثم بدأوا ينشئون نظاما سياسيا خاصا بهم تطور على النحو التالى :

١ - عصر ماقبل الأسرات :

يتضمن سلسلة من الأباطرة الأسطوريين الحكماء والأبطال الثقافيين. وتذكرهم المصادر الصينية : تارة باسم «الحكام الثلاثة». وطوراً باسم «الأباطرة الخمسة»، وهم : فوهسى، شين فونج، هوانج تى (الامبراطورية الأصفر). ياو، شون[١].

٢ - أسرة هسى (٢٢٠٥-١٧٦٦ قبل الميلاد) :

مؤسسها الإمبراطورية «يـو». ويؤثر عنه إنقاذه الصين من فيضان مدمر، استمر تسع سنوات.

٣- أسرة شانج أوين (١٧٦٥-١١٢٣ قبل الميلاد) :

أيدت الحفائر و السجلات المكتشفة ، تولى هذة الاسرة حكم الصين . بيد أن التاريخين السالفى الذكر غير محققين.

٤- أسرة تشو (١١٢٢-٣٥٦ قبل الميلاد) :

أسسها الملك «ون» وتجعل الكونفوشيوسية منه ومن دوق تشو أبطالا عظاماً.

---

(١) فؤاد محمد شبل : حكمة الصين، دراسة تحليلية لمعالم الفكر الصينى منذ أقدم العصور، الجزء الأول، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧، ص١٧

٥- فترة الربيع والخريف (٧٢٢-٤٨١ قبل الميلاد) :

أسفر تحلل سلطان بيت «تشو» عن انبعاث حكام إقطاعيين، تلقب كل منهم بلقب السيد الحامى، أو الطاغية بالمعنى اليونانى.

وقد عاش كونفوشيوس خلال السنوات : ٥٥١-٤٧٩ قبل الميلاد.

٦- عصر الدول المتحاربة (٤٠٣-٢٢١ قبل الميلاد) :

تعتبر هذه الفترة، عصر الفلسفة الصينية الذهبى.

٧- أسرة تشين (٢٥٥-٢٠٧ قبل الميلاد) :

توحدت الصين لأول مرة فى تاريخها فى امبراطورية مركزية، قضت على الاقطاع، وفى عام ٢١٣ قبل الميلاد صدر قرار امبراطورى باحراق الكتب.

٨- أسرة هان (٢٠٦ قبل الميلاد - ٢٢٠ ميلادية) :

يتضمن عصر هذه الأسرة فترتين :

الأولى : من عام ٢٠٦ قبل الميلاد إلى عام ٢٤ ميلادية

ثم اغتصب «وان ماغ» العرش خلال الأعوام ٩-٢٣ ميلادية.

الثانية : من عام ٢٥ ميلادية - ٢٢٠ ميلادية.

٩- عصر الإنشقاق (٢٢١ ميلادية - ٥٨٩ ميلادية) :

وحكمت الصين خلالها عدة أسر منها :

أسرة «وى» (٢٢٠-٢٦٥ ميلادية).

أسرة تشين (٢٦٥-٤١٩ ميلادية).

١٠- أسرة سوى :

لبث حكمها من عام ٥٩٠ ميلادية حتى ٦١٧ ميلادية.

١١- أسرة تانج :

لبث حكمها من عام ٦١٨ ميلادية حتى ٩٠٦ ميلادية.

١٢- عهد الأسر الخمس :

ظل اثنين وخمسين عاماً، من عام ٩٠٧ إلى ٩٥٩ ميلادية.

١٣- أسرة سونج :

وتنقسم إلى :

(أ) أسرة سونج الشمالية (٩٦٠-١١٢٦ ميلادية).

(ب) أسرة سونج الجنوبية (١١٢٧-١٢٧٩ ميلادية).

١٤- أسرة يوان :

أســـرة منغـــوليـــة الأصل، تولت حكم الصين خـــلال السنوات ١٢٨٠-١٣٦٧ ميلادية).

١٥- أسرة مينج :

حكمت الصين طوال الفترة ١٣٦٨-١٦٤٣

١٦- أسرة تشينج :

أسرة منشورية الأصل حكمت البلاد منذ عام ١٦٤٤ ثم اقتلعتها ثورة ١٩١١ تحت قيادة «صن يات - سن».

١٧- عهد الكومنتانج :

ظلت الصين خاضعة للنظام الجمهورى الذى أعلنه صن يات - سن، ثم تولى زعامة حزبة المعروف باسم «الكومنتانج» تشانج كاى تشك، إلى أن أمكن للحزب الشيوعى القضاء عليه عام ١٩٤٩.

١٨- النظام الاشتراكى :

تولى الحزب الشيوعى الصينى عام ١٩٤٩ حكم البلاد فى ظل منحى تفكيرى جديد على البلاد.

ويبدأ تاريخ الصين المعروف بظهور خمسة أباطرة أسطوريين، اعتبرهم الصينيون أنصاف آلهة وعبدوهم، ونسبوا إليهم اكتشاف الزراعة وتنظيم الرى، وابتكار الأدوات الزراعية، والمركبات ذات العجلات، والقوارب وغيرها من المنجزات الحضارية. واعتبرهم كونفوشيوس ومريدوه، أبطال أزهر عصور الماضى المجيد.

ثم تلاهم الامبراطور «ياو» أول حاكم بشرى حكم الصين (٢٣٥٧-٢٢٥٦ ق.م.) ويعاصر حكمه منتصف حكم الأسرة السادسة من تاريخ مصر المجيد. وخلف هذا الحاكم وزيره القدير «شون» (٢٢٥٥-٢٢٠٦ ق.م) ، الذى خلفه الامبراطور «يو» مؤسس أول أسرة مالكة صينية عرفت باسم «هسيا» لبثت تحكم حتى عام ١٧٦٦ ق.م. وانتهى عام ١١٢٣ ق.م) . ويعاصر التاريخ الأخير نهاية حكم رمسيس التاسع.

هذا هو السرد المأثور للتاريخ الصينى العتيق كما يورده المؤرخون الصينيون. لكن ما برحت التواريخ السالفة الذكر محل نقاش وجدل. فمهما يكن من أمرها، لم تكن الصين وحينذاك دولة متحدة. إذ تألفت من عدة دول متنابذة تحارب إحداها الأخرى، لكنها دانت جميعها بالاحترام لبيت «تشو» وتقع عاصمته قرب مدينة «سيان» الحالية بمقاطعة «شنسى» . واقتصر سلطان بيت «تشو» على سهل صغير فى شمال الصين وحوض النهر الأصفر. وعلى ضفاف هذا النهر ترعرعت الحضارة الصينية.

على أن ثمة تاريخاً يُجمع عليه الباحثون فى الصين وغيرها هو ٧٧٦ قبل الميلاد (آخر أيام شاشانق الثالث من الأسرة الثانية والعشرين الفرعونية) . إذ سجل الصينيون وقتذاك حدوث كسوف شمسى؛ كما ظهر فى هذا العام أول كتاب من المأثورات الصينية يعرف باسم «كتاب الأغانى» .

وبينما كانت الحضارة الصينية تتدرج فى معراج التقدم والارتقاء، إذا بالبدو المغول يهاجمون عاصمة أسرة «تشو» وينهبونا ويعزلون الملك فكان أن انتقل مركز الحكم إلى مدينة تعرف الآن باسم «لوياغ» فى هونان.

وتعرف فترة ٧٢٢-٤٨١ قبل الميلاد باسم «فترة الربيع والخريف». واستفحل خلالها سلطان الاقطاعيين، فاستقلوا عن سيطرة أسرة «تشو» المالكة، وانتحل بعضهم لنفسه لقب ملك، وسعى الحاكم الأقوى للقضاء على الأضعف. لكن اتسمت هذه المرحلة بظهور فلاسفة الصين العظام ابتداء من كونفوشيوس (٥٥١-٤٧٩ قبل الميلاد). وتوافقت هذه المرحلة مع مايعرف فى تاريخ الصين السياسى بفترة «الدول المتحاربة». ونشب خلالها الصراع بين سبع دول كبرى أوجدها تطور الأحداث السياسية. وانتهى الأمر بها عام ٢٢١ قبل الميلاد، بالقضاء على الاقطاع تماماً، وتوحيد الصين الكامل.

ويعتبر عام ٢٢١ قبل الميلاد، بداية تفجر طاقات الصين الإبداعية فى ميدانى الاجتماع والاقتصاد.

وتتميز فترة الدول المتحاربة بالنشاط الفلسفى، نشاط لانجد له نظيراً فى العالم بأسره، اللهم إلا فى اليونان القديمة. فكان آلاف الأساتذة - ممن ينتسبون إلى مختلف المدارس الفلسفية - يزرعون البلاد طولا وعرضاً، يعرضون خدماتهم الفكرية على مختلف الحكام.

وإذا كان توحيد الصين قد تمّ عام ٢٢١ قبل الميلاد، فإن الامبراطور «تشين شيه - هوانغ» قد أمر عام ٢١٣ ق.م. بإحراق جميع الكتب. فكان أن أصيبت المدارس الفلسفية المزدهرة بضربة قاضية عطلت تطورها فى طريق التقدم. وهذان ما سلمت منه المدارس الفلسفية اليونانية، بفعل انتقالها إلى

الاسكندرية ومتابعتها فى حركة التطور الفلسفى، ثم انتقالها إلى أيدى المسلمين. وبفضل الجهود الإسلامية، بلغت الفلسفة اليونانية أوربا، ومن هناك تابعت تطورها.

ثار الشعب الصينى على ذلك الامبراطور المغولى الجاهل، ونصب مكانه أسرة «هان» (٢٠٦ق.م. - ٢٢٠ ميلادية). واتصف حكمها باستقرار أحوال الصين الحضارية فسنت القوانين، ووضعت نظم الاختبار للالتحاق بالوظائف العامة، وصيغت التنظيمات الاجتماعية والسياسية التى ظلت قائمة دون تغيير جوهرى. حتى سيطر الشيوعين على الحكم عام ١٩٤٩.

وترتب على توقف التطور الفلسفى - كما سلف ذكره - سيطرة أفكار كونفوشيوس ومريديه على الفكر الصينى - بصفة جوهرية - إلى أن ظهر ماوتسى تونج بآرائه التى أصبحت نقطة تحول خطيرة للغاية فى سير الفكر الصينى فى تاريخ الصين المعاصر.

إن أقدم ما وصل إلينا من المأثورات الصينية، مصدره مدينة «كانت» عاصمة ملوك «شانغ» حوالى عام ١٤٠٠ قبل الميلاد (أى أوائل عصر اخناتون المصرى - تقريباً). وكانت تلك العاصمة مركز حضارة متقدمة تهتم عنها أبنيتها الضخمة ومنسوجاتها الحريرية المتقنة الصنع وأوعيتها البرونزية. وخلف لنا هذا العصر طائفة من ا لكتابات سجلت على الأحجار والعظام، أما ما سجل فيما عدا ذلك فقد زال منذ أمد بعيد. وتزودنا هذه السجلات بلمحة عارضة عن طقوس السكان الدينية وتنظيمهم السياسى الطريف. لكنها لاتمدنا بمعلومات ذات قيمة عن توجههم الفكرى.

وفى عام ١١٢٢ قبل الميلاد، اجتاحت القبائل البدوية شعب شانغ، وكانت تقودها جماعة تعرف فى التاريخ الصينى باسم «تشو» هى التى

أسست أسرة «تشو» المشهورة. ولاقت الأسرة متاعب فائقة فى حكم البلاد، نظراً لجهلها بأساليب الحكم المتحضرة، كادت تطيح بها لولا أن أنقذت البلاد من حمأة الفوضى شخصية عظيمة عرفت فى التاريخ الصين باسم «دوق تشو». فقضى على أسباب الفتنة وأقر الأمن، وأظهر عبقرية فائقة فى تنظيم البلاد على أسس مكنتها من مواصلة السير فى طريق الحضارة.

ويعتبر حكماء الصين «دوق تشو» مؤسس التراث الكونفوشيوسى، بل يضعه بعضهم فى مرتبة أسمى من كونفوشيوس نفسه. ففى معترك الأحداث التى جرت فى عهده، انصهرت طائفة من الآراء ذات أهمية عظمى فى التاريخ الصينى. ويقتضينا إدراك هذه الآراء إمعان النظر فى الأسلوب الذى نظم به المجتمع الصينى وقتذاك.

كانت الأرستقراطية الوراثية تهيمن على كل جانب من جوانب الحياة الصينية خلال عصر أسرة «تشو». وقد عُدَّ مؤسسو العائلات الأرستقراطية المشهورون أبطالا «أسطوريين» ،بل أرباباً.

ومصداقاً لهذا الرأى آمن أفراد الشعب بأن ملوك أسرة «تشو» منحدرون من بطل أسطورى أطلقوا عليه اسم «هو تشى»، ومعناه الحرفى «حاكم الأذرة العويجة»، وكان رباً للزراعة. وقد ورد فى ثبت صينى قديم يطلق عليه «كتاب الشعر» أن أمه حملت به بأعجوبة وقتما تخطت عتبة الإله الأعظم. ونجا من عدة مآزق بفضل الحماية التى أسبغها عليه الرب الأعظم. ولما بلغ أشده علم الناس كيفية زراعة القمح. فمركزه فى الأساطير الصينية، يعادل مركز أوزيريس فى أساطير مصر القديمة.

وآمن عامة الصينيين بأن أسلاف الطبقة الأرستقراطية يعيشون فى السماء. حيث يراقبون مصاير أخلافهم فيمنحونهم النصر فى الحروب

والرفاهية ورغد العيش إبان السلام. واعترافاً بفضل هؤلاء الأسلاف؛ يجب تقديم القرابين إلى أرواحهم، وإطاعة رغباتهم التى يسرون بها إلى العرافين والكهان.

فكأن أفراد الطبقة الأرستقراطية - وفقاً لهذا الرأى - يستمدون سلطانهم لامن أعمالهم ومآثرهم وقوتهم على الأرض، ولكن بفضل قدرة أجدادهم فى السماء. وطبيعى أن يستحيل على أى فرد من الجماهير لاينتمى إلى الأرستقراطية، أن يأمل فى بلوغه مركزاً مرموقاً، لافتقاره إلى المؤهلات المطلوبة: أى حدب الأجداد الأقوياء ورعايتهم. وتألفت الغالبية العظمى من العامة من الصناع والفلاحين وكثير منهم أرقاء لدى الأرستقراطيين، وليست لهم حقوق تجاههن. وقد ورد بكتاب الشعر الفقرة التالية : «العامة راضين عن أحوالهم فلديهم كفايتهم من الطعام والشراب». لكن تشير فقرة أخرى من نفس الكتاب إلى أن «السماء تسحق عامة الناس. فيزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً».

ولما كانت أسرة «تشو» قد فتحت الصين عنوة ولم يكن فى وسع ملوكها الاستناد على مبدأ الأسلاف ابتكرت مبدأ جديداً تستند إليه فى حكم البلاد هو مبدأ «القضاء والقدر الواضح» يبرر استيلاءها على مقاليد السلطة من حكامها الشرعيين، قوة واقتداراً. وأطلقوا على مذهبهم هذا «قانون السماء»؛ وكانت السماء أعظم الأرباب أهمية. وهكذا أدّعت هذه الأسرة أنها قد اجتاحت ملك «شانغ» تلبية لأمر السماء.

وبإضعاف نفوذ فكرة الأسلاف التى استند عليها سلطان الملوك والأرستقراطيين تغيرّ طابع التاريخ الصينى بأسره. فكان أن أصبح كل متمرد على السلطة الحكومية أو خارج على القانون أو النظام أو متحد لسيطرة أحد

الأرستقراطيين؛ أصبحوا جميعاً يستندون على فكرة «أمر السماء» تبريراً لأفعالهم.

وجدير بالملاحظة، ما سجلته طائفة من الوثائق التى أصدرها من تحدوا الدولة أو الحكام، وخرجوا على سلطانهم لسوء معاملتهم الشعب. على أن كثيراً من المغامرين قد اتخذوا من فكرة الدفاع عن الشعب، سلاحاً لاجتذاب أغلبيته إلى صفهم ليستولوا على مقادير الحكم لأنفسهم.

وفكرة «إكبار العائلة وتمجيدها»، سمة سادت الحضارة الصينية منذ بدايتها، فنجد كتاب الشعر يذكر مايلى :

من بين جميع الرجال فى العالم..
لايوجد ما يعادل الإخوة..
إن الإخوة يتعاركون داخل الأسوار..
لكنهم يقفون متحدين ضد إهانة تصدر من الخارج..
فى حين أن أفضل الأصدقاء..
مهما يكن من كثرتهم، لن يقاتلون فى سبيلك..

فتقديس الأسلاف وإكبارهم وإعزازهم، لم يبتكره كونفوشيوس، كما تظن جهمرة الكتاب الغربيين. ففى فقرة من كتاب الشعر كتبت قبل زمنه بأجيال طوال تقول : «ليس هناك من تعنى به عنايتكن بأبيك، ولا إنسان تعتمد عليه كأمك». ولم يكن تقدير الآباء والأجداد مجرد إلتزام أدبى، بل كان واجباً قانونيا. وكان عصيان الأبوين وتحدى الإخوة الكبار من الجرائم الخطيرة.

ولم تتخذ الحضارة فى الصين طابعا محدداً إلا فى عهد أسرة «تشو» التى بدأت عام ١١٢٢ قبل الميلاد. ويتفق هذا التاريخ مع بداية حكم رمسيس العاشر تقريباً، فكأن مصر - وطننا المجيد - قد قطعت ثلاثة آلاف سنة فى طريق الحضارة قبل هذا التاريخ.

ولم تشهد الحقبة الأولى من حكم الأسرة أعمالاً ثقافية كاملة تنسب إلى مؤلفين معينين. إذ دأب الموظفون الرسميون والمدرسون، على الحفاظ على السجلات الأدبية. وعكف المؤرخون على تسجيل الأحداث. وكانت الأرستقراطية - كما ذكرنا من قبل - طابع الحكم فى الصين القديمة. فكان أفرادها أصحاب السيطرة السياسة. وهم - فى الوقت نفسه - ملاك الثروة المادية ومحتكرو التعليم. وبكلمات أخرى؛ لم يكن ثمة تمييز حقيقى بين الموظفين الرسميين وأهل العلم. وكانت طبقة النبلاء الحاكمة هذه، منشغلة بالوظائف التى تشغلها وبالأحداث السياسية التى تواجهها عن التوفر على تأليف الكتب.

ويتصل نظام الملكية الزراعية بموضوع الإقطاع اتصالا وثيقا. إذ لم يكن للتقسيم الطبقى معنى سياسى واجتماعى، بل ضم بين ثناياه معنى اقتصادياً كذلك. ففى ظل النظام الإقطاعى للصين القديمة، كان الامبراطور (ابن السماء) والسادة الإقطاعيون والوزراء وكبار موظفى الدولة، كانوا جميعاً سادة الشعب الأعلين، لا سياسياً فحسب، ولكن اقتصادياً كذلك. فلقد انقسمت ملكيات الأرض، وفقاً لتوزيع الامبراطور مناصب الدولة على أفراد عائلته وعلى أصدقائه المقربين. وتولى الإقطاعيون توزيع أراضيهم على أقاربهم، وهؤلاء بدورهم وزعوها على عامة الناس لزراعتها. وما كان ليتأتى لعامة الناس امتلاك الأرض، إذ كانوا مجرد أرقاء زراعيين فى حوزة سادتهم.

ولهذا نجد سجلات حكومات ذلك الزمان تصف أوجه نشاط العائلات النبيلة. أما بالنسبة لعامة الناس فكانوا يطالبون بالعمل لدى سادتهم أوقات السلام، ويحملون السلاح وقت الحروب ويضحون بالحياة فى سبيل مصالح سادتهم.

والعصر الممتد من عام ٧٢٢ قبل الميلاد والذى ينتهى عند بداية حكم أسرة هان عام ٢٠٦ قبل الميلاد يعد عصر تحرر شامل، تعرض خلاله صرح الصين الاجتماعى لتغيرات جوهرية. فلقد أنهار النظام الإقطاعى، فأتيحت الفرصة لكثير من ذوى الأصل المتواضع لتولى مراكز ذات أهمية سياسية. كما زال من الوجود كثير من العائلات الحاكمة السابقة وبلغت هذه الحركة مداها عام ٢٢١ قبل الميلاد. وقتما وفق تشين شيه – هوانغ إلى توحيد الصين تحت حكم أسرة تشين ووجه إلى الإقطاع ضربة قاضية بإنزاله أفراد العائلات الأرستقراطية – عدا أفراد أسرته – إلى مصاف الأفراد العاديين. وتجلت الضربة النهائية ضد الاقطاع بإنشاء الامبراطور «وو–تى» (١٤٠–٨٧ق.م) نظام الاختبار عند الالتحاق بوظائف الدولة.

وثمة اتجاهات أخرى للعصر فى تحول وضع طبقة التجار إذ ارتفعت مكانتها بالتدريج، إلى أن استحوذت على قسط ضخم من النفوذ. وفى الحق؛ يعتبر تزايد القوة الاقتصادية لكل من أرقاء الأرض والتجار، عاملا هاما فى انهيار الاقطاع. فكان أن تداعت التنظيمات الامبراطورية. وتهاوت الطقوس والشرائع.

وطبيعى أنه عند إنهيار النظم القديمة لمجتمع معين أن تنبعث فى أوساط المحافظين نزعة ترى أن روح العصر ليست روح الأيام الخوالى، وأن حياة الناس تتغير دوما، وأن الواجب يقضى بأن يهبوا لمناصرة النظم القديمة

(وكان كونفوشيوس ينتمى إلى هذا الرعيل من المفكرين). ولاشك أن مجرد انتساب نظم إلى عصر قديم، يستثير في قلوب الناس شعور التوقير. وما إن تتعرض تلك النظم للمخاطر حتى يضطر المدافعون عنها إلى تبرير مناصرتهم الماضى ونظمه. وفى الصين استمرت سنن الماضى فى التحلل، وبرز مفكرون ينتقدون هذه السنن – أو يعارضونها – ويتوقون إلى تنقيحها، ويتمنون إقامة سنن جديدة مكانها، كما انبعث آخرون يعارضون الآراء القديمة كافة مهما يكن من أمرها.

وإذا كانت أسرة «تشين» قد وحدت الصين، فإن مؤسسها «تشين شيه – هوانغ» قد أمر – كما ذكرنا من قبل – بحرق تراث الصين من الكتب وحرم اقتناء كتب الشعر والتاريخ، وحظر قيام المذاهب الفلسفية على اختلافها. بيد أن الامبراطور لم يحرق إلا ما فى حوزة الناس، ولم يمس السجلات الرسمية بسوء. وقد اقتصر على تحريم التعليم الخاص لإرغام الناس على الاتجاه إلى طبقة المدرسين الرسميين ليتولوا تعليمهم. وابتغى من وراء هذا – هو ووزيره «لى سسو» الذى رغّبه فى حرق المكتبات الخاصة – توحيد مقاييس الفكر.

لكن سرعان ما ذوى حكم أسرة «تشين» الهمجية عام ٢٠٧ قبل الميلاد فأخذ الفكر الصينى يزدهر ويترعرع من جديد فى ظل حكم أسرة «هان». التى امتاز ملوكها بتشجيع القضايا الفكرية. وحسبنا القول إن الأمير «هواى – نان» (مات عام ١٢٢ قبل الميلاد) بذل مختلف ضروب التشجيع للمحيطين به من المفكرين لكتابة مؤلف تسجل فيه جميع الآراء الفلسفية فى عصره دون فارق بين مدرسة فكرية وأخرى. وقد أطلق اسم هذا الأمير الحكيم على ذلك الكتاب بعد إنجازه فأصبح يعرف باسم «هواى نان تزو».

وقد اختلفت آراء الباحثين في مدى توافر الروح الديمقراطية في الصين القديمة. فمن قائل بأن التاريخ لايعرف قيام نظام ديمقراطي في الصين. ومن قائل بتوافر الديمقراطية - أو بالأحرى روحها - في بعض مراحل الحكم في الصين القديمة.

ومن رأينا أن الأذهان ما برحت تختلف في مفهوم كلمة «ديمقراطية» كأسلوب للحكم، كما تتباين الآراء في روح الديمقراطية. وثمة من يتخلص من تحديد مفهوم دقيق لاصطلاح الديمقراطية باللجوء إلى المصطلحات العامة مثل : الحرية و«عزة النفس»... وغير ذلك من المصطلحات النسبية.

ولما كان تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب وللشعب يعتبر أفضل تعريف للديمقراطية. فإننا إذا طبقنا هذا على التعريف على حالة الصين القديمة. فسنجد مايلي :

أولاً : طوّر الفكر الصيني مسألة الحكم فأصبح للشعب وبموافقة الشعب، ولكن ليست حكومة بالشعب ومن الشعب.

ثانياً : إذا نُظر للحَكومة باعتبارها مثلا أعلى للبشرية نجد أن للصينيين خلقاً ديمقراطياً وذلك من ناحية أن استقرار السلام والمحافظة على النظام في البلاد، لايرتكن على سلطان الحكومة أو على الرهبة من الجند، بل يستند تسعون في المائة من السلام والنظام على تأييد الشعب وحبه لأن يحكم نفسه بنفسه. ولقد أثبت التاريخ الصيني أن اقناع الشعب بصلاحية نظام هو السبيل الأوحد لاحترامه إياه واتباعه قواعده. ولقد حدث إبان عصر من العصور الصينية أن اختفى البوليس والقضاء

وأغلقت السجون، لعدم الحاجة إليها بسبب محافظة الناس على النظام وصدقهم وأمانتهم.

ونجد فى الجانب الموضوعى :

أولاً : اتسم المجتمع الصينى منذ بداية حكم أسرة «هان» (عام ٢٢٠ قبل الميلاد) بانتفاء النزعة الطبقية منه تماماً. فإن القضاء على النظام الاقطاعى الذى أقامته أسرة «تشو» (وانتهى عهدها عام ٢٤٩ قبل الميلاد) وإلغاء حقوق البكورة[1] إبان حكم أسرة هان، قد جعل وجود الأرستقراطية – كطبقة – أمراً مستحيلا.

ثانياً : ترتب على تطبيق نظام اختيار موظفى الدولة عن طريق الامتحان على مدى ألف وخمسمائة سنة؛ ترتب عليه تجديد طبقة المثقفين الحاكمة باستمرار وكفالة انبعاث المواهب فى طول البلاد وعرضها ولم يكن يُحال بين أى فرد – ولو كان ابن شحاذ – وتأدية اختبارات الالتحاق بوظائف الدولة. فكانت الموهبة وحدها أساس بلوغ أسمى المراتب. مصداقاً للمثل الصينى «يتساوى الناس جميعاً فى لون دمائهم».

ثالثا : الثورة على الأوضاع حق مسلم به منذ أقدم عصور المجتمع الصينى. وقد نص عليه كتاب التاريخ وكتاب منشيوس. وتستند نظرية الثورة على فكرة «تفويض السماء». ومدارها أن السماء قد عهدت إلى الحاكم بحكم الناس لما فيه خيرهم وهناؤهم، فإذا ظلمهم واستبد بهم، يكون قد أضاع حقه فى حكمهم. ويشبه الفيلسوف منشيوس هذا الحكم باللص. وفى الواقع تكون نظرية «تفويض السماء» الطابع الأساسى لكتاب التاريخ بأسره. ويتفرع عن هذه النظرية فكرة أن

---

(١) أى حق البكر فى امتلاك جميع الميراث دون شريك.

التفويض يتغير باستمرار، مما يتعين على الحاكم ألا يظل فى الحكم دوماً. وقد وردت بكتابى التاريخ والشعر العبارة التالية : «حماية السماء لايتأتى الحفاظ عليها بسهولة، ومن الصعوبة الاعتماد المطلق على عدالة السماء».

وبالتالى؛ كان خطر اندلاع الثورة ماثلا أمام الحكام باستمرار. ويستخدم الصينيون عبارة «تغيير التفويض» للدلالة على الثورة على النظام القائم. فالصين لم تعرف نظرية الحق الإلهى الذى انتحله ملوك أوربا وغيرهم لأنفسهم. وبرروا به حكمهم وتصرفاتهم حيال الشعوب.

رابعاً : كان سلطان الملك مطلقاً من الناحية النظرية وحدها. ومما تتسم به طريقة الحكم فى الصين، وجود نظام الرقابة الامبراطورية. إلا أن الرقباء كانوا يعينون لملاحظة تصرفات الامبراطور وموظفى الدولة. فكان الرقباء يعارضون أوامر الحاكم التى تجافى الصالح العام.

خامساً : يتصل بمسألة الرقابة، فكرة أهمية الرأى العام. ومما يؤثر عن أحد وزراء الامبراطور «شون» (٢٢٥٥-٢١٩٨ ق.م) قوله : «إن السماء ترى وتسمع بعيون الشعب وآذانه، وتعبر السماء عن عدم موافقتها بوساطة سخط الشعب».

أى أن الصينيين قد عرفوا فكرة أن صوت الشعب من صوت الله قبل أن يلم بها الأوربيون بأجيال طوال. وقد نمّى الفيلسوف «منشيوس» هذه الفكرة وجلاها، حتى غدت فلسفة للحكم والسياسة، وأصبحت حرية إبداء الرأى عقيدة جوهرية.

سادساً : تنبث بمواضع عديدة من كتاب التاريخ، فكرة أن الشعب والحاكم يتمم أحدهما الآخر فى كيان الدولة. وهذه فكرة اهتم بها الفيلسوف

«منشيوس» وأوضحها. وقد ذكر فى صدد عناصر الدولة المختلفة «أن الشعب أعظم عناصر الدولة أهمية، ويتلوه مضمون الدولة، ويأتى فى النهاية حاكم الدولة باعتباره أقل عناصرها شأناً». ولما كان كتاب منشيوس يقرأ فى كل مدرسة، فقد ألم كل طفل بهذا القول الجامع منذ طفولته. وترسب فى ذهنه.

سابعاً : نص كتاب التاريخ على فكرة تساوى الناس. وقد أعلى منشيوس من شأن الفكرة فى كتابه. ومن أقواله المأثورة «إن الحكماء من نفس معدننا. إن فى وسع كل فرد أن يغدو مثل الامبراطور (ياو) أو الامبراطور (شون)» (وهما امبراطوران أسطوريان اشتهرا بحكمتهما الفائقة).

والحقيقة أننا لايمكننا فهم تاريخ الصين الحديث والمعاصر مالم نرجع إلى الوراء لنلم إلمامه سريعة بتاريخها وحضارتها القديمة التى تركت بصمات واضحة على حياة الصينيين ونظرتهم للعالم الخارجى، وعلى أية حال فمن الثابت أن تاريخ الصين بدأ متأخرا جدا عن تاريخ مصر، ومتأخراً بعض الشئ عن بدء تاريخ بابل، وليس عسيرا تعليل هذا التأخير، فليس فى الوجود مكان كفلت له الطبيعة المثل الأعلى من الحماية كما كفلتها لمصر، لوادى النيل، ومع ذلك فان مبادئ الحضارة الصينية تشبه مبادئ الحضارة الغربية بالقدر الذى سمحت به الظروف الجغرافية.

وقد عرف الصينيون الفلسفة الانسانية منذ أكثر من اثنى عشر قرنا قبل الميلاد. ومن أشهر فلاسفتهم واعمقهم أثراً فى تاريخ الصين «كنفوشيوس» الذى ولد فى منتصف القرن السادس قبل الميلاد. وعند بلوغه مرحلة الشباب اشتغل بالتدريس بعد أن تزود من العلم فقرأ التاريخ، وحفظ الكثير من الشعر

والأدب، وتعمق فى دراسة الفلسفة. وبعد اشتغاله بالتدريس ردحا من الزمن تحول إلى القضاء حيث عين كبيرا للقضاة فى إحدى المدن الصينية، غير أنه هجر هذه الوظيفة بعد أن واجهته معوقات كثيرة، وظل يجوب أنحاء الصين متنقلا من مكان إلى آخر يبث تعاليمه بين النشئ قرابة ثلاثة عشر عاماً كان فيها قدوة صالحة للصينيين.

وقد استقر «كنفوشيوس» فى أخريات أيامه فى مدينة (لو) حيث ظل عاكفا على نشر خلاصة تجاربة وعلمة، وأهمها ما كتبه عن تاريخ الصين وهو من المجموعة الأدبية والفلسفية والتاريخية التى أطلق عليها اسم «الكتب التسعة». ولم ينح فى كتابته للتاريخ نحو المؤرخين الذين يتقيدون بالحقائق التاريخية، ولكنه اهتم بسرد الأحداث التى تروق له، والتى يريد أن يسوقها التماسا للعبرة والعظة، فهو لهذا يعتبر تاريخا قوميا إلى حد كبير الهدف منه إثارة الحمية القومية فى نفوس الصينين للعمل على إحياء أمجادهم القديمة.

وقد أرتكزت تعاليم كنفوشيوس الفلسفية فى معظمها على الأخلاق، حتى أصبحت الناحية الأخلاقية تمثل حجر الزاوية فى كل ما تناوله من أبحاث سواء منها ما يتعلق بالشئون الدينية أو الشئون الفلسفية ولهذا نجده يعزو كل ما ساد عصره من فوضى واضطراب إلى ضعف الأخلاق. مما جعله يعتقد أن أى اصلاح يجب أن يقوم على اساس بناء الأسرة وهى وحدة المجتمع على أساس أخلاقى سليم. حتى أنه قال أن العالم فى حرب لانه يتكون من دول فسد حكمها، وسبب ذلك أن القوانين الوضعية لم تستطيع أن تقوم مقام النظام الطبيعى للأسرة، ولكن الأسرة مضطربة وعاجزة عن أن توفر النظام الاجتماعى الطبيعى لان الأفراد حسبوا أنهم قادرين على تنظيم أسرهم دون أن يقوموا أنفسهم فى البداية.

وفيما يتعلق بنظم الحكم فقد رأى «كنفوشيوس» أن المجتمع يجب أن يقوم على أساس الطاعة – طاعة الابن لوالده والزوجة لزوجها، وللولد الحق ألا يأخذ برأى والده إذا كان فاسدا، وكذلك من حق الوزير ألا يطيع رئيسه فيما يضر بالصالح العام. ورأى كنفوشيوس أن الشعب مصدر السلطات، وإن واجب الحكومة ينحصر فى أن تحقق للشعب كفاية فى الطعام، وكفاية فى العتاد الحربى للدفاع عن نفسه، وكفاية فى الثقة بالحاكمين، بمعنى أنه لابقاء للدولة إذا ما فقد الناس ثقتهم بحكوماتهم. فالثقة فى نظره هى أساس الحكم السليم. بل إن «كنفوشيوس» رأى أيضا ضرورة «توزيع الثروة» بقوله «أن تركيز الثروة (يقصد تركيزها فى أيدى الأقلية الموسرة) – سبيل إلى تشتيت الشعب، وتوزيعها – أى الثروة – هو سبيل إلى جمع شتاته». وهذا يعنى أنه كان ينادى باقامة نظام حكم اشتراكى يعمل لمصلحة المجموع.

وقد انتشرت تعاليم «كنفوشيوس» فى أنحاء الصين عن طريق تلامذته ومريديه وبمساعدة المدارس الكثيرة التى سارت فى تعليم تلامذتها على أساس فلسفته. وقد ظلت تلك التعاليم منتشرة فى الصين حتى القرن التاسع عشر. وكان لها الفضل الأكبر فى حفظ الحضارة الصينية عبر العصور رغم تخلف الصين وضعيفا من الناحية السياسية فى فترات عديدة ورغم محاولة بعض الحكومات الصينية أن تقضى على تعاليم «كنفوشيوس» دون جدوى، فقد زادت تلك الأساليب التعسة من قوة هذه التعاليم وانتشارها حتى سلمت تلك الحكومات بالأمر الواقع. بل أن بعض الحكومات الصينية رفعت «كنفوشيوس» إلى مرتبة الآلهة والقديسين، فأقامت له هياكل فى مختلف مدن الصين وقراها، كانت تقدم لها القرابين. كما أنشأت الصين مدرسة حديثة مهمتها دراسة تعاليم «كنفوشيوس» وشرحها والتعليق عليها، واصبح لهذه المدرسة أثر كبير فى نهضة الفكر الفلسفى فى جنوب شرقى

وهكذا صبغت تعاليم «كنفوشيوس» تاريخ الصين بصبغة خاصة ميزته عن تاريخ الأمم والممالك الأخرى، وظل أثرها مهيمنا على حياة الصينيين فترة طويلة من الزمن تقرب من ألفى عام أى حتى سقوط أسرة «منشو». ولهذا فمن الأهمية بمكان لكل دارس لتاريخ الصين فى العصور الحديثة أن يمنح تلك التعاليم ما تستحقه من أهمية وعناية بالغين.

أما عن تطور تاريخ الصين فيمكننا القول بأنها ظلت تتشكل من ولايات منقسمة ومتفرقة حتى القرن الثالث قبل الميلاد حيث استطاع «تشن شيه هـواغ Chin Shih Huang» أن يوحدها تحت حكمة لاول مرة فى التاريخ حوالى عام ٢٢١ ق.م. ثم قام بتشييد سور الصين العظيم The Great War لحمايتها من إغارات القبائل المجاورة التى تسكن الهضاب الجافة التى تشبه الصحراء وتقع على طول الجبهة الشمالية الغربية للصين. وقد بلغ طول هذا السور ١٥٠٠ ميل، وبه عدد من الأبواب الضخمة فى جهات متفرقة. ويعتبر هذا العمل الضخم من أكبر الأعمال الإنشائية التى قام بها الإنسان فى عصر من العصور. وقد بدأت حكومة الصين الحالية فى ازالة أجزاء منه لاقامة المنشآت الصناعية الحديثة مكانها، ولكنها راعت فى ذلك الابقاء على معالمه القديمة كأثر تاريخى له أهميته فى تاريخ الصين وحضارته القديمة.

ولم يقتصر اهتمام الامبراطور على الناحية الحربية فحسب بل تعداها إلى سن القوانين والتشريعات الجديدة وتوحيد نظم الحكم والقضاء على الاقطاع. وبموته تعود الفوضى إلى البلاد ويقتسم حكام الولايات السلطة فيما بينهم إلى أن استطاعت أسرة «هان» أن تبسط نفوذها على البلاد فى أواخر القرن الثالث قبل الميلاد. وقد استمر حكمها ما يقرب من الأربعة قرون.

ونظراً لان الصين بحكم ظروفها الجغرافية محاطة ببلاد لم تصل شعوبها إلى درجة من المدنية توازى مدنية الشعب الصينى نفسه وأن فاقته فى جرأتها وبسالتها البدنية، فلهذا لم يكن من نصيب الصين قط فى غضون تاريخها الطويل أن دخلها غزاة أرفع من أهلها مدنية وحضارة. وتعرضت الصين فى القرن الثالث عشر الميلادى للغزو المغولى الذى حدث نتيجة لما أصاب المناطق الصينية الشمالية الغربية من قحط نظرا لعدم سقوط الأمطار. لهذا تطلعت القبائل المغولية التى كانت تقطن تلك الأقطار إلى المناطق الخصبة المجاورة لهم فى الصين، فاندفعوا إليها بأولادهم ونسائهم وقضوا على معالم المدن التى وقعت فى أيديهم قضاءا تاما على يد قائدهم جنكيزخان. واستباح الصين الشمالية خمس سنوات متوالية إلى أن انتهت تلك الموجة الأولى بانسحابه عائداً إلى موطنة الأصلى بأواسط آسيا. ولكن خلفاؤه من بعده ساروا على نفس سياسة التوسع والفتح، ووقعت الصين فريسة فى أيديهم نظراً لضعفها من الناحية الحربية واهتمامها بالناحية الثقافية.

ومن أعظم ملوك المغول الذين حكموا الصين الامبراطور «كوبلاى خان» الذى خضعت له معظم الأراضى الصينية. وبعد أن استتب له الأمر هناك أخذ فى تكوين أسرة مغولية حاكمة وهى أسرة «يوان» التى حكمت الصين قرابة قرن من الزمان، نعمت فيه الصين بالاستقرار النسبى. ونظراً لتفوق الحضارة الصينية على حضارة المغول الفاتحين فان هؤلاء الغزاة لم يستطيعوا أن يكون لهم تأثير يذكر عليها، بل لقد ذاب العنصر المغولى الذى يكون أقلية غازية فى هذه الكثرة العددية من الصينيين. ولم ينقص وقت طويل حتى أصبح هؤلاء الغزاة صينيين فى عاداتهم وتقاليدهم وحضارتهم أيضا. وقد أتخذ المغول من بكين عاصمة لملكهم الجديد فى الصين. كما

شهدت البلاد استقرارا ورخاء، وعرفت الديانة المسيحية هناك بفضل تشجيعهم ورعايتهم.

وقد زار الرحالة الأوربى ماركوبولو Marco Polo الصين أثناء حكم الامبراطور «كوبلاى خان». وقد أورد فى كتاب المعرفة «كتاب العجائب» "Livre de Merveilles" الذى وصف فيه مشاهداته أثناء رحلته التى استغرقت ٢٤ عاما من ١٢٧١-١٢٩٥ أن الصين أحرزت تقدما ورخاء فى عهد الامبراطور «كوبلاى خان».

وفى نهاية عهد ملوك المغول الذين حكموا الصين فقد تطرق الانحلال إلى نظام الحكم، مما أدى إلى قيام راهب بوذى قوى الوطنية بتنظيم حركة المقاومة ضد المغول الأجانب وكانت أسرته صادقة النزعة القومية، كما أنها تمثل نهضة وبعثا جديدا للروح الصينية. ونجح هذا الراهب فى ثورته الوطنية ضد الغزاة فى عام ١٣٦٨ واستولى على العاصمة وأعلن نفسه امبراطورا على الصين وعرف باسم «تشويوانج» بينما أطلق على نفسه لقب «هنج وو» الملكى، وأسس أسرة «منج» التى نعمت الصين فى عهدها بفترة من الرخاء.

غير أن بلاد الصين سرعان ما انقسمت على نفسها وبدأت الأحزاب تعمل على توسيع هوة الخلاف بين أبناء الأمة الصينية. وفى خلال هذا التناحر والإنقسام أخذت جيوش مملكة «منشو» تكتسح الصين متجهة من الشمال إلى الجنوب، حتى تمكنوا من الاستيلاء على العاصمة وإقامة أسرة حاكمة جديدة هى أسرة «منشو» التى ظلت تحكم الصين حتى ثورة الصين الحديثة بقيادة «جيانج كاى شك».

ومن أعظم أباطرة أسرة «المنشو» الامبراطور «كانج شى» الذى عاصر لويس الرابع عشر ملك فرنسا. وفى ظل حكم هذا الامبراطور تمتعت الصين

بالوحدة الوطنية، وضمت إليها منغوليا وكوريا ومنشوريا والتبت وانام والهند الصينية والتركستان. كذلك زادت صلات الصين التجارية بالدول الأوربية، وبدأ التجار الأوربيون يواصلون نشاطهم التجارى فى الثغور الصينية. وكان ذلك بداية صفحة جديدة فى علاقات الصين الخارجية بالدول الغربية، تلك العلاقات التى أخذت أشكالا متعددة من بينها الحروب المختلفة التى شنتها الدول الأجنبية على الصين استمرارا لتلك العلاقات.

محاولات التدخل الأوروبى فى الصين فى مطلع العصور الحديثة :

تعتبر حركة الكشوف الجغرافية التى تم شطر كبير منها فى القرن الخامس عشر الميلادى اهم نتيجة عملية للنهضة الأوروبية، إذ استطاع الملاحون الأوروبيون أن يحققوا أعظم نصر فى مجال الكشوف الجغرافية فى أواخر ذلك القرن. وتمثل هذا النصر فى حادثين، أولهما كشف الأمريكتين ابتداء من سنة ١٤٩٢ على أيدى الأسبان، وثانيهما كشف الطريق البحرى من أوربا إلى الهند حول رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨ على أيدى البرتغاليين. وكان لهذين الحادثين نتائج عميقة الأثر فى تاريخ الصين إذ بدأ معهما العصر الحديث للمناطق التى وصل إليها المكتشفون الأوربيون.

وفى سنة ١٥١١ استتب الأمر لسلطان البرتغاليين فى ملقا فى جنوب غرب شبه جزيرة الملايو، وبدأ العصر الحديث فى منطقة الشرق الأقصى بعد أن أصبح المحيط الهادى (الباسيفيكى) مفتوحا للسفن الأوربية منذ ذلك الحين. ولقى البرتغاليون بشبه جزيرة الملايو كثيراً من الصينيين سمعوا منهم الشئ الكثير عن ثراء الامبراطورية الصينية العريض وتجارتها الضخمة. وكان أول برتغالى بلغ شاطئ الصين هو «رافائيل بيرسترللو» فى سنة ١٥١٦، وقد سافر إلى هناك عل إحدى السفن الصينية الطراز وعاد بعد رحلة شاقة مليئة بالمغامرة.

وفى السنة التالية زار «جورجى ماسكارياس» ميناء «تشوانغ تشاو» وتبادل التجارة مع التجار الصينيين. وقد أقنعت المعلومات التى جمعها هاذان الرائدان السلطات البرتغالية بفائدة فتح باب التجارة مع الصين فى مطلع القرن السادس عشر. وأعدت لذلك الغرض بعثة سياسية على رأسها «توماس بيريز» الذى حمل رسالة من ملك البرتغال إلى امبراطور الصين، ولقى السفير استقبالا حسنا من قبل الصينيين فى «كانتون» فى جنوب شرقى الصين.

وأبلغت سلطات «بيكين» على الفوربوصول «بيريز» فسمحت له بالحضور إلى «بيكين». ولكن فى نفس الوقت أخذت تبلغ مسامع بلاط أسرة «منج» الحاكمة حينئذاك معلومات ليست فى صالح البرتغاليين. إذ أن سلاطين الملايو الذى كانوا بوصفهم تابعين للامبراطور الصينى ويدعون الحق فى حمايته لهم، كتبوا يستنجدون به على الوافدين الجدد. وكان سلطان «بيتانغ» بوجه خاص قد كتب تقريرا مفصلا حذر فيه حكومة «بيكين» من أن البرتغاليين كانوا حين يفدون ابتغاء التجارة فإنهم يضمرون فى أنفسهم التوسع والفتح، على نحو ما حدث فى المحيط الهندى. كما أن أمير البحر البرتغالى الذى أوصل «بيريز» إلى «كانتون» تقدم بسفنه إلى «شانغ تشوان» وأخذ يتصرف بالطريقة التى اعتادها ربابنه البرتغاليين بمنطقة الملايو، وأنزل رجاله وشرع فى بناء قلعة فى المنطقة التى نزل فيها. وهنا هاجمه الأسطول الصينى حتى أجلاه عن الموقع. ونتج عن تلك الحادثة بعد أن بلغت أنباءها مسامع «بيكين» أن رفضت الحكومة الصينية بطبيعة الحال استقبال «بيريز» وأمرت باعادته إلى «كانتون» حيث مات سجينا.

ومن الملاحظ أن الصينيين لم يكن يخامرهم فى ذلك الوقت الإحساس بالكراهية للأجانب ذلك أن أسرة «منج» وإن كانت ذات نزعة قومية،و تمثل نهضة الثقافة الصينية بعد حكم أسرة «يوان» المغولية، فانها كانت مستعدة للترحيب بكل علاقة تعقد أواصرها مع الأجانب، كما لم يكن يحدوها فى ذلك الوقت روح الاعتزال، ولكن تصرف البرتغاليين وسلوكهم البربرى نحو شعوب آسيا حينئذاك أدى إلى هذا الموقف المتحفظ من جانب الصينيين. ومن الواضح أن حكام «الملايو» المسلمين كانوا يعلمون بالجرائم التى كان يرتكبها البرتغاليون فى المحيط الهندى، وقد أبلغوا بهاحكام الصين فى الوقت المناسب.

على أن البرتغاليين من جانبهم حاولوا من جديد مرارا فتح العلاقات الدبلوماسية مع «بيكين»، ولكن الرفض المهين كان نصيبها على الدوام حتى القرن التاسع عشر. ففى عام ١٥٢٢ وصل «أفونسو مارتنز» ومعه عمارة بحرية آملاً أن يؤذن له بالوصول إلى «بيكين» فهوجم ودمرت سفينته. وكانت المحاولة الثانية فى عام ١٥٥٢، غير أن البعثة السياسية لم تتقدم عن «ملقا» حيث نصح حاكمها البعثة بأن تعود إدراجها علما منه بموقف الصينبين فى هذا الصدد. وقد قام البرتغاليون فى المرة الثالثة بأخطر جهد بعد ذلك بمائتى عام، ووصلت بعثتهم إلى «بيكين» فعلا. وقد استقبل الامبراطور الصينيين هذه البعثة، وسجد رئيسها «اسكندر متللو سوزا» بالطريقة المتبعة فى البلاط الصينى وتلقى هدايا الامبراطور إلى مليكة وهو راكع على ركبتية، واعتبرها الصينيون على طريقتهم المألوفة سفارة تحمل إليهم الجزية.

ورغم أن الصينيين لم يسمحوا بتطور أية علاقات سياسية أو دبلوماسية ، إلا أن البرتغاليين واصلوا القيام بتجارة مزدهرة مع الموانى الصينية الجنوبية، خاصة وأن الحكام المحليين هناك يشجعون الاتصال التجارى بالاجانب، الذين كانوا يحضرون تلك البضائع الثمينة لبيعها. على أن سياسة البرتغاليين وأدعاءاتهم المسرفة فى السيادة العليا على الشرق ما لبثت أن أفضت بهم إلى النزاع مع السكان والحكام المحليين، ولهذا فانهم لم يلبثوا أن طردوا من موانى الصين. أما بالنسبة لتبة «أماكاو» البحرية التى سمح لهم باستخدامها فى سنة ١٥٥٧ - وهى على هيئة جزيرة صغيرة سمح لهم أمير بحر صينى كان يتعقبه القراصنة وتلقى عونا من إحدى السفن البرتغالية فأظهر اعترافه بالجميل وسمح للبرتغاليين باتخاذ «أماكاو» كنقطة بحرية تجارية - فان وجود البرتغاليين فيها كان رهنا للظروف، ومقامهم فيها مقام الملتمس الضارع، لبلاط «بيكين» بل لمرءوسين محدودى السلطة بمدينة «كانتون». وظل هذا الحال على ماهو عليه حتى أسس البريطانيون والفرنسيون السيطرة الأوربية ببلاد الصين فى القرن التاسع عشر.

علاقة الأسبان بالصين :

أما بالنسبة للاسبان فقد شكلوا الجيل الثانى من الأوربيين الذين اتصلوا بالصين. وقد وصلوا إلى جزيرة «الفيلبين» فى وقت مبكر من القرن السادس عشر الميلادى. وقد تم لهم غزو الجزر وإنشاء مدينة «مانيلا» فى سنة ١٥٧١ ، كما تم لهم الاتصال بالسفن الصينية وتبادل التجارة معها. وكان أول من زار الصين من الأسبان قسيسين هما «مارتن دهيرادا» و«جيرونوموماربن». وتأسست العلاقات الودية مع سلطات الصين الجنوبية، ولما بلغ القرن نهايته حصلوا على الإذن بالاتجار فى «كانتون».

ولكن الأسبان لم يكن حظهم من النجاح أعظم من حظ البرتغاليين فى محاولتهم إنشاء العلاقات الدبلوماسية مع الصين، وان ازدهرت تجارتهم مع الفليبين بدرجة ملحوظة. وكانت نوعا غريبا من التجارة، ذلك لان الفيلبين كانت تستخدم كمستودع لبضائع المسكيك، وكانت تجارة أسبانيا مع الصين تتم عن طريق أمريكا الوسطى. وقد ظلت الفضة المستخرجة من المناجم الأمريكية يتقايض عليها مقابل المنسوجات الآسيوية المصنوعة من القطن والحرير، ومقابل التوابل والخزف الصينى.

علاقة الهولنديين بالصين :

أما بالنسبة للهولنديين فقد بدأ نجمهم فى الظهور بعد أن تمكنوا من إبعاد خصومهم البرتغاليين رويدا من مناطق الأرخبيل الأندونيسى فى مطلع القرن السابع عشر. وقبل عام ١٦١٩ تهيأ للهولنديين إقامة مصنع «بجاكرتا» التى أطلقوا عليها اسما جديدا هو «باتافيا» وبفضل هذا العمل كما يقول القائد الهولندى فى تقرير له «أحرزنا موطئ قدم ومستعمرة على أرض جاوة». ولم يلبث الهولنديون أن تبؤوا شيئا فشيئاً وإلى حين نفس المنزلة التى كانت للبرتغاليين فى البحار الشرقية.

وقد تمكن الهولنديون فى سنة ١٦٢٢ من احتلال «فرموزا»، التى لم يكن الصينيون قد استقروا فيها فعلا فى ذلك الحين. واستقر الهولنديون «بتايوان». وأقاموا لانفهسم حصنا فيها، وأصبحت هذه الجزيرة ذات أهمية كبيرة فى العصر الحديث. وقد استخدم الهولنديون جزيرة فرموزا بحيث أصبحت مركزا لتجارتهم، وكانت تمثل لهم ميناء وسيطا فى علاقاتهم المتطورة مع اليابان. وقد هاجم الصينيون «فرموزا» بقوة بلغت خمسة

وعشرون ألف رجل، واضطر الهولنديون إلى التسليم بعد أن عانوا من الحصار الطويل، وقد تم ذلك فى عهد أسرة «منج» الصينية، التى أعقبت أسرة «منشو» التى ظلت تحكم الصين حتى سنة ١٩١١، والتى تطورت فى عهدها العلاقات بين الشرق الأقصى والقوى الأوربية. وكان استبدال أسرة «منشو» القوية بأسرة «منج» الضعيفة العاجزة مدعاة لتقوية الصين فى وقت كانت له أهميته وخطورته. ذلك أن قبائل التخوم الشمالية أمثال المغول، قد أعلنت فى أخريات أيام أسرة «منج» خروجها عن سيادة الصين، وكذلك فعلت مثلها بعض القبائل شبه المستقلة والذى حدث فعلا حينذاك أن أسرة «منشو» التى عرفت أيضا باسم أسرة «كشنج»، كانت قد بدأت حكمها فى «بيكين»، وكانت رقعة بلاد الصين قاصرة على المناطق الواقعة جنوبى سور الصين العظيم. ثم تعاقب على الامبراطورية عدد من الحكام الأقوياء تمكنوا من أكام الترابط بين مختلف أجزاء الامبراطورية، كما أوقفوا التوسع الروسى عند حده على نهر عامور. ثم أعادوا فتح أقليم «سنكيانج» ووضعوه تحت سيطرتهم الفعالة، وتدخلوا بالقوة فى بلاد التبت، ووضعوا أسس مبررات الصين للسيطرة عليها. وتم فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بسط سلطان الصين على أوسع رقعة بلغتها من التخوم الشمالية لكوريا شمالا إلى كمبوديا، ومن المحيط الهادى إلى جبال الهيمالايا وجبال قرة قورم.

علاقة الانجليز بالصين :

أما بالنسبة للانجليز وبداية علاقتهم مع الصين فان أول محاولة لهم لدخول البحار الصينية تمت بناء على اتفاقهم مع الهولنديين الذين نافسوهم فى تجارة الهند الشرقية. ففى عام ١٦١٩ عقدت بين شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الشرقية الانجليزية معاهدة، أتفق فيها على احتلال

إحدى الجزر الواقعة على مقربة من السواحل الصينية، وعلى إجبار المراكز التجارية التابعة للصين على قصر معاملاتها التجارية على الهولنديين والانجليز دون سواهم. واتفق الطرفان أيضا على أن يكون لهما «مجلس دفاع مشترك» غير أن هذه المعاهدة الهولندية الانجليزية فشلت نتيجة لمحاولة الهنولديين العمل على احتكار التجارة. ولهذا صمم التجار الانجليز على التفاهم مع البرتغاليين، ولم يلبثوا أن حصلوا على رخصة من نائب الملك البرتغالى بجوا، وجهزوا عدة سفن بقيادة القبطان «ودل». وكانت المعلومات التى لديهم عن أحوال بلاد الصين من الضآلة بحيث أن «ودل» رأى أن يقتصروا على استحضار بعض خطابات التعريف من سلطات جوا إلى حاكم «مكاو» حتى يتمكن من تبادل التجارة مع الصين. على أن القهر المزرى التى كانت السلطات الصينية ترهق به البرتغاليين فى «مسكا» لم يتح لهم أن يقدموا إلى الانجليز كل مساعدة ممكنة. ومن أجل ذلك أخذ الربان الانجليزى على عاتقة أن يحصل على النتيجة قهراً، فأعد صندوقا وزورقاً من زوارق السفن زودهما بخمسين رجلا ودفع بهما داخل نهر «كانتون». على أن السلطات الصينية أوقفت هذه المحاولة وأمرت القائمين عليها بالابتعاد عن النهر المذكور.

وتصرف الانجليز كعادتهم «بصلف» وطالبوا بأن يسمح لهم بالمرور عبر الاراضى الصينية وتبادل التجارة بحرية كاملة.

ومن الطبيعى أن هذا الموقف الذى اتخذه الانجليز وهو موقف الفاتح الذى يقدم الشروط أدى إلى عواقب وخيمة. إذا أنزلت السفن الانجليزية جملة قوامها مائة رجل واحتلت قلعة صغيرة قرب النهر، ورفعت بكبرياء «علم جلالة ملك بريطانيا العظمى على الجدارن»، ثم ارتكبوا فى النهر اعمال قرصنة. غير أن الصينيين أظهروا صبرا جميلا، كما أن اثنين من

كبار ضباط السفينة طلبتها «كانتون» حيث اعتذر القبطان «ودل» عن مسلكه فسمح له بأن يشحن بضاعته ويعود إلى بلاد الهند.

وفي سنة ١٦٨٥ حصلت شركة الهند الشرقية البريطانية من السلطات الصينية على حق إنشاء مصنع بمدينة «كانتون»، كما افتتحت مركزا تجارياً في «ننجبو». وبعد عام ١٧٠٠ أصبحت سفن شركة الهند الشرقية تتردد على «كانتون»، وفي سنة ١٧١٥ أنشئ مصنع دائم في تلك المدينة. ولما تزايدت تدريجيا قوة شركة الهند الشرقية الانجليزية ونمت مواردها بتلك الدرجة الهائلة ببلاد الهند، فقد أصبح للانجليز ابان القرن الثامن عشر نصيب الأسد في التجارة الصينية. وكان الشاى يمثل السلعة الرئيسية لشركة الهند الشرقية ببلاد الصين. وكانت مصلحة البريطانيين تنحصر بوجه رئيسى في الاتجار في الشاى الأسود الذى تنتجه ولاية «فوكين»، ومنها كان يحمل إلى «كانتون» ويشترى عن طريق رابطة التجار الصينيين المعروفة باسم «الكوهونج Co-Hang» التي كانت تحتكر التجارة، وأصبحت المبالغ التي يستثمرها المشترون الأوربيون الآخرون لاتصل إلى سبع ما تستثمره الشركة البريطانية، وقبل أن يبلغ القرن الثامن عشر نهايته كان الشاى قد أصبح شرابا قوميا بانجلترا. ولسداد قيمة المبالغ الهائلة المستخدمة في ذلك الاستثمار وضبط الميزان التجارى فقد شجعت الشركة على بيع الأفيون للصين، خاصة بعد أن حوله «وارن هيستنجز» إلى احتكار له ببلاد الهند.

وقد أصبح لشركة الهند الشرقية البريطانية أكبر جالية مع الأوربيين المقيمين ببلاد الصين. ومع ذلك فقد كانت أول بعثة سياسية تصل إلى «بيكين» وهي تحمل أوراق اعتمادها من الملك جورج الثالث وكان يرأسها «لورد مكارتنى» في أواخر القرن الثامن عشر. وكانت بعثة غير عادية، بدأت

أعمالها بعد إعدادات محكمة، وبعدد ضخم من الموظفين. وسافر السفير وحاشيته فى موكب رسمى ضخم إلى بيكين، ولكنه كان يرفع علما مكتوبا عليه بالصينية «السفير الذى يحمل الجزية من بلاد الانجليز».

ومع ذلك فان اللورد «ماكارتنى» تصرف تصرفا مليئا بعظيم الهيبة والكرامة، وابى السجود على الأرض، ولم يوافق إلا على تقديم أوراق اعتماده، راكعا على ركبة واحدة. وأبدى الامبراطور الصينى «تشين لنج» تلطفا عظيما مع السفير، ولكن النتائج السياسية والتجارية للبعثة كانت سلبية محضة.

ثم أرسلت بعثة أخرى فى عام ١٨١٦ برئاسة اللورد «أمهرست»، واضطرت إلى العودة من «بيكين»، لان الصينيين أصروا على ضرورة سجود السفير أمام الامبراطور، بينما أصر السفير بثبات لايقل عن ثبات الصينيين على عدم النظر فى تلك المسألة مطلقا. وقد ظل الموقف على تلك الحال حتى صممت بريطانيا على إنهائه بعد أن قويت شوكتها بفتح بقية الهند، مما جعلها تقرر استخدام القوة لارغام الصينيين على التجارة فى القرن التاسع عشر فيما عرف بحرب الأفيون الأولى فيما بين عامى (١٨٣٩-١٨٤٢) والثانية فيما بين عامى (١٨٥٧، ١٨٦٠).

التدخل الأوربى فى الصين فى القرن التاسع عشر :

عندما استقرت بريطانيا فى شبه القارة الهندية فى جنوب آسيا، فقد أصبح واضحا أنه لامفر للمصالح البريطانية من أن تتدفق إلى الشرق الاقصى والمحيط الهادى. وكان مركز الأمم الأوربية ببلاد الصين أثناء الربع الأول من القرن التاسع عشر مماثلا من نواح كثيرة لمركزهم ببلاد الهند وذلك قبل

منتصف القرن الثامن عشر. إذ كان لهذه الأمم الأوربية بضع محطات تجارية على الساحل، ولكن لم يكن لهم أى نفوذ سياسى ولاقوة عسكرية، وكل ما كان يهمهم هو التجارة التى يتنافسون فيها مع الأمم الأوربية الأخرى التى لم تسبقهم إلى هناك. على أن الأوربيين لم يكونوا يرغبون فى التغلغل إلى داخل البلاد، بل إنهم كانوا قانعين بالتعامل مع وسطاء كانوا يجمعون الثروات من مكاسب التجارة.

بيد أنه كان هناك فارقان هامان بين مركز الأوربيين بالهند ومركزهم بالصين. فان التجارة كانت ببلاد الهند تلقى التشجيع حتى أصبحت فعلا جزءا لايتجزأ من اقتصاد البلاد. فالمناطق الساحلية التى انتقلت إليها من داخل البلاد القوى المالية والاقتصادية كانت تعتمد فى عيشها على تلك التجارة. وكان للكثيرين من حكام المناطق الساحلية الضيقة مصلحة مباشرة فى تلك التجارة. بل الواقع أن الهند بما لها من تقاليد عريقة فى التجارة البحرية، لم تكن تعتبر المراكز التجارية الاجنبية أمرا يجوز الاعتراض عليه. أما الموقف فى الصين فكان مختلفا من هذه الناحية. إذ أن الحكومة الصينية لم تكن تهتم بالتجارة البحرية. وعندما كتب الامبراطور الصينى «تشين لنج» إلى «جورج الثالث» ينبئه بأن امبراطوريته تمتلك «كل شئ بوفرة هائلة» ولاترغب فى استيراد أى شئ من الخارج، كان فى الواقع يردد تقليدا صينيا راسخ القدم ببلاده، يعتبر أن تبادل السلع مع الاقطار الاجنبية شيئا لاضرورر له، ويتنافى مع كرامة الصين.

وقد وجدت بريطانيا فى بلاد الصين فرصتها الكبرى لتحقيق مصالحها الاقتصادية، حيث تتوفر سوقا رائجه لتصريف مصنوعاتها بين كتلة بشرية ضخمة تزيد فى تقدير الكثيرين فى مطلع القرن التاسع عن ثلاثمائة مليون

نسمة. ومع انفتاح الصين أمام محاولات التدخل الاجنبى وتنمية الموارد الطبيعية فيها، ازداد قدرة الأهالى على الشراء، كما زادت إمكانية الصين على تصدير منتجاته.

وأصبح لبريطانيا وحدها قبل منتصف القرن التاسع عشر عددا كبيرا من التجار فى كانتون كانوا يبيعون للصينيين بنوع خاص الأفيون الذى كان يرد من الهند ومن فارس، كما كانوا يشترون الشاى والحرير الخام من التجار الصينيين. وبدأ رجال الصناعة الانجليز فى لانكشاير فى إرسال منتجاتهم من المنسوجات المختلفة إلى كانتون وبخاصة المنسوجات القطنية والتى انتجتها وسائل الصناعة الحديثة بأسعار أقل من قيمة المنسوجات التى كان يصنعها الحرفيون الصينيون.

وكان التجار البريطانيون الذين تمثلهم رابطة الصين يرغبون فى إلغاء الحواجز التى وضعتها حكومة الصين أمام المنتجات الأوربية، كفرض ضريبة على السلع المستوردة، وإجبار التجار الأجانب المقيمين فى كانتون على التعامل عن طريق وساطة رابطة التجار الصينيين المعروف باسم «الكوهونج». التى كانت تحتكر التجارة وتمنع الأجانب من الخروج عن نطاق حتى المنشآت التجارية، حيث كانوا يخضعون لرقابة دقيقة من قبل السلطات الصينية. وكانت بريطانيا ترغب فى عدم قصر العلاقات التجارية على ميناء وحده، كما كانت ترغب معاهدة تجارية مع الحكومة الصينية لاقامة علاقات ثانية على أساس تعاقدى واضح مبدلا من الاستمرار فى قبول ما تمليه الصين نفسها من شروط تتعلق بنظام التبادل التجارى بينها وبين التجار الانجليز. كما كانت بريطانيا ترغب أيضا فى ضمان حق التجار الانجليز فى الدخول فى علاقات مباشرة مع الزبائن الصينيين، وبالتالى إلغاء التعامل مع

رابطة التجار الصينيين المعروفة باسم «الكوهونغ» وبدت الصين على أنها أرض الكنوز التجارية أمام رجال الصناعة الانجليز.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمريكيين قد حاولوا أثناء فترة الحرب النابليونية أن يحلو محل الانجليز فى الصين قبل سنة ١٨١٥ ولكنهمن لم يفلحوا فى ذلك. وقد احتفظ الأمريكيون فى «كانتون» بنصيب هام فى الحركة البحرية التجارية يعادل ٢٥ ٪ تقريبا من حجم هذه التجارة، هذا فى الوقت الذى كان فيه نصيب الانجليز يصل إلى ٦٠ ٪ تقريبا، وكانت المصالح الاقتصادية الفرنسية أقل فى نسبتها من ذلك بكثير.

وأخيراً كان للتجار الروس فى سيبيريا وإقليم آمور علاقات مع الصين بالطريق البرى، ووجدت حكومة القيصر أن هذا الطريق كان طويلا وبطيئاً وغير كاف، ففكرت فى استخدام الطريق البحرى الذى يبدأ من سيبيريا الشرقية، لكى يشارك الروس فى تجارة «كانتون» على أن كل تلك المحاولات الأوروبية لم تكن أكثر من مجرد رغبات، غير أن الواقع أن الدول الأوروبية لن تمر إلا فى ركاب بريطانيا، وبعد أن تكون هذه الدولة قد فتحت فجوة فى سور الصين وفى عزلتها التقليدية.

وهنا بدأت فى الظهور مشكلة الطرق الموصلة إلى الامبراطورية الصينية والتى جذبت اهتمام الدول العظمى. وسيثير هذا الموضوع «مسألة المحيط الهادى» الذى سيظهر فيه تنافس دولى للتحكم فى السوق الصينية وفى خطوط المواصلات البحرية الموصلة إليها. ولم يكن فى وسع أرخبيلات المحيط الهادى – باستثناء الفيليبين واليابان – أن تكون أسواقا للتصدير. ولكن هذه الأرخبيلات كانت تمثل نقط ارتكاز على الطرق البحرية الموصلة للصين عبر المحيط الهادى. ولهذا بدأ الأمريكيون والأوربيون يصوبون أنظارهم تجاه

جزر هاواى وأرخبيل اليابان. أما بالنسبة للطرق البرية فانها تختص بمناطق الصين الداخلية، التى كان من الصعب عمليا الوصول إليها نظرا لعدم توفر وسائل المواصلات المناسبة بوجه عام.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو كيف ستنجح بريطانيا فى محاولتها لاقتحام باب الامبراطورية الصينية فى منتصف القرن التاسع عشر. ومن المعروف أن التجارة البريطانية فى كانتون كانت فى ايدى شركة الهند الشرقية الانجليزية التى نشأت بينها بين رابطة التجار الصينيين علاقات تجارية بعدت عن أيه مشاركة من جانب وكلاء الحكومة الصينية الرسميين. وقد رأى البرلمان الانجليزى فى سنة ١٨٣٣ عدم تجديد عقد امتياز شركة الهند الشرقية الانجليزية ووقف نشاطها مع الصين، وقامت الحكومة البريطانية – وكانت ترغب فى تبنى هذا النشاط بنفسها – بارسال وكيل دبلوماسى إلى كانتون كلفته بمراقبة العلاقات التجارية. وقد أعلن هذا الوكيل أنه لن يدخل فى مجرد علاقة مع رابطة التجار الصينيين، بل إنه يرغب فى الاتصال بممثلى الحكومة الصينية نفسها. غير أن نائب امبراطور الصين فى «كانتون» رفض مقابلته، وفشل الوكيل البريطانى فى مهمته.

ولم يكن ذلك بالامر المقبول لدى الحكومة البريطانية التى آثارها هذا الموقف من قبل حكومة الصين. بل إن الصحافة البريطانية احتجت على ذلك واعتبرت انها مسألة كرامة. على أن الأمر لم يكن يتعلق فقط بمسألة الكرامة، بل يتعلق بمعرفة ما إذا كانت بريطانيا ستنجح أو لا تنجح فى الدخول فى مفاوضات مع السلطات الصينية بشأن دعم العلاقات الاقتصادية والحصول على شروط أفضل فى المعاملات التجارية مع الصين. ولهذا سيحدث الصدام بين الجانبين البريطانى والصينى الذى سيشكل سمة واضحة فى العلاقات البريطانية الصينية فى منتصف القرن التاسع عشر.

ولم تكن الحادثة التى وقعت فى سنة ١٨٣٩ بشأن مسألة الأفيون إلا نتاجاً لهذا الموقف المتأزم بين البريطانيين والصينيين. فالحكومة الصينية التى كانت قد منعت منذ قرن مضى، استيراد الأفيون، ولكنها لم تلتزم بمنعه، قررت بعد ذلك إلغاء هذه التجارة المهربة، والتى لم تكن رابطة التجار الصينيين ولا الموظفين الصينيين المحليين يمتنعون عن مزاولتها. ولم يصدر قرار الحكومة الصينية بتحريم تجارة الأفيون عن رغبة منها فى حماية الصينيين فقط من أضراره، بل ان المشكلة كانت فى جوهرها مشكلة مالية إذ أن هذه التجارة كانت تتسبب فى خروج الحملة من الصين واختلاف الميزان التجارى هناك. ولاشك أن حكومة الصين كان لها الحق كاملا فى اتخاذ هذا الإجراء. غير أن المندوب الصينى الذى كلفته الحكومة بمراقبة هذا التحريم ويدعى «لين Lin» استخدام فى «كانتون» وسائل متشددة لوقف هذه التجارة. فنظروا لانه كان يفتقر إلى الوسائل البحرية اللازمة لوقف السفن التى تقوم بهذا التهريب قبل دخولها إلى «كانتون» فانه فرض حصارا مركزا على المنشآت الاجنبية، كما صادر كل المخزون من كميات الأفيون فى تلك المنشآت وقام باعدامه، ولم يميز فى ذلك بين التجار الانجليز وغيرهم سواء أكانوا مسئولين أو غير مسئولين عن التهريب.

وقد أعطت الإدارة الصينية بهذه الحادثة للوزارة الانجليزية موضوعا دبلوماسيا مواتيا لتحقيق الأهداف البريطانية. إذ أعلن بالمرستون فى مجلس العموم فى ١٩ مارس سنة ١٨٤٠ أن الإجراءات الصينية لايمكن تحملها، وأنه من الضرورى الذى لامفر منه التدخل بالسلاح من أجل «ضمان الأمن فى المستقبل للتجارة البريطانية». وفى الحقيقة كانت «حرب الأفيون» فى حقيقتها حربا لافتتاح الصين للتجارة البريطانية. فلم يكن الأمر يتعلق باجبار

الحكومة الصينية على قبول استيراد الأفيون فحسب، ولكنه كان يتعلق بفرض توسيع التبادل التجارى عليها وذلك وفقاً للبرنامج المحدد منذ سنة ١٨٣٤ الخاص بهذا الشأن. ومع ذلك فقد أضافت الحكومة الانجليزية لهذا البرنامج مطلبا جديدا، هو التنازل لها عن جزيرة قريبة من السواحل الصينية، لكى تتخذها «مركزا للتجارة» بالنسبة للرعايا البريطانيين.

ولم يكن أمام الانجليز سوى وسائل محددة لفرض ارادتهم على حكومة الصين. إذ قام أسطولهم بضرب بضع مراكز صينية على الساحل الصينى، وانزال حملة صغيرة عند مدخل نهر «يانغ تسى». وضعفت أمام هذا الهجوم البريطانى فى المقاومة الصينية لاسباب متعددة. إذ كانت أسرة «المانشو» التى تحكم فى «بيكين» منذ سنة ١٦٤٤، وهى مجرد «غطاء» للنظم السياسية والاجتماعية والإدارية الصينية، ولم تكن هذه الأسرة تمارس إشرافا فعليا على نشاط أجهزة الحكومة، كما أنها لم تعن بتسليح القوات الصينية لتكون درعا واقيا للصين ولم تفكر أيضا فى ذلك. وكان هذا الحكم لأسرة «المانشو» مهددا، وخاصة منذ نهاية القرن الثامن عشر، نتيجة للنشاط المتزايد للجمعيات السرية الصينية المعارضة للحكم، والتى تسببت فى قيام كثير من الثورات المحلية التى ازدادت ظهورا مع الأيام رغم أن القائمين بها يشكلون أقليات صغيرة. ذلك لأن جمهور الفلاحين الصينيين لم يكونوا يبالون كثيرا بالمسائل السياسية وحتى بالمسائل الوطنية. وإن كان فى وسعهم أن يتأثروا بنشاط هذه الجمعيات السرية مما يمكن أن يحدث ردود فعل عنيفة فى بلاد الصين بأكملها. ولذلك فان الحكومة الصينية كانت تخشى أثناء «حرب الأفيون» من نسوب الحركات المعادية للأسرة الحاكمة الصينية، مما جعلها تنصرف تماما إلى مراقبة حالة الرأى العام، كما أزعجها كثيراً انتشار العصابات الصينية، وخشيت من إمكانية قيام تعاون بين بعض الموظفين

الصينيين وبين الأعداء. وتشهد وثائق دور المحفوظات التاريخية فى بيكين بهذا القلق لدى الامبراطور من الشعب الصينى ذاته، كما تؤكد هذه الوثائق ضعف النظام الصينى الحاكم، بحيث كان مستشاروا الامبراطور مشغولين بالنتائج الداخلية للحرب أكثر من إنشغالهم بالعمليات الحربية نفسها.

ومع ذلك فلم يكن فى وسع أحد أن يعقد أى أمل على هذه العمليات الحربية. وكان من الطبيعى أن تعجز السفن الشراعية المسلحة الصينية عن القيام بأى شئ أمام الأسطول البريطانى. بل ان القوات البرية الامبراطورية التابعة للصين عجزت أيضا عن صد الحملة البريطانية الصغيرة التى نزلت فى منطقة «يانغ تسى» السفلى. ومع ذلك فقد كان للصين جيشين، أولهما جيش المتطوعين، يتكون فى نطاق المقاطعات ويجند فيه ا لصينيون. وثانيهما جيش «المانشو» وهو القوة الوحيدة المنظمة والتى بلغ عددها «المعلن» حوالى ثلاثمائة الف رجل. غير أن الحكومة الصينية ترددت فى استخدام المتطوعين الأقليميين، إذ أنه كان فى وسعهم أن يصبحوا، وبين يدى حاكم غير مخلص للامبراطور، مصدر خطر عظيم على السلطة المركزية. أما فيما يتعلق بالجيش النظامى والذى كان ولاءه مضمونا، فلم يكن مسلحا إلا ببنادق فتيل ضعيفة. كما أنه لم يكن فى وسع الحكومة أن تستخدم مجموع قواتها فى منطقة «يانغ تسى»، إذ أنه كانت تخشى بشكل خاص من هجوم يمكن توجيهه ضد «بيكين» عن طريق ساحل خليج «بن تشيلى»، وكان هذا الخوف يشل حركتها. ولم تكن الأسرة الحاكمة فى أول الأمر على علم بهذا الضعف، ولكن تجربة المعارك الأولى مع القوات البريطانية فتحت أعينها على هذه الحقيقة المؤسفة.

ومادامت الحكومة الصينية قد علمت بضعفها العسكرى وبالأخطار التى تسببها الحرب وتؤثر على مصير الأسرة الحاكمة نفسها، فقد رأت الحكومة

الصينيـة أنه ليس هناك دواعى لاطالة فترة المقـاومة ضـد الغزو البربطانى. إذ كانت الحكومة الصينية قد نسبت فى أول الحرب لبريطانيا قيامها بوضع خطة لغزو الصين، على نحو ما سبق إن قامت به من غزو للهند، ولهذا كان الصـراع بين الصـينيين والبـريطانيين هو صـراع من أجل الحيـاة، مما كـان يستوجب الاستمرار فيه حتى النهاية مهـما كان الأمل فى إنهاك الخصم البـريطانى ضـعيفـا. ولكن حينمـا حـاول البـلاط الامبـراطورى أن يفـاوض البريطانيين فى شهر مارس سنة ١٨٤١، فقد وجد أن بريطانيا كان تفكر فى مجرد إرضاء وإشباع مصالحها الاقتصادية وانها لم تفكر فى غزو الصين غزوا شاملا. وقد وجدت الحكومة الصينية أنه إذا كان فى وسع هذا التوغل للنفوذ الاجنبى أن يصبح خطرا فى المستقبل، فمعنى ذلك أن الخطر السريع الذى تخشى الامبراطورية الصينية منه قد أبعد مؤقتا على أسوأ تقدير. ولهذا فمنذ هذه اللحظة أصبح للسلم أنصار «بين كبار الموظفين الصينيين». ومع ذلك فقد تردد البلاط الامبراطورى الصينى فى الوصول إلى السلم لمدة طويلة، ذلك لأنه كان يتساءل عما إذا لم يكن أنصار السلم حينذاك فى الصين من الأشخاص الخائنين. ولكى يقرر البلاط الصينى قبول الشروط الانجليزية فقد انتظر هذا البلاط حصوله على الدليل الواضح الذى يثبت عدم قدرة جيشه على إلقاء الحملة البريطانية إلى قاع المحيط. وقد برز هذا الدليل فى كارثة «نونبـــو Ningpo» التى حدثت فى ٢٣ مارس ١٨٤٢ والتى تمكن فيـها البـريطانيـون، ودون أن يخسـروا رجـلا واحـدا، من هزيمة ثمـانيـة آلاف من المانشـو المقـاتلين، وبذلك أجبـروا الامبـراطور الصـينى على العـودة إلى المفـاوضات والتوقيع على الصلح وعقـد معاهدة نانكنج المشهورة فى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٤٢.

ومن الواضح أن معـاهدة «نانكنج» المعـقـودة فى ٢٩ أغـسطس سنة

١٨٤٢ بين بريطانيا والصين قد أرضت المطالب البريطانية ارضاء كاملا تقريبا. إذ لم يعد ميدان التجارة البريطانية مقتصراً بعد ذلك على ميناء «كانتون» وحدها، بل ستفتح أمام البريطانيين أربعة موانى أخرى فى الصين الوسطى والصين الجنوبية لتبادل التجارة، وسيكون من بين هذه الموانى ميناء سنغهاى التى توصل إلى الطريق النهرى الكبير عبر «يانغ تسى». وسيتمكن الانجليز من الإقامة بحرية تامة فى هذه الموانى المفتوحة، ويحتفظون لانفسهم بتبعيتهم فى الشئون القضائية الجنائية لمحاكمهم القنصلية، وسيكون لهم الحق أيضا فى الدخول فى علاقات تجارية مباشرة مع الزبائن الصينيين. وستحدد الرسوم الجمركية بحوالى خمسة فى المائة من قيمة السلع المستوردة. وهكذا تكون الصين قد فقدت استقلالها الضرائبى، وقبلت البدء بنظام الامتيازات الاجنبية. ومن ناحية أخرى أصبح فى مقدرة الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين الانجليز الاتصال بالموظفين الصينيين، الذين أصبح عليهم أن يعاملوهم معاملة الند للند. وأخير أصبحت جزيرة «هونغ كونغ» القريبة من «كانتون» مستعمرة بريطانية، وتحولت بطبيعة الحال إلى مركز تجارى، ولكنها ظلت أيضا قاعدة بحرية تحرص على حماية وضمان المصالح فى وجه الأجانب فى ذلك الوقت. أما بالنسبة للصين الداخلية فقد بقيت من حيث المبدأ ومقفلة فى وجه الأجانب فى ذلك الوقت. كما لم تكن الظروف متاحة للسماح بحضور هيئة تمثيلية دبلوماسية للبريطانيين فى «بيكين». ومع ذلك فتعتبر معاهدة «نانكنج» التى أعقبت حرب الأفيون الأولى وعقدت فى ٢٩ أغسطس ١٨٤٢، كما قال عنها «بوتنجر Pottenger» الوزير المفوض البريطانى «تفتح عهدا جديدا فى هذه المنطقة من العالم» ويقصد بها بلاد الصين والشرق الاقصى بوجه عام.

وجدير بالذكر أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما ستقومان

بنشاط مكثف للاستئثار بالتجارة الصينية. وهنا ستكتفى بريطانيا بعقد اتفاقية مع الحكومة الصينية فى اليوم الثامن من أكتوبر سنة ١٨٤٣ تحصل بموجبها من حكومة الصين على وعد بأن كل ميزة تعطى لدولة أخرى سيعترف بها بطريقة تلقائية للرعايا البريطانيين. وكان هذا يعنى أن التفوق التجارى الذى حصلت عليه بريطانيا استمر على درجة من القسوة بشكل جعله يوافق على وجود هؤلاء المنافسين الآخرين.

وكانت الحكومة الفرنسية قد أرسلت على سواحل الصين فى أوائل الحرب الانجليزية الصينية بعثة بحرية هى بعثة الأميرال «سيسل Cécille»، ثم أرسلت بعثة سياسية أخرى إلى «كانتون» فى أوائل سنة ١٨٤٢ عهدت بها إلى «الكولونيل السابق ديبوا دى جانسينى Dubois de Jancigny» باعتباره ملما بشئون الشرق الاقصى نتيجة لمعيشته فى الهند الهولندية. وكان هذان الوكيلان قد اتصلا بالسلطات الصينية، وعرضا عليها أمر القيام بوساطة فرنسية لانهاء الحرب الانجليزية الصينية. ولكن قبل أن تتمكن الحكومة فى باريس من بحث هذا الاقتراح (وكان يلزم أربعة شهور لوصول تقرير من الصين إلى فرنسا) كانت الأسرة الحاكمة فى الصين قد قررت وقف القتال.

وجدير بالذكر أنه منذ التوقيع على معاهدة نانكنج ظهرت الاتجاهات فى الأوساط الرسمية الفرنسية للحصول، وخاصة فى الميدان الاقتصادى، على ميزات مماثلة لتلك التى حصلت عليها بريطانيا العظمى. ولكن اتجاهان آخران ظهرا كذلك وتمثلا فى الرغبة فى حماية رجال بعثات التبشير، والتى كان موقفها قد ازدادت حساسيته أثناء «حرب الأفيون» نتيجة لان الحكومة الصينية رأت فى هذه المجموعات الصغيرة من ا لمسيحيين من الأهالى عملاء لتوغل النفوذ الاجنبى، والرغبة - وهذا هو برنامج رجال البحرية - فى

الحصول على نقطة ارتكاز قريبة من الصين. وتقرر فى أبريل سنة ١٨٤٣ إرسال بعثة «لاجرينيه Logrené»، وكانت تضم بين أعضائها عديدا من «الملحقين التجاريين» الذين حملوا سلعا من أجل إقامة معرض لعينات المنسوجات القطنية والفضيات والأجهزة البصرية، والذين كانوا مكلفين بالتفاوض بشأن عقد معاهدة تجارية مع السلطات الصينية.

ومن ناحية أخرى فقد عينت الحكومة الأمريكية «كالب كاشنج Calop Cushing» مندوبا عنها فى الصين. وأرسلته على رأس بعثة تهدف إلى تنشيط العلاقات التجارية مع الصينيين. ولكن هذا الوزير المفوض الأمريكى كان مكلفا ايضا بمحاولة الحصول على تصريح بالذهاب إلى «بيكين» لاجراء مفاوضات مع السلطات الصينية. وهذا الأمر هو ماكانت تخشاه الحكومة الصينية أكثر من غيرها، ذلك لانها كانت تعلم أن الأمريكيين كانوا يرغبون فى أن يسبقوا الانجليز فى التغلغل داخل الصين. وعندما قوبل «كالب كاشنج» من قبل الحكومة الصينية بالرفض، فإنه لم يصر على انجاح مهمته خاصة وإنه لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأقصى من القوات البحرية ما يكفى لارهاب الصينيين هناك.

وإذا تساءلنا عن الأسباب التى جعلت الحكومة الصينية توافق بدون صعوبة على التفاوض مع البعثات الفرنسية والأمريكية، وكان شرطها الوحيد هو وقوع هذه المحادثات مع البعثات المذكورة فى «كانتون» فاننا سنجد أن الحكومة الصينية كانت لاترغب ولاتقدر على المخاطرة بحرب مع هؤلاء القادمين الجدد؛ مع أنهم كانوا قد ظهروا لها على أنهم أقل خطرا من الانجليز، مادامو لم يطالبوا بامتيازات اقليمية، ولكنها كانت تعتمد كذلك على أنه سينشأ بين هذه الدول الاجنبية وبعضها منافسات يمكن للسياسة

الصينية أن تفيد منها. وكررت معاهدات «وانجيا Wangia» الموقع عليها فى ٣ يوليو ١٨٤٤ مع الولايات المتحدة، و «وامبوا Wampoa» الموقع عليها فى ٢٤ اكتوبر ١٨٤٤ مع فرنسا، تقريبا نفس الشروط التجارية الموجودة فى معاهدة «نانكنج» التى عقدت مع بريطانيا من قبل. وحصلت الدولتان، علاوة على ذلك، على إمكانيات لنفوذ «ثقافى» ودينى. وأصبح للأمريكيين الحق فى أن يعينوا فى خدمتهم «متعلمين» لكى يدرسوا اللغة الصينية، وأن يبنوا فى الموانى «المفتوحة» مؤسسات دينية وأن يبيعوا الكتب للصينيين. وحصلت فرنسا بموجب مرسوم امبراطورى صينى على الاعتراف للبعثات الكاثوليكية، بحرية التبشير، وحصلت على وعد بعدم تعرض الصينيين الذين تحولوا للمسيحية لعقوبات جنائية، ورغم أن رجال التبشير لم يسمح لهم صراحة بالتوغل فى داخل البلاد، فقد قامت طوائفهم بعد ذلك بمجهود، أعطى له «جريجوار السادس عشر»، «البابا المبشر» الكبير، دفعة قوية.

وهكذا أصبحت الصين مفتوحة، وعلى الأقل جزئيا، أمام المؤثرات الأجنبية. ولكن، هل ستظل هذه النتائج لفترة طويلة؟ والحكومة الصينية، هل ستحترم ارتباطاتها، بعد أن كانت قد وقعت على معاهدة نانكنج تحت الإرغام؟ لقد بدأ «بوتنجر» الوزير المفوض الانجليزى يشك فى ذلك منذ سنة ١٨٤٣ ولم يكن مخطئاً، إذ أن الأوساط الصينية الرسمية قد فكرت فى التخلص من هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها. وكانت الاشتراطات الخاصة باقامة الأجانب فى «الموانى المفتوحة» هى التى تظهر لهم على أنها أشد خطورة من الفقرات الخاصة بالرسوم أو المتعلقة بالتجارة نفسها، فالاتصال الذى سيقع بين الصينيين والأجانب سيسمح بتوغل الآراء «الغربية». ولذلك فان الحكومة الصينية لم تفكر أبدا فى أن تلائم نفسها مع هذه الأوضاع الجديدة، وتنشئ علاقات ودية مع هؤلاء الأجانب، وكانت ترغب فى

الاحتفاظ بهم بعيدين إلى أقصى درجة، وتحصرهم فى المناطق البعيدة عن العاصمة، ولكنها لم تفكر فى القيام بهذه المقاومة، فى ذلك الوقت، إلا بالطرق السلمية، إذ أنها كانت قد جربت ضعفها العسكرى. وفى هذا الصراع الأصم الذى قررت القيام به كانت تحاول أن تتهرب بوجه خاص من وابل الضغط المباشر، وكان هذا هو السبب فى عقدها أهمية كبيرة على تفادى حضور البعثات الدبلوماسية الأجنبية إلى بيكين. فاذا ماكانت العلاقات مع الوكلاء الأجانب تقوم عن طريق وساطة أحد كبار الموظفين وحدها، فيمكنها أن تؤخر الحلول وتقلل من الصدمات. وكان هذا هو التكتيك المستخدم ، وخاصة فى «كانتون» وبطبيعة الحال كان كبار الموظفين وكذلك أعضاء «الكوهونج» التى حلت، مستعدين لتأييد سياسة مقاومة حية، ماداموا هم المستفيدين من النظام القديم. وأظهر أهالى «الموانى المفتوحة» أنفسهم تطرفا، خاصة وان البحارة الأجانب لم يكن لهم دائما سلوكا مثاليا وإن التجار المقيمين فى هذه الموانى كانوا يميلون إلى إساءة استخدام امتيازاتهم. وظهرت العداوة بشكل خاص ضد الانجليز، والذين كانوا قد بقوا الأكثر عددا من بين الأجانب المقيمين فى الصين. حتى أن الفرنسيين سرعان ما شعروا بخيبة لآمالهم نتيجة لعدم تمكنهم من أن يواصلوا التنافس مع البضائع الانجليزية على السوق الصينى. ومع ذلك فحتى سنة ١٨٤٨ ظلت الحوادث المعادية للاجانب بدون نتيجة خطيرة على العلاقات الانجليزية الصينية، ويرجع ذلك إلى أن «كيينج Kiying» نائب ملك بريطانيا فى «كانتون» — الذى فاوض الصينيين فى معاهدة نانكنج كان معتدلا ويهتم بتهدئة الأهالى.

غير أن الأحوال لم تستمر على ما كانت عليه، فسرعان ما تغيرت بعد اعتلاء الامبراطور الصينى «هين فونج Hein - Fong» عرش الصين، إذ أنه

قام بابعاد كبار الموظفين الصينيين الذين كانوا قد شاركوا فى مفاوضات الصلح الذى عقد عام ١٨٤٢، واختار مستشارية من بين أنصار المقاومة الفعالة للأجانب. ويرجع سبب هذا التغير فى موقف الصينيين إلى أن الامبراطور الجديد «هين فونغ» كان يعلم أن معاهدة نانكنج قد وجهت ضربة عنيفة لكرامة الامبراطورية، خاصة وأن الامبراطور السابق وقع عليها تحت ضغط القوة. وكانت الحكومة مهددة، إذا ما أبدت أى اهتمام بالأجانب، برؤية الشعب الصينى ينفصل عن الأسرة الحاكمة، الأمر الذى كانت تتحاشا. ولم يكن فى وسعها حتى ولو أرادت أن تعتمد على الدول الأجنبية لكى تعاونها على الاحتفاظ بسلطتها. ولذلك فقد كان من الأفضل لها أن تعارض «الاعتداءات» الأجنبية، كما رأت أيضا أن هذه السياسة، رغم الخطر الذى تشتمل عليه، سيكون لها على الأقل ميزة ارضاء الرأى العام الصينى وتدعيم مركز الأسرة الحاكمة. وذكر الأب «هاك Huc» المبشر الفرنسى أنه «من الواضح لاقل الناس بعدا أن هدف حكومة المانشو هو إثارة اشمئزاز الأوربيين وقطع علاقاتهم بهم» ووجد «بلمرستون» أن اللحظة قد حانت من أجلن «توجيه ضربة جديدة».

على أن انفتاح الصين على المحيط الهادى قبل سنة ١٨٤٠ قد بدا واضحا بحيث أصبحت البعثات العلمية والبعثات الدينية تجوب المحيط الكبير وتزور مناطق الشرق الأقصى. وما ان بدأت «حرب الأفيون» حتى أظهرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة – باستثناء اسبانيا التى احتفظت ببعض الممتلكات ولكن لم تعد لها قوة للتوسع – أظهرت اهتماما مباشراً للحصول على نقط ارتكاز على الطرق البحرية التى توصل إلى «السوق الصينى» عبر المحيط الهادى، لأن الملاحة الشراعية كانت تفضل غالبا طريق رأس هورن على طريق رأس الرجاء الصالح، وحتى على طريق البحر الأحمر الذى كان

يتطلب نقل البضائع عبر الأراضى المصرية.

أما بالنسبة لانجلترا فقد لاحظت المقاومة السلبية التى بدت من قبل الأهالى الصينيين من جهة، ومن قبل الحكومة الامبراطورية الصينية من جهة أخرى. ومنذ سنة ١٨٥٠ كان بلمرستون قد فكر فى تحطيم هذه المعوقات ولكنه لم يستمر فى هذا المخطط، ولا شك فى أن ذلك كان بسبب الأزمة الأوربية. ولكن الحرب الأهلية الصينية التى بدأت فى سنة ١٨٥٣ فتحت أمام سياسة الدول الغربية امكانيات مواتية، ففى فبراير سنة ١٨٥٤ اقترحت الحكومة الانجليزية على فرنسا الاستفادة من هذه الحرب الأهلية «لعقد صلات أكثر توطدا مع امبراطورية الصين» ، وبدا أن الوقت مناسبا لكى تطلب الحكومتان الانجليزية والفرنسية من حكومة الصين «بالإضافة إلى استخدامها للقوة» أن تجرى الحكومة الصينية تطبيقا فعليا لمعاهدات عامى ١٨٤٢ ، ١٨٤٤ . وكان الهدف من وراء هذا الطلب الحصول على مدخل أكثر اتساعا للسوق الصينى. وكان الأوربيون يرغبون فى مد نشاطهم خارج نطاق «الموانى الخمسة» وفى الحصول على حق التوغل داخل البلاد، وفى استخدام طريق «يانج تسى» الصالح للملاحة بصفة خاصة، وهو «الشريان الرئيسى للتجارة» . ولذلك كانت الدوافع الاقتصادية هى التى توجه بدون أدنى شك هذه القرارات.

وعلى هذه الأسس عملت بريطانيا على إقامة تعاون مع فرنسا والولايات المتحدة ودفعت المفاوضات بنشاط زائد خاصة وإن بريطانيا كانت تخشى من أن تحاول روسيا بعد هزيمتها فى القرم، إن تبحث عن ميدان عمل لها فى آسيا الشرقية. وقد ساعد على ازدياد الرغبة فى إجراء هذه المفاوضات تلك الحوادث التى وقعت فى سنة ١٨٥٦ واستفادت منها الحكومات الأوربية فى

إثارة الرأى العام فى بلادها لكى تبرر التدخل فى شئون الصين. ومن أهم تلك الحوادث مقتل «الأب شابديلان» رجل التبشير الفرنسى الذى كان قد توغل فى داخل الصين هذا إلى جانب قيام البوليس الصينى بالقاء القبض على بعض بحارة سفينة تجارية صغيرة كانت ترفع العلم البريطانى.

وهكذا بدأت هذه الجهود الجديدة «للضغط المسلح» على الحكومة الصينية فى ربيع سنة ١٨٥٧. وحصلت بريطانيا على مشاركة فرنسا لها فى حملة صغيرة، ولكن الولايات المتحدة رفضت اتخاذ أية إجراءات عسكرية وأكتفت بأعطاء المشروع تأييدا دبلوماسيا وكانت الحكومة البريطانية ترى أن هذا التصرف وتلك المظاهرة ماهى إلا وسيلة لتهديد السلطات الصينية. ولكن طالما أن حكومة الصين قد رفضت التفاوض رغم خطورة الموقف الداخلى فى الامبراطورية الصينية، فقد رأت بريطانيا خاصة من اللازم استخدام القوة. ومع ذلك فقد احتاط الانجليز والفرنسيون من أن يسيروا فى استخدام القوة حتى النهاية واكتفوا فى مايو سنة ١٨٥٨ بالاستيلاء على بعض القلاع، عند مصب نهر «بى هو» وطالبوا بقيام السلطات الصينية بتوقيع معاهدات تحقق أغراضهم.

وهنا رفض الصينيون التصديق على تلك المعاهدات واستقبلوا المفاوضين فى يونيو ١٨٥٩ باطلاق الرصاص عليهم. ولهذا قررت الحكومات الأوربية وعلى رأسها انجلترا، التى أصبحت مهددة فى حالة بقائها عند هذا الفشل بخسارة كل نفوذها فى الصين باعداد حملة حقيقية. تلك الحملة التى تمكنت من الانتصار فى «باليكاو» وأستولت على بيكين فى أكتوبر سنة ١٨٦٠. وتم فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٦٠ عقد «معاهدة بيكين» التى حددت الوضعية الجديدة للأجانب فى الصين. ونتج عن هذه المعاهدة التى تعتبر

نقطة تحول خطيرة فى تاريخ الصين الحديث فتح إحدى عشرة ميناء بحريا نهرياً جديدا للتجارة، وبينها «تيان تسين» و «نانكين»، والتصريح للسفن التجارية بالصعود فى «يانغ تسى» حتى «هانكيو» بمجرد التمكن من إخضاع «ثورة» التايينخ» المناوئة للحكومة الصينية، هذا بالإضافة إلى إقرار «حق الأجانب» فى السفر داخل الصين، ولكن دون أن ينشئوا مراكز إقامة دائمة (وحصل رجال التبشير وحدهم على هذا الحق للاقامة)، كما قررت المعاهدة امتياز نظام التقاضى الذى أخرج الأجانب عن نطاق اختصاص المحاكم الصينية، لافى مجرد المسائل الجنائية، ولكن حتى فى الشئون المدنية حين يكونوا متهمين، وأخيراً قررت تلك المعاهدة الوجود الدائم للمندوبين الدبلوماسيين الأجانب فى «بيكين» وبذلك تم تنفيذ البرنامج البريطانى بأكمله.

وعلى الرغم من هذا الانجاز الكبير الذى حققته بريطانيا فقد استمر وجود عقبة كان من الضرورى التغلب عليها، وتمثلت تلك العقبة فى «ثورة التايينج» التى كانت تشل حركة التبادل التجارى فى الصين الداخلية، وكان وجود حكومة «هونغ» فى «نانكين» يقفل طريق الوصول إلى الأسواق الكبرى فى وادى «يانغ تسى» وأخيرا انتهى الانجليز والفرنسيون، الذين كان كل منهم يراقب محاولات الآخر عن قرب، ويشك كل منهم فى أن الآخر يحاول أن يحصل على نفوذ متفوق فى «بيكين»، إلى أن فكروا فى أن مصلحتهم، مادامت الحكومة الامبراطورية قد وافقت على سياسة «الانفتاح» أن يعطوها معونة بحرية وعسكرية للقضاء على الثورة. وهذه المساعدة أسرعت بانتصار الامبراطوريين الصينيين بحيث انهارت حكومة «التايينج» فى يولية سنة ١٨٦٤.

وعلى أية حال، ففى هذه السنوات العصيبة التى قررت مصير الصين لاكثر من نصف قرن كانت سياسة الدول الأوربية مترددة، ففى نفس الوقت الذى حاربت فيه انجلترا وفرنسا تأخرتا لمدة عامين عن البدء فى تنفيذ عمليات حربية كبيرة، فان ذلك كان يرجع إلى خوفهما من التسبب فى «اختفاء» امبراطورية الصين، وهى إمكانية كانا يخشيانها لانها يمكن أن تجعلهم يواجههون تياراً شعبيا لايقدرون على مواجهته. ولهذا فانه بمجرد أن سلمت أسرة «المانشو» أمام الحملة العسكرية، فان الانجليز والفرنسيون لم يترددوا كثيراً فى تدعيم وجود هذه الأسرة بعد مصالحتها معهم باعطائها معونة من الأسلحة والعتاد لتتمكن بها من مواجهة ثورة «التايبنج» التى تعتبر خطرا على الجانبين الامبراطورى الصينى والأوربى على السواء.

وعلينا الان أن نتساءل عما إذا كان الحكومتين الانجليزية والفرنسية قد أخطأتا بدعم حكومة الامبراطورية الصينية ضد ثورة «التايبنج»، خاصة وأنه كان فى وسعهما أن يعطيا، على العكس من ذلك، تأييدهما لثورة «التايبنج»، الذين أعلنوا أنهم يرغبون فى «إعادة بعث الصين» وحتى فى «صبغها بالصبغة الأوربية». وكان كثيرون من بين المندوبين الانجليز والفرنسيين فى الصين قد اقترحوا هذه السياسة عند بداية تلك الثورة، بل ان ممثل بريطانيا قدر فى سنة ١٨٥٣ أنه من الممكن أن يحصل الانجليز «من الثوار على ميزات سياسية وتجارية أكثر مما سيحصلون عليه فى أى وقت من الامبراطوريتين». ولكن الاتصالات التى حدثت مع حكومة «نانكين» قد اظهرت أن «التايبنج» إذا ما كانوا قادرين على إقامة تنظيم عسكرى بحت فانهم كانوا لايفكرون فى تنظيم الحياة الاقتصادية ولايشغلون أنفسهم كثيراً باحترام مصالح التجارة الأجنبية. ولذلك فقد ظهر أنه من الحكمة الاحتفاظ فى أول الأمر بالحياد فى هذه الحرب الأهلية، والاقتصار على حماية الأحياء

التى يسكنها الأوربيون عند زحف «التاينج» على شنغهاى. وفى سنة ١٨٦٠ فقط، وأثناء هجوم الحملة الانجليزية والفرنسية على «بيكين» فكر المندوب السامى الانجليزى وهو «اللورد ايلجن Lord Elgin» فى إحدى اللحظات فى «جعل رجال نانكين ينتصرون» لكى يقضى على مقاومة الحكومة الامبراطورية. ولكن «البارون جرو Gros» زميله الفرنسى، رأى فى ذلك تعقيدا بغير داع وخطير فى نفس الوقت. وبمساعدة الحكومة الامبراطورية أخيرا ابتداء من سنة ١٨٦٢، على إقامة سلطتها فى وادى «يانج تسى»، حصلت الدول على النتيجة التى كانت تهمها أكثر من غيرها، ألا وهى الوصول إلى المراكز التجارية الكبرى للأقاليم الصينية.

وبعد انقضاء عشرين عاما من الصعوبات، أصبح انفتاح الصين فى العالم الأوربى حقيقة واقعة. ترى فى صالح من يكون ذلك بصفة خاصة، أفى صالح الانجليز أم الروس أم الفرنسيين أم الولايات المتحدة الأمريكية أم فى صالحهم جميعاً. يجيبنا على ذلك الاستاذ بييررنوفان استاذ تاريخ العلاقات الدولية بجامعة السربون فى كتابة «تاريخ العلاقات الدولية إذ يقول أن «بريطانيا العظمى» التى كانت تمتلك وحدها قاعدة بحرية على الساحل الصينى، احتلت فى السوق الصينى مركزاً يتفوق كثيراً على مراكز الدول الأخرى، فكان لها وحدها ٨٥٪ من مجموع التجارة الخارجية، وكان تجارها ورجال مصارفها قد استثمروا فى «الموانى المفتوحة» رؤوس أموال بلغت (٤٠ مليون جنيه، منذ سنة ١٨٥٦) وذلك فى شرائهم للأراضى وفى بناء العمارات وكذلك فى تخزينهم للسلع. ولم تر انجلترا مانعا فى ترك الدول الأخرى تشارك فى استغلال هذا السوق، وإن كانت قد صممت على أن تحتفظ لنفسها بالتفوق. فمن أين يمكن أن تأتى المنافسة؟

لقد كانت هناك روسيا التى استعمرت منطقة «أوسورى» كى تؤمن ممتلكاتها الروسية فى سيبيريا، واحضرت للمنطقة المذكورة فلاحين من الروس. كما أنها كانت تمتلك منذ سنة ١٨٦٠ قاعدة بحرية على ساحل المحيط الهادى فى «فلاديفوستك». وكان التجار الروس قد حصلوا حينذاك على حق إنشاء مخازن على طول طرق القوافل من منغوليا إلى التركستان، وعلى حق الحضور إلى بيكين للأغراض التجارية، وكان الروس يتهمون الانجليز بالرغبة فى الحصول فى بحار الصين على سيطرة فعلية، وأنه يمكن لهذه السيطرة الانجليزية أن تشكل تهديدا للمصالح الروسية فى منظمة «آمور» خاصة وأن التفوق الانجليزى كان ساحقا. ولكن لكى تحتفظ بريطانيا بالمركز الذى سبق أن حصلت عليه وخاصة فى المجال الاقتصادى، فانها كانت فى حاجة إلى أن يكون لها فى بيكين وفى الأوساط الحكومية الصينية نفوذا لايتمكن الروس من التأثير عليه.

أما بالنسبة لفرنسا فلم يكن لها إلا نصيبا متواضعا فى التجارة الخارجية للصين، ولكنها كانت تمارس نوعا من الحماية الفرنسية على البعثات الكاثوليكية المقيمة فى الصين. ولاشك أن الدور الذى كانت فرنسا قد لعبته فيما بين عامى ١٨٥٨ ، ١٨٦٠ إلى جانب انجلترا أظهر أن حكومتها كانت تأمل فى أن تضمن ميزات مباشرة لنفسها فى الصين. فمنذ بداية سنة ١٨٥٨ كان نابليون الثالث قد فكر فى أن يحصل - باتباع المثل الذى قدمه الانجليز فى هونج كونج - على ملكية نقطة ارتكاز بحرية على ساحل الصين. وكان قد وقع اختياره على جزر «شوشان» القريبة من مصب «يانغ تسى» ولقد احتلت فرقة فرنسية صغيرة هذه الجزر، وذلك بمناسبة العمليات التى وقعت ضد حكومة بيكين. ولكن انجلترا احتجت بمجرد انتهاء الحرب، واضطر نابليون الثالث، الذى لم يكن يرغب فى أن يخاطر بالتأثير على

العلاقات الفرنسية الانجليزية فى السياسة العامة إلى أن يقرر إخلاء الجزر. ومنذ ذلك الوقت تحولت أنظاره صوب الهند الصينية. وبذلك تركت السياسة الفرنسية بالفعل الميدان خالى لبريطانيا فى الصين.

ولم يقتصر التنافس أمام الانجليز فى الميدان الصينى على الروس والفرنسيين فحسب، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من وجهة النظر الانجليزية هى أكثر منافس للانجليز نشاطا. وقد أعلنت بعض أوساط رجال الأعمال الأمريكيين، والمتحدثين باسمهم فى الكونجرس أن الأمريكيين كانوا فى موقف أفضل من غيرهم من الأوربيين لكى يحصلوا على نصيب كبير من استغلال السوق الصينى. وكانت أسس هذه التجارة تقوم على تصدير القطن الأمريكى واستيراد الشاى والحرير فضلاً عن التفكير فى استغلال موارد الصين من الفحم والمعادن. ولكن حكومة واشنطن لم تكن ترغب فى استخدام وسائل العنف مع حكومة بيكين. ففى نفس الوقت الذى وافقت فيه على أهداف الحملة الانجلو فرنسية فى سنة ١٨٥٨ - ١٨٦٠، فانها رفضت أن تشارك فيها - وان كان ذلك لم يمنعها من الحصول - عند عقد معاهدة بيكين على نفس المميزات التى حصلت عليهما بقية الأوربيين. وبظهور الولايات المتحدة بمظهر «الصديقة» للصين، ورفضها أية مطالب إقليمية، فانها لم تكن تحاول أن تضمن مركزا معنويا متفوقا، أو تأمل فى أن تحصل على بلاد بيكين على مركز ممتاز على حساب تفوق البريطانيين. وهكذا أصبحت امبراطورية الصين ميدان تنافس اقتصادى بين الدول العظمى، ولكن التوسع الغربى كان بطيئا فى توغله فى البلاد، خاصة وأنه كان يصطدم بالمقاومة السلبية من قبل الصينيين.

وفيما يتعلق بأوضاع الصين الداخلية عقب حرب الأفيون الثانية فقد حدث بعد أن هاجمت قوات الحلفاء العاصمة بيكين فى نهاية تلك الحرب

عام ١٩٦٠ أن أسرع امبراطور الصين الشاب «شيان فنج» بالفرار واعتصم «بجيهول» إلى أن وافته منيته بعد عام من ذلك التاريخ، وبوفاة هذا الامبراطور وقعت الصين تحت حكم امرأتين : المرأة الأولى هى زوجه الامبراطور السابق وأم الامبراطور الوارث للعرش «تونغ شى» والتى عرفت فى التاريخ باسم «تزوهسى Tsu Hsi» باسم الامبراطورة الوالدة. أما المرأة الثانية فهى الزوجه الثانية للامبراطور السابق.

ولما كان الامبراطور «تونغ شى» فى الخامسة من عمره تولت الوصاية عليه أمه الامبراطورة الوالدة وأخذت تحكم الصين حكما قويا مستغلة فى ذلك قوة جمالها وشدة دهائها مع الاستعانة بالكفايات الصينية الموجودة فى عصرها.

وفى ظل حكم هذا الامبراطور لقى الممثلون الدبلوماسيون الأجانب كل حفاوة وتقدير من قبل القصر الامبراطورى، بل انه سمح لهؤلاء الممثلين الدبلوماسيين بعقد بعض جلساتهم فى إحدى قاعات القصر الامبراطورى بحضوره. أى أنه حاول السير على سياسة التفاهم والتعاون مع الغرب لمصلحة الصين، وربما أدت تلك السياسة إلى نتائج طيبة بالنسبة للصين لو طال أجل هذا الامبراطور، ولم توافيه منيته عند بلوغة سن الرشد فى ١٢ يناير ١٨٧٥ .

وعندما خلى كرسى العرش بوفاة «تونغ شى»، سارعت الامبراطورية الوالدة باجلاس غلام قاصر على العرش يدعى «كوانغ هسو Kwang Hsu» دون أن تلجأ إلى السوابق المتبعة فى مثل تلك الحالات وذلك كى تظل السلطة فى يدها، لان سن هذا الامبراطور الطفل لم تكن تتجاوز الأربع سنوات.

وقد لقى تعيين هذا الامبراطور الجديد معارضة شديدة، إذ أن التقاليد المرعية فى الصين تحتم بأن يكون الامبراطور الجديد من نسل الامبراطور السابق. ولكن استطاعت الامبراطورة الوالدة بقوة شخصيتها إخماد الأصوات التى ارتفعت بالمعارضة، وخصوصا وأن الظروف قد ساعدتها بوفاة زوجة الامبراطور السابق «تونغ شى» قبل أن تضع مولودها. وبذلك أصبح «كوانغ هسو» امبراطورا دون منافس ولامنازع.

ومهما يكن من شئ فان حكم الامبراطورة الوالدة القوى قد متع الصين بفترة من الاستقرار النسبى ما يقرب من الثلاثين عاما. وقد ساعد حكمها القوى على أن يكبح جماح الدول الاجنبية نسبيا.

وفى ذلك الوقت ازداد سخط الصينيين على اليابانيين الذين طالبوا باحتلال جزيرة فرموزا كتعويض لمقتل بعض التجار اليابانيين على أيدى أفراد من الصينيين. وقد حاولت اليابان أن تتخذ من ذلك ذريعة لاعلان الحرب على الصين إذا لم تستجب لطلباتها، بل كادت الحرب أن تنشب بين الطرفين لولا تراجع الصين فى نهاية الأمر وتسليمها باحتلال اليابانيين للجزيرة.

الثورة على المبشرين الأجانب :

ترتب على تغلغل النفوذ الأجنبى فى البلاد أن بدأ الرأى العام الصينى يثور وخصوصا وأن البعثات التبشيرية التى أخذت توالى نشاطها فى الصين، كانت تجاهر بالدعوة لنبذ المعتقدات الصينية القديمة والنيل منها. فقامت فى بعض المدن الصينية حركة إرهاب ضد البعثات التبشيرية ذهب ضحيتها عدد من هؤلاء المبشرين. وما أن علمت الدول الأوربية بهذا النبأ حتى سارعت

بتقديم احتجاج إلى حكومة الصين مشفوعا ببعض المطالب الجديدة. وكان على حكومة الصين أن تختار بين أحد أمرين إما أن ترضخ لتلك المطالب أو تقف أمام الدول الأوربية مجتمعة. فلم تجد الحكومة الصينية بدا من الموافقة على فتح بعض موانى صينية أخرى أمام البضائع الأجنبية.

بعد أن أصبح «كوانج هسو Kwang Hsu» امبراطورا على الصين، وجد أن بلاده محاطة بدول قوية كل منها تطمع فى اقتطاع ما تصبو إليه من تلك البلاد الغنية، ووجد أن الصين بمحالتها الراهنة لاتستطيع مقاومة تلك الدول إلا إذا أخذت الصين باسباب المدنية الحديثة تلك المدنية التى كان لها الفضل الأكبر فى ظهور اليابان كقوة حديثة إلى جوارها، فاستقر رأيه إذن على أن يقتبس من الغرب. يتفق مع البيئة الصينية، وفى عام ١٨٩٨ أصدر الامبراطور عدة قرارات تتعلق بتنظيم شئون البلاد الداخلية على أسس جديدة. وكانت ترمى إلى إحداث ثورة فى التعليم وفى سير الدراسة فى المدارس الصينية، فالتعليم يجب ألا يقتصر على تعاليم كنفوشيوس القديمة، بل يجب أن يتعداه إلى التعاليم الغربية الحديثة.

كذلك تناولت مراسيم الامبراطور تعديلات جوهرية فى نظام الجيش والبحرية وفى الأخذ باسباب الحضارة الغربية الحديثة. ولكن تلك المراسيم التى أصدرها الامبراطور بمفرده دون الرجوع فيها إلى الامبراطورة الوالدة التى كان يطلق عليها اسم «بوذا العجوز» قد سببت الكثير من الفزع للامبراطورة العجوز فاعتبرت تلك المراسيم إهدارا للثقافة والتقاليد الصينية المتوارثة من أجيال عديدة، وأنها إذا سمحت لتلك المراسيم بأن تأخذ طريقها إلى حيز التنفيذ فمعنى هذا ضياع الجهود الكبيرة، التى كرست الامبراطورة حياتها لصيانة الأوضاع القائمة فى الصين من التأثير الغربى. فأمرت بالقبض على الامبراطور وإيداعه سجينا بأحد القصور الامبراطورية. ثم تولت هى

الملك وأصدرت أوامرها بالغاء المراسيم الامبراطورية السابقة ومقاومة كل الأفكار والآراء الغربية.

وتبع ذلك بطبيعة الحال فترة من الزمن سادت أنحاء الصين فيها موجه من التعصب والرجعية ومعارضة كل ماهو غربى. ويمكننا القول بأنه إذا قدر لتلك المراسيم أن تجد طريقها إلى حيز التنفيذ لدفعت الصين دفعا قويا إلى الأخذ بأساليب الحضارة الغربية ولإنتشلتها من الفوضى والاضطراب.

ازدياد مصالح الدول الأجنبية فى الصين خلال القرن التاسع عشر :

عرفنا من قبل كيف أدى تدخل الانجليز المسلح فى الصين فى حربين مَتتاليين هما حرب الأفيون الأولى والثانية إلى طمع الدول الأجنبية الأخرى فى الحصول على نفس الامتيازات التى حصلت عليها انجلترا بحد السيف. وأدى هذا إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فى شكل شركات تمثل دولا مختلفة من انجليزية وفرنسية وألمانية ويابانية وقد قامت منافسات بين تلك الشركات حول استغلال موارد الصين وحول اقتسام مناطق النفوذ وتقسيم البلاد إلى مناطق اقتصادية.

ولم تستغل رؤوس الأموال الأجنبية فى تكوين الشركات الاستغلالية فحسب وإنما استغلت فى شكل قروض، عندما دفعت الحاجة الصين إلى اقتراض مبالغ كبيرة من المصارف الاجنبية لدفع تعويضات الحرب الصينية اليابانية فى عام ١٨٩٥/٩٤ وقد اسهمت دولا متعددة فى تقديم تلك القروض إلى الصين ووضعت بعض المرافق العامة الصينية كضمان لسداد تلك الديون. ونتج عن ذلك أن الحكومة الصينية قد وجدت نفسها مدينة لدول مختلفة بين شرقية وغربية بأجال طويلة بضمان مرافقها العامة،

ومحرومة من مواردها سداداً لتلك القروض. ونظراً لحاجتها إلى المال لإدارة شئون البلاد لم تجد مناصا من فرض ضرائب جديدة على الشعب لتعويض ما فقدته من إيرادات تلك المرافق.

أصبح تدخل الدول الأجنبية فى الصين له صفة النوعية، فتلك الدول لها حيوية ورؤوس أموال ضخمة يجب المحافظة عليها، ولايتسنى لها ذلك بالتدخل المباشر للشئون الداخلية للصين لحماية تلك المصالح. بل أن تلك الدول قد تذرعت فى أحايين كثيرة باسباب واهية للانقضاض على الصين و اقتطاع ما تطمع فيه من ممتلكاتها. كما حدث فى عم ١٨٩٧ حينما احتلت المانيا ميناء «تسبغتا» وعلى أثر قتل اثنين من مبشريها بأيدى بعض الوطنيين الصينيين. وكذلك تنازلت الصين أيضا عن شبه جزيرة شانتونغ لالمانيا لمدة ٩٩ عاما على سبيل الايجار.

وكلما استحوزت دولة أجنبية على بعض الأراضى الصينية، كلما دفعت الدول الأخرى على المطالبة بالمثل. فما فعلته المانيا بالصين قد شجع روسيا على المطالبة بميناء بورت آرثر ودايرن على سبيل الايجار أيضا ولمدة ٢٥ سنة. وحذت حذوهما فرنسا التى وضعت يدها على الأراضى الواقعة حول خليج كوانجشو فى عام ١٨٩٨ . وعن هذا الطريق قسمت الصين إلى مناطق نفوذ للدول الكبرى من أوربية وآسيوية تحقيقا لمطامعها الاستعمارية فى هذا الجزء من العالم.

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى الصين وتحاول أخذ نصيبها من الغنيمة وخصوصا بعد أن بدأت تهتم بالتوسع فى المحيط الهادى بعد أن استتب لها الأمر بتغلبها على القوات الأسبانية وتخليص جزيرة كوبا منه ثم انتزاع جزر الفلبين كذلك والاستيلاء على مجموعة جزر هاواى.

كان استيلاء الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الجزر القريبة من جنوب شرق آسيا، والتى تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية كمراكز بحرية لتموين الأساطيل التجارية والحربية فى المحيط الهادى، وكنقط إرتكاز للنفوذ الأمريكى. فمنذ ذلك الوقت بدأت الولايات المتحدة تتطلع إلى ما وراء هذه الجزر، إلى العالم الآسيوى بما فيه من مواد خام، وكسوق رائجة للمنتجات الأمريكية.

تركز اهتمام الولايات المتحدة فى ذلك الوقت حول توطيد نفوذها السياسى والتجارى فى الصين، ومحاولة تغليب هذا النفوذ على ماعداه من نفوذ الدول الأجنبية المعنية بالأمر. ولكن هذا الأمر لم يكن من السهولة بمكان بحيث يمكن للولايات المتحدة تحقيقه دون معارضة الدول الأوربية صاحبة المصالح. ولهذا لجأت الولايات المتحدة فى ذلك الوقت إلى انتهاج سياسة الباب المفتوح The Open Door Policy فيما يختص بشئون الصين. أى منح الدول الأوربية التى لها مصالح فى الصين امتيازات متساوية دون تفوق نفوذ دولة على أخرى بحيث يهدد مصالح الآخرين.

فهذه السياسة التى نادت بها الولايات المتحدة الأمريكية خطوة أولى لابد منها تحفظ حقها فى عدم تفوق نفوذ دولة أو عدة دول على نفوذها فى الصين. وهذه الخطوة الأولى سيتبعها خطوات فى سبيل تدعيم النفوذ الأمريكى بالسيطرة الأمريكية على الصين، باعتبار أن الصين تقع على الجانب الغربى من المحيط الهادى، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تقع على الجانب الشرقى منه. وأن مايحدث على الجانب الغربى يؤثر إلى حد كبير على الجانب الشرقى منه.

حركات الاصلاح السياسى والاجتماعى فى الصين :

كان يسود الصين فى أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين تيارات ثلاثة :

التيار الأول : ويتكون من أفراد الأسرة المالكة (أسرة المانشو) ومن كبار رجال الأقطاع الموالين للغرب والذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الدول الغربية وبمصالح الأسرة الحاكمة إلى حد كبير. وهؤلاء كانوا يمثلون النظام الرجعى بكل مساوئه ويناوئون كل حركة ترمى إلى تغيير الأوضاع الراهنة فى الصين، ولو اضطروا إلى استخدام القوة للمحافظة على مصالحهم وامتيازاتهم الموروثة.

والتيار الثانى : وكان يمثل رأى فريق من رجال الحكومة الصينية وفريق من المثقفين الذين أيقنوا بأن الحالة فى الصين تدعو إلى التغيير وأن هذا التغيير يجب أن يتم، وأنه إذا لم يتم بالطرق الودية فسيتحقق عن طريق القوة، ولهذا كان من الضرورى تلافى حدوث انفجار وثورات جديدة والقيام بهذا التغيير بشكل يضمن حقوق طبقة رجال الأقطاع والطبقة البرجوازية (الطبقة الوسطى) فى ظل ملكية تشبه الملكية اليابانية الدستورية، وكان على رأس هذا الفريق أحد الشخصيات الصينية المطلعة يدعى كانج يووى Kang Yu Wei ورغم مناداة هذا الفريق بضرورة إدخال تعديلات على النظم الرجعية السائدة فى الصين دون حاجة إلى قيام ثورات أو إراقة دماء جديدة، فإن أنصار الفريق الأول من الرجعيين قاوم هذا الاتجاه مقاومة شديدة.

أما التيار الثالث : فكان يمثل نظرة القلة المثقفة من الشعب الصينى وممن تلقوا ثقافتهم فى الخارج وممن اطلعوا على نظم الحكم السائدة فى دول غرب أوربا وفى الولايات المتحدة الأمريكية، وآمنوا بان انتشال

الصين من كبوتها لن يكون ميسرا إلا باتباع النظم الغربية الديمقراطية في الحكم. وكان على رأس هذا الفريق دكتور صن يات صن Dr. Sun - Yat - San الذى أخذ على عاتقه تنظيم حركة المقاومة ضد النظام القائم وتكوين جمعية سياسية فى عام ١٨٩٤ أطلق عليها اسم (هسنج تشونج – هيو) أى «جمعية أحياء مجتمع الصين Revife China Society» وكان من مبادئ هذا الحزب القضاء على حكم أسرة المانشو وتكوين جمهورية صينية على النظام الغربى.

ولنبدأ بالحديث عن حركة كانج يو –وى Kang Yu - Wei تلك الحركة التى اعتمدت فى قيامها على الطبقة المثقفة من الشعب والتى رأت أن تتقدم إلى الامبراطور الشاب (كوانج هسو) بالتماس يتضمن مطالبها فى اصلاح أداة الحكم والإدارة. ولما كان الامبراطور الشاب فى صراع عنيف مع نائبة الامبراطور – الامبراطورة العجوز تزوهسى Tzu Hsi – التى كانت مسيطرة على مقاليد الأمور فى الصين منذ أمد طويل. ولما كان فى حاجة إلى من يؤيده فى صراعه ضد الامبراطورة العجوز، رأى أن يستفيد من تلك الحركة وأن يستجيب إلى مطالبها ليضمن ولاءها وتأييدها. وقد ساعدته الظروف الخارجية فى تحقيق هذا الحلم. فكانت الدول الأوربية تؤيده فى هذا الاتجاه وتشد من أزر الحركة وذلك لسببين : الأول معارضة الأمبراطورة العجوز للثقافة الغربية والنفوذ الغربى. والثانى لانتهاجها سياسة التعاون مع الحكومة الروسية.

وصدرت فى عام ١٨٩٨ المراسيم الامبراطورية بتنظيم مرافق البلاد الزراعية والصناعية والتجارية والثقافية بما يتفق والنظم الحديثة المعمول بها فى الدول الأوربية المتقدمة، واستبشر الناس خيراً بهذا الاتجاه الجديد الذى سيخلصهم مما يعانونه من آلام، ولكن لم يكتب لهذه القوانين أن توضع

موضع التنفيذ لقيام الامبراطورة العجوز بالقبض على الامبراطور الشاب وإلقائه فى السجن إلى أن لقى حتفه بعد ذلك بعشر سنوات فى عام ١٩٠٨.

وبهذه النهاية يفتقد الحركة أكبر نصير لها وينكل بزعمائها ويقضى عليها. وقد فشلت هذه الحركة لأسباب متعددة منها أنها قامت على أكتاف فئة خاصة من الشعب ولم تكن تهتم سوى بمصالح طبقة الاقطاعيين والطبقة الوسطى بينما أهملت مصالح الطبقة العامة اهمالا يكاد يكون تاما. كذلك كان من أسباب الفشل ومحاولتها التوفيق بين مصالح الطبقة الاقطاعية ومصالح الطبقة البرجوازية (الوسطى) ولم يكن هذا يمكنا فى الوقت الذى كانت تنفرد فيه الطبقة الاقطاعية بنفوذ كبير. ولكن فشل هذه الحركة سيؤدى إلى قيام حركة اصلاحية أخرى تتمثل فى حركة البوكسرز.

ثورة البوكسرز :

قامت تلك الثورة ضد التيار الأول الذى يتكون من أسرة المانشو والاقطاعيين الموالين للغرب. انتشرت روح التذمر بين صفوف الشعب الصينى ضد أسرة المانشو الحاكمة وضد عملائها من الدول الأجنبيه صاحبة النفوذ فى الصين وقد تكون من هؤلاء جمعية سرية أطلق عليها اسم يى هو تــوان Yi Ho Tuan وسماها الكتاب الغربيون باسم البوكسرز Boxers أو الملاكمين نسبة إلى التمرينات التى كانوا يقومون بها. وكان الهدف من قيام هذه الحركة فى أواخر القرن التاسع عشر تحرير الصين من حكم أسرة المانشو ومن النفوذ الأجنبى كذلك.

وقد وجد البركسرز فى المبشرين ورجال الارساليات عيونا لدولهم يعملون – لا من أجل نشر الديانة المسيحية فسحب – بل من أجل بسط السيطرة الغربية على الصين جميعها. فنشاطهم غير محدود بنطاق معين

كما نصت على ذلك المعاهدات المعقودة مع الصين. ولهذا كان خطرهم على الصين أشد من خطر الممثلين الدبلوماسيين.

ولما وجدت الامبراطورة العجوز أن أنصار هذه الجمعية بدأ يزداد زيادة مخيفة بين طبقات الشعب الصينى وأن انتقاداتهم للحكومة الصينية أخذت فى الشدة والعنف فقد قامت بالاتصال بزعماء تلك الجماعة واستطاعت اقناعهم بأن الظروف المحيطة بالصين وما يحاك حولها من مؤامرات تحتم عليهم توجيه نشاطهم إلى مقاومة النفوذ الغربى والعمل على إحباط دسائسه ومؤامراته بدلا من توجيهها نحو العرش.

واستطاعت الامبراطورة العجوز بدهائها من توجيه تلك الحركة الناشئة نحو مقاومة النفوذ الغربى، فعم البلاد السخط الشديد، وسادت موجة من الغضب ضد العناصر الأجنبية وتطورت الأمور فى الصين تطوراً خطيراً نتيجة لتلك الحركة إلى حد قيام ثورة وطنية كبيرة اجتاحت الصين فى عام ١٩٠٠، ارتكب فيها الصينيون جرائم كثيرة ضد الأجانب دون تفرقة بينهم. وأمام تلك المذبحة قامت القوات الغربية المتحالفة من انجليزية وفرنسية ويابانية وروسية والمانية وأمريكية بالزحف على العاصمة بيكين لحماية أرواح وممتلكات رعاياها. ففرت الامبراطورة إلى مدينة شياتغو، واستبيحت المدينة، وأخذت القوات الزاحفة تنتقم من الصينيين أشد انتقام.

وفى المعاهدة التى فرضتها الدول الأجنبية على الصين بعد اخماد الثورة، وهى التى أطلق عليها اسم «بروتكول البوكسرز Boxers Protocol» يظهر بوضوح وجلاء مدى الضعف الذى وصلت إليه الأسرة الحاكمة فى الصين، ومدى خضوعها للنفوذ الأجنبى بشكل أفقدها احترام الشعب واحترام الدول الأجنبية على السواء. ففرضت عقوبات على المدن التى اشتركت فى الثورة،

وكذلك أصبح الأعدام جزاء من تسول له نفسه معاداة الأجانب أو الانضمام لأية جماعة مناهضة للنفوذ الأجنبى.

كما أعطى هذا البروتوكول للدول الأجنبية الحق فى وضع قوات عسكرية لها فى العاصمة وبعض مدن أخرى وفى احتلال سكة حديد بيكين. ثم فرض على الصين غرامة حربية كبيرة بلغت ٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار، وتولى الأوربيون تحصيل هذا المبلغ من الضرائب المفروضة على الواردات إلى الصين وعلى الملح.

على أن بعض الدول المتحاربة مثل انجلترا وروسيا والولايات المتحدة واليابان قد تنازلت عن نصيبها فى تلك الغرامة بشرط أن توفد الصين من مبعوثيها إلى جامعات تلك الدول بعض الطلبة الصينيين للانفاق عليهم بمقدار تلك الغرامة.

وكانت تلك الدول تهدف من وراء هذا العمل خلق طبقة متعلمة من الصينيين تكون على تفاهم مع تلك الدول بحكم ثقافتها وميولها. ولكن هذا العمل بالنسبة للصين قد أفادها فائدة عظيمة، فعلى اكتاف هؤلاء المثقفين الصينيون ستتحطم النظم الاقطاعية الرجعية القديمة وستنهض الصين كدولة كبرى وكقوة رهيبة على الجانب الغربى للمحيط الهادى.

كان الطلبة الصينيون إذن رسل رحمة إلى بلادهم، فأوفدت الحكومة الصينية مئات منم إلى الجامعات الأجنبية وكان أكثر تلك الجامعات حظا من هؤلاء الطلبة الجامعات اليابانية والأمريكية ثم الألمانية والانجليزية، وقد اشترط فى إيفاد هؤلاء الطلبة أن يكونوا من صغار السن ممن يسهل التأثير عليهم وتوجيههم الوجهة التى يريدونها. وفى هذه السن المبكرة ذهب هؤلاء الأبناء ليروا بأنفسهم أسباب قوة أعدائهم وليقفوا على آخر تطورات العلم الحديث وليقارنوا بين الحياة التى يحياها شعوب تلك الدول. فكان أثر تلك الثقافات الغربية كبيرا على نفوس هؤلاء.

وقد تكاتفت جهود هؤلاء المبعوثين مع جهود البعثات التبشرية التى استوطنت الصين منذ فترة غير قصيرة على هدم المعتقدات الدينية والثقافة الصينية القديمة.

وقد اتخذ هؤلاء المبعوثين من الديانة المسيحية دعامة للقضاء على الديانة الصينية القديمة وإلى نبذ المعتقدات الصينية البالية. فالديانة المسيحية من هذه الناحية تعتبر من عوامل الثورة على النظم والأوضاع القديمة. ومن الروابط القوية التى ربطت حضارة الغرب بالشرق.

ويمكن إرجاع فشل حركة البوكسرز إلى عوامل مختلفة :

أولا : أن أنصار الحركة حاربوا فى جبهتين فى وقت واحد، فقد قاوموا استبداد أسرة المانشو، وحاربوا التدخل الأجنبى. وكان من الأجدى للحركة أن تحارب عدوا واحد فقط حتى إذا ما قضت عليه وجهت كل قواها للعدو الآخر.

ثانيا : جهل القائمين بالثورة بالتيارات السياسية الداخلية والخارجية. فرغم ارتباط مصالح الأسرة الحاكمة بمصالح الدول الأجنبية، فقد تمكنت الامبراطورة العجوز بدهائها من اقناع زعماء الحركة بمعاداتها للتدخل الأجنبى وتوجيه قوة الحركة نحو الأجانب لتنجو بعرش الصين ولتتحرك مهمة تحطيم الحركة إلى الدول الأجنبية.

ثالثا : أن الحركة لم تكن على درجة من التنظيم والكفاية بالشكل الذى كانت عليه حركة التايبنج ولكنها فى نفس الوقت كبدت الأجانب خسائر فادحة، وجعلتهم يخشون قوة الشعب.

أصبحت الصين نتيجة للهزائم المتكررن التى منيت بها على أيدى الدول الأجنبية ميدانا فسيحا للاحتكارات الأجنبية، ولاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الصناعة والتجارة. ولكن استخدام رؤوس الأموال هذه على نطاق واسع فى الصين قد ضيق الخناق على رؤوس الأموال المحلية وحرم الطبقة الوسطى من الصينيين من المساهمة فى حركة التصنيع التى بدأها الأجانب. كما أصبحت كل مرافق الدولة تقريبا من سكك حديدية ووسائل نقل وغيرها تحت إشراف الدول الأجنبية الدائنة.

ولكن رغم العيوب التى وجهت إلى سيطرة رأس المال الأجنبى على الصين، ففى ظله نشأت المصانع المختلفة فى أنحاء الصين، تلك المصانع التى كانت من أهم العوامل فى خلق مجتمع عمالى صناعى أكثر ترابطا واتحاداً من المجتمع الزراعى الذى عرفته الصين. وترتب على الاكثار من تشييد المصانع أن كثر عدد العمال الصناعيين الذين أصبحوا يكونون قوة كبيرة متحدة سيكون لها خطرها فى تاريخ الثورات فى الصين.

فالحركة الصناعية التى نشأت فى البلاد بفضل رؤوس الأموال الأجنبية قد دفعت الصين فى طريق التطور، فالمجتمع الصينى الجديد أصبح يختلف اختلافا ملحوظا عن المجتمع الصينى الذى عرفته الدول الأجنبية فى حرب الأفيون الأولى والثانية.

هذا من الناحية الداخلية، أما من الناحية الخارجية فهذا التطور الداخلى قد صحبه ضغط خارجى، ففى عام ١٩٠٢ عقدت اليابان مع انجلترا حلفا عسكريا لمواجهة الخطر الروسى فى الشرق الأقصى ولحفظ حقوق اليابان فى التدخل العسكرى فى كوريا وحق انجلترا فى التدخل العسكرى فى الصين.

وعلى أثر عقد تلك المعاهدة قامت الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤-١٩٠٥) فوق أرض الصين. وأسفرت عن استيلاء اليابان على كوريا وعلى الخط الحديدى الروسى عبر منشوريا، وعلى منطقة بورت آرثر ودايرن. كما احتلت انجلترا التبت التى كانت تابعة للصين.

ومنذ فجر القرن العشرين كان هناك تقارب بين حكومتى طوكيو وواشنطن بشأن التعاون فى شئون الشرق الأقصى، وعقدت بين الطرفين معاهدة روت - تاكاهيرا Root Takahira التى منحت اليابان حق التدخل فى شئون الصين وتحقيق أطماعها فى منطقة منشوريا وشبه جزيرة كوريا فى نظير اعتراف اليابان بالسيادة الأمريكية على جزر الفلبين. كذلك عقد ميثاق مماثل بين اليابان وفرنسا بشأن تقسيم مناطق النفوذ بينهما فى الشرق الأقصى، فسلمت فرنسا بحق اليابان فى التدخل فى شئون كوريا فى مقابل اعتراف اليابان بالسيادة الفرنسية على فيتنام. وقد قوت هاتان المعاهدتان مركز اليابان فى الصين، ومكنتها من أن تتخذ من مناطق نفوذها فى تلك البلاد نقط إرتكاز فى الصين، تعتمد عليها فى تنفيذ مشروعاتها التوسعية فى الصين وذلك قبيل قيام الحرب العالمية الثانية بسنوات محدودات.

فالظروف الداخلية فى الصين وكذلك الظروف الخارجية قد ساعدت على حدوث الانفجار فالضغط الداخلى من قبل أسرة المانشو الحاكمة والضغط الخارجى الممثل فى تقسم الصين إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى قد عمل على تعجيل قيام الثورة وخصوصا بعد وقوع الثورة الروسية سنة ١٩٠٥ إلى ١٩٠٧ ضد استبداد القياصرة وانتقال عدوى تلك الثورة إلى دول الشرق الأقصى ومنها الصين. فتكونت جمعية التونغ منج - هيو (العصبة الثورية) Tung Mang Hui تحت إشراف دكتور صن يات صن Dr. Sun Yat Sen لتوحيد الجهود للقضاء على حكم أسرة المانشو ووضع برنامج

لتحرير الفلاح وخلق مجتمع اشتراكي. وقبل أن ندخل فى تفاصيل تلك الثورة التى ستقوم على أكتاف الطبقة البرجوازية فى الصين يجب الإشارة بكلمة موجزة عن زعيم هذه الثورة ومحركها دكتور صن يات صن.

ولد صن يات صن زعيم تلك الثورة فى قرية صغيرة بالقرب من مدينة كانتون فى عام ١٨١٦ اعتنق المسيحية منذ صغر سنة وتعلق بتعاليمها وبدأ فى مهاجمة الوثنية وتحطيم آلهتها. وفى صغره أدخله أخوه إحدى مدارس الرهبان فى هنولولو فتشبع بالثقافة الغربية من صغره وبعد أن اتم دراسته فى تلك المدرسة عاد إلى الصين حيث التحق بالكلية الحربية الانجليزية. وكان ذلك أول متخرج من تلك المدرسة من الصينيين.

إذن تجمعت فى تلك الشخصية الصينية ثقافة الغرب وآمال الشرق فى حياة مستقلة عزيزة. وكان للثقافة الغربية - بطبيعة الحال - أكبر الأثر فى اتجاه ثورته وفى أسلوبه فى معالجة مشاكل الصين. فقد آمن صن يات - صن بالنظم الغربية وبقدرتها على انتشال الصين مما تعانيه من تفكك واضمحلال. ويحز فى نفسه أن يرى بلاده وقد أصبحت فريسة للأطماع الشرقية والغربية على حد سواء.

وقد آمن صن يات - صن بأن أى إصلاح لن تكون له الثمرة المرجوة مالم يقضى نهائيا على أسرة المانشو الحاكمة فى الصين. ولكنه مع ذلك فقد حاول أن يقدم إلى نائب الامبراطورة الوالدة لى هونغ - جانغ بمقترحاته التى يرى تنفيذها لاصلاح أحوال البلاد. ولكن نائب الامبراطورة رفض مقابلته فزاد ذلك من سخطة على الأسرة الحاكمة، وبدأ منذ ذلك الوقت يدعو للثورة بين الطبقات العاملة التى تئن تحت وطأة نظام الاقطاع. وكذلك بين صفوف الطبقة الوسطى تلك الطبقة التى استطاعت أن تجمع

ثروة لا بأس بها نتيجة لاشتغالها بالتجارة وما تبذله من نشاط وفى نفس الوقت فقد حرمت من الحقوق التى تتمتع بها طبقة ملاك الأرض.

بدأ إذن يطوف بلاد الصين داعيا للثورة ولجمع أكبر مبلغ ممكن من المال الذى سيخصص لامداد الثورة. وقد وجد صن يات – صن تأييدا أكبر من قبل الجمعيات السرية التى تقوم على اكتاف الطبقة الوسطى.

ثم يغادر صن يات – صن الصين متنقلا فى ربوع أمريكا وأوربا لجمع ما يستطيع جمعه من أموال من أبناء وطنه الذين يكدحون فى تلك البلاد طلبا للرزق كذلك ممن يعطفون على الصين.

وقد استطاع أن يجمع فى رحلته هذه قرابة المليونين ونصف من الدولارات تلك الرحلة التى استغرقت خمسة عشر عاما. وفى خلال تلك الفترة كانت بذور الثورة التى بذرها صن يات – صن قبل مغادرته الصين قد آتت اكلها، فقد شبت الثورة فى الجزء الجنوبى من الصين واستطاع الثوار تكوين حكومة مؤقتة أخذت على عاتقها اخضاع الجزء الشمالى من الصين. وصلت صن يات – صن الدعوة وهو يطوف فى أنحاء العالم بنبأ قيام الثورة فى الجنوب واختياره رئيسا للجمهورية بصفة مؤقتة (أول فبراير ١٩١٢).

رجع صن يات – صن إلى وطنه، فوجد أن الامبراطورة الوالدة قد ماتت فى عام ١٩٠٨ بعد أن دبرت مؤامرة لقتل الامبراطور المسجون كوانغ هو قبل وفاتها بيوم واحد.

ولما كانت الامبراطورة الوالدة قد شعرت فى سنى حكمها الأخيرة بأن عوامل التذمر والثورة تزداد قوة وإنتشاراً فقد حاولت إدخال بعض النظم

الاصلاحية فى الصين تناولت المواصلات الحديدية ونظم التعليم وتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن تلك المحاولات لم تستطع أن تحول بطبيعة الحال بين تلك الأسرة وبين نهايتها المحتومة.

وقد وجد الامبراطور الجديد بويسى أن الثورة تحيط به من كل جانب وأن زعماء الجيش قد تخلوا عن مناصرته فلم يجد بدا من الرضوخ إلى الأمر الواقع ودون مكابرة وقرر التنازل عن العرش استجابة لرغبة الشعب الصينى فى إيجاد نظام جمهورى. ونتيجة لهذا الموقف الكريم من قبل الامبراطور فقد عامله الثوار معاملة حسنة فمنحوه قصرا كبيرا لاقامته ومرتبا شهريا لتدبير شئونه. كذلك سمح لأفراد الأسرة المالكة بالاحتفاظ بممتلكاتهم والقابهم، كما خصصت رواتب شهرية لمن فقد ثروته. وبهذا ينتهى حكم أسرة المانشو الذى استمر قرونا عديدة.

واجه صن يات - صن أولى العقبات بعد توليه مباشرة لسلطته كرئيس للجمهورية الصينية وهى قوة يوان شى - كاى Yuan Shih - Kai العسكرية إذ أعلن هذا القائد والسياسى القديم بأنه لن يساند الثورة إلا إذا تولى هو رئاسة الجمهورية. ولما كان صن يات - صن يعلم بأنه لن يستطيع مقاومة قوات يوان شى كاى، ولحرصه على الاحتفاظ بما حققه من آمال تنازل عن رئاسة الجمهورية واعتزل الحياة العامة تاركا يوان شى - كاى يدبر شئون الحكم.

ولذا كانت الثورة قد حققت هدفا هاما من أهدافها ألا وهو التخلص من حكم أسرة المانشو إلا أنها عجزت عن القيام بالاصلاح الزراعى المطلوب، وتوزيع الأرض توزيعا عادلا على الفلاحين والقضاء على الاقطاع. ولهذا لم تعمر الثورة طويلا، ذلك لعدم مساندتها من قبل طبقة الفلاحين، وهى

الأساس الشعبى الذى يجب أن تعتمد عليه الثورة فى بقائها وفى الاستمرار فى أداء رسالتها.

وفى هذه الأثناء تحولت جمعية التونغ منج – هبو (العصبة الثورية) إلى حزب جديد أطلق عليه اسم حزب الكومنتانغ Kuomintang بإشراف دكتور صن يات – صن. وأصبح هذا الحزب يكون نوابه المعارضة لحكومة يوان شى – كاى فى البرلمان الصينى. ولكن هذه المعارضة لم تؤت الغرض منها أمام قوة الدكتاتورية العسكرية التى أقامها يوان فى الصين.

وما أن وصل يوان شى – كاى إلى منصب رئاسة الجمهورية، حتى أخذ يعمل على جمع السلطة فى يديه وتكوين أسرة امبراطورية حاكمة جديدة بعد أن استطاع الحصول على تأييد بعض الشخصيات الصينية وبعض الهيئات الأجنبية.

وإزاء تلك المحاولة من جانب يوان شى – كاى فقد جه إليه صن يات – صن تهمة الخيانة وأخذ يدعو الثورة من جديد للوقوف ضد اطماع يوان شى – كاى عن الحكم فى الوقت المناسب.

تولى صن يات – صن مقاليد رئاسة الجمهورية مرة ثانية، ولكن الأحداث اثبتت أنه لم يكن على درجة من الحزم والقوة ولا على درجة من المقدرة السياسية بحيث يسطيع حكم البلاد حكما موحدا فلم تكن لديه خطة مرسومة للسير عليها فى حكم البلاد. فكان ينتقل من خطة إلى أخرى دون أن يستطيع تحقيق هدفه فى الحكم، هذا بالإضافة إلى ميله للشيوعيين مما أغضب اتباعه ومعاونون فلم يجد أخيرا بدا من – الاعتكاف فى مدينة كانتون مكرسا حياته فى تعليم شبابها.

واستطاع يوان مرة ثانية بمساعدة الدول الأجنبية الانتصار على صن يات – صن وأن يرغمه على الالتجاء إلى اليابان حيث يكرس جهوده فى تكوين حزب جديد أطلق عليه اسم شنجهوا كمنتاغ (الحزب الثورى الصينى) Chunghua Kamintang للانتقام من يوان شى – كاى والقضاء على دكتاتوريته العسكرية.

الحرب العالمية الأولى وأثرها على الصين :

فى أغسطس عام ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى فى القارة الأوربية، ووجدت اليابان فى ذلك الوقت من مصلحتها الدخول فى تلك الحرب إلى جانب الحلفاء لتحقيق مطامعها فى منطقة الشرق الأقصى بصفة عامة والصين بصفة خاصة، وفى حقيقة الأمر فان دخول اليابان إلى جانب الحلفاء فى الحرب لم يكن كسبا كبيراً لهم، فمساهمة اليابان لم تتعد ميدان الشرق الأقصى وكل ما قامت به القوات اليابانية هو الاستيلاء على ولاية شانتونغ الصينية الخاضعة للحكم الألمانى. ولم يكن بهذه الولاية من القوات الألمانية سوى العدد القليل.

فهذه المساهمة القليلة القيمة بالنسبة لما قام به الحلفاء فى الميدان الأوربى قد وطدت نفوذ اليابان فى الصين إلى حد بعيد. بل ان إنشغال الحلفاء فى الميدان الأوربى واطمئنان اليابان إلى عدم معارضتهم لمشروعاتها التوسيعية فى ذلك الوقت شجعتها على التقدم للصين فى أوائل عام ١٩١٥ بالمطالب الواحد والعشرين Twenty one Demandes التى سنشير إليها بشئ كبير من التفصيل فى الفصل الخاص باليابان.

كان من نتيجة تهديد اليابان باستخدام القوة لتحقيق هذه المطالب إذا لم تذعن الصين بالطرق الودية، ان اضطر «يوان شى كاى» إلى قبولها. ونظرا

للإذلال الشديد الذى لقيته الصين على يد هذا القائد العسكرى فقد عم التذمر والسخط على اليابان والنفوذ الغربى بوجه عام.

والثانى : أن الولايات المتحدة الأمريكية كان من مصلحتها استرضاء دولة قوية كاليابان – ولو على حساب الصين – لتقف ضد التوسع الروسى فى الشرق الأقصى، ولتكون مخلب قط للسياسة الأمريكية فى آسيا. ولهذا فضلت التعاون مع اليابان القوية على التعاون مع الصين الضعيفة.

فخيبة الأمل التى أصابت الصينين عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، كانت من العوامل التى زادت فى سخط الصينيين على الأوضاع القائمة فى الصين، وخصوصا وأن فترة الحرب هذه قد أفادت الصين فائدة كبرى، ففى خلالها نمت الصناعات الصينية نموا كبيرا بفضل رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، وازداد عدد العمال زيادة كبيره من مليون عامل قبل الحرب إلى ثلاثة ملايين عامل بعدها. فنمو الطبقة العاملة وازدياد عددها قد أكسبها قوة وجعلها عاملا فعالا فى توجيه وقيام الثورات فى الصين.

وصحب التقدم الصناعى وزيادة العمال تقدم ثقافى أيضا فزاد عدد المتعلمين زيادة كبيرة وانتشر الوعى الثقافى بين صفوف الشعب، وبدأت الصحف والمجلات تكتب باللغة الصينية الدارجة وتعمل على تنوير الشعب مطالبه المشروعة وتضغط على الحكومة الصينية لاتخاذ موقف حازم عند بحث المسائل المتعلقة بالصين فى مؤتمر الصلح بفرساى. وبالفعل فقد طالب مندوب الصين فى المؤتمر بالغاء كل الامتيازات التى ترتبت على هذه الهزيمة منذ حرب الأفيون الأولى حتى ذلك الوقت ومعاملتها على قدم المساواه مع دول الحلفاء.

ولكن هذه المطالب لم تجد أذنا صاغية من أحد، حتى ولا من الرئيس ولسون صاحب المبادئ الأربعة عشر 14 Points» وحق تقرير المصير. ووافق مؤتمر الأربعة الكبار والذى يضم رؤساء كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وايطاليا فى المادة ١٥٦ من معاهدة الصلح على حق اليابان فى الاستيلاء على الممتلكات والمرافق العامة التى كانت تابعة لألمانيا فى الصين.

وقد حدث نفس الشئ وفى نفس الوقت لوفد مصر الذى سافر عقب انتهاء الحرب إلى مؤتمر الصلح فى فرساى للمطالبة بانهاء الاحتلال الانجليزى لمصر وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير الذى نادى به الرئيس ويلوسون خلال الحرب، فلقيت مطالب مصر نفس المصير وأقر المجتمعون فى المؤتمرعلى منح الاحتلال الانجليزى الصفة الشرعية. ولم يكن حق تقرير المصير هذا سوى خداعا وزيفا. فالشعوب الآسيوية والأفريقية فى نظر سادة المؤتمر ما هى إلا مغانم وأسلاب ولم ترق إلى مصاف الشعوب الأوربية لتعامل بالمثل. فحق تقرير المصير قصد به الشعوب الأوربية فحسب.

ثورة سنة ١٩١٩ فى الصين :

مما لاشك فيه أن ثوره ٤ مايو سنة ١٩١٩ هى رد فعل لخيبة الأمل التى شعر بها الشعب الصينى نتيجة لجحود الحلفاء ونكرانهم للتضحيات والجهود التى قام بها خلال الحرب. فهذه المذلة وهذا الامتهان الذى عوملت به الصين فى مؤتمر الصلح قد زاد من رصيد الشعب فى الحقد على التدخل الأجنبى فى مختلف صوره وأشكاله، وألهب شعور أفراد الشعب وخصوصا المثقفين منهم من طلبة المدارس والجامعات، فقاموا بمظاهرات احتجاج على مانالهم من ظلم على أيدى حلفائهم. وطالبوا الحكومة الصينية بعدم الموافقة أو التصديق عل تلك المعاهدة.

ومن توافق الظروف أن تحدث ثورة مماثلة فى مصر للاحتجاج على قرارات مؤتمر الصلح والمطالبة بالاستقلال وجلاء القوات الأجنبية عن أرض الوطن، وأن تقدم مصر فى تلك الثوره من التضحيات ما يرغم انجلترا على إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ينص على الاعتراف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة أرجأت البحث فيها إلى فرصة مواتية. وقد سلبت هذه التحفظات والاستقلال من مضمونة الحقيقى.

وقد شجع هؤلاء الطلبة على القيام بهذا العمل نجاح الثورة فى روسيا فى القضاء على الاستبداد والاقطاع وفى إقامة حكومة من بين طبقة العمال. وكان من الطبيعى أن يكون للثورة الروسية أثرها الكبير فى الصين، فروسيا متاخمة لحدود الصين وفى نفس الوقت كانت من الدول الكبرى التى كانت لها امتيازات فى الصين. ولما كان من سياسة القائمين على الحكم فى روسيا فى ذلك الوقت التنازل عن كل المعاهدات التى عقدت فى عهد القيصرية الروسية والتى منحتها امتيازات فى دول مختلفة مثل الدولة العثمانية وإيران والصين. فان الشعب الصينى أخذ ينظر إلى الثورة الروسية بشئ كثير من الأعجاب والعرفان بالجميل، ومن هنا بدأ الشعب الصينى يتطلع إلى روسيا وإلى المبادئ الروسية الجديدة على أنها الوسيلة لانقاذه من الحكم الاستبدادى الداخلى ومن الرأسمالية الغربية.

وعن هذا الطريق أخذت المبادئ الماركسية – اللينينية Marxism – Leninism أى مبادئ لينين وكارل ماركس تجد طريقها إلى الصين – فبدأت الجمعيات الشيوعية تتكون فى مختلف مدن الصين، وظهر من رؤساء هذه الجمعيات أو المنظمات ماوتسى توغ Maw Tse - Tung وشواين لاى Chou En - Lai. وتمكن أعضاء المنظمات الشيوعية من عقد أول مؤتمر

للحزب الشيوعى الصينى Communist Party of China فى مدينة شنغهاى فى أول يوليه سنة ١٩٢١ . وكان هدف الحزب توجيه الطبقة العاملة وتجنيدها لتحقيق الهدف فى القضاء على أمراء الحرب الذين سيطروا على الحكم فى الصين وأبعاد النفوذ الأجنبى وسيطرة الرأسمالية الغربية.

وفى ذلك الوقت بدأ ضغط الدول الأوربية والآسيوية مجتمعة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية يزداد على الصين، ويتخذ شكلا موحدا، نتيجة لعقد مؤتمر واشنطن فى عامى ١٩٢٣/٢٢ من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا واليابان وايطاليا والأراضى المنخفضة وبلجيكا والبرتغال وحكومة بيكين لاقرار سياسة الباب المفتوح Open Door Policy فيما يتعلق بمصالح الدول الثمانية الأولى فى الصين.

ولم تتفق الدول صاحبة المصالح فى توحيد سياستها بازاء الصين فحسب بل شمل هذا التوحيد أيضا النواحى الاقتصادية، فتكون اتحاد مصرفى من كل من أمريكا وانجلترا وفرنسا واليابان للسيطرة الاقتصادية على جميع مرافق الصين.

وإذا انتقلنا إلى الناحية الداخلية فى الصين نجد أنها لم تعد موحدة تحت قيادة زعيم أو حاكم واحد. فاختفاء أسرة المانشو من على مسرح الحكم، قد أتاح الفرصة لكل من وجد فى نفسه القوة من القواد العكسريين الذين أطلق عليهم اسم أمراء الحرب War Lords للظهور ومحاولة الوصول إلى الحكم مستعنين فى ذلك بتأييد النفوذ الأجنبى. وبهذا أصبحت الصين شيعا وأحزابا مختلفة على رأس كل منها أمير حرب تؤيده الدول الغربية ضد الأمير الآخر الذى تعاونه اليابان. وفى خضم هذا الصراع للوصول إلى الحكم أخذ الحزب الشيوعى يعد نفسه وينظم صفوفه ويبث دعايته بين صفوف العمال انتظاراً

للوقت المناسب. وقد ظهر هذا التنظيم فى حركات الاضطرابات المتتابعة التى قام بها العمال الصينيون الذين يعملون فى المؤسسات والشركات الأجنبية، والتى أرغمت أصحاب هذه المؤسسات على الاستجابة إلى مطالب هؤلاء العمال وسنجد أن نجاح هذه الاضطرابات قد منح العمال الثقة بأنفسهم وبمقدرتهم على نيل مطالبهم إذا ما اتحدوا ونظموا جهودهم ضد جشع الدول الأجنبية وتسلط الرأسمال الغربى.

فظاهرة الأضراب التى قام بها العمال والتى أشرف على تنظيمها رؤساؤهم من الشيوعيين من أمثال ماوتسى تونغ تعتبر المرحلة السابقة لمرحلة الثوره الشاملة ضد السيطرة الأجنبية وضد الفوضى الداخلية. وترتب على نجاح العمال فى حركاتهم هذه الأعتراف بصفة رسمية بالاتحادات التى أنشأوها والتى كان يسيطر عليها الشيوعيون سيطره تامة. وعن هذا الطريق بدأت الشيوعية تنتشر بين صفوف الطبقة العاملة.

وقد وصلت حركة الاضراب هذه أشدها فى يوم ٧ فبراير ١٩٢٣ تلك الحركة التى كبدت الدول الأجنبية خسائر فادحه والتى لم تنته إلا بأمر الاتحاد العام للعمال.

وفى ذلك الوقت بدأ صن يات – صن يخرج من عزلته باحثا عن قوة جديدة يستطيع الاعتماد عليها فى تخليص الصين من فوضى أمراء الحرب ومن السيطرة الأجنبية، وقد وجد فى جارته روسيا التى تنازلت عن امتيازاته فى الصين خير معين له على تحقيق هذا الهدف فبدأ يدرس الثورة الروسية ويتفهم تنظيماتها ويتصل بزعمائها، للوصول إلى اتفاق معهم بشأن توحيد الجهود بين الطرفين. واسفرت هذه الاتصالات إلى اتفاق ثلاثى بين صن يات – صن والحزب الشيوعى الصينى وروسيا بشأن تحرير الصين من السيطرة الأجنبية وإقامة ديموقراطية شعبيه. وتتلخص الأهداف للحركة

الجديدة فى تحقيق مبدأ هام هو أن الأرض لمن يقوم بفلاحتها وكذلك توفير سبل الراحة والحياة الكريمة للعمال كتحديد ساعات العمل وتحسين الأجور. وفى ظل هذه الأهداف الجديدة سيقضى على الاحتكارات الأجنبية عن طريق تأميمها لمصلحة الدولة.

وبدأت هذه المبادئ تخرج إلى حيز التنفيذ باقامة حكومة ثورية فى مدينة كانتون لتكون مقرا لتكوين جيش الصين الجديد الذى سيأخذ على عاتقه تحرير البلاد من أمراء الحرب وأعوانهم من الدول الأجنبية. فأنشأت بها كلية حربية، تولى العماده فيها أحد الضباط ويدعى تشانج كاى - شيك Chiang Kai - Shek (وقد شغل فيما بعد منصب رئيس حكومة فرموزا أو الصين الوطنية تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية). كما تولى شئون الإدارة السياسية فى الكلية «شواين لاى» Chou En - Lai (رئيس وزراء الصين فيما بعد).

وفى ٢١ مارس ١٩٢٥ توفى صن يات - صن الذى أطلق عليه الصينيون «أبو الثورات» بعد محاولة فاشلة للوصول إلى تفاهم مع حكومة بيكين بشأن توحيد شطرى البلاد بالطرق السلمية. وإن كان صن يات - صن قد مات قبل أن يتم رسالته إلا أنه قد رسم لبنى وطنه الطريق الذى يجب عليهم أن يسلكوه للوصول إلى هدفهم.

الحرب الأهلية الصينية (١٩٢٥-١٩٣٦):

كان لابد لرسالة صن يات - صن أن تتم، وأن تواصل القوات الوطنية عملها فى الصين من أجل الارتقاء بها. وحدث فى يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ أن أطلق الجنود البريطانيون النار على مظاهرة قام بها طلبه المدارس

والمثقفين من الشعب لمطالبة الحكومة بالعمل على وقف التدخل الأجنبى فى شئون الصين وإطلاق سراح بعض زعماء العمال المضربين، فالتهبت مشاعر الصينيين وحدثت أضرابات متعددة فى أجزاء مختلفة من الصين وحاولت كل دولة أجنبية قمع الثوره فى المناطق الصينية الخاضعة لنفوذها بكل شده وعنف. وكانت أشد هذ المناطق اضطرابا كانتون وهنج كنج وهانكاو، إلى الحد الذى استطاع فيه الثوار الوطنيون من انتزاع هانكاو ومن أيد الانجليز واصرارهم على عدم التنازل عنها، مما اضطر الحكومة الانجليزية إلى النزول على ارادتهم وقبول الأمر الواقع. وكانت استعادة هذه الأرض الصينية من قبضة الاستعمار الأجنبى فى أوائل عام ١٩٢٧ بداية عهد جديد فى تاريخ الصين الحديث.

ومن الأمور التى سيكون لها أثرها على مجرى الحوادث فى السنوات التى اعقبت عام ١٩٢٧ انضمام عدد غير قليل من كبار قواد الجيش الصينى القديم ومن كبار الاقطاعيين إلى الحركة الثورية الجديدة. وهذا الانضمام فى حقيقته يمثل خطرا على الأهداف الجوهرية للثورة. فكيف يمكن التوفيق بين مصالح هؤلاء وبين المصلحة العامة للشعب.

ولهذا كان من المتوقع أن تنحرف الثوره عن أهدافها وأن تنقلب بعد نجاحها ثوره شعبيه إلى نظام اخر جديد يحقق اطماع هذه الطبقة الاقطاعية من القواد فى السيطرة على الحكم وتوزيع الأسلاب فيما بينها والتنكر لمطالب الشعب والمبادئ الأساسية التى قامت من أجلها الثورة.

وقد وجدت دول المعسكر الغربى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن نجاح الثورة الصينية سيؤدى حتما إلى ضياع نفوذهم والقضاء على مصالحهم فى الصين وأن مقاومة الثورة والقضاء عليها سيكلف هذه

الدول ثمنا غاليا. ولهذا لجأت إلى استمالة أحد قواد الثوره وهو تشانغ كاى شيك إلى جانبها ومساندته فى القضاء على القاعدة الشعبية للثورة والتعاون معه فيما يضمن مصالح الطرفين.

ونجح تشانغ كاى شيك فى إخماد ثورات كانتون ونانكنج وشنغهاى بكل شدة وعنف. ومهد له هذا النجاح الطريق لايجاد تعاون وثيق بينه وبين دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وفى حقيقة الأمر فقد كانت تلك الدول فى حاجة ماسة إلى شخصية قويه تستطيع إخضاع الصين لسيطرتها بعد أن فقدت الحكومات الصينية المتعاقبة التى خلفت أسرة المانشو المقدرة على إقرار الأوضاع فى البلاد بشكل يضمن مصالح الدول الأجنبية صاحبة الاستثمارات المالية الواسعة. وبنجاح تشانغ كاى شيك فى القضاء على الثورات التى أشرنا إليها، أقام حكومة وطنيه عاصمتها نانكنج بعد أن خرج عن طاعة الحكومة الثورية القائمة فى ووهان.

وبتعضيد النفوذ الغربى ومساندته استطاع تشانغ كاى شيك أن يقضى على مقاومة ووهان بكل قوة وعنف وأن يقيم نظام حكم استبدادى لتحقيق مصالح الاقطاعيين وحلفائه من دول الغرب معتمدا فى ذلك على الكومنتانغ. وبذلك استطاعت الدول الغربية أن تروض الثورة الشعبية وأن تحولها إلى حكومة ثورية تعتمد عليها اعتمادا كبيرا، وأن تستخدمها للتنكيل بالشيوعيين وتعقبهم بالقتل والتشريد حتى بلغ مجموع من قتل منهم فى الفترة من عام ١٩٢٧ إلى ١٩٣٧ ما يزيد عن المليون نسمة. ولكن هذا القتل والتشريد لم يحل بين الحزب الشيوعى وبين تنظيم صفوفه من جديد تحت قياده شواين لاى، وشوته ويه – تنج Chu Teh Ting واتخذوا من ولايتى كيانجسى وهونان مركزا للمقاومة الشعبية ضد حكومة تشانغ كاى شيك. ثم تعددت بعد ذلك مراكز المقاومة فى مختلف أنحاء الصين.

وفى عام ١٩٣١ كان يسود العالم أزمة اقتصادية عنيفة شغلت أذهان ساسة العالم لفترة غير قصيرة. وقد انتهزت الحكومة اليابانية هذه الفرصة ووثبت على شمال الصين واقتطعت منه منشوريا دون أن تقوم الحكومة الرسمية فى بيكين (حكومة تشانغ كاى شيك) بالحد من هذا الغزو، بل تركت هذا العمل للقوات المحلية بهذه الولاية.

وفى السنوات التى اعقبت عام ١٩٣٠ بدأ النفوذ الألمانى يزداد زيادة كبيرة فى الصين نظرا لاستعانة حكومة تشانغ كاى شيك بالضباط الألمان لتدريب الجيش الصينى. وبتكوين محور روما - برلين Rome and Berlin Axis بدأ النفوذ الأيطالى أينما يتسرب أيضا إلى الصين، واستطاعت الحكومة الإيطالية تكوين بعض الشركات الإيطالية فى الصين والسيطرة على وسائل النقل النهرى فيها.

ومنذ احتلال اليابان لمنشوريا أخذ نفوذها فى الصين يهدد مصالح انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح، ولكن رغم هذا فلم تستطع الدولتان الوقوف فى وجه اليابان أو حتى معارضتها لاحتلال منشوريا عند عرض قضيتها على عصبة الأمم League of Nations بل على العكس من ذلك فقد قام مندوبو الدولتين فى العصبة بتأييد وجهة النظر اليابانية وتبرير الاعتداء اليابانى على الصين. وهذا الموقف من جانب الدولتين الكبيرتين يفسر لنا مقدار تمسكها بسياسة عدم إغضاب اليابان لتظل حليفة لهما ضد روسيا البلشفية. فسياستهما كانت قائمة على اساس الاعتماد على اليابان فى وقف الخطر الشيوعى وخصوصا وأن الدولتين متجاورتين فى الحدود.

وفى هذا الجو المضطرب كان الحزب الشيوعى فى الصين يعد قوات ضخمة فى الولايتين اللتين اتخذهما كقاعدة لعملياته الحربية وهما فوكين وكيانجسى، وانتهز فرصة ضغط اليابان على حكومة تشانغ كاى شيك وبدأ

مسيرته الكبرى Long March مخترقا الصين من الجنوب إلى الشمال الغربى للقضاء على قوات تشانغ ولتوحيد الصين ضد الغزو اليابانى.

ورغم الخسائر الكبيرة التى منى بها جيش الحزب الشيوعى الذى كان يطلق عليه اسم الجيش الأحمر، فقد تمكن فى النهاية من الوصول إلى هدفه، ومحاولة اقناع القوات الباقية تحت قيادة حكومة بكين بالانضمام إليه وإنهاء الحرب الأهلية فى الصين، والتفرغ بعد ذلك لاجلاء القوات اليابانية الغازية عن إقليم منشوريا.

لم تقف اليابان مكتوفه الأيدى أمام ما يجرى داخل الصين من حركات ترمى إلى تجميع الكلمة والاستعداد لملاقاتهم، فبادرت بالهجوم على بكين وشنغهاى فى منتصف عام ١٩٣٧ وإنزال الضربات الشديدة بقوات الصين. ولم يجد المسئولون الصينيون بدا من تناسى خلافاتهم وإيقاف الحرب الأهلية التى مزقت قوتهم، وحدث تقارب واتفاق بين القوتين السياسيتين المسيطرتين على الصين وهما الكومنتانغ والحزب الشيوعى. وأخذت القوات الصينية من كلا الجانبين تحارب القوات اليابانية التى تفوقها فى الأسلحة والتدريب، ولكن هذه الحرب من تكن بصفة رسمية، لأن تشانغ كاى شيك لم يجرؤ على إعلان الحرب على اليابان. واستمرت الحرب قائمة بين الطرفين وتفوق الجانب اليابانى على الجانب الصينى حتى دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد دول المحور فى ديسمبر ١٩٤١ نتيجة للهجوم المفاجئ الذى قامت به اليابان على بيرل هاربور Pearl Herbour وفى ذلك الوقت أعلن تشانغ كاى شيك الحرب على اليابان معتمدا فى ذلك على معونة الولايات المتحدة الأمريكية.

ونشطت القوات الشعبية الصينية فى شن حرب عصابات لاهوادة فيها

ضد سلطات الاحتلال اليابانى فى المناطق الصينية الخاضعة لحكمهم. وكلما استطاعت قوات الحزب الشيوعى تحرير منطقة من أيدى اليابانيين، أخضعوها لحكمهم ونظموا إدارتها بعيدا عن سلطة حكومة تشانغ كاى شيك.

أما بالنسبة للموقف الخارجى فسنجد أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء التوسع اليابانى ظلت مشوبة بالعطف والتحيز نحو اليابان فرغم تعارض مصلحة اليابان مع مصلحتها فى بعض الأحيان فلم تغير من سياستها هذه. وظلت معظم المواد الأولية اللازمة للحرب توردها الولايات المتحدة الأمريكية لليابان، بينما كانت روسيا تمد ثوار الصين بالمساعدات العسكرية والفنيَة لصد الغزو اليابانى وللقضاء على النفوذ اليابانى والأمريكى فى نفس الوقت.

وظلت السياسة الأمريكية على هذا النحو حتى هجوم اليابان المفاجئ على بيرل هاربور ومحاولتها القضاء على النفوذ الأمريكى فى مراكزه بالمحيط الهادى.

أما عن موقف اليابان من الاتحاد السوفييتى، فان مواصلة روسيا إمدادها للثوار الصينيين بالأسلحة والعتاد قد اعتبرته اليابان عملا عدائياً موجها لها، فهاجمت الحدود الروسية وحدود جمهورية منغوليا فى عامى ١٩٣٧ و ١٩٣٩ ولكنها أرتدت على اعقابها بعد أن منيت بهزيمة شديدة. وعندما تمكنت روسيا من قهر القوات النازية فى عام ١٩٤٥ توجه نشاطها نحو القوات اليابانية الموجودة بإقليم منشوريا وتقضى عليها. ويليها إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية على مدينتى هيروشيما وناجازاكى واستسلام اليابان.

ورغم دخول الصين إلى جانب الدول الغربية فى الحرب، فان استسلام اليابان تحت ضربات الولايات المتحدة، وزوال نفوذها من الصين قد اتاح للولايات المتحدة الفرصة للسيطرة على شئون المناطق الصينية الخاضعة للاحتلال اليابانى، وأن تحل محلها مستخدمة القوات اليابانية الموجودة فى الصين لتحقق هذا الهدف. فبدلا من سحب تلك القوات اليابانية من الصين، أمرتها بالبقاء للاستمرار فى مقاومة القوات الشيوعية الصينية.

وتعاونت القوات اليابانية بالصين مع قوات تشانغ كاى شيك فى القضاء على القوات الشيوعية، فانقسمت الصين بذلك إلى معسكرين متعاديين. وبدت فى الأفق نذر حرب أهلية ضروس. ولكن رغم ذلك فقد بذلت محاولات من الجانبين للاتفاق وتم ذلك فى مدينة شونجكنج فى أواخر عام ١٩٤٥ وأوائل عام ١٩٤٦. فاتفق الكومنتانغ مع الحزب الشيوعى الصينى على إقامة نظام ديموقراطى فى الصين مع تكوين قوات صينية إئتلافية من قوات الكومنتانغ (أى قوات تشانغ كاى شيك) والقوات الشعبية التابعة لقيادة الحزب الشيوعى الصينى.

وفى نفس الوقت وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والاتحاد السوفييتى اتفاقية مؤتمر موسكو سنة ١٩٤٥ التى تنص عل التعاون من أجل السلام ومن أجل إيجاد وحدة صينية. وفى ظل هذا الاتفاق نمت مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية فى الصين نموا كبيراً على حساب تدهور الصناعة الصينية وزيادة البطالة وسوء حالة الطبقات المتوسطة والفقيرة.

وإزاء سوء الحالة السائدة فى الصين وتذمر الطبقات الفقيرة بدأت الحرب الأهلية فى الصين فى منتصف عام ١٩٤٦، وركز الحزب الشيوعى الصينى

اهتمامه نحو الاهتمام بالأرض والقضاء على الاقطاع وتوزيع الأراضى الزراعية على المزارعين فى كل المناطق التى وقعت تحت أيديه. واستطاعت القوات الشعبية الصينية أن تحاصر قوات تشانغ كاى شيك فى المدن الصينية بعد أن كتلت الريف الصينى وراءها.

ونتيجة اعتماد الثورة الصينية على قاعدة شعبية كبيرة تمكنت من انتزاع شمال شرق الصين من قوات تشانغ كاى شيك بعد معارك عنيفة فى أواخر سنة ١٩٤٨ ثم تبع ذلك سقوط ميناء تينتمين ومدينة بيكين فى أوائل سنة ١٩٤٩ ، وسائر المدن الصينية الأخرى بعد ذلك.

وبذلك تنتهى الحرب الأهلية الصينية بانسحاب فلول قوات تشانغ كاى شيك والضباط الأمريكيين الذين يعملون معه إلى جزيرة تايوان (فرموزا) بعد أن كبدت الصين ملايين الأنفس. وفى أول أكتوبر من سنة ١٩٤٩ أعلنت القوات الشعبية الصينية قيام جمهورية الصين الشعبية، وفى نفس الوقت احتضنت الولايات المتحدة الأمريكية قوات تشانغ كاى شيك وبسطت حمايتها على حكومة جزيرة فرموزا التى أطلق عليها اسم حكومة الصين الوطنية.

وقد ظلت الصين الوطنية تحتل مقعد مجلس الصين الدائم فى مجلس الأمن حتى تم الوصول إلى تفاهم واتفاق مع جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة فى سنة ١٩٧٣ ، أمكن للصين الشعبية أن تسترد مقعدها الدائم كممثل شرعى وحيد للصين كما اعترف بجزيرة فرموزا على أنها جزء لايتجزأ من الوطن الأم الصين. وبذلك ينتهى الصراع الذى نشأ بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الذى بدأ بإعلان قيام الجمهورية الصينية فى أول اكتوبر ١٩٤٩ .

الثورة الاشتراكية فى الصين المعاصرة :

تتميز الثورة الاشتراكية فى الصين المعاصرة عن الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى بعدة خصائص دقيقة، نابعة من طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الصينى، وإذا كان لينين وستالين قد وقع اختيارهما على منهجية معينة لاحداث نهضة صناعية بالاتحاد السوفييتى، فان الظروف التى كان يعيشها الروس هى التى اقتضت أن يسلكا ذلك الطريق الذى قادها إلى خدمة القضية الوطنية وتقوية بلدها. ونفس الشئ يمكن أن يقال عن الخطة التى اتبعها ماوتسى تونغ وجماعته فى الصين. فالتجربة الاشتراكية فى هذا البلد الآسيوى مستمدة من الواقع الذى يعيشه الشعب الصينى، ولهذا ليس من الحكمة أن نتسرع ونصدر أى حكم بان التجربة السوفييتية هى أحسن أو أسوأ من التجربة الاشتراكية فى الصين.

وإن مايجدر بنا أن نقوم به، هو توضيح بعض الفوارق التى دفعت بكل قيادة أن تسلك سياسة تخدم المصلحة العليا لشعبها. والحقيقة الأولى التى ينبغى أن نشير إليها، وهى أن الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩١٧ لم يكن متخلفا، بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، إلا إذا قارناه بالدول الأوربية المتقدمة. ولكن الصين الشعبية فى عام ١٩٤٩ كانت فى مؤخرة الدول وغير قادرة على توفير الغذاء لسكانها. ولو نحن أخذنا سنة ١٩٢٨ التى وضعت فيها أول خطة خمسية بالاتحاد السوفييتى وأخذنا سنة ١٩٥٢ التى كانت البداية لتطبيق الخطة الخمسية فى الصين. لوجدنا أن انتاج الاتحاد السوفييتى من الفولاذ، يفوق انتاج الصين – بما لايقل عن ١٢ مرة بالنسبة لكل فرد فى كل من الاتحاد السوفييتى والصين.

ونفس الشئ يمكن أن يقال عن دخل الفرد السوفييتى الذى كان يفوق دخل الفرد الصينى بحوالى ٤ إلى ٨ مرات.

والحقيقة الثانية التى جعلت وضع الصين مختلفا عن وضع الاتحاد السوفييتى أن السكان يتزايدون بسرعة مذهلة، وقد خلق هذا مصاعب للقادة الصينيين سواء من ناية توفير الغذاء أو توفير العمل للأفراد الذين بلغوا سن العمل.

وإذا كان سكان الاتحاد السوفييتى قد ارتفع عددهم من ١٥٠ مليون إلى ١٦١ مليون فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٨ إلى نهاية ١٩٣٢، فان عدد سكان الصين قد بلغ فى سنة ١٩٥٠ ما يقارب ٦٠٠ مليون نسمة، وهذا يعنى أن سكان هذا البلد الآسيوى العملاق، يفوق سكان الاتحاد السوفييتى أربع مرات، وذلك عند بداية تطبيق الخطط الخمسية فى هذين البلدين.

وإذا كان عدد السكان فى الاتحاد السوفييتى يقدر الآن بحوالى ٢٦٠ مليون نسمة، فان سكان الصين يقدر عددهم بـ ٨٠٠ مليون نسمة، وفى الفترة الممتدة من ٣٠ يونيو ١٩٥٣ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ ازداد عدد سكان الصين بما لايقل عن ٦٤ مليون نسمة، فى حين لم تتجاوز الزيادة فى الاتحاد السوفييتى ١٤ مليون نسمة.

والمشكلة الثالثة التى واجهت، ولازالت تواجه الصين، لاتنحصر فى تزايد السكان بشكل سريع، بل تكمن فى الأرض التى لاتكفى لتوفير الغذاء لهؤلاء السكان.

وحسب بعض التقديرات، فان نسبة الأراضى الصالحة للزراعة تقدر بحوالى خمسة هكتارات لكل مواطن صينى. وفى نهاية ١٩٥٧، كان نصيب الصينى الواحد من الحبوب لايتجاوز ٢٩٠ كليوجراما، أى ينقص ٤٠ ك.ج. عن الحد الأدنى الضرورى لتغذية أى إنسان فى الصين وهو

٣٣٠ ك.ج، أما في الاتحاد السوفييتي فان نصيب الفرد في نهاية الخطة الخمسية الأولى، أي سنة ١٩٣٢ التي انخفض فيها الانتاج الزراعي بشكل ملحوظ، كان يزيد على ٤٦٠ كيلوجراما من الحبوب.

والمشكلة الرابعة التي واجهت الصين هي أن القيادة بالبلاد تركت الفلاح الصيني يعاني بمفرده من الاستغلال، ويبيع أولاده لكي لايموت جوعا، أو لكي يحصل على أموال تمكنه من دفع الديون المتراكمة عليه، لأن كبار ملاك الأرض لايرحمونه ان تعذر عليه تسديد ثمن الأرض التي يؤجرها منهم، وفي الحقيقة فان عجز القيادة عن اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المواطن الصيني من الاضطهاد والمجاعة، جعل سكان الريف على استعداد لمساندة كل من يتمرد على رجال الاقطاع في كل قرية صينية. وخلافا لوضع الفلاح السوفييتي، فان الفلاح الصيني كان يستغل من قبل القادة المحليين. ثم من جانب الحكومة المركزية التي كانت تستعين بعناصر اشتهرت بارهاب السكان وذلك بقصد الحصول على الضرائب الدورية من الفلاحين.

ثم أن الفلاحين الصينيين، عاشوا في محيط مغلق، بحيث كانوا يحصلون على غذائهم من قراهم فقط وكانت الحكومة المركزية لاتبالي ولا تأبه بما إذاكان يوجد بكل قرية مايكفيها لتغذية سكانها.

والمشكلة الأساسية بالنسبة للصين الشعبية هي أن القيادة كانت عاجزة عن تحقيق الوحدة الوطنية. ولم تحرك ساكنا تجاه اليابان والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا، التي كانت تعمل على إبقاء الصين دولة ضعيفة خاضعة لنفوذهم. وإذا كان سكان الاتحاد السوفييتي يعانون من الديكتاتورية القيصرية، فان الصينيين كانوا يعانون من الحروب الأهلية التي كانت تأتي

فى أعقاب تسلم السلطة السياسية من طرف الحكام الجدد. ومن يقرأ تاريخ الصين، سيعرف حقيقة أساسية عن هذا البلد. وهى أن انتقال السلطة من شخص إلى آخر، كان يصحبه صراع دموى فى أغلب الأحيان. وهذه الحروب بين الشخصيات المرموقة فى قيادة الصين، قد اتاحت الفرصة للقادة العسكريين بأن يتحكموا فى المناطق الخاضعة لنفوذهم بدون صعوبة. وما من شك فى أن هذه العوامل قد أسهمت إلى حد كبير فى إبقاء الصين ضعيفة وغير قادرة على مواجهة الخصوم الذين كانوا يحيطون بها من كل جانب.

ونقطة الضعف الثانية، هى أن عزلة هذا الشعب الآسيو ى عن الشعوب الأوربية المتقدمة قد حال دون حصول الصينيين على التكنولوجيا من الدول الصناعية.

ففى القطاع الزراعى، لم يحدث أى تقدم ملموس، وبقى الفلاح يستعمل الآلات التقليدية التى لم تمكنه من رفع انتاجه وتحسين وضعه المادى والمعنوى.

ونفس الشئ يمكن أن يقال عن القطاع الصناعى، الذى بقى هزيلا عام ١٩٤٩، إذ لم يستوعب فى تلك السنة أكثر من ٣ ملايين عامل، وذلك من جملة ٥٥٠ مليون صينى وصينية.

ونقطة الضعف الثالثة، هى أن الحكام الصينيين لم يبذلوا أى جهد فى مجال توسيع رقعة الأرض الصالحة للزراعة، ولم يقوموا بأية مبادرة لإنشاء قنوات للرى وتمكين طبقة الفلاحين من الحصول على القوت الضرورى.

وقد اقترن هذا الاهمال فى القطاع الزراعى بمشكلة أخرى زادت الأمور تعقيدا لكل أسرة ريفية صينية. وتتمثل هذه المشكلة فى قانون الوراثة بالمجتمع

الصينى. إذ جرت العادة على أن تقسم الأراضى بين الورثة على أساس المساواة بين جميع الأفراد. وهذا معناه أن قطعة الأرض الموروثة تجزأ وتنقسم إلى قطع صغيرة، بحيث يصبح من الصعب استغلالها بطريقة مفيدة.

والمشكلة الرابعة تكمن فى احتكار تسويق الحبوب إلى الخارج، وذلك من جانب كبار التجار وملاك الأرض الذين كانوا يبحثون عن أية وسيلة تمكنهم من إثراء أنفسهم فى أسرع وقت ممكن.

وهذا التسابق بين التجار، أدى إلى ارتفاع أسعار الأرض وارتفاع أجرة زرع المزروعات، وتخفيض فترة تأجير الأرض، حتى يتسنى للملاك أن يرفعوا الثمن عند تجديد العقد.

وكانت النتيجة الحتمية لهذا التهافت على الثروة، استحالة تسديد ثمن ايجار الأرض من جانب الفلاحين الصينيين، وخاصة فى المناطق التى تضاعفت فيها اسعار زراعة الأرض، أو ارتفعت بما يزيد على ثلاث مرات عن سعرها الحقيقى فى فترة وجيزة.

وبطبيعة الحال، فان التوسع التجارى فى تسويق الحبوب. يعد بمثابة خطة مدبرة لتجميع السكان، لان الانتاج المحلى لايكفى لتغذية العدد الهائل من الصينيين الذين يتزايدون باستمرار، وتصدير جزء من ذلك الانتاج إلى الخارج، يعنى حرمانهم من الحصول على الغذاء الأساسى للحياة.

ونقطة الضعف الخامسة، هى أن الصين أصبحت مسرحا للتدخلات الاجنبية، بحيث اصبحت الكرامة الصينية تدوسها أقدام الدول الاجنبية فى وضح النهار وبدون حياء. وزيادة على ذلك، فان الحروب الأهلية والتمردات التى كانت تقوم بها الجماعات المتضررة، قد انهكت قوى الحكومة المركزية

التى أصبحت عاجزة عن مواجهة الضغوط المتراكمة عليها من الداخل والخارج.

والشئ الذى يتفق عليه جميع الكتاب عن الصين، هو أن الأخطار الداخلية والخارجية التى كانت تهدد كيان الصين، هى التى حدت بالوطنيين إلى تنظيم الفلاحين والقيام بحرب تحريرية لتخليص الصين من السيطرة الأجنبية، وإنشاء حكومات وطنية قادرة على توفير الأمن والاستقرار السياسى بالبلاد. وقد أصبحت الحرب التحريرية ضرورة حتمية بعد أن دأبت الدول الكبرى، مثل الاتحاد السوفييتى واليابان وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، على اخضاع الصين وجعلها دولة ضعيفة وعميلة لهم. فالشركات الأجنبية كانت هى التى تتحكم فى الاستثمارات الموجودة بالبلاد، والقوانين الاجنبية كانت هى التى تحمى الأجانب الذين يستغلون خيرات الصين لصالحهم الخاص.

وعل سبيل المثال، ينبغى أن نقول بأن خطة الدول الصناعية لم تقتصر على ابقاء الصين دولة تسير فى ظل العالم الصناعى بل كانت تشتمل أيضا على فكرة أساسية وهى منح حصانة قانونية للأجانب الذين يعملون بالصين.

فالقوانين الوطنية لاتنطبق على أصحاب الثروات الأجانب، وإنما تنطبق عليهم قوانين بلدانهم. ثم أن الصينيين الذين يتعاملون مع الأجانب أصبحوا يخضعون للقوانين الأجنبية. وانطلاقا من هذه الحقيقة، بدأ الوطنيون فى الصين ينظمون أنفسهم ويسعون لفك تلك الأغلال الفولاذية التى ضربتها الدول الكبرى حول عنق الصين. فما دامت البلاد لعبة فى يد الدول الصناعية، فلن يكون هناك أى تقدم صناعى أو زراعى بالبلاد. ثم إن ضعف الحكام وتواطؤهم مع الدول الأجنبية أصبحت تحميهم وتوجههم وفق

ماتمليه مصالح العناصر الأجنبية اقنع ماوتسى توغ وجماعته بأن تشييد مجتمع اشتراكى يتطلب إيجاد قيادة وطنية ثورية لاترضى بالمساومات والتفاوض مع الأجانب، لان التفاوض يقوم على أساس إدخال اصلاحات مشروطة ببقاء النظام الحالى الذى هو لصالح الدول القوية التى تتحكم فى مصير الصين، والشئ الذى لايخفى على أى أحد، هو أن مشكلة الصين قد أزداد تعقيدا، وبسبب الحروب التى كانت تدور فوق أراضيها. وهذه الحروب قد مزقت وحدة البلاد، وألحقت بالاقتصاد الوطنى خسارة كبيرة. وفى عام ١٨٩٤ أعلنت اليابان الحرب على الصين، وبعد سنة واحدة تمكنت حكومة طوكيو من إلحاق هزيمة بالجيش الصينى واحتلال نواحى «شانتونغ»، «منشوريا».

ولولا تدخل روسيا وفرنسا وبريطانيا، لكان فى إمكان اليابان احتلال الصين كلها وإخضاعها لنفوذها. وفى عامى ١٨٦٠-١٨٦٢ تعرضت الصين لهجوم فرنسى وبريطانى، نتج عنه التسليم والاعتراف بنفوذ الدولتين الكبيرتين فى تلك المنطقة.

وفى مطلع الثلاثينات، احتلت اليابان جزءاً من الأراضى الصينية، ورفضت أن تنسحب منها، بالرغم من النداء الذى وجهته إليها عصبة الأمم.

وعندما توالت الضغوط والتدخلات الأجنبية لابقاء الصين ضعيفة ممزقة أعد الوطنيون خطتهم السياسية والعسكرية والتنظيمية المضادة، بحيث تمكنهم فى النهاية من تحرير الصين واستعادة كرامتها وسيادتها. وهكذا نجد أن اشتراكية الوطنيين الصينيين قد قامت على الاسس التالية :

١ - إن سكان الريف هم الدعامة الرئيسية للثورة، لانه لايمكن أن يحدث أى تقدم فى الصين، إلا إذا تحرك الريف وساند سكانه الثورة الوطنية التى

تحررهم من العبودية والخضوع للأجانب ورجال الاقطاع فى داخل البلاد.

٢ – أن النظام السلمى الذى يأتى فى شكل معارضة للنظام السياسى الموجود بالبلاد لن يكون مجديا. ولهذا فلايمكن قبول أى تحالف مع القوى التى لاتعتبر ثورية. والمناضلون الحقيقيون هم أولئك الذى يؤمنون بقضية تحرير بلادهم، يلتحقون بصفوف الحرب الطلائعى الثورى.

٣ – أن خطة العمل الثورى، تقوم أساسا على القضاء على جميع أعمال استغلال الفلاح الصينى وأجتذابه إلى جانب القيادة الثورية، بحيث يعتبر تحريره من سيطرة رجال الاقطاع وملاك الأرض كقاعدة أساسية لتحرير الصين. وإذا نجح الحزب الشيوعى الصينى فى الحصول على تأييد الفلاحين الصينيين، فانه يكون بذلك قد خلق لنفسه تأييدا شعبيا يصعب على أيه حكومة أو قوى أجنبية أن تصمد فى وجهه لمدة طويلة. ولكى تنجح القوى الثورية فى خلق التأييد الجماعى لقضية تحرير الصين، لابد أن تقوم بتجنيد الفلاحين فى كل قرية وتجعلهم يشعرون أنهم يجسدون عظمة الأمة الصينية وقوتها.

٤ – أن تنشئ قوات التحرير جيشا نظاميا يعمل وفقا للتعاليم التى يتلقاها من قيادة التحرير وبهذه الطريقة استطاعت قوات التحرير أن تخلق النواة الأولى للجيش ألوطنى الصينى الذى غير مجرى الأمور فى الصين الحديثة.

على الرغم من الحقائق التى أشرنا إليها والمتعلقة بالوضع الخاص للصين الذى يختلف عن وضع الاتحاد السوفييتى، فان الخطة الاشتراكية تعتبر

واحدة، ولكن التطبيق العملى للنظرية الماركسية اللينينية هو الذى أخذ طابعا خاصا فى كل بلد، واختلاف الطرق المتبعة لاقامة مجتمع اشتراكى تعتبر نتيجة طبيعية لان طريقة وصول الشيوعيين السوفييت للحكم كانت مختلفة عن طريق وصول الشيوعيين الصينيين إلى مركز القيادة. وإذا كان قادة الحزب الشيوعى السوفييتى قد ناضلوا فى المدن، وانتهزوا فرصة سقوط القيصر لكى ينفردوا بالسلطة، فان قادة الحزب الشيوعى الصينى قد خاضوا حربا تحريرية مدعمة من طرف الفلاحين الصينيين، الذين كانوا يعيشون فى بؤس ومجاعة. ولعله من تحصيل الحاصل أن لاتسلك ثورة النخبة الحضرية نفس الطريق الذى تسلكه ثورة الفلاحين الشعبية.

ولكن النقطة الأساسية التى ينبغى أن نضعها نصب أعيننا عندما نتحدث عن الاشتراكية هى أن هناك عدة عوامل مشتركة تجمع بين المجتمعين الاشتراكيين، الصينى والسوفييتى، اللذين يفوق عدد سكانهما المليار نسمة. ومن بين العوامل المشتركة التى يمكن أن نعتبرها خطة اشتراكية موحدة نخص بالذكر المبادئ الآتية :

- وجود حزب شيوعى يعمل وفقا للاستراتيجية الماركسية اللينينية.
- تسلم السلطة من البروليتاريا بوسائل ثورية وذلك تحت قيادة الحزب الشيوعى.
- انتاج سياسة بروليتارية تهدف إلى محاربة الطبقات المستغلة وذلك عن طريق تحالف بين البروليتاريا وطبقة الفلاحين.
- تأميم الصناعات وإنشاء التعاونيات الجماعية فى القطاع الزراعى.
- مواصلة النضال الأممى ومحاربة الامبريالية.

ولعل الجانب الأيديولوجي الذى نال إعجاب قادة الصين هو فكرة لينين المتعلقة بالدور الأساسى الذى يستطيع أن تلعبه أية دولة ثورية فى مجتمع تحررى مثل الصين. وهذا الرأى المتمثل فى تقوية أجهزة الدولة ومراقبتها لجميع التطورات الاجتماعية، قد أبداه الزعيم السوفييتى فى كتابة «الدولة والثورة».

وقد أدرك القادة الصينيون، فى الحقيقة، منذ البداية، أن انتصارهم فى أول اكتوبر سنة ١٩٤٩ على جماعة تشانغ كاى تشيك الموالية للدولة الرأسمالية وتحرير القوى المنتجة فى المناطق الريفية من نفوذ رجال الاقطاع، لن يكن له معنى إلا إذا تم توطيد السلطة الثورية وتقوية أجهزة الدولة. وقد كان طبيعيا أن يعطى ماوتسى تونغ وأنصاره أهمية كبرى لفكرة توحيد الصين، وخلق دولة عصرية قادرة على توفير الأمن وتجنيد جميع الطاقات البشرية لتحقيق الأهداف المنشودة، لان تأخر الصين وتغلغلها يكمن أساسا فى التكنيك السياسى، وتسلط جماعات اقطاعية على السكان، واستنزاف خيرات البلاد لصالح الطبقة الصينية المتعاونة مع السماسرة الأجانب.

وبالإضافة إلى تدعيم السلطة الثورية وتقوية الدولة الصينية، انتهج القادة الصينيون سياسة اشتراكية متقاربة من خطة الاتحاد السوفييتى، وهى تأميم وسائل الإنتاج والاستيلاء على رؤوس الأموال الاجنبية ورؤوس أموال الطبقات الثرية بالبلاد. وبعد أن كانت هذه الاستثمارات موجهة للمشاريع التى تجلب الأرباح الطائلة لاصحابها. سواء كان طريق استغلال الفلاحين الصينيين، أو عن طريق خلق الصناعات الوطنية التى تتنافس مع الصناعات الأجنبية، تحولت إلى أموال وطنية تستعمل لتطوير القطاع الزراعى وبناء المجتمع الاشتراكى الصينى.

والخطة الثالثة التى احكمتها القيادة الصينية واعتمدت عليها لاخراج الصين من صف الدول المتأخرة إلى صف الدول المتقدمة، تتمثل فى القضاء على النظام الاقطاعى الذى هو أحد الأسباب الرئيسية للانحطاط الانسانى بالصين. والحقيقة التى ينبغى أن نشير إليها هى أن القادة الوطنيين الصينيين لم يكتفوا بتصفية الطبقة الاقطاعية بالبلاد. بل عمدوا أيضا إلى تكوين الفلاحين وتعليمهم، بحيث يمكن للثورة أن تعتمد عليهم فى معركة البناء كما اعتمدت عليهم فى معركة التحرير. وهذه النظرية الصينية متقاربة مع نظرية فرانز فانون الذى كان يرى أن الثورة تخلق الانسان الجديد الذى يرتقى إلى مستوى الوظائف الجديدة الممثلة فى توعية الجماهير وإدخال تعديلات أساسية على العلاقات الاجتماعية.

واستراتيجية قادة الصين المتمثلة فى إعطاء الأولوية لتطوير الريف تعتبر منطقية، لأن المجتمع الصينى مجتمع زراعى. وتقدم الصين يتوقف على تطوير القطاع الزراعى، واستغلال طاقات الملايين من الفلاحين لتوفير الغذاء للشعب الصينى. ولهذا السبب، نلاحظ أن القادة الصينيين لم يتطرقوا إلى قضية تجنيد الطبقة المثقفة والطبقة البورجوازية فى المدن ودفعها إلى خدمة الثورة، إلا بعد أن تدعمت السلطة الثورية فى الريف. وقد كان شعارهم بعد تحقيق النصر هو أن الذين لم «يكونوا شيئا» طوال آلاف السنين، قد أصبحوا منذ الآن «كل شئ».

أما الوسيلة التى يستخدمها الصينيون لتحقيق الأهداف المسيطرة فى برامجهم، فهى الجماهير من الناحية السياسية والأيديولوجية. وقد تزعم هذه الحملة الحزب الشيوعى الصينى الذى أنشأ المجالس القروية، وأعطى للفلاحين الذين لم يكونوا يملكون أى شبر من الأرض، حق اتخاذ القرارات وتغيير مجرى الأمور بكل دقة صينية. وفى كل مجلس بلدى تشكلت عدة

لجان، كل واحدة مكلفة بقطاع معين. وعندما شمر عمال التعاونيات الزراعية عن سواعدهم للعمل، تلقوا الدعم المالى والمعنوى من الحزب.

وهذه المساندة المستمرة للفلاحين فى عملهم، قد أسهمت إلى حد كبير فى نجاح التجربة الاشتراكية فى الصين.

وقد لعب الحزب الشيوعى الصينى دورا هاما فى توجيه السياسة الصينية منذ ١٩٤٩ إلى ١٩٦٢ حيث تأرجحت الكفة لصالح الجيش. وعلى سبيل المثال، كانت إطارات الحزب هى التى تتولى :

- إعداد الدستور أو أيه وثيقة وطنية.
- إعطاء التعليمات وذلك بمشاركة أعضاء اللجنة المركزية فى مجلس الوزراء.
- ملء المناصب الحساسة فى الدولة.
- مراقبة الانتخابات على جميع المستويات.
- الإشراف على وسائل الإعلام.
- القيام بضغوط على المنظمات لكى تتمشى مع سياسة الحزب.

وحسب احصائية ١٩٥٦، فان الفلاحين كانوا يشكلون ٦٩ فى المائة من مجوع أعضاء الحزب، بينما كانت نسبة العمال لاتتجاوز ١٤ فى المائة والطبقة المثقفة ١١,٧ فى المائة وبقية الفئات ٥,٢ فى المائة وفى الفترة الممتدة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦١ ارتفعت نسبة العضوية فى الحزب من ٥ إلى ١٧ مليون عضو.

إلا أن الملاحظة التى تجدر الإشارة إليها، هى أن اللجنة المركزية للحزب

الشيوعى الصينى المتكونة من ١٠٠ عضو، وعدد مماثل من ا لمنظمات الجماهيرية، لاتعتبر السلطة العليا بالبلاد. فوظيفتها الأساسية هى تجسيم القرارات التى تتخذها القيادة، وتطبيقها فى المجال العملى، وذلك بعد أن يوافق المؤتمر الوطنى الشعبى على ذلك وتعتبر القرارات السياسية من اختصاص المكتب السياسى الذى هو عبارة عن اللجنة الدائمة للحزب، والتى تعمل بتنسيق مع رئيس مجلس الوزراء.

والنقطة الأساسية التى ينبغى أن لاتغيب عن الأذهان، هى أن الفلاحين الثوريين فى الصين الجديدة، يشكلون نسبة عالية فى الجيش أيضا.

وحسب الإحصائيات المتوفرة عن هذا الموضوع، فان ٥٨ فى المائة من أفراد القوات المسلحة الصينية، ينتمون إلى طبقة المزارعين، والباقى «٣٨ فى المائة» إلى الطبقة العاملة فى القطاع الصناعى وبقية القطاعات.

والصينيون، مثل السوفييت، قد اعتمدوا على المخططات الاقتصادية التى اعتبروها قاعدة أساسية لبناء اشتراكى. إلا أن الصينيين الذين شرعوا فى تطبيق خطتهم الخمسية فى سنة ١٩٥٣ لم يركزوا على الصناعات الثقيلة، مثلما فعل السوفييت، ولكنهم حاولوا تنظيم الشعب وتعبئة الجماهير، لكى تسهم فى بناء الوطن، سواء عن طريق تدعيم التعاونيات الزراعية، أو محاربة الفساد الذى كان يسود المجتمع الصينى. وهكذا كانت الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الأولى محاربة السلبيات التالية :

– الرشوة – التلاعب بالأسرار الاقتصادية – سرقة ممتلكات الدولة – الفساد والاختلاسات.

أما فى الخطة الخمسية الثانية «١٩٥٨–١٩٦٢» فقد ركز الصينيون مجهوداتهم على مضاعفة الانتاج فى القطاع الصناعى بنسبة ١٠٠ فى المائة

بعد أن كانت هذه النسبة ٩٠ فى المائة فى الخطة الخمسية الأولى. كما كرسوا وقتهم لزيادة الانتاج الزراعى بنسبة ٥٣ فى المائة وذلك بعد أن سجل ارتفاع فى انتاج هذا القطاع بنسبة ٢٣ فى المائة فى الخطة الخمسية الأولى. وفى الخطة الخمسية الثالثة «١٩٦٣-١٩٦٧» وخصص الجانب الكبير من الاستثمارات السنوية مشاريع الطاقة النووية، وانتاج الأسلحة العسكرية التى يحتاجها الجيش.

أسباب الخلاف بين الصين والاتحاد السوفييتى

أشرنا أكثر من مرة إلى أن وضع الصين مختلف عن وضع الاتحاد السوفييتى، إذ أن قادة الصين قد اتبعوا خطة تطوير الريف وتنظيم الدولة الاشتراكية قبل أن ينتقلوا إلى خوض معركة التصنيع. وبالنسبة للصينيين، فان تقدم الصين مرتبط بتحسين وضع الريف، وتجنيد سكانه لخوض معركة الانتاج والقضاء على التخلف. ولكن الخلاف الأساسى يكمن فى النظرية التى اعتمدت عليها الصين للوصول إلى الحكم، وانطلقت منها كقاعدة للعمل فيما بعد. فالحزب الشيوعى الصينى الذى تأسس فى أول يولية ١٩٢١ قد جعل من نفسه حزبا جماهيريا، وليس الطبقة العاملة وإقامة مجتمع اشتراكى. وهذه الطريقة الأخيرة هى التى اتبعها الحزب الشيوعى السوفييتى بحيث جعلت تجربته مخالفة للتجربة الصينية. وعند تأسيس الحكومة الاشتراكية فى الصين يوم أول أكتوبر عام ١٩٤٩ بلغ أعضاء الحزب الشيوعى الصينى ١,٠٠٠,٠٠٠ عضو، بينما لم يكن يتجاوز عدد أعضائه ٥٧ عضوا يوم تأسيسه فى عام ١٩٢١.

والنقطة الأساسية التى نريد أن نلفت النظر إليها بصفة خاصة، هى أن اعتماد الحزب والجيش فى الصين على الفلاحين وتجنيدهم لتحرير البلاد من الفئة المتواطئة مع الغرب، قد أتى بنتائج ايجابية لم يكن لها مثيل فى

الاتحاد السوفييتى. فالفلاحون الفقراء الذين كانوا يشكلون ٨٠ فى المائة من الجيش الصينى فى أول اكتوبر ١٩٤٩ تمكنوا من تحرير أنفسهم من الحكم الاقطاعى، ومن الأسهام فى اتخاذ القرارات وتوجيه دفة الحكم. وانتقال السلطة إلى الفلاحين الذين كانوا «لاشئ» فاصبحوا «كل شئ» ، يعنى أن الفلاحين الصينيين يولون أهمية بالغة لتحسين وضع المزارعين وبناء دولة صينية حديثة. وينبغى أن نشير إلى أن النجاح الكبير الذى حققه الحزب الشيوعى الصينى، يكمن فى ذلك التحول الاجتماعى الهام الذى تحقق عن طريق إنشاء التعاونيات الزراعية التى لقيت اقبالا وتأييداً من قبل الفلاحين الفقراء.

ثم أن الصينيين قد كانوا يعلقون آمالاً كبيرة على الثورة البلشفية التى كانت تمثل بالنسبة للآسيويين الجبهة الاشتراكية القادرة على مقاطعة القوى الامبريالية والقوة المساعدة للمناضلين الآسيويين الذين مازالت تحركاتهم التحريرية ضعيفة فى بنيتها. لكن الصينيين أصيبوا بخيبة أمل بعد أن لاحظوا أن السوفييت يرفضون إقامة علاقات مساواة حقيقية بين حزبهم وبين الأحزاب الشيوعية الأخرى فى العالم.

وقد ظهرت هذه السياسة بوضوح فى بولندا والمجر فى سنة ١٩٥٦ حيث قضت القيادة السوفييتية على العناصر الشيوعية المناهضة لها، وهذا التصرف غير مقبول للصينيين، لان الحزب الشيوعى فى كل بلد بالنسبة إليهم هو أداة العمل الثورى، ولايمكن تجريده من سلطته أو إخضاعه لاية قوة اجنبية.

والمشكلة الأخرى التى جعلت قادة الصين ينفرون من قادة الاتحاد السوفييتى تتمثل فى الضغوط التى أصبح يمارسها البيلشفة على الصين، لكى يجبروا القيادة الصينية على التمشى مع الخطة السوفييتية دون نقاش.

وقد تمثل هذا الأسلوب فى سحب الخبراء السوفييت من الصين الشعبية فى عام ١٩٥٨ واحجام الحكومة السوفييتية عن إمداد الصين بالمعدات الصناعية التى تعتبر أساسا لنهضتها الاقتصادية، وحسب وجهة النظر الصينية، فان معاقبة الصين واجبارها على مباركة كل خطوة يتخذها الاتحاد السوفييتى تعتبر سياسة منافية لفكرة «التضامن الثورى».

وأكثر من هذا، فان خروبتشوف أنتهج سياسة معادية للصين على طول الخط فهو الذى زار الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٩ وقبل فكرة عقد مؤتمر قمة مع القادة الغربيين فى سنة ١٩٦٠ كما أنه هو الذى دعا إلى عقد مؤتمر دولى للأحزاب الشيوعية، وذلك بقصد إدانة الصين الشعبية واعتبارها هى التى تدفع العالم الاشتراكى إلى هاوية الحرب مع العالم الرأسمالى. وإذا كان خروتشوف من المحبذين لفكرة التعايش السلمى مع الغرب، ومن الداعين إلى تجنب حرب نووية فان الصينيين قد اعتبروا هذه السياسة بمثابة مؤامرة موجهة ضد بلادهم. فنزع السلاح يعنى إبقاء الصين دولة زراعية تدور فى فلك الدول الكبرى. ثم أنه يعنى تجميد الوضع، بحيث تبقى الدول الكبرى هى التى تتحكم فى العالم، والصين تبقى معزولة وغير معترف بها من طرف الدول الصناعية.

ولعل الموضوع الذى إستاء منه الصينيون بصفة خاصة هو تقرب قادة موسكو إلى الدول الأوربية التى لازالت تسيطر على العديد من شعوب العالم الثالث.

وعيب السوفييت فى نظر الصينيين، هو أنهم كانوا يعتقدون أنه من مصلحتهم المحافظة على صداقة الغرب، ولايهمهم أن تكون هناك استراتيجية مدروسة يمكن اتباعها تجاه الشعوب التى لازالت تناضل من أجل نيل

حريتها واستقلالها. وعلى العكس من ذلك، كان الصينيون يلحون يلحون على الدوام على ضرورة وضع مقاييس ثورية تكون قاعدة عمل بالنسبة لجميع القوى الاشتراكية فى العالم.

ولعل أبرز ظاهرة يمكن الإشارة إليها كممثل على هذه السياسة اللاثورية، ما فعله خروتشوف حين صادق ديجول على حساب الشعب الجزائرى المناضل. ولكى لايثير غضب فرنسا المستعمرة ، أحجم عن الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة عند تأسيسها.

ولكن الصين التى فجرت قنبلتها الذرية الأولى يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦٤ أصبحت مثل الاتحاد السوفييتى - تبحث عن أى طريق يخرجها من عزلتها، ويمكنها من الاتصال بالعالم الخارجى، وذلك بغض النظر عن نوعية الدول التى تتعاون معها.

وهاهى الآن تتعامل بدورها مع زعيمة العالم الرأسمالى التى هى الولايات المتحدة، وتتبادل معها البضائع التى قدرت قيمتها فى نهاية ١٩٧٤ بحوالى ٩٣٢,٢ مليون دولار. والموضوع الذى أصبح يثير مخاوف القادة الصينيين هو محاولة القادة السوفييت محاصرة الصين من كل جانب، وخاصة بعد أن تحررت فيتنام الجنوبية، وأصبح الوطنيون فى لاوس يسيطرون على الوضع.

فالسوفييت يقومون بمحاولات عديدة لاقناع الفييتناميين واللاوسيين بالاستغناء عن صداقة الصين والتعامل معهم فقط. ونفس الضغوط يمارسها الآن الاتحاد السوفييتى ضد اليابان إذ يتردد فى تهديدها فى الاختيار بين الوقوف معها أو مع الصين الشعبية. وهذه الضغوط تعتبر بمثابة حرمان الصين من قطف تمار نجاحها فى مساعدة الفيتناميين على تحرير القسم

الجنوبى للبلاد من النفوذ الأجنبى. كما أنها تعتبر خطة مدبرة لتعكير صفو العلاقات التجارية التى أصبحت تربط بين الصين واليابان، خاصة وأن هذه الاخيرة غدت الممول الرئيسى للصين الشعبية بالمعدات والآلات الصناعية التى تعينها على نجاح خطط التنمية الاقتصادية بالصين. وفى عام ١٩٧٣ بلغت قيمة المبادلات التجارية بين حكومتى طوكيو وبكين ما لايقل عن مليارين من الدولارات.

والصينيون، بطبيعة الحال، لن يغفروا لبريجنيف ما فعله فى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٥٨ حين أرسل جيشة إلى هذا البلد المستقل، وطرد الزعيم «دوبتشيك» وجماعته. وهذا التدخل فى الشئون الداخلية لبلد اشتراكى مستقل باسم حلف وارسو ومذهب بريجنيف ماهو إلا تعسف وإعتداء على حرية وسيادة تشيكوسلوفاكيا.

وكما هو معروف فان «مذهب بريجنيف» يتضمن تقديم المساعدات السوفييتية بكل بلد يتعرض لاخطار تهدد أمله وكيانه. والصينيون يخشون الآن تطبيق هذا المبدأ عليهم، خاصة وأن الأسطول البحرى السوفييتى أصبح يحاصر الصين الشعبية من كل جانب.

وقد استفحل الخلاف بين الصينيين والسوفييت فى السبعينيات، بسبب إصرار بريجنيف على عقد مؤتمر دولى تشارك فيه جميع الأحزاب الشيوعية فى أوربا وذلك فى شهر فبراير سنة ١٩٧٦، وهو الشهر الذى عقد فيه الحزب الشيوعى والسوفييتى مؤتمره الخامس والعشرين، وفى نوفمبر ١٩٧٥ انعقد مؤتمر دولى ببرلين الشرقية شارك فيه ٢٨ وفدا يمثلون مختلف الأحزاب الشيوعية. وذلك بقصد إعداد الخطة والاستراتيجية التى تتبناها الأحزاب الشيوعية. لكن المؤتمرين اختلفوا فيما بينهم وتفرقوا دون أن يحددوا موعدا

لمناقشة هذا الموضوع. وهذه المحاولة لعقد مؤتمر شيوعى تتزعمه القيادة السوفييتية ظاعفت هجوم الصين على الاتحاد السوفييتى الذى بذر بذور التفرقة بينه وبين الصين وخلق إنشقاقا فى صفوف الأحزاب الشيوعية. وقد اتضح من مؤتمر برلين أن الأحزاب الشيوعية بالمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا بلغاريا والبرتغال، لاتعارض الزعامة السوفييتية ولكن الأحزاب الأخرى فى يوغسلافيا ورومانيا وايطاليا وأسبانيا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا، ترفض أن تكون ظلال للحزب الشيوعى السوفييتى، ويقال أن بريجنيف قد نزل عن فكرة اخضاع الأحزاب الشيوعية للقيادة لكن أغلبية قادة الأحزاب الشيوعية أصروا على ضرورة اتباع سياسة وطنية تمكنهم من خدمة قضاياهم والمشاركة فى حكومات ائتلافية إذا اقتضى الأمر وإذا كان من حق الاتحاد السوفييتى مصادقة الغرب وتنمية التعاون معه فمن حق هذه الأحزاب خدمة مصالح شعوبها والتكيف مع الظروف الداخلية لكل بلد.

الصراع على السلطة فى الصين :

كانت المشكلة الرئيسية التى شغلت بال كل متتبع لاحداث الصين قبل وفاة ماوتسى تونغ سواء فى الداخل أو الخارج، فى معرفة القائد الذى سيتمكن من التربع على كرسى القيادة بعد ماوتسى تونغ. ولعل العديد من الأفراد قد تساءلوا عن أسباب الموقف المفاجئ الذى اتخذه ماوتسى تونغ تجاه الحزب الشيوعى الصينى فى سنة ١٩٦٥ حين قرر أن يحطم ذلك الحزب الذى أسسه وساعده على إحراز اكبر الانتصارات العسكرية والسياسية، والجواب على ذلك هو أن ماوتسى تونغ قد أقدم على تجريد الحزب من السلطات المخوله له، لانه شعر أن رفاقه وتلاميذه بدأوا يعدون العدة للاستيلاء على السلطة، وتوجيه الصين حسب مزاجهم الشخصى. وبالرغم من التنظيم المحكم الخطط التى رسمتها العناصر المتطلعة للحكم، فان الرئيس ماوتسى

توغ استطاع أن يبعد خصومه فى الحزب عن حلبة السياسة فى مدة قصيرة.
وبهذا النجاح أثبت ماوتسى توغ أن تقدمه فى السن يعنى أنه لم يعد قادرا على إلحاق هزيمة بالمنافسين له، وأنه من الأفضل للعناصر المتلهفة على الحكم، أن تعمل لانجاح التنمية الاشتراكية بالصين، بدلا من إظهار تحديها للقيادة الوطنية.

إلا أن تفوق ماوتسى توغ على منافسيه كان لايعنى أن مشكلة الصراع على السلطة قد انتهت، أو أن السياسة الصينية قد تحددت تجاه المشاكل الرئيسية سواء داخل الصين أو خارجها.

وإذا كان الأمريكيون قد تقربوا إلى الصين التى يقودها ماوتسى توغ وأنصاره، لأن مصلحتهم أقتضت ذلك، فان قادة الاتحاد السوفييتى فضلوا الانتظار حتى ابتعاد الزعامة الحالية عن الحكم، لانه من المستبعد أن يقبل ماو وجماعته أى تحالف معهم، إلا إذا قبلوا بشروطه المتمثلة فى قيادة العالم الاشتراكى، والمشاركة فى تحديد المعالم الرئيسية لسياسة الدول التابعة للكتلة الاشتراكية.

وكيفما كانت الحال، فان الأيديولوجية الاشتراكية بالصين، قد تدعمت بفضل التغيرات التى أدخلت على البيئة الاجتماعية بعد نجاح الثورة، بحيث أن زوال القائد الكبير لن ينتج عنه زوال مكاسب الاشتراكية فى الصين.

والسبب فى هذا، هو أن الثورة الاشتراكية بالصين قد غيرت العلاقات الإنسانية، ومكنت ملايين الفقراء من الفلاحين أن يتعلموا ويسهموا فى اتخاذ القرارات التى تمس حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهذه المكاسب قد أعطت طعما آخر للحياة الاجتماعية فى الصين. واختفاء القائد الذى عمل على تحقيق هذه المكاسب، لن يؤدى بالضرورة إلى زوال المزايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تحققت فى ظل الثورة الاشتراكية.

ومشكلة الصراع على السلطة يعتبر، فى الحقيقة، ظاهرة ملازمة لكل مجتمع يمر من مرحلة القيام بثورة وطنية إلى مرحلة الاستقلال وبناء المجتمع الاشتراكى.

وإن أسلوب خوض معركة التحرير يختلف عن أسلوب تنظيم سلطة وتجديد جميع الطاقات لخدمة المصلحة العليا للبلاد. والعنصر الأساسى الذى يعتبر المحرك الديناميكى لكل حزب ثورى، وهو شخصية القائد الذى يؤثر على مجرى الأمور ويحدد الاختيارات السياسية والاقتصادية، وحسبما قال لينين، فان السلطة العليا بالحزب هى التى تعطى «المفهوم الصحيح للأيديولوجية» وحينئذ تمكن رئيس الحزب من اكتساب الشرعية لجميع القرارات التى يوافق عليها. وزعيم الحزب هو الذى يتولى تحديد المواضيع بحيث لايبقى إلا الاختيار بين طريقين : طريق الاشتراكية وطريق الرأسمالية.

والنقطة الثانية التى اعتبرها لينين بمثابة العمود الفقرى للتنظيم الثورى، هى أنه ينبغى على الحزب أن يحافظ على وحدة الصف. ومعنى هذا أن العمل يكون وفقا لرأى الأغلبية فى الحزب. والسؤال الذى يطرح هنا : كيف يمكن التوفيق بين حق الزعيم فى تحديد سياسة الحزب وبين العمل وفقا لمبدأ القيادة الجماعية والتمشى مع رأى الأغلبية ؟.

إن السماح لقائد بوضع الخطوط العريضة لسياسة بلاده، قد اصطدم بالنظرية الثانية التى تخول للأغلبية حق اتخاذ القرارات الجماعية والمحافظة على الوحدة الوطنية.

ففى الوقت الذى كان ماوتسى تونغ يسعى لتقوية ايدويولوجية الحزب وإبقاء جميع العناصر الثورية المناضلة، تعمل بانسجام تحت قيادته، قامت العناصر الواعية فى داخل الحزب، بأعمال تهدف إلى بناء مؤسسات قوية للدولة، وجعلها هى وحدها الكفيلة بالبت فى جسام الأمور، وإتخاذ القرارات المصيرية. وقد فسر ماوتسى تونغ هذه السياسة التى اقرتها أغلبية العناصر المناضلة فى حزبه، بأنها عبارة عن خطة مدبرة لتنحيته عن الحكم بعد أن جلس على كرسى قيادة الحزب منذ سنة ١٩٣٥ وبكل ذكاء تحول إلى الشعب واستعان به على خصومه، وإلتفت إلى الجيش فوجده هادئا ومطيعا فطلب من قادته أن يتحركوا لتأديب العناصر التى تسعى للاستئثار بالسلطة.

والغريب فى الأمر، أن الشخص الذى تزعم فكرة تقوية الحزب وتنظيمه تنظيما دقيقا هو نائب ماوتسى تونغ نفسه السيد «ليو Liu» الذى احتل هذا المنصب منذ سنة ١٩٤٢، والأسلوب المتبع فى الفترة الممتدة من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٩ هو القيادة الجماعية والتسلسل المركزى فى الحزب. وقد امتازت هذه الفترة أيضا، بالثقة المتبادلة بين ماوتسى تونغ ونائبه. لكن فى بداية الستينات، بدأ مفهوم القيادة الجماعية يتغير، حيث أصبح «ليو» واحد رفقائه يتحملان وحدهما مسئولية توجيه الحزب، واتخاذ جميع القرارات اللازمة. وبايجاز، فان الحزب الشيوعى الصينى، أصبح يشبه إلى حد كبير الحزب الشيوعى السوفييتى إذ أصبحت الأمانة العامة هى السلطة الحاكمة بالبلاد. وفى شهر ديسمبر ١٩٦٤ تحرك ماوتسى تونغ وبدأ يتهجم على نائبة والعناصر التى بدأت تسير فى طريق الرأسمالية. وقد تمثل الأسلوب الذى استعمله لاسترجاع نفوذه وسلطته على الحزب بصفة خاصة فى نقطتين اساسيتين وهما التصحيح والعودة إلى الخط الجماهيرى.

ولتأليب الجماهير الشعبية على المنظمات الحزبية، أصدر بياناً يتضمن ٢٣ نقطة اعتبرها كمبادئ رئيسية للسياسة التى ينبغى أن يتبعها الحزب والمنظمات الشعبية التابعة له.

ثم جاء شهر يناير ١٩٦٥ وفيه أعلن ماوتسى تونغ عن ميلاد الثورة الثقافية وتصعيد عمليات التطهير فى الحزب.

وفى الواقع أن الثورة كانت عبارة عن بداية للصراع بين إطارات الحزب والرئيس ماوتسى تونغ. لكن الرئيس الصينى استعمل شعار «الثورة الثقافية». كمذهب سياسى يعنى اتباع «الايديولوجية الصحيحة».

ومن تقبل زعامة ماوتسى تونغ، اعتبر من «احسن تلاميذ الرئيس ماو» ومع اعترض على ذلك اعتبر من المنشقين الذين لم يلتزموا بالنظرية اللينينية – الماوية Revisionists. وبايجاز فان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى قد توقفت عن أعمالها بعد أن تعرض أعضاؤها لمضايقات عنيفة من المنظمات الجماهيرية الجديدة التى أصبحت تقودها فئة من الحراس الشيوعيين «الحرس الأحمر».

وعلى مستوى النواحى، حلت اللجان الجماهيرية محل المنظمات الوطنية للحزب، وبذلك تسنى للرئيس ماوتسى تونغ أن يسترد سلطته، وأن يقيم علاقات مباشرة مع الجماهير.

كما استعان بالجيش، وأصدر تعليمات لقادته، بأن يساندوا العناصر اليسارية. إلا أن استعادة السلطة، بالنسبة للرئيس ماوتسى تونغ، خلقت وضعا جديداً بالبلاد. ففى صيف ١٩٦٧ كادت الحرب الأهلية تنشب بين العناصر اليسارية فى منظمة «الحراس الشيوعيين» وبين قادة الجيش.

وقد كانت خطة الفئة اليسارية، هى أبعاد الجيش، وعزله مثلما عزلت إطارات الحزب فى الطبقة الرأسمالية. وفى فترة وجيزة تصاعدت عمليات سحل واختطاف كبار الضباط فى الجيش، وجاءت موجة العنف هذه، كفرصة مواتية لفرض رقابة على العناصر اليسارية التى شعرت أنه فى إمكانها أن توجه ضربة قاضية إلى الجيش، وتعزله مثلما عزلت إطارات الحزب فى السابق.

وفى يوم ٥ سبتمبر ١٩٦٧ تلقى الجيش تعليمات من الرئيس ماوتسى توغ، ومفادها أن مهمة الجيش هى توفير الأمن بالبلاد، وإيقاف الصراعات التى تدور بين العناصر المتخاصة. وفى هذا الإطار، تدعمت سلطات القادة العسكريين الذين قاموا باتخاذ إجراءات صارمة ضد «الحراس الشيوعيين» وأوقفوهم عند حدهم.

وفى نفس الوقت الذى كان يعمل فيه الجيش على تقوية نفوذه، والتخلص من العناصر اليسارية بدأ ماوتسى توغ يمهد الطريق لعقد المؤتمر التاسع للحزب ، وانتقاء العناصر التى تساعد على تنفيذ المشاريع التى كان يعتزم تنفيذها.

وفى شهر أبريل من عام ١٩٦٩ انعقد المؤتمر واختار ماوتسى توغ النخبة الجديدة للهيئة المركزى قللحزب ، والمكونة من القوى السياسية الثلاث :

١- الجيش ٤٤ ٪. ٢- المنظمات الجماهيرية ٢٩ ٪.
٣- الإطارات الحزبية القديمة ٢٧ ٪.

ولعل أهم نتيجة تمخض عنها ذلك المؤتمر، تعيين وزير الدفاع السيد «لين بياو» كنائب للرئيس ماوتسى توغ.

فهذا الاختيار قد اعتبر بمثابة تعيين خليفة للرئيس المتقدم فى السن، وعلى الشعب الصينى والعالم كله، أن يتقبل الوضع الجديد، وأن يأخذ بعين الاعتبار الايديولوجية السياسية التى يرغب السيد «لين بياو» فى تطبيقها، كما أن المؤتمر التاسع للحزب أدخل تغييرا جذريا على نوع العلاقات التى تربط بين الزعيم الكبير ماوتسى تونغ واللجان الجمهورية. فالتقارير التى تحررها اللجان تبعث بها إلى رئيس الحزب مباشرة، وهو الذى يتولى اتخاذ القرارات، ويجيب على جميع الأسئلة التى يطرحها أى مسئول فى أية لجنة جمهورية. وقد فسرت هذه القرارات بأنها تهدف إلى إبقاء رأس الحبل فى يد ماوتسى تونغ، وإعادة تنظيم الحزب على أساس أن العناصر الموالية له هى التى تتولى القيادة. والشئ الذى ينبغى أن نشير إليه، هو أن الرئيس ماوتسى تونغ الذى أقدم على طرد ٨٠٪ من إطارات الحزب، قد كان يعطى على الدوام، أهمية كبيرة للحزب الشيوعى الصينى، لأن الحزب هو الذى مكنه من الانتصارات فى حرب التحرير، وهو الذى يساعد، على البقاء فى السلطة لمدة طويلة من الزمن.

والحقيقة التى ينبغى أن نقولها عن «الثورة الثقافية» الصينية هى أنها استعملت من طرف الرئيس ماوكأداة لاستعادة نفوذه، واستعملت من طرف الجيش وأيضا، كوسيلة للتوصل إلى الحكم. وهذا يلاحظ من الخطوط العريضة للثورة الثقافية، فان التوجيهات العامة لاتختلف فى الجوهر عن العمليات التى كان يقوم بها الحزب فى سابق الأيام.

ولكن الرئيس ماوتسى تونغ صاغ تعليماته بشكل يوحى بأنه قرر أن ينقذ الثورة من الإنحراف ويعيد العناصر الضالة إلى الطريق السليم. وبهذه الطريقة استطاع أن يثير حماس الجماهير، ويسترد ثقتهم فى قيادته.

والسؤال المطروح الآن، ماهى «الثورة الثقافية» الصينية؟ والجواب على ذلك أنها ثورة سياسية تهدف إلى التمسك بالأصالة الثورية وتقوية الأواصر التى تربط إطارات الأمة الصينية بالفلاحين المبعثرين فى الريف.

وبما أن الموضوع متشعب وله مغزى سياسى أكثر مما هو ثقافى، فانا نأتى هنا على ذكر الأساسية، ونترك الحقائق للدارس لكى يستخرج الفكرة العامة. أن أهداف «الثورة الثقافية» تتمثل فى :

– تطهير المدن من الشبان الذين يجوبون الشوارع – مضاعفة الاتصالات بين إطارات الدولة فى المدن والريف – العمل على تتخفيف الفوارق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية – الإسهام فى العمل اليدوى وعدم الترفع عن ذلك – تجنيد الشبان لخدمة الريف – إعطاء المكآفات وتشجيع كل من أسهم فى زيادة الانتاج – اتباع نظم المركزية – واصلاح التعليم وربط المناهج التعليمية فى الجامعات بحاجيات الشعب.

ولكن الظروف تغيرت فجأة فى مطلع السبعينات حيث شرع «لين بياو» فى تغيير نظام الحكم تدريجيا، وإبعاد ماوتسى توغ عن السلطة. فقد استغل وزير الدفاع الصينى فرصة تعيينه كرئيس للهيئة المكلفة باعداد دستور جديد، ووضع برنامجا يقضى بانتخاب رئيس اللجنة الجمهورية، وترشيح أحد رفقائه لهذا المنصب الجديد. وكان رد الفعل هو تنحية الضباط الذين كانوا يحكمون منطقة بكين العاصمة واستبدل بهم ضباط من أنصار الرئيس ماوتسى توغ.

كما بادر الرئيس الصينى باتخاذ قرارات جعلت من ا لحزب السلطة العليا بالبلاد وجعلت الجيش يخضع لأوامر اللجنة المركزية التى يرأسها الرئيس ماوتسى توغ.

وفى الفترة الممتدة من ٢٤ إلى ٢٨ أغسطس ١٩٧٣، إنعقد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الصينى، وذلك لوضع خطة جديدة، واختيار النخبة الجديدة التى تحل محل أفراد القوات المسلحة الذين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير. لكن الرئيس ماوتسى تونغ وضع حدا لنشاطهم. وفى هذه الاجتماعات السرية للحزب، تقرر اقامة هياكل سياسية جديدة. ومن بين القرارات التى اتخذت فى ذلك المؤتمر، نخص بالذكر :

١- اختياره نواب للرئيس ماوتسى تونغ بدلا من نائب واحد.

٢- العمل وفقا للنظرية القيادية الجماعية بعد طرد الحكام العسكريين الجموريين من مناصبهم والتخلص من اليساريين فى الحزب والجيش.

٣- زيادة عدد الأعضاء باللجنة المركزية للحزب من ٤٠ عضوا بحيث صار العدد ٣١٩. وهذه الزيادة كانت متعمدة والقصد منها تقوية العناصر الموالية للحكومة والحزب، بحيث تنخفض نسبة العكسريين.

٤- تعيين شخصيات معينة فى المناطق الجمهورية لكى تشتغل مع الحكام العكسريين الجمهوريين وبذلك تضمحل قوة الضباط وتزداد قوة القادة المدنيين.

وتعتبر هذه القرارات السياسية بمثابة انتصار للعناصر المعتدلة فى الحزب التى كانت تعمل باستمرار على تدعيم الحزب وتقوية سلطته. وموافقة ماوتسى تونغ على فكرة القيادة الجماعية وإعطاء السيادة للحزب تعنى أن الصين تسير الآن نحو تحقيق الاستقرار والأمن بالبلاد وذلك تحت زعامة وإشراف الحزب. كما أن توحيد السلطة يوحى بأن الصين مقبلة الآن على تدعيم علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع الخارج ووضع حد لحياة العزلة

التى كانت تعيشها فى الوقت الذى انتصر فيه الثوار على تشانغ كاى تشيك وجماعته.

لقد كانت المشكلة الكبيرة التى تواجه الصين لاتكمن فى معرفة الشخصية التى ستخلف ماوتسى تونغ فى الحكم، وإنما تكمن فى الخلاف الموجود بين الأهداف الثورية وأهداف التنمية الاقتصادية، وفى الفرق الشاسع بين الأيديولوجية الثورية التى تقوم أساسا على فكرة المساواة وبين الفعالية فى العمل البناء، وفى تعلق القائد الكبير بالسلطة، واعتماده على حركة الجماهير الشعبية، بينما يتطلب بناء المجتمع الاشتراكى الصينى وجود حزب يسعى لتقوية الهياكل الأساسية للدولة.

ويمكننا القول بأن المقاييس التى تستعمل فى فترة التحرير قد تتجاوزها الأحداث، وتصبح غير مجدية فى فترة التنمية والتشييد الاشتراكى. لهذا، فان الأيديولوجية التى تستخدم فى البداية كقاعدة لخلق الوئام والوحدة فى صفوف المناضلين خلال معركة التحرير، لابد أن تعوض بغزارة المعلومات ومعرفة الظروف الدقيقة للمجتمع وذلك فى فترة تدعيم النظام الاشتراكى. أن مايدفعنا لان نقول بأن توفير المعلومات يعتبر شرطا أساسا للنجاح فى أى عمل، هو أن القرارات التى تتخذ تكون صائبة وبناءه، وذلك فى حالة حصول المسئولين على الحقائق الأساسية التى تمكنهم من فهم كل مشكلة على حقيقتها والمعلومات الدقيقة تأتى، بطبيعة الحال، من مصانع العمل ومن الأفراد الذين يمارسون عملهم اليومى فى المزرعة وفى المصنع وفى الإدارة.

ونفس الشئ يمكن أن يقال عن ظاهرة الشعارات الثورية التى تتضمن عادة، المناداة بالعدل والمساواة والفرص المتساوية للمواطنين. فهذه الشعارات تعتبر غايات فى حد ذاتها، ولايوجد أى عيب بها. ولكن المشكل هو أن هذه

الشعارات قد تفقد معناها إذا لم تقترن بزيادة فى الانتاج، وتحسين وضع السكان بطريقة ملموسة. وقد تضررت الصين الشعبية بصفة خاصة من قلة الفعالية فى ميدان التنمية الصناعية والتنمية الزراعية، وهذا راجع إلى الخلافات العقائدية بين الأفراد واتجاهاتهم السياسية. فالخبير الذى لاترضى عنه العناصر السياسية والحزبية، قد يستغنى عن خدماته الفنية، وتحرم البلاد من مجهوداته الفردية. هذا ماحدث بالضبط فى سنة ١٩٦٥ عندما عمد «الحراس الشيوعيون» إلى اضطهاد العديد من العناصر المعتدلة، وذلك بدعوى أنه ينقصهم الولاء للزعيم ماوتسى تونغ. ثم أن التنمية تطلب تدعيم مؤسسات الدولة وتقوية الأجهزة القادرة على المراقبة، ومتابعة المتهاونين فى أعمالهم. لكن تقوية أجهزة الدولة الصينية تعنى فى هذه الحالة اضمحلال نفوذ الزعيم الكبير ماوتسى تونغ. وزيادة على ذلك فان هذا الصراع على السلطة بين المستفيدين من بقاء الوضع كما هو، بين العناصر التى تسعى لادخال تغييرات جوهرية على النظام الثورى، لايعود بالفائدة على المجتمع الصينى. فالفائدة العظيمة تكمن فى تسخير جميع الطاقات للبناء، وليس صرفها فى التسابق من أجل الوصول إلى السلطة.

ولوعدنا إلى تاريخ الصين، وراجعنا التطورات السياسية فى هذا البلد لوجدنا أن القيادة قد استخدمت على الدوام الجيش لأغراض سياسية. وهذا الأسلوب الذى استخدمه الزعيم ماوتسى تونغ سنة ١٩٦٥ فى إطار الثورة الثقافية، لايعتبر شيئاً جديداً بالنسبة للصين.

إلا أن الشئ الجديد، هو أن الجيش الصينى أصبح الآن يستخدم كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصين. وعلى عكس ما حصل فى الاتحاد السوفييتى الذى خصص على الدوام جزءا كبيراً من ميزانيته للأسلحة والدفاع، فان الصين قد دفعت بجيشها إلى معركة البناء الداخلى.

سياسة الحكومة الصينية فى التنمية الزراعية :

إن مايعجب به المرء فى آسيا هو اقدام الصين على تطوير القطاع الزراعى بطريقة اشتراكية، وفى الحقيقة فان الحكومة الصينية كانت واقعية ومدركة لأهمية توفير الغذاء الأساسى لمئات الملايين من أبناء الشعب الصينى الذين يتزايد عددهم باطراد عندما اتخذت هذه القرارات الاشتراكية.

وقد امتازت التجربة الصينية فى الميدان الزراعى بتعايش القطاع الخاص مع القطاع العام، مما يدل على وعى الحكومة وواقعيتها لانعاش التنمية الاقتصادية.

والسؤال المهم لماذا تراجعت الحكومة الصينية فى قرارها الخاص بفرض نظام التعاونيات على القطاع الخاص؟ أن السبب الأول هو عدم رغبة الفلاحين فى الدخول إلى أن يتأكد أن التعاونيات الحكومية قادرة على توفير العيش لهم. وهذا لايعنى فقط كمية انتاج الحبوب والمواد الغذائية من جانب التعاونيات الحكومية ولكن يعنى أيضا كيفية توزيع هذه المحاصيل من قبل الحكومة.

والسبب الثانى الذى حدا بالحكومة إلى تشجيع القطاع الخاص هو رغبتها فى الاعتماد على القطاع الخاص ليسد النقص فى بعض المحاصيل التى يحتاجها الشعب ولاتوفرها التعاونيات الحكومية. وبالإضافة إلى كل هذا فان الحكومة أدركت أن التعاونيات الحكومية تنقصها الكفاءة والفعالية فى استغلال الأرض، الأمر الذى نتج عنه انخفاض فى عدد الخنازير والمحاصيل الزراعية، كما أن سوء الإدارة فى القطاع العام، أدى إلى نقص فى الانتاج وعدم تسميد الأرض، وكانت نتيجة ذلك فقدان بعض الحبوب التى كانت موجودة بوفرة من قبل.

وللتغلب على هذه الصعاب قررت الحكومة الصينية تقسيم الانتاج إلى قسمين، فالقطاع العام يتكفل بتوفير المواد الغذائية الأساسية للأعمال الصناعية، والقطاع الخاص يتكفل بتوفير الخنازير والخضر للشعب.

وبايجاز يمكن تلخيص السياسة التى اتبعتها الحكومة الصينية فى الميدان الزراعى فيما يلى :

١ - ابتداء الإصلاح الزراعى بالناحية النظرية حيث قرر قادرة الصين الاعتماد على التقدم التقنى فى الميدان الزراعى وتنظيم الفلاحين فى تجمعات تعاونية وإيجاد تخطيط شامل للأراضى الشاسعة التى يكون لها أثر كبير على الانتاج الزراعى.

وحرصا من الحكومة الصينية على النجاح فى تطوير القطاع الزراعى تدريجيا فان الحزب الصينى قام بمجهودات متواصلة لاتدع الفلاحين بالعمل فى تعاونيات، ولم يفرض عليهم سياسة معينة، ماداموا لايشكلون أى خطر على التعاونيات الحكومية.

ومن خلال ذلك التنافس المنظم بين القطاع الخاص والعام، ظهرت بعض جوانب الضعف فى كل قطاع، وفى الحال أخذت الحكومة زمام المبادرة وعملت على تلافى ذلك الضعف قبل الانتقال إلى المرحلة التالية.

وقد أدت مقدرة الحكومة على معالجة المشاكل التى واجهت التعاونيات الخاصة أو العامة إلى إيجاد نوع من الثقة المتبادلة بين القيادة والفلاحين.

وفى آخر الأمر، قبل الفلاحون مبدأ العمل المشترك مع بعضهم بعضا، وأصبحوا يؤيدون التغييرات الجديدة التى أدخلتها الحكومة على القطاع الزراعى.

٢– أن رغبة القيادة فى تطبيق سياسة الاصلاح الزراعى بأية صفة كانت واقعية فالشئ الذى يهم الحكومة بصفة خاصة ليس إدخال النظم الاشتراكية بقدر ما كان يتمثل فى رفع الانتاج الزراعى، من ذلك أنه عندما فشل القطاع الاشتراكى فى تربية الخنازير التى تعتمد عليها الصين من ناحية اللحوم قررت الحكومة الصينية فى الحال السماح للقطاع الخاص بتربية الخنازير وتوفير اللحوم للشعب بأرخص ثمن ممكن. وقد اتخذت هذا القرار الواقعى بالرغم من تعارض مبدأ تعزيز القطاع الخاص مع الفكرة الشيوعية.

٣– برزت مشكلة المركزية فى الإدارة وفشل الحزب الشيوعى فى التوعية الاجتماعية فقد انخفض الانتاج فى بعض السنين فى حين أنه كان من المفروض أن يرتفع. ولكى تزداد فعالية التعاونيات وانتاج القطاع الخاص، قررت الصين الشعبية السماح للموظفين الصغار بانتقاد رؤسائهم وإطلاع الحكومة على العيوب التى توجد بالإدارة. وبهذا الأسلوب استطاعت الصين أن تعرف الحقيقة من أفواه الفلاحين وأن توافق على المتغييرات التى تفيد البلاد وتزيد فى الانتاج حتى ولو تعارض ذلك مع مبدأ الفكرة الشيوعية.

ظاهرة انفتاح الصين على المجتمع العالمى :

انطوت الصين الاشتراكية، مثل الاتحاد السوفييتى على نفسها فى الخمس والعشرين سنة الأولى من حياة الثورة، وذلك لكى تفرغ للتنمية الاقتصادية وتقوية الهياكل السياسية للدولة الاشتراكية. كما عملت الصين فى هذه المرحلة الأولى على فك ذلك الحصار المنصوب حولها من جانب الولايات المتحدة وحلفائها فى جنوب شرقى آسيا.

وليس هناك شك فى أن الخلاف الموجود بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية، يرجع فى الأصل إلى رغبة حكومة موسكو فى اقتسام القيادة مع حكومة واشنطن، وابقاء الصين قوة دولية من الدرجة الثانية. وقد أزداد الوضع تأزما منذ عام ١٩٦٤ وذلك بسبب امتلاك الصين للقنبلة الذرية واحتمال استعمالها ضد الاتحاد السوفييتى المجاور لها. ووفقا لبعض الدراسات فان الاتحاد السوفييتى قد درس فكرة القضاء على القوة النووية للصين قبل أن تشكل خطراً عليه وذلك بشن هجوم على منطقة سنكيانغ Sinkiang التى تكاد تكون مهجورة من السكان وإن كانت غنية بمادتى اليورانيوم والبترول وفيها يقع مركز إجراء التجارب النووية إلا أن الولايات المتحدة حذرت الاتحاد السوفييتى من مغبة الهجوم على الصين وإبقائها ضعيفة واشترطت أن تقترن سياسة التهدئة Detente بالمحافظة على الوضع الحالى.

ثم إن القادة السوفييت شعروا بأن الهجوم على الصين وهى دولة اشتراكية مثل بلدهم، سيجلب العار ويسئ إليهم فى جميع دول العالم.

ولذا فضلوا حلا آخر، وهو التحلى بالصبر إلى أن يختفى الزعيم ماوتسى تونغ من على مسرح الأحداث السياسية، وأمل القادة السوفييت هوأن تكون وفاة الزعيم الصينى بداية عهد جديد مع القادة الصينيين الذين سيخلفونه فى الزعامة.

وقد استطاع الصينيون أن يفكوا الحصار المضروب من حولهم وذلك بفضل التضامن والتفاهم مع دول العالم الثالث التى لاتنتمى إلى إحلاف عسكرية فى كتلة الشرق وكتلة الغرب. وفى عام ١٩٧١ تمكنت الصين من استرجاع مقعدها فى منظمة الأمم المتحدة، وأصبحت الممثل الوحيد للشعب الصينى. ثم توالت عليها الاعترافات من جيرانها الذين كانوا يسيرون فى فلك الدول الغربية، فقد إعترفت بها استراليا والفلبين واليابان وتايلاند وأكثر

من هذا أصبح رؤساء دول العالم الغربي يتقربون ويطلبون مقابلة الرئيس ماوتسي تونغ. وهكذا حل بالصين الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون «في فبراير ١٩٧٢» ثم خلفه السيد جيرالد فورد «في ديسمبر ١٩٧٥» وفي ١٩٧٣ زار الرئيس الفرنسي السابق السيد بومبيدو بكين ومن المنتظر أن يقوم خلفه السيد جيسكارد ديستان بزيارة أخرى للعاصمة الصينية.

ولعل الحدث الكبير الذي سيكون له أثر كبير على مستقبل الصين، هو إنهزام حلفاء الولايات المتحدة في فيتنام وكمبوديا في عام ١٩٧٥ وإن هذا يعني وجود جيران وطنيين اشتراكيين ومن شأنه أن يساعد على توفر الأمن والتفرغ للبناء الداخلي.

كما أن إنهيار حلف جنوب شرقي آسيا CENTO وحله نهائيا في سنة ١٩٧٨ سيكون بمثابة انتصار آخر على الأحلاف المعادية للصين الشعبية.

ومن غير المستبعد أن تلعب الصين دورا هاما في تقوية التعاون الاقتصادي بين المنطقة التي عاشت في صراع مستمر مع الأجانب الذين لم يترددوا عن التدخل في شئونها منذ القرن التاسع عشر.

ومنذ ديسمبر ١٩٧٢ أي عقب زيارة الرئيس الأمريكي السابق نيكسون للصين وتحسن العلاقات السياسية بين البلدين، بدأت حكومة بكين تعمل على توسيع افق التعاون الاقتصادي مع الدول الأجنبية. وحسب بعض الدراسات، فان الصين الشعبية قد تعاقدت مع بعض الشركات الأجنبية بقصد شراء مركبات صناعية يتراوح بين ٢، ٢ و ٢,٥ مليار دولار أمريكيا، وذلك في الفترة الممتدة من ديسمبر ١٩٧٢ إلى مارس ١٩٧٥. وابتداء من سنة ١٩٧٥ شرع الصينيون في بناء مركبات كيماوية تقدر تكاليفها السنوية بحوالي ٨٠٠ مليون دولار، ومن المنتظر أن ينتهوا من البناء سنة ١٩٧٨.

وإذا كانت الثروة البترولية هى التى ساعدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على تدعيم صناعتها وتمكينها من انتهاج سياسة اقتصادية مستقلة، فان الصين الشعبية قد أصبحت هى الأخرى دولة مصدرة للبترول. ومع أن البيان الذى أصدرته الحكومة الصينية فى شهر ديسمبر ١٩٧٥ وأعلنت فيه أن انتاجها من البترول أصبح يفوق حاجتها بكثير، لم يتضمن أية احصائيات دقيقة عن الكمية التى تنتجها سنويا، فان التقديرات الأولية لسنة ١٩٧٤ تشير إلى أن الانتاج الصينى قد بلغ ٦٥ مليون طن.

والإحصائيات التى نشرت مؤخرا تفيد أن الصين قد صدرت فى عام ١٩٧٤ ما لايقل عن ٦ ملايين طن من البترول، وتكون بذلك قد حصلت على عائدات مالية من العملة الصعبة قدرت قيمتها بحوالى ٥٠٠ مليون دولار أمريكى.

وتشكل هذه الكمية من البترول المصدر إلى اليابان وكوريا الشمالية وفيتنام، حوالى ٨٪ من مجموع العائدات المالية للتجارة الصينية. ويتكهن الخبراء بان الكمية التى صدرتها الصين فى عام ١٩٧٥ لم تقل عن ١٠ ملايين طن. وفى عام ١٩٨٠ سيبلغ مجموع ما تصدره الصين إلى اليابان حوالى ٣٠ أو ٥٠ مليون طن من البترول.

وهذه الأرقام التقريبية معقولة ومنطقية، إذا عرفنا أن مجموع انتاج الصين فى بلغ فى عام ١٩٨٠   ٢٠٠ مليون طن.

والشئ الملاحظ بالنسبة للسياسة الصينية، أنها مشابهة لسياسة دول عدم الانحياز، أو مايطلق عليها فى بعض الأحيان بدول العالم الثالث. ولو تعمقنا فى دراسة الاستراتيجية الصينية، لوجدنا أن الدولة الصينية، مثل دول العالم الثالث، تسعى لاحتلال مكانتها الطبيعية فى المؤسسات المالية الدولية،

والقضاء على الكتل الرأسمالية التى تريد أن تحافظ على امتيازاتها الاقتصادية. كما أن الصينين، مثل أغلبية سكان الدول النامية، يعملون الآن بالدرجة الأولى على استكمال حريتهم السياسية بالحرية الاقتصادية. فاذا كانت البلاد قد تحررت من الهيمنة الاجنبية وجماعة شيانغ كاى تشيك فى عام ١٩٤٩، فان المعركة الآن اصبحت تمثل فى تدعيم التنمية الريفية وتقوية الهياكل الاقتصادية للدولة الصينية.

إلا أن الشئ الذى تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن الصينيين كانوا ينظرون إلى العامل الخارجى فى الثمانينات من القرن الحالى من زاوية مختلفة عن الزاوية التى تنظر من خلالها بقية الدول إلى العالم الذى نعيش فيه. فبالنسبة لحكومة الصين الشعبية، ينقسم العالم إلى ثلاث كتل واضحة المعالم. فالكتلة الأولى تتكون من الكتلتين الكبيرتين «الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى». والكتلة الثانية تتكون من دول أوربا الغربية واليابان، وهى دول رأسمالية صغيرة تملك قوة محدودة ليس فى مستوى الكتلة الأولى. أما الكتلة الثالثة فتتشكل من الدول النامية التى تضم حوالى ٩٠٪ من سكان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وهذا التقسيم يعنى أن الدول النامية الأوربية ودول أمريكا الشمالية واليابان تمثل الكتلة الإمبريالية، بينما تمثل دول العالم الثالث قوة طبقة الفلاحين والعمال، ولهذا فان الصين الشعبية تساند الحكومات الوطنية فى دول العالم الثالث وتتحالف معها ضمن الكتلة الرأسمالية. ثم أن الدول غير المنحازة تقف إلى جانب الصين فى قضاياها العادلة، مثل ذلك قضايا تحرير جزيرة تايوان والقيام بضغوط متوالية على الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة تشانغ كاى تشيك، وهذا بالإضافة إلى سحب القوات الأمريكية من جزيرة فرموزا الصينية.

مميزات التخطيط الاشتراكى فى الصين :

إن أكبر ميزة اقتصادية فى التخطيط الاشتراكى بالصين، هى الاعتماد على النفس وعدم انتظار المساعدات الخارجية لتطوير البلاد. وهذا الاتجاه فى السياسة الصينية، معتمدا من الثقافة والعادات الوطنية التى غرست فى أذهان الصينيين فكرة العمل، وعدم التوسل إلى الأجانب لكى يتكرموا بانقاذهم من الأزمات التى يواجهونها.

وعندما نقول أن الصين اتبعت سياسة الاعتماد على النفس فانا نقصد بذلك أن أن القادة الصينيين أدركوا منذ البداية أن العمل الأساسى يتطلب تسخير طاقات الملايين من الشبان الصينيين لخدمة البلاد وتطويرها فى أسرع وقت ممكن. ومعنى هذا حل المشكلة الكبيرة وهى إيجاد عمل لكل مواطن صينى.

وبتوفير العمل لكل عامل قد استطاعت الصين أن تنتج مايكفيها لسد حاجات شعبها ثم الاستعانة باستيراد ما ينقصها من مواد غذائية فى حالة عدم مقدرتها على انتاج مايكفى مواطنيها.

والميزة الثانية، بالنسبة للتجربة الاشتراكية فى الصين، هى أن نظام اللامركزية قد أتى بالنتائج المرجوة لان كل مقاطعة وكل دائرة وكل بلدية تقوم بإعداد خطة للتنمية، تمكنها من حل مشاكلها الاقتصادية. والشئ المثير فى هذا التنظيم، هو أن المسئولين المحليين يتحملون مسئولية حرث الأرض وحصد غلالها. وإذا قصروا فى أداء واجباتهم فانه يحق للسكان أن يحاسبوهم على أعمالهم، ويطالبوا باعفائهم من مناصبهم.

وخشية من السكان المحليين والمسئولين فى الحكومة المركزية لايتراخى أى مسئول فى المقاطعة أو البلدية فى أداء عمله اليومى.

والميزة الثالثة، هى أن الصينيين قد خلقوا نوعا من التضحية المشتركة والتضامن بين العمال والفلاحين. فكل فئة تعمل بقصد تقوية البلاد، وتقديم الخدمات للمواطنين. واقتناع هذه الفئات بفكرة التعاون وخدمة الصالح العام، قبل المصلحة الخاصة، قد قضى على الأفكار البالية التى كانت سائدة فى المجتمع الصينى، والمتمثلة فى قلة العناية بالضعفاء، ووجود نخبة من الرأسماليين الذين يسخرون كل شئ لفائدتهم الخاصة.

وكما أشار بعض الكتاب، فان أكبر نجاح حققته الثورة الصينية، ولايكمن فى تغيير العلاقات الاجتماعية فقط، بل يتمثل أيضا فى خلق نوع جديد من التفكير واتباع أساليب عصرية فى المعاملات اليومية. وهذه التطورات تعتبر انتصارا للفئات المحرومة التى اكتسبت حقوقا جديدة، وتمكنت من القضاء على جماعات الضغط التى تحاول على الدوام المحافظة على التشكيلات القديمة للمجتمع الصينى.

ولعل النقطة الأساسية التى ينبغى أن نوضحها هنا ، هى القضاء على الطبقية وأصحاب النفوذ المادى فى الصين، لايعنى أن الطبقة التى كانت محرومة قد أصبحت هى الطبقة ذات الامتيازات الاجتماعية. فنظرية ماوتسى تونغ حول هذا الموضوع تقول بأنه لاتوجد أية فوارق مهنية أو طبقية فى الصين. ولهذا، جاء بمعادلته المشهورة التى يقول فيها :

١- لافرق بين العمل الفكرى والعمل اليدوى.
٢- لافرق بين المدينة والريف.
٣- لافرق بين الصناعة والفلاحة.

وفى الواقع، فان التجربة الصينية قد اكتسبت أهمية كبيرة، لانها تعتبر مفيدة ليس للصين فقط، ولكن لدول العالم الثالث أيضا. والسبب فى ذلك

هو أن مشاكل الصين تكاد تكون مماثلة للمشاكل التى تواجهها الدول النامية والممثلة فى توفير العيش للعدد الكبير من ا لسكان، وإنشاء صناعات وطنية، وتمكين العاطلين عن العمل من العثور على وظائف تساعدهم على كسب العيش، وتخفيض نسبة التضخم المالى التى ترتفع بسرعة مدهشة.

ولكن اختلاف الظروف الجغرافية والنظم السياسية والاقتصادية هو الذى يتحكم فى خطة التنمية الوطنية فى كل بلد. فاذا كانت الصين دولة عظيمة زاخرة بالمواد الخام فان العديد من الدول النامية لم تكتشف ثرواتها الباطنية حتى الآن. كما أنه كان من الصعب على الدول الاستعمارية أن تحرم أبناء الطبقية الراقية فى الصين من مواصلة تعليمهم العالى فإن أبناء العديد من الدول النامية لم يتمكنوا من الحصول على القسط الكافى من العلم يمكنهم اليوم من تقديم المساعدة الفعالة لحكوماتهم الفتية التى تواجه نقصا فادحا فى التقنية.

ثم أن نجاح التجربة الصينية لايمكن فصله عن المقدرة الفائقة التى أظهرها الزعيم الراحل شواين لاى خلال تقلده منصب رئاسة مجلس الوزراء منذ أكتوبر ١٩٤٩ إلى يوم وفاته فى ٨ يناير ١٩٧٦. فهو الذى يرجع إليه الفضل فى إنشاء المؤسسات، الجديدة.

كما أن شواين لاى هو الذى مثل الصين فى مؤتمر باندونغ باندونيسيا فى سنة ١٩٥٥ وأظهر أهمية الترابط الكبير بين مصالح دول العالم الثالث ودولة الصين. ومنذ ذلك التاريخ وهو يعمل باخلاص لمعاونة قادة الدول النامية على حل مشاكلهم الاقتصادية ويناصرهم فى قضاياهم العادلة.

وبعد إختفاء شواين لاى من المسرح السياسى، فان الوقت هو وحده الذى سينبئنا عما إذا كان خليفة السيد «هواكوفينج Huakuo - Feng» قادراً على تسيير الصين بطريقة ديناميكية، وتدعيم مكاسبها السياسية والاقتصادية

فى الداخل والخارج. وقد كان رئيس الوزراء الجديد يشغل منصب وزير الأمن العمومى فى حكومة السيد شواين لاى.

وكيفما كانت الحال، فان تقدم الصين فى الميدان النووى والقطاع الزراعى والتنمية الصناعية، قد قادها إلى نوع جديد من التحديات الداخلية والخارجية.

ففى ميدان التنمية الزراعية الذى اعتبرناه بمثابة خطة صينية ناجحة، لم توفق الصين إلى انتاج مايكفيها من الحبوب. ففى الستينات كانت تستورد كل سنة كمية من القمح تتراوح بين ٣ ، ٥ ملايين من الأطنان.

وإذا كان استيراد القمح من الخارج لم يتجاوز ٣,٤ ملايين طن فى سنة ١٩٧٢ ، فان الكمية المستوردة فى عام ١٩٧٣ بلغت ٧,٣ ملايين من الأطنان.

وفى عام ١٩٧٤ اضطرت الحكومة الصينية لاستيراد ١٦ مليون. كما أن تقديرات ١٩٧٥ تشير إلى أن الكمية المشتراة من الخارج تقدر بحوالى ٥,٥ ملايين طن.

وبطبيعة الحال، فان الالتجاء إلى الخارج للحصول على القمح، لايعنى أن الصين قد اخفقت فى مشاريع التنمية الزراعية. لان الاحصائيات تشير إلى أن هذا البند قد حقق ارتفاعا فى نسبة الانتاج الزراعى فى السنوات الأخيرة لايقل عن ٧٪، ولهذا فان السبب فى الاستيراد هو تزايد السكان بنسبة تفوق الانتاج السنوى.

والمشكلة الثانية، التى تعانى منها الصين، هى أنطواؤها على نفسها فى الميدان العلمى، وعدم توفيقها فى إقامة برامج تبادل ثقافى مع الخارج.

والشئ الأكيد أن قلة الاحتكاك بالدول الصناعية، لن يساعد الصين على تحقيق نهضة عاجلة فى ميدان التقنية واكتسابات الخبرة العلمية.

والمشكلة الثالثة التى تتخبط فيها الصين، هى أنه يصعب عليها تجنيد الطاقات الإنسانية المتوفرة لديها للعمل والاستفادة منها بطريقة ملموسة، بدون أن تنشئ صناعات ثقيلة بالبلاد.

وإذا كانت الاستراتيجية الصينية مضادة للاستراتيجية السوفييتية بحيث اختارت حكومة بكين أن تعطى الأولوية للقطاع الزراعى، فان هذا الاختيار كان فى محله فى المرحلة الأولى، ولكن لم يعد هناك ما يبرره فى الآونة الأخيرة. فالقطاع الزراعى قد تشبع الآن، والقطاع الصناعى هو وحده الكفيل باستيعاب طاقات الملايين من الشبان الصينيين الذين يدخلون سوق العمل فى كل سنة.

وفى الميدان الخارجى، تحاول الصين فك الحصار المضروب حولها من جانب الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن ضعف إمكانياتها المادية والصناعية، لايسمح لها بمنافسة الدول القوية سواء فى ميدان تقديم القروض المالية أو تزويد حلفائها بالأسلحة العصرية والمعدات الصناعية، ولهذا، فان الصين ستبنى قوة ذات نفوذ من الدرجة الثانية، إلى أن تتمكن من تطوير صناعاتها الثقيلة، وتغدو قادرة على تقديم الخدمات الفعالة للدول التى تتعامل معها. ولكن الصين لم تتوقف عن محاولاتها الرامية لفك الحصار المضروب حولها، فهى تعارض بشدة سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى أوربا المتمثلة فى تخفيض الأسلحة وإقامة مناطق نفوذهما. والسبب فى ذلك أن الصين ترفض فكرة جعل أوربا الشرقية منطقة نفوذ سوفييتية، وأوربا الغربية منطقة نفوذ أمريكية،

لأنها هى الأخرى تريد تقوية مبادلاتها التجارية مع أوربا الشرقية والغربية. وأكثر من هذا فان الحكومة الصينية قد طالبت بقبولها عضوا مراقبا فى منطقة السوق الأوربية المشتركة. كما نددت بوجود الأساطيل الأمريكية والسوفييتية فى عرض البحر المتوسط. وفى أفريقيا وأمريكا اللاتينية، تسعى الصين لكسب أصدقاء جدد، عن طريق تزويد بعض الحكومات بقروض خالية من الفوائد «بينما يطالب الاتحاد السوفييتى بفوائد سنوية لاتقل عن ٢,٥٪».

كما حاولت الصين أن تتساهل مع الدول النامية التى تتعاون معها. وذلك بتجديد أجل إعادة دفع القروض إلى ٥٠ سنة «فى حين يعطى الاتحاد السوفييتى مهلة فى حدود ٣٠ سنة». وبالنسبة لحكومة شيلى فى عهد الرئيس الليندى، فقد أمدت الصين الحكومة الاشتراكية الشيلية باعانات مالية لاتقل عن ٦٠ مليون دولار، بينما كانت إعانات الاتحاد السوفييتى لهذا البلد لاتتجاوز ٥٠ مليون دولار[١].

وهكذا توضح لنا هذه الدراسة أبعاد الثورة الاشتراكية فى الصين المعاصرة فى عهد ماوتسى توخ من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الواضح أن الصين بعد وفاة ماوتسى توخ تتابع تطورات الوضع الدولى القائم آنذاك وترقب دور القوتين الأعظم اللتان تتنافسان على كسب مناطق نفوذ أوسع فى مناطق متعددة من العالم المعاصر. وترى الصين أن استمرار هذا التنافس لابد أن يؤدى بهما إلى حرب فى يوم من الأيام. كما أنهما يمارسان تكتيكا مزدوجا بشأن قضية نزع السلاح، فبينما تدعوان إلى نزع السلاح تمارسان فى الواقع التضخم فى التسلح على نطاق واسع.

---

(١) عمار بوحوش (دكتور) : الثورة الاشتراكية الصينية فى عهد ماو، (السياسة الدولية، اكتوبر، ١٩٧٦)، ص ٢٤.

فقد ارتفعت النفقات العسكرية لكل من الاتحاد السوفييتي من ٢٠ مليار دولار أمريكي عام ١٩٦١، إلى أكثر من ١٢٠ مليار دولار أمريكي عام ١٩٧٧ و ٤٠ مليار دولار أمريكي للولايات المتحدة عام ١٩٦٢ إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي عام ١٩٧٧ ومدى تسابق القوتين على تصميم أسلحة استراتيجية حديثة ونجاح الاتحاد السوفييتي في تطوير تسليحه النووي المتخلف عن سلاح القوة الأعظم الأخرى.

فقد كان من المنطقي والمعقول أن تطالب أعداداً كبيرة من الدول المتوسطة والصغيرة بنزع السلاح للقوتين الأعظم حيث يمتلكان الآلاف من الأسلحة النووية الاستراتيجية وعشرات الألوف من الدبابات والطائرات الحربية والسفن الحربية، في حين أن هذه الدول المتوسطة والصغيرة التي تمثل العالم الثالث في رأي الصين لاتملك إلا سلاحا يمثل وسيلة تدافع بها ضد العدوان على استقلالها وأمنها. كما أن هناك الكثيرين من بلدان العالم الثالث لاتزال تشكو من نقص القوى الدفاعية الكافية. ولذلك ترى الصين أن المبدأ الأساسي اليوم بشأن نزع السلاح هوضرورة نزع سلاح القوتين الأعظم.

أما بالنسبة للصين نفسها فترى أنه لابد من أن تعزز استعدادها للحرب والوقوف في وجه العدوان والتهديد من الإمبريالية وخاصة الإمبريالية الإشتراكية. وهنا يتساءل الصينيون «كيف نستطيع أن ننام قريري العين ومليون من قوات إحدى القوتين الأعظم محتشدة على حدودنا «وتدعى أنها بموقفها هذا ليس لها من هدف سوى حمايتنا من أعتداء الآخرين». ولذا فان موقف الصين يقوم على أساس التأييد الدائم والحازم لمقترحات الدول المتوسطة والصغيرة بشأن إقامة مناطق منزوعة السلاح النووي ومناطق سلام

كما تدعو إلى تصفية جميع القواعد العسكرية وانعقاد مؤتمر عالمى لمناقشة مسألة الحظر الشامل والتدمير التام للأسلحة النووية ونزع السلاح التقليدى ؟؟؟؟؟؟ كل من الحربين العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ أندلعت كلتاهما فى ظروف خالية من الأسلحة النووية فأولى العالم أن يسعى من أجل التخلص من الأسلحة النووية حتى لايصاب بكارثة محققة والسبيل إلى ذلك مايلى :

١- إعلان عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديدات باستخدامها فى أى وقت من الأوقات وتحت أى ظروف ضد الدول اللانووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٢- سحب كافةقواتهما المرابطة فى الخارج والتعهد بعدم إرسال القوات المسلحة إلى الدول الأخرى بأى شكل من الأشكال وتصفية جميع قواعدها العسكرية فى الخارج بما فيها القواعد العسكرية المقنعة والتعهد بعدم السعى لايجاد أية قواعد عسكرية جديدة.

٣- ايقاف سباق التسلح النووى والتسلح التقليدى وبدء تدمير اسحلتهما النووية على مراحل ونزع السلاح التقليدى على نطاق واسع.

٤- التعهد بعدم مرابطة القوات الضخمة وعدم القيام بمناورات عسكرية قرب حدود الدول الأخرى وعدم استخدام أية ذريعة لشن هجوم عسكرى على الدول الأخرى بما فيه الهجوم المباغت.

٥- التعهد بعدم تصدير الأسلحة فى آية دولة بهدف السيطرة عليها وإثارة الحرب وممارسة التهديد الحربى. وطالبت الصين الاتحاد السوفييتى أن يلغى بدفعة واحدة ديونة العسكرية على الدول النامية.

كما أن الصين ترى أن الهدف الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي هو السيطرة على أوربا والإنفراد بالهيئة الأوربية لاضعاف نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية. وانتقدت الصين سياسة «التهدئة» من جانب الغرب تجاه الاتحاد السوفييتي على أساس أنها ستؤدى فى النهاية إلى تعجيل اندلاع الحرب وترى أن خطر الحرب العالمية الجديدة قائم إلا أن تأجيل أندلاعها أمر ممكن.

أما من الناحية العملية فسنجد أن الصين بدأت وخاصة فى مطلع عام ١٩٧٨ تمارس دبلوماسية نشطة فى كافة الاتجاهات مغيرة بذلك السياسة التقليدية قديما التى اتسمت بالعزلة انتهجت الصين سياسة خارجية جديدة تقوم على الاتصال بالعالم العربى والدول الرأسمالية والاشتراكية وقد كان هذا الاتصال الخارجى انعكاسا للاتجاه فى داخل الصين متبعة سياسة الانفتاح فى مختلف مجالات الثقافة والفنون والحياة عامة وعلى سبيل المثال قامت دائرة الأدب الشعبى فى الصين مؤخرا بترجمة أعمال «شكسبير» لاول مرة إلى اللغة الصينية فى إحدى عشرة مجلدا. كما بدأت المسارح الصينية فى تقديم الباليهات الكلاسيكية العالمية المعروفة. وتتمثل زيارة الرئيس «هواكوافنج» هذا العام فى مظاهر الدبلوماسية الصينية الجديدة حيث زار كل من كوريا الشمالية ورومانيا ويوغسلافيا وايران وهى زيارات لم يسبق لاى رئيس للحزب الشيوعى الصينى أن قام بها من قبل. فضلا عن برنامج لزيارة فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وايطاليا والسويد ومصر ومن ثم عقد معاهدة مع مصر فى عام ١٩٧٨.

وإذاكان الرئيس هواكوفنيج قد بدأ زيارته بكوريا الشمالية فى مايو سنة ١٩٧٨ فان الزعيم الصينى الكبير «تنج هسياونج» نائب الرئيس الصينى قد بدأ تلك الدبلوماسية الجديدة قبل ذلك فى بداية العام بزيارة زائير وهولندا وتركيا. كما قامت السيدة «شين موهوا» نائبة رئيس وزراء الصين والمسئولة الرئيسية عن المساعدة الاقتصادية للصين لدول العالم الثالث بزيارة الكمرون.

كما استقبلت بكين زوارا من مختلف قارات العالم. كما قامت الصين بتحسين علاقاتها فى جنوب شرقى آسيا مع أندونيسيا والفلبين وأعيدت العلاقات التجارية المباشرة بينهما.

كذلك لم تقف الصين موقف الجمود الفكرى كما كان فى الماضى. فقد أوفدت آلاف الطلبة الصينيين للدراسة فى المعاهد والجامعات الغربية والدول الشيوعية الصديقة. وما من شك فى أن الصين تعمل برغبة صادقة فى مضاعفة مبادلاتها الاقتصادية مع الخارج وتطوير زراعتها وصناعتها والنهوض بالجيش الصينى الشعبى ولذا كان اهتمام الصين بتعدد الزيارات والبعثات العلمية والفنية إلى آسيا وأوربا وأفريقيا وأمريكا. وقد وافقت الولايات المتحدة على تزويد الصين بمعدات متطورة للغاية، كما لم تعارض الولايات المتحدة الصين فى عقد صفقات حديثة للحصول على معدات عسكرية دفاعية من بلدان غرب أوربا من فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول الأوربية الأخرى.

العلاقات الصينية اليابانية :

لاح فى الآفق الآسيوى بين دولتى الصين واليابان وفاقا جديدا بعد مرور مايقرب من خمسين عاما من الصراع المسلح وغير المسلح. فقد بدأ التقارب بين الصين واليابان وسعت الصين إلى كسب ود اليابان لايجاد نوع من التوازنات السياسية التى تريد تحقيقها فى العالم. ولم يكن من المعقول للصين الأخذة بأسباب النمو والانفتاح على العالم أن تترك اليابان مجالا للعلاقات الودية مع الدولتين الأعظم دون أن يكون لها وجود فى هذا الجزء من العالم. ومن ناحية أخرى فان اليابان المتقدمة تكنولوجيا قريبة من حدود الصين واليابان اللتين لعبتا فى تاريخ الحضارة الآسيوية الدور الذى لعبه اليونان ثم الرومان فى تاريخ الحضارة الأوربية.

ويمكن تحديد عام ١٩٧٢ على أنه بداية التقارب الصينى اليابانى إذ أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وكذلك الصياغة الأولى للمعاهدة الصينية اليابانية التى اقترحتها الصين ولكن توقيعها لم يتم ألا بعد ست سنوات. ويرجع سبب التأخير فى التوقيع عليها لعدم موافقة اليابان على الفقرة التى نصت عليها هذه الصياغة الأولى وهى خاصة بالتزام الجانبين بالوقوف فى وجه الدولة التى تحاول فرض نفوذها على المنطقة والمقصود بها فى هذه الفقرة هو الاتحاد السوفييتى. فاذا وافقت اليابان كان هذا يعنى ربطها بالخط السياسى الخارجى للصين ومن ناحية أخرى كان هناك تقارب آخر يجرى بين اليابان والاتحاد السوفييتى. هذا التقارب كان دائما على أساس تسوية الخلافات بين اليابان والاتحاد السوفييتى حول جزر كوريل. لهذه الأسباب اشترطت اليابان موافقتها على الفقرة المذكورة بأن تنص المعاهدة أيضا على أن هذه الفقرة لاتعنى الاتحاد السوفييتى أو أيه دولة معينة وهو ما رفضته الصين من ثلاث سنوات حتى توقفت المباحثات بين البلدين فى عام ١٩٧٥ لاعتراض الاتحاد السوفييتى لدى اليابان على الفقرة موضع الخلاف .وكانت حجة اليابان فى ذلك أن سياستها الخارجية قائمة أولا وقبل كل شئ على الصداقة مع جميع الدول وبالتالى فان صياغة مثل هذه المعاهدة الصينية كفيلة باثارة المعارضة الشديدة داخل اليابان.

على أى حال طرأت عناصر جديدة على المناخ السياسى اليابانى على النحو التالى :—

أولا : تطلع رجال الأعمال اليابانيين لزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين وقيامهم بالضغط السياسى على الرئيس «تاكوفوكودا» لتدعيم العلاقات بالصين وقد نبع هذا التحرك عندما، لجأت الصين إلى فرنسا وبريطانيا لتنمية مواردها من الطاقة مما آثار رجال الصناعة اليابانية

وأخذوا يلوحون بالمبدأ المعروف «آسيا للآسيوين» . ولهذا فانه فى ١٥ فبراير عام ١٩٧٨ تم توقيع اتفاقية تجارية طويلة الأجل مع الصين الشعبية.

ثانيا : أن اليابان على أبواب انتخابات ستجرى فى ديسمبر ١٩٧٨ والمعروف أن المنافس الأول للرئيس «فوكودا الأمين العام للحزب الليبرالى الديموقراطى» «ماشيوش أوهيرا» الذى يحبذ ابرام المعاهدة اليابانية الصينية التى أصبحت بذلك عنصرا للمزايدة فى حملة الانتخابات.

هذه العوامل حثت المسئولين اليابانيين على التحرك فى اتجاه بكين وفى نهاية يوليو ١٩٧٨ وصل إلى بكين وزير الخارجية اليابانى «سوناوسونودا» للمشاركة فى صياغة مشروع جديد للمعاهدة، واسفرت هذه الجهود وفى النهاية عن توقيع معاهدة السلام والصداقة اليابانية الصينية فى ١٢ أغسطس عام ١٩٧٨ل والتى تنص على مايلى :

المادة الأولى :

١- يتعهد الطرفان المتعاقدان على تنمية علاقات سلام دائم وصداقة بين الدولتين قائمة على مبادئ الاحترام المتبادل كل منهما وعدم الاعتداء المتبادل ورفض كل منهما التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر والمساواة المتبادلة والتعايش السلمى.

٢- يؤكد الطرفان بأنه وفقا لهذه المبادئ وتلك التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة بأنها قد تعهدا فى علاقتهما المتبادلة بالعمل على تسوية أى خلاف يثار بينهما بالطرق السلمية، ويتفادى اللجوء أو التهديد باللجوء إلى القوة.

المادة الثانية :

يعلن الطرفان المتعاقدان بأنه أيا منهما لن يحاول أن يفرض هيمنه نفوذه على المنطقة الشرقية من الباسفيكى أو على أيه منطقة أخرى وإن كلا منهما سيقف فى وجه المحاولات التى ستبذلها دولة أو مجموعة من الدول لفرض مثل هذا النفوذ.

المادة الثالثة :

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدولتين وعلى تسهيل الاتصالات بين الشعبين من منطلق روح حسن الجوار والصداقة وذلك وفقا لمبادئ المساواة المتبادلة وكذا الرفض فى التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر.

المادة الرابعة :

أن هذه المعاهدة لن تؤثر بشئ على المواقف المتخذة من كل من الطرفين المتعاقدين فى علاقات كل منهما بدول أخرى.

المادة الخامسة :

١ – أن هذه المعاهدة سيتم التصديق عليها وستصبح سارية الأحكام فى تاريخ تبادل أدوات التصديق الذى سيجرى فى طوكيو وستبقى هذه المعاهدة سارية الأحكام لمدة عشر سنوات وسيتحدد الأخذ بها مالم يعلن عن الغائها وفقا لما نصت عليه الفقرة التالية من هذه المادة.

٢ – يحق لأى من الطرفين المتعاقدين إلغاء هذه المعاهدة قبل انتهاء المرحلة المبدئية التى تمتد على مدى عشر سنوات أو فى أى وقت بعد ذلك بعد إعلان الطرف الآخر كتابة وقبل تاريخ الإلغاء بعام.

وقد أحدث توقيع هذه المعاهدة رد فعل قوى فى الاتحاد السوفييتى حيث أعلن أنه لن يقف ساكنا إزاء التحركات الصينية بغرض رسم خريطة المنطقة مرة أخرى ومحاولة السيطرة .وقد أتى هذا الهجوم بعد فشل المحادثات اليابانية السوفيتية حول جزر كوريل ورفض الاتحاد السوفييتى إعادة أربع من هذه الجزر لليابان بحجة مبدأ عدم المساس بالحدود بينما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها خطوة إيجابية لاقرار السلام والاستقرار فى المنطقة.

علاقة الصين بكوريا الشمالية :

لاشك فى أن الفقرة الحالية فى تطور السياسة الخارجية الصينية تلعب دورا كبيراً فى مسرح السياسة العالمية وهى تماثل الفترة التى أعقبت وفاة «ستالين» فى الاتحاد السوفييتى والتى بدأت فيها قيادات جديدة من زعماء مثل «مالنكوف» و«خروشوف» وغيرهما تخرج إلى العالم.

وقد بدأ الرئيس الصينى «هواكوفنج» خروجه إلى العالم فى مايو عام ١٩٧٨ بزيارة أقرب جيران الصين الشعبية فى الشمال الشرقى وهى «كوريا الشمالية» كوريا الديموقراطية الشعبية التى ترتبط مع الصين وترتبط الصين معها بروابطب مشتركة عبر سنين طويلة من الكفاح المشترك خلال فترة الحرب الأهلية الثورية التى خاض الشعب الصينى غمارها فى الفترة من ١٩٢٧-١٩٣٧ . كما أن الجيش الكورى اشترك مع القوات الصينية فى الحرب ضد اليابان وعندما أندلعت الحرب الكورية فى يونيو ١٩٥٠ أرسل الشعب الصينى وقيادته نصف مليون متطوع فى اكتوبر ١٩٥٠ وقد كانت زيارة الرئيس «هواكوفنج» تدعوا للصداقة الكورية وتدعيما للعلاقات بين البلدين وخاصة فى المجال العسكرى. كما قام تينج هسيوينج» نائب رئيس وزراء الصين بزيارة رسمية لكوريا الشمالية بمناسبة الاحتفال بعيدها القومى

فى ٩ سبتمبر ١٩٧٨ وتعتبر هاتان الزيارتان المتتاليتان واللتان قام بهما أهم رئيسين فى الصين عن التقارب المتزايد بين الصين وكوريا كما أكدت الصين لكوريا الشمالية مساندتها فى المجال العسكرى إذا ما حدث عليها هجومت عسكرى مضاد.

علاقة الصين برومانيا

بعد عدة أيام من توقيع معاهدة السلام الصينية اليابانية فى ١٢ أغسطس ١٩٧٨ قام الرئيس «هواكوفنج» بزيارة رومانيا كأول مرحلة فى المرحلة الأوربية وبدبلوماسية سريعة نشطة الحركة. والمعروف أن القادة الرومانيون يقيمون علاقات الصداقة مع جميع البلدان الاشتراكية ويعتبرون ذلك مبدأ ثابتا لهم ولم ينجح أى ضغط من أى مصدر وكان فى حملهم على تغيير سياستهم فرومانيا بين جميع الدول الأعضاء فى حلف «وارسو» هى الوحيدة التى أحتفظت بصداقتها مع الصين منذ وقوع القطيعة الصينية السوفيتية فى عام ١٩٦٣. وتدعيت هذه العلاقات بزيارة الرئيس «شاوشيسكو» للصين عام ١٩٧١، وفى مايو عام ١٩٧٨، ودفع العلاقات الصينية الرومانية إلى مرحلة جديدة بلقائه مع الرئيس «هواكوفينج» وتوقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى طويل الأمد بين البلدين ووقعت العديد من الاتفاقات على زيادة حجم المبادلات التجارية إلى مليار دولار عام ١٩٨٠. وإقامة قنصلية صينية فى كونستانزا وافتتاح خط بحرى بين كونستانزا وشنغهاى وافتتاح قنصلية رومانية فى شنغهاى.

وعلى أى حال كانت زيارة الرئيس الصينى لرومانيا تعكس تقاربا أكبر بين الصين وجزء من الدول الشيوعية فى شرق أوربا واحدى الدول الأعضاء فى حلف وارسو، الأمر الذى يكسب لهذه الزيارة قيمة رمزية كبيرة.

علاقة الصين بيوغسلافيا :

دخلت العلاقات الصينية اليوغسلافية مرحلة جديدة ووضعت علامة بارزة على تطور هام فى العلاقات بين البلدين بعد توتر فى هذه العلاقات فى الخمسينات بين الصين ويوغسلافيا. وعلى الرغم من التطور الإيجابى فى هذه العلاقات إلا أن هناك خلافات بين بلجراد وبكين فى بعض المفاهيم السياسية والاقتصادية ظهرت فى نهاية الثمانينات من القرن الحالى.

ومع ذلك لقد كانت زيارة الرئيس الصينى «هواكوفينج» ليوغوسلافيا علامة بارزة على التطور الهام فى العلاقات الخارجية الصينية ولاسيما ما تدركه الصين بتجربتها أن صراعها مع الاتحاد السوفيتى ومدى استقلال الخط الذى تتبعه يوغوسلافيا فى ذلك الصراع الشيوعى العالمى.

وقد كانت يوغوسلافيا هى الدولة الأوربية التى تحركت إليها الصين وذلك بعد قيام الرئيس «تيتو» بزيارة الصين وتعد زيارة الرئيس «هواكوفينج» ليوغوسلافيا هى أول زيارة يقوم بها زعيم صينى كبير، وقد كانت هذه الزيارة مجالا لبذل الجهود للتقارب الصينى اليوغوسلافى وقد أيدت الصين سياسة عدم الانحياز التى يلعب فيها المارشال «تيتو» دوراً بارزاً. كما هاجم الرئيس الصينى الاتحاد السوفيتى واتهمه بأنه يسعى إلى تفويض حركة عدم الإنحياز واخضاعه لاهدافه بغرض الهيمنة والسيطرة.

وليس ثمة شك فى أن انفتاح المارشال تيتو على الصين يضاعف ملحوظ من هيمنة عامة بين بلدان العالم الثالث. كما أن انفتاح الصين على يوغوسلافيا ورومانيا يخلق للصين وجودا متزايدا فى أوربا عامة «إلى جانب تضاعف حجم المبادلات التجارية بين البلدين حوالى ٤ مرات بالمقارنة

فى عام ١٩٧٦ وذلك حتى بداية عام ١٩٧٨ بالإضافة إلى التعاون الثقافى والعلمى والتكنولوجى.

علاقة الصين بإيران

هناك علاقات ثنائية قديمة تربط الصين بايران ترجع إلى ألفى سنة وظلت هذه العلاقات تتطور حتى شهدت السنوات الأخيرة العديد من الزيارات المتبادلة لكبار المسئولين فى الدولتين ثم كانت زيارة الرئيس الصينى «هواكوفنج» لإيران تتويجا لهذه الزيارات. وهناك نقطة رئيسية وراء اهتمام الصين بإيران تتمثل فى «الموقع الاستراتيجى» الهامث الذى تتمتع به إيران حيث تعتبر الجسر البرى الذى يربط آسيا بأوربا والمعبر البرى الهام بالنسبة «لطريق الحرير» الصينى القديم. وتؤمن الصين بأن منطقةغرب آسيا تواجه تهديدا خطيرا من قبل القوى العدوانية الخارجية. ولذلك فان تدعيم استقلال وآمن إيران هو أمر ذو أهمية خطيرة بالنسبة إلىَ حماية سلام المناطق المحيطة بالمحيط الهندى.

وقد كانت إيران هى أول دولة وأسمالية فى العالم يقوم بزيارتهما رئيس صينى وإذا علمت الصين على المزيد من التقارب بينهما وبين إيران وتدعمت العلاقات بين البلدين فى المجال الثقافى والاقتصادى وتم توقيع اتفاقية ثقافية بين البلدين.

وبعد هذا العرض السريع للاتجاهات المعاصرة السياسية الخارجية للصين نستطيع أن ندرك مدى الفرق الشاسع بين البلاد البعيدة «الصين» القديم الغامض الذى فضل العزلة والأنطواء قديما والصين ذلك العملاق الكبير الذى قال عنه نابليون بونابرت أن الصين عملاق كبير وإذا خرج هذا

العملاق من القمقم فسيهز العالم. وبخروج الصين إلى العالم وتركه سياسة العزلة إلى غير رجعة فرض نفسه وأكد ذاته على الصراع الدولى والأحداث الدولية المعاصرة وخصوصا بعد إنهيار الكتلة الشيوعية التى كان يتزعمها الاتحاد السوفييتى السابق.

الفصل الثاني

تاريخ اليابان الحديث والمعاصر

الفصل الثانى
تاريخ اليابان الحديث والمعاصر

تتكون اليابان من عدة مئات من الجزر الصغيرة جدا فيما عدا خمس منها أعظمها شأنا جزيرة هونشو التى تبلغ مساحتها نصف مساحة الجزر اليابانية كلها، إذ يبلغ طولها ١١٣٠ ميلا عرضها فى المتوسط حوالى ٧٣ ميلاً.

وتمتاز اليابان فوق ذلك بموقع جغرافى هام بالنسبة للقارة الآسيوية وهويشبه إلى حد كبير موقع انجلترا بالنسبة للقارة الأوربية لكثرة تعاريجها الساحلية وجزرها المتناثرة سيكون لليابان شأن كبير فى الميدان البحرى.

يطلق على الفترة الممتدة من عام ١٨٥٣ن إلى قيام الحرب اليابانية (عام ١٨٩٤-١٨٩٥) اسم حركه النهضة اليابانية ففى خلال تلك الفترة أخذت اليابان فى وضع أسس نهضتها ونظمها فى العصر الحديث تلك النظم التى استمرت من النصف الثانى للقرن التاسع عشر إلى عام ١٩٣٧ دون أن يطرأ عليها أى تعديل سواء فى ذلك النظم الاقتصادية أم الاجتماعية.

وليس من المستطاع أن نتفهم حقيقة تلك النهضة مالم نرجع إلى الوراء بضع قرون لنلم إلمامه سريعة بما كان يسود اليابان من نظم خاصة فى ذلك الوقت. فاذا ألقينا نظرة على اليابان فى القرن السابع الميلادى نجد أنهان كانت تنسير فى حكمها على النظام البطريركى أى النظام الابوى Patriarchal System فهى تتكون من عدة جماعات أو قبائل على رأسها الأمبراطور الذى كان لايخرج فى ذلك الوقت عن كونه أحد مشايخ تلك القبائل.

أما عن سلطة هذا الامبراطور فكانت تتوقف إلى حد كبير على قوة القبيلة التى ينتمى إليها، ولكن بالرغم من ذلك فقد كان النظام اللامركزى هو النظام السائد فى حكم اليابان.

ولكن هذا النظام قد تطرق إليه التعديل والتبديل فى عام ٦٤٥ ميلادية فاقتبست اليابان بعض النظام الصينية، وبذلك أصبحت اليابان تنقسم إلى طبقتين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة.

أما الطبقة الحاكمة فكانت تتكون من كبار موظفى الدولة وحكام المقاطعات وبعض صغار الموظفين وقد أصبحت بعض تلك الوظائف وراثية فى أسرة معينة فى الفترة مابين القرن الثامن إلى القرن الثامن عشر.

أما عن الأرض فكانت مقسمة إلى قسمين : قسم تملكه طبقة الحكام على هيئة اقطاعات فى مقابل ما تؤديه تلك الفئة من خدمات، والقسم الآخر موزع بين الطبقة المحكومة. وكانت الأراضى المملوكة للطبقة الحاكمة معفاة بطبيعة الحال من الضرائب، ولهذا فقدوقع عبء الضرائب كله فوق عاتق الطبقة المحكومة دون سواها. وقد أدى هذا إلى تنازل تلك الطبقات عما تملكه من أراضى فراراً من الضرائب لكبار الملاك فظهر بذلك الاقطاع فى أمقت صوره وظهرت الملكيات الواسعة، وطغت قوة رجال الاقطاع على سلطة الحكومة المركزية لضعفها ولقلة إمكانياتها حتى فاقت سلطة هؤلاء سلطة الامبراطور نفسه.

وترتب على هذا الموقف ظهور طبقة عسكرية جديدة من أصحاب الملكيات الصغيرة التى تخلوا عنها لأصحاب الاقطاعيات ثم الدخول فى خدمتهم كرجال حرب للدفاع عن ممتلكاتهم.

وفى ظل هذا النظام نمت طبقتان : الأولى طبقة كبار الموظفين والأخرى كبار رجال الاقطاع. وقد استطاعت الطبقة الأولى من السيطرة على الأمبراطور، بينما سيطرت الطبقة الثانية على نظام الحكم فى المقاطعات عن طريق استخدام القوة واعتمادهم على رجال مسلحين أصبحوا فيما بعد نواة لطبقة جديده أصبح لهم من إتساع النفوذ شأوا بعيدا، فبسطت سيطرتها التامة على أداة الحكم منذ القرن الثانى عشر الميلادى.

وسنجد أن تاريخ اليابان فى الفتره من القرن الثالث عشر إلى السادس عشر قد تخللته محاولات عدة من جانب رجال الاقطاع لتوحيد اليابان تحت نفوذهم لدرجة أن الامبراطور قد أصبح العوبة فى أيديهم، يعمل ما فى وسعه لكسب رضائهم عن طريق الهبات الكبيرة من الأراضى، وأصبح هؤلاء الأقطاعيون على درجة من القوة بحيث استطاع أحدهم أن يعلن نفسه امبراطورا فى مستهل القرن السابع عشر بعد وفاة الامبراطور السابق.

وكان هذا الامبراطور أول الأباطرة الذين حكموا اليابان حتى عام ١٨٦٧.

النظام السياسى فى اليابان قبل النهضة :

كان الامبراطور يجمع فى يديه السلطتين الزمنية والدينية، ولكن تلك السلطة قد بدأت تضعف منذ القرن الثالث عشر، وتتحول إلى أيدى كبار رجال الاقطاع الذين كانوا يتقلدون مناصبهم من الامبراطور ويحكمون فى الظاهر نيابة عنه.

وقد حاولت أسرة توكجاوا To Kugawa القضاء على نفوذ بعض أمراء الاقطاع، فاستولت على معظم أراضيهم ووزعتها على الأمراء الموالين لها

وتركت لبعض هؤلاء الأمراء نفوذهم القديم وإن كانت قد حاولت تلك الأسرة أن تفصل بينهم بإمارات يحكمها أمراء من نفس الأسرة وموالين لها.

وبناء عليه فقد انقسم رجال الاقطاع إلى قسمين : قسم يتولى اقطاعياته بطريق الوراثة وهم الموالون للأسرة الحاكمة. وقسم آخر من الاقطاعيين الخارجين عن نفوذ الحكومة. وكانت سياسة الأسرة الحاكمة اليابانية أن تفرق بينهم حتى لايتحدوا ضدها لقلب نظام الحكم.

وإلى جانب هؤلاء توجد الطائفة التى يطلق عليها اسم الساموراى Samurai وهم الاتباع المسلحون لرجال الاقطاع. وقد تحولت تلك الطائفة بمرور الزمن إلى طبقة مميزة لها طابعها الخاص وكيانها الخاص.

ولم تعرف اليابان نظام التعامل بالنقد إلامتأخرا، وإنما اعتمدت فى اقتصادياتها على الأرز. وظل هذا النظام فى التعامل متبعا حتى القرن السابع عشر حيث عرفت اليابان لأول مرة نظام التعامل بالنقود. وكان السبب فى هذا التحول نحو تجارة اليابان وازدهارها والتوسع التجارى الخارجى، وترتب على ذلك أيضا ظهور طبقة جديدة لها خطرها وهى طبقة التجار، قد وجدت تلك الطبقة نتيجة لعدة عوامل اقتصادية أن تندمج مع طبقة المحاربين، فنشأ عن الاختلاط ظهور طبقة جديدة تجمع بين صفات الطبقتين السابقتين وستلعب تلك الطبقة دورا خطيرا فى تاريخ اليابان فى العصر الحديث.

أما النظم الثقافية والاجتماعية فى اليابان، نجد أنها تتشابه فى القدم مع النظم الصينية التى عاصرتها. فالبرغم من أن الديانة البوذية قد دخلت الدولتين وانتشرت فيهما، إلاأن بعض أجزاء اليابان ظل متمسكا بتلك الديانة بينما انقرضت من أجزاء أخرى وحلت محلها الديانة المسيحية الكاثوليكية.

ولكن مع ذلك ظلت الديانة البوذية سائدة بين طبقات العامة.

أما من الناحية الثقافية نجد أن الصين قد اهتمت بالتعليم أكثر مما اهتمت به اليابان، بل كانت تعاليم بوذا فى وقت من الأوقات محور المعرفة فى اليابان.

وقد استمر ذلك حتى القرن السابع حين تحولت طبقة المحاربين إلى دراسة آداب الديانة الكنغوشيوسية.

أما من ناحية التقاليد فقد كانت اليابان أكثر الدول تمسكا بتقاليدها حتى من الصين نفسها. كما كان الفلاح اليابانى يتمتع بمكانه محترمة ويتوقف دخله إلى حد كبير على ماينتجه من الأرز. كما لعبت تجارة الشاى دورا هاما فى اقتصاديات اليابان وكذلك حرفة صيد الأسماك على أن ما تتميز به اليابان اهتمامها الزائد بالفنون.

علاقات اليابان الخارجية :

ترجع علاقات اليابان بغيرها من الدول إلى القرن السادس عشر، حينما سمحت اليابان لبعض التجار الأجانب بدخولها، وكذلك سمحت لسفن بعض الدول بالرسو فى موانيها.

وكان من أثر تلك السياسة الجديدة أن تدفقت على اليابان البعثات التبشيرية من مختلف الدول. ولكن سوء سلوك بعض أفراد تلك البعثات، ومحاولة كل منهما وضع العقبات فى طريق الأخرى، بإثارة القلاقل والشكوك حولها، كانت من العوامل الهامة التى دفعت اليابان إلى إغلاق أبوابها فى وجوه الأجانب. ولم يكن هذا السبب وحده هو الدافع لليابان على اتخاذ تلك الخطوة بل كان خوف اليابان من أطماع الدول الأوربية بعد

ما رأته من نشاط الأسبان فى جزر الفيلبين والبرتغاليين على سواحل الصين وانجلترا وفرنسا فى الهند، وهولندا فى جزر الهند الشرقية. هذا بالإضافة إلى محاولة تلك البعثات الإفلات من رقابة الحكومة اليابانية ونشرها الأكاذيب والإفتراءات حول مسلك الحكومة اليابانية إزاء الرعاية الأجانب.

يرجع اتصال اليابان بالعالم الخارجى إلى عام ١٨٥٣ حيث تحدى برى أحد الأفراد البحريين الأمريكيين الأوامر اليابانية باقتحامه خليج أوراجا التابع لليابان بأربع سفن حربية أمريكية ولكنه لم يستخدم القوة فى ذلك بل أراد بالحاح أن يتصل بالامبراطور ليوضح له أن السبب الرئيسى لتلك الزيارة لايقصد منه الإضرار بمصالح اليابان بل الهدف منه إيجاد علاقات ودية مع اليابان وفتح بعض الموانى اليابانية أمام التجارة الأمريكية وحماية البحارة الأمريكيين الذين تتحطم سفنهم بالقرب من الشواطئ اليابانية. ثم لم يلبث برى أن غادر اليابان لعدم ملاءمة الظروف فى ذلك الوقت لعقد مثل تلك الاتفاقية. ولكنه عاد فى السنة التالية سنة ١٨٥٤ على رأس قوة بحرية كبيرة بعد أن حمل معه الكثير من الهدايا لتقديمها إلى أفراد البيت المالك وكبار المسئولين اليابانيين لحملهم على الاستجابة إلى مطالبه. واستطاع القائد الأمريكى التفاهم مع الحاكم العسكرى اليابانى (ابيسادا) على توقيع معاهدة كانتجاوا سنة ١٨٥٤ التى نصت على فتح الموانى اليابانية الكبرى أمام التجارة الخارجية وكذلك تحديد نسب الرسوم الجمركية التى تفرض على الواردات الأمريكية. كما أباحت تلك الاتفاقية للأمريكيين والأوربيين الحق فى أن يحاكموا أمام محاكمهم القنصلية، وألا تقوم الحكومة اليابانية باضطهاد الديانة المسيحية على أن تتعهد الحكومة الأمريكية فى مقابل ذلك بتزويد اليابان بكل ما تحتاج إليه من أسلحة وسفن حربية وفنيين للنهوض بمرافق البلاد.

وقد حذت انجلترا حذو أمريكا فطالبت اليابان بعقد معاهدة مماثلة ونجحت فى ذلك بعقد معاهدة فى نفس السنة وتلتها روسيا فى عام ١٨٥٥ وهولندا فى عام ١٨٥٧.

ولم تكن بعثة برى هى أولى البعثات الحربيه التى حاولت عقد مثل ذلك الاتفاق، بل سبقتها إلى ذلك روسيا فى عام ١٨٠٤ إذ أرسلت فى تلك السنة حملة عسكرية لاجبار اليابان على فتح موانيها أمام السفن الروسية ولكنها فشلت. وكذلك حاولت انجلترا ولم تنجح أيهما، كذلك لم تكن بعثة برى هى أولى البعثات الأمريكية التى أرسلت إلى مياه اليابان ولكن سبقتها محاولات أخرى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باءت جميعها بالفشل.

وكانت وطأة المعاهدة شديدة على نفوس اليابانيين وخصوصا ما منحته للأجانب من امتيازات خاصة. ولكن بعضهم وجد فى تلك المعاهدة ما يساعد اليابان على الأخذ بالنظم الغربية وتقليد الغربيين. وإن تلك المعاهدة قد منحت اليابانيين فرصة ذهبية لكى يدرسوا تعاليم الغرب وفنونه وتطبيقها على النظم اليابانية بأسرع وقت مستطاع.

واستطاع زعماء النهضة فى اليابان ضم رجال الاقطاع إلى جانبهم فى القضاء على الحكم العسكرى وإعادة النظام الامبراطورى القديم وبذلك استطاعوا إرغام آخر الحكام العسكريين اليابانيين على التنازل عن الحكم والمناداة بالامبراطور ميجى بصفة رسمية فى أول يناير عام ١٩٦٨.

عادت الامبراطورية اليابانية على أساس تركيز السلطة فى أيديها للسير بالبلاد قدما نحو التقدم والرقى. ولما كانت الامبراطورية اليابانية امبراطورية

شبه إلهية فمعنى هذا أن كلمة الامبراطور مطاعه وعن طريق تلك السلطة الدنيوية والدينية التى تجمعت فى يدى الامبراطور استطاعت الامبراطورية أن تحقق المعجزة فى تحويل اليابان هذا التحول السريع نحو الأخذ بالنظم الغربية والانتقال بسرعة مزهلة نحو التصنيع. واستعانت اليابان فى ذلك بكل الخبرات العالمية، فاستقدمت خبراء من الانجليز للإشراف على مد الخطوط الحديدية والسلكية. واستعانت بالخبراء الألمان فى الشئون الصحية والطبية والفرنسيين فى إعادة تنظيم القوانين وتدريب الجيش والأمريكيين فى الشئون التعليمية والثقافية وبالايطاليين فى نواحى الفنون الجميلة كالنحت والتصوير.

وقد سخرت اليابان كل قواها للوصول إلى نهاية الشوط رغم ما كان يعترض تلك الحركات الاصلاحية من محاولات رجعية.

ونشأ عن حركة التصنيع الواسعة تطور النظام الاجتماعى فى اليابان فنشأت طبقة جديدة هى طبقة الممولين من أصحاب المصانع والتجار والصناع. وكان النظام الاقطاعى السائد فى اليابان لايعترف بما لهذه الطريقة من كيان اجتماعى بل كان ترتيبها يأتى مع الطبقة الدنيا فى المجتمع اليابانى. وبحكم الوضع الجديد فى اليابان أصبح لهذه الطبقة نفوذ كبير لدرجة مكنتها من إرغام الأشراف فى عام ١٨٧١ على التنازل عن اقطاعياتهم الكبيرة فى مقابل سندات أصدرتها الحكومة لتعويضهم عنها. ووجدت تلك الطبقة الارستقراطية القديمة أن مصلحتها أن تتلائم مع الوضع الجديد فى اليابان حتى تطورت الأمور تطورا طبيعيا دون سفك للدماء.

واستطاعت اليابان فى ظل حكومته الرشيدة تحت زعامة (ايتو) أن تضع أول دستور لها فى عام ١٨٨٩. وأهم ما يشتمل عليه هذا النظام تركيز

السلطة فى يد الامبراطور فهو من الناحية الدستورية ويمثل رأس الدولة والمالك للأرض والقائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وأن الهيئة التشريعية مستمدة منه ويفوضها لمجلسين نيابيين هما مجلس الأشراف والنواب ومن سلطته تعيين الوزراء وهم مسئولون أمامه مباشرة وليس أمام البرلمان.

أما عن طريقه انتخاب هؤلاء النواب، فلم يكن حق الانتخاب ممنوحا لجميع أفراد الأمة بل كان مقيدا بشروط تتعلق بمقدار ما يتملكه من أرض أو مال وكذلك مؤهلات أخرى. ونتيجة لتلك القيود لم يزد عدد الناخبين فى أول الأمر عن ستين الفا زاد عددهم نتيجة لحركات الاصلاح حتى بلغ ١٢ مليونا فى عام ١٩٢٨.

هذا فيما يتعلق بناحية نظام الحكم. أم فيما يتعلق بالحقوق المدنية للأفراد، فقد تطورت أيضا تطورا خطيرا، فأدخلت اليابان كثيراً من النظم اليابانية التى اقتبستها عن التشريعات الفرنسية التى وضعها نابليون، كحرية العبادة والاجتماع والتعبير عن الرأى والمساواة بين الطبقات أمام القانون.

ولم يكن عناية اليابان بالناحية الحربية أقل من عنايتها بالنواحى الأخرى، بل أن تلك الناحية قد وجدت من عناية اليابان ما لم تجده ناحية أخرى. فاليابان لاتنسى ما نالته على أيدى الدول الأجنبية من إذلال، وكيف أنها أرغمت على فتح موانيها وعلى منح الامتيازات للأجانب عن غير رضاها، وفى نفس الوقت فهذه النهضة الجديدة فى حاجة إلى من يحميها ولن يتأتى هذا إلا بإنشاء جيش قوى يرد لليابان ما اغتصب منه من حقوق. فجعلت التجنيد اجباريا وجعلت من كل مدرسة لتعليم النشىء الفنون الحربية.

الحرب اليابانية – الصينية (١٨٩٤ – ١٨٩٥)

كانت أولى المعارك التى استخدمت فيها القوة اليابانية الحديثة هى الحرب مع الصين بشأن كوريا. إذ حدث فى عام ١٨٩٤ أن تدخلت الصين تدخلا عسكريا لاخماد الثورة فى كوريا نظرا لأن كوريا كانت تابعة لإشرافها، ولكن اليابان لم تقبل هذا التدخل الحربى من قبل الصين خصوصا وإن اليابان بعد الانقلاب الصناعى الكبير وجدت حاجة الأراضى اليابانية لاتستوعب كل هذا الانتاج الضخم من المصنوعات ووجدت أنها فى حاجة إلى إيجاد أسواق خارجية لتصريف تلك المنتجات ولهذا فانها فى حاجة إلى التوسع، والفتح، وكانت الأزمة الكورية فرصة ذهبية لليابان لتحقيق تلك السياسة. فدخلت فى حرب مع الصين وانتصرت انتصارا حاسما بسرعة مذهلة أرغمت الصين على الاعتراف باستقلال كوريا وعلى التنازل عن جزيرة فرموزا وميناء بورت آرثر (على رأس شبه جزيرة لياونتج) وغرامة حربية قدرها ٢٠٠ مليون من الينات وذلك بمقتضى معاهدة شيمونسكى Shimonseki ١٧ أبريل سنة ١٨٩٥ ،ن ولكن ضغطت الدول الأوربية وهى المانيا وروسيا وفرنسا على اليابان للتنازل عن ميناء بورت آرثر فى نظير زيادة فى الغرامة الحربية فاضطرت اليابان إلى الرضوخ لمشورة تلك الدول.

وبعد أن فرغت اليابان من صراعها مع الصين أخذت تستعد للصراع المتوقع بينها وبين روسيا نتيجة لتنافسها على المصالح فى الشرق الأقصى. وأرادت اليابان أن تحمى ظهرها وأن تضمن معاونة انجلترا أو وقوفها على الأقل على الحياد فى الصراع المتوقع بينهما وبين روسيا ونجحت فى عقد تحالف مع انجلترا مدته عشرين عاما فى سنة ١٩٠٢ تعهدت فيه الدولتان بمساعدة الأخرى فى حالة دخولها فى حرب مع دولة أخرى.

وقد ساعدت الظروف الدولية على إخراج هذا التحالف إلى حيز الوجود، فانجلترا قد وجدت نفسها فى عزلة سياسية بعد احتلالها لمصر سنة ١٨٨٢ وفرنسا قد غضبت لانفراد انجلترا بهذا العمل دون اشتراكها فيه، فالعلاقة بين الدولتين ساءت إلى حد كبير وبلغت ذروتها فى حادثة فاشودة سنة ١٨٩٨ . وفى نفس الوقت فشلت الحكومة فى عقد اتفاق مع ألمانيا التى بدأت فى تحدى سيادة انجلترا الحربية بزيادة عدد قواتها البحرية وإنشاء أسطول حربى قوى ينافس قوة انجلترا البحرية فى بحر المانش.

هذا من ناحية الموقف السياسى فى أوربا، أما إذا انتقلنا إلى منطقة الشرق الأقصى نجد أن اليابان بدأت تظهر كقوة لها خطرها فى توجيه سياسة تلك المنطقة، وفى محاولة السيطرة على اقتصادياتها على حساب المصالح الانجليزية. وفى نفس الوقت فهى تنظر بعين القلق إلى تقدم روسيا نحو الشرق الأقصى وتدخلها فى شئون الصين ومحاولة بسط نفوذها على تلك المنطقة. وقد أثر هذا بطبيعة الحال على مصالح انجلترا فى الشرق الأقصى.

ولما كانت اليابان تتفق مع انجلترا فى نظرتها إلى خطورة توغل النفوذ الروسى فى الشرق الأقصى على مصالحها الاقتصادية والسياسية، رأت الدولتان ضرورة الدخول فى حلف مشترك لحماية تلك المصالح. وكان هدف انجلترا من عقد هذا الحلف دفع الخطر الروسى من ناحية، وتأمين مصالحها فى الشرق الأقصى ضد اليابان نفسها من ناحية ثانية، وتدعيم مركزها فى أوربا عن طريق سحب بعض قواتها البحرية من الشرق الأقصى والانتفاع بها قريبا من الشواطئ الأوربية من ناحية ثالثة. أما من ناحية اليابان فقد مكنت لها تلك المعاهدة الاعتماد على حليف قوى ضد تدخل أية دولة أوربية فى صراعها المقبل مع روسيا.

وتلى تلك الخطوة إعلان الحرب على روسيا فى عام ١٩٠٤، فقامت انجلترا وأمريكا بتمويل اليابان لمساعدتها على مواصلة الحرب، فاستولت اليابان على بورت آرثر ومالت كل من المانيا وفرنسا إلى التدخل لصالح روسيا، ولكن الولايات المتحدة أنذرتهما بأن هذا العمل سيدفعها إلى الوقوف بجوار اليابان. وأرسلت روسيا أسطولا حربيا مكونا من ٢٩ سفينة حربية عبر قناة السويس لمواجه الأسطول اليابانى فى المياه اليابانية، وحدثت بين الأسطولين معركة فاصلة تسمى معركة بحر اليابان فى مايو سنة ١٩٠٥ انتصر فيها الأسطول اليابانى على الروسى وكانت خسارة الأسطول الروسى كبيرة بلغت ٤ آلاف قتيل و٧ آلاف اسير ولم ينجوا من الأسطول الحربى الروسى سوى ثلاثة سفن حربية فقط. وانتهت بعقد معاهدة بورتسموث فى ٥ أغسطس سنة ١٩٠٥ بين الطرفين.

وبهذه المعركة الحربية ظهرت اليابان أمام العالم كقوة حربية خطيرة فى الشرق وكانت بحق نقطة تحول فى تاريخ اليابان الحديث. وقد وضعت تلك الحرب حدا لمطامع روسيا فى الصين، وكذلك للتدخل الأوربى فى الشرق الأقصى فاعترفت روسيا بمركز اليابان المتفوق فى كوريا وكانت هذه خطوة أولى لضمها إليها نهائيا فى عام ١٩١٠.

ترتب على انتصار اليابان على روسيا نتائج خطيرة بالنسبةللموقف الدولى فى كل من أوربا والشرق الأقصى ففى أوربا ضاعت هيبه روسيا كدولة كبيرة لها وزنها فى السياسة الأوربية والعالمية، فلم تصبح العقبة فى سبيل تدخل المانيا والنمسا فى شئون البلقان، فروسيا كانت تدعى بصفتها الدولة الصقلبية الكبرى بحماية مصالح البلقانيين أو الصقالبة الصغار كما كانت تطلق عليهم.

كما أن فرنسا التى كانت تعتمد على تحالفها مع الروسيا فى مقاومة الاحتلال الانجليزى لمصر، وفى دفع الخطر الألمانى عن نفسها، وجدت أن من الأهمية إمكان تغيير سياستها الخارجية بحيث لاتدخل فى اعتبارها الاعتماد على مساعدة روسيا. وفى نفس الوقت لابد من وضع حد لسياستها العدائية ضد انجلترا. فمن مصلحتها التقرب من انجلترا والاتفاق معها على حل المشاكل المعلقة ليتفرغ الطرفان لمواجهة الخطر الألمانى الذى ظهر بجلاء ووضوح، وخصوصا بعد أن أصبح لألمانيا أقوى جيش فى أوربا، وبعد أن دخلت فى سباق بحرى مع انجلترا.

فهذا الموقف الدولى، والخطر المحدق بالدولتين الانجليزية والفرنسية قد دفعهما إلى عقد الوفاق الودى Entente Cordiale بينهما فى عام ١٩٠٤. هذا الوفاق الذى أطلق يد انجلترا فى مصر فى نظير اطلاق يد فرنسا فى مراكش والذى وضع حدا للنزاع بين الدولتين الكبيرتين الذى استمر فترة طويلة من الزمن.

وترتب على تصفية الجو بين انجلترا وفرنسا أخذت الحكومة الفرنسية تعمل من جانبها على تقريب شقة الخلاف بين انجلترا وروسيا، فدخلت الدولتان فى مفاوضات طويلة لحل المشاكل المعلقة بينهما. وخصوصا ما يتعلق منها بمصالح روسيا فى أواسط آسيا على وجه الخصوص. وكانت المشكلة الإيرانية من أعقد المشكلات التى اعترضت طريق المفاوضات، فانجلترا لها مصالح حيوية فى جنوب إيران حيث توجد حقول البترول الإيرانية التى تستغلها الشركات الانجليزية وبالإضافة إلى ما تقدمه الموانى الإيرانية على الخليج العربى من إمداد الأسطول الانجليزى بما يحتاج إليه من وقود. وفى نفس الوقت إيران مجاورة لروسيا وتستطيع أن تضغط عليها من حين إلى آخر تحقيقا لمصالحها ومطامعها. ولهذا اتفقت الدولتان الروسية

والانجليزية فى عام ١٩٠٧ اتفاقا مشابها للوفاق الودى، وينص على اطلاق يد روسيا فى شمالى إيران فى مقابل اطلاق يد انجلترا فى جنوبها، على أن يكون بين منطقتى النفوذ منطقة أخرى فاصلة بعيدا عن نفوذهما، فضم الدول الثلاث فرنسا وانجلترا وروسيا الوفاق الثلاثى Triple Entente وقد تنازلت الحكومة الروسية منذ عدة سنوات عن حقوقها فى استغلال مناطق البترول فى شمالى إيران إظهاراً لحسن نيتها تجاه إيران، وجريا على سياسة كسب الصداقات التى تسير عليها روسيا فى الوقت الحاضر.

زاد عدد السكان فى اليابان زيادة كبيرة حتى أصبحوا يقدرون بما يزيد على ٥٥ مليونا فى أواخر عهد الامبراطور (ميجى فى سنة ١٩١٢)، ثم أصبح ٨٠ مليونا سنة ١٩٣٤، إذن تضاعف عدد السكان وضاقت الجزر اليابانية عن تحمل هذا العدد الضخم، وزاد الانتاج اليابانى زيادة كبيرة واستدعت فتح أسواق عالمية جديدة لتصريفها. فى نفس الوقت نجد أن اليابان فقيرة فى مواد الوقود وفى المعادن وهى عمد الصناعة، وأن هذه المواد متوفرة فى المناطق المحيطة بها ككوريا ومنشوريا والصين. إذن بدأت اليابان تتطلع إلى تلك المناطق كمجال حيوى لتوسعها، ولابأس من أن تتوسع فى تلك المناطق وأن تنتحل من المعاذير ما انتحلته بريطانيا فى الهند واستراليا وفرنسا فى الهند الصينية والمانيا فى شانتونج وروسيا فى بورت ارثر.

وقد خدمت الحرب العالمية الأولى اطماع اليابان خدمة جليلة، فأدى انشغال أوربا فى تلك الحرب إلى غزو اليابان لشانتونج عام ١٩١٤ التى كانت خاضعة لألمانيا. كذلك نظراً لاشتعال الحرب فى أوربا انقطعت الواردات الأوربية إلى أسواق الشرق، فأصبحت اليابان الدولة الوحيدة دون منافس فى تلك الأسواق وفى عام ١٩١٥ تقدمت اليابان بمطالبها الواحدة والعشرين للصين. تلك المطالب التى تجعل من الامبراطورية الصينية مستعمرة

يابانية ضخمة. وقسمت اليابان تلك المطالب إلى مجموعات :

المجموعة الأولـــــى : تطالب باعتراف الصين بالسيادة اليابانية على شانتونغ.

المجموعة الثانيـــــة : الاعتراف بما لليابان من حقوق خاصة فى منشوريا ومنغوليا الشرقية وبعض الامتيازات الصناعية.

المجموعة الثالثـــــة : أن تكون شركات التعدين فى الصين مشتركة بينهما.

المجموعة الرابعـــة : ألا تتنازل الصين عن أى جزيرة أو جزء من ساحلها لدولة ثالثة وقصد بذلك الولايات المتحدة التى طلبت أن يكون لها محطات تموين الفحم فى بعض مناطق الصين.

المجموعة الخامسة : استخدام الصين للمستشارين والفنيين اليابانيين فى مختلف شئون السياسة والحرية الاقتصادية وأن تشرف اليابان على إدارة الشرطة مع الصين فى بعض المدن الصينيه الكبرى وإلزام الصين بشراء نصف ما يلزمها من الذخائر من اليابان وأن يكون لليابان أيضا حق القيام بالمشاريع الصينية الكبرى كمد الخطوط الحديدية وحفر المناجم ... إلخ.

احتجت الولايات المتحدة على تلك المطالب وأوضحت بأنها تتعارض مع سياسة الغرب وهى سياسة الباب المفتوح التى قبلتها الدول، فاضطرت اليابان إلى سحب المجموعة الخامسة وتعديل بعض بنود المجاميع الأخرى وقدمتها للصين فى ٩ مايو ١٩١٥ مع إنذار نهائى بقبولها، فاضطرت الصين إلى قبولها فى اليوم التالى. وأعقب هذا مقاطعة الصينيين للبضائع اليابانية ولكن هذه المقاطعة لم تجد لاحتكار اليابان لاسواق الشرق الأقصى أثناء الحرب العالمية الأولى، وذلك لما أصاب أوربا من اضمحلال عقب تلك الحرب.

واستطاعت اليابان أن تحصل من حكومة الولايات المتحدة فى سنة ١٩١٧ على اعتراف بما لها من مصالح خاصة فى الصين، وعلى الخصوص الأجزاء المجاورة للممتلكات اليابانية.

وفى عام ١٩٢٢ اعترفت اليابان بسياسة الباب المفتوح واتفقت فيما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، على أن تكون حمولة الأسطول اليابانى ٦٠٪ فى حمولة الأسطول الانجليزى أو الأمريكى وبذلك أصبحت اليابان القوة الآسيوية الأولى فى الشرق الأقصى، وبدأ منذ ذلك الوقت النفوذ الأوربى فى الاضمحلال نتيجة لنهضة اليابان، وتلتها بعد ذلك الصين ثم سائر الدول الآسيوية فى الشرق الأقصى.

اليابان بين الحربين العالميتين :

بدأت قوة اليابان تظهر بشكل واضح منذ أواخر القرن التاسع عشر، وقد تأكد التفوق اليابانى فى حربين كبيرتين الأولى وهى – الحرب الصينية اليابانية من ١٨٩٤–١٨٩٥ والتى انتهت بانتصار اليابان وعقد معاهدة شيمونوسكى عام ١٨٩٥ التى حققت لليابان بعض ما كانت تصبو إليه نظرا لتدخل الدول الأوربية وعلى رأسها الدولة الروسيه، مما أوغر صدور اليابانيين عليها.

ولهذا لابد من تصفية هذا الموقف فى جولة أخرى فيما سمى بالحرب الروسية اليابانية من ١٩٠٤–١٩٠٥ والتى انتهت فى صالح اليابان بمقتضى معاهدة بورتسموث فى ٥ أغسطس سنة ١٩٠٥.

ترتب على انتصار اليابان نتائج خطيرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأقصى بوجه عام والصين بوجه خاص، فاطماع اليابان أصبحت لاتقف عند حد،

خصوصا وإن زيادة عدد السكان زيادة مطردة أرغمت الحكومات اليابانية المتعاقبة على ضرورة الأخذ بسياسة التوسع والفتح لمعالجة تلك المشكلة، فبدأت اليابان تتطلع إلى الاستيلاء على منشوريا الغنية بالموارد الزراعية والمعدنية، فمن الناحية الزراعية يوجد من الأراضى القابلة للزراعة ما يقرب من ثلاثين مليون هكتار. أما الأراضى التى تستغل فى الزراعة لم تزد عن ١٣ مليون هكتار. أما من الناحية المعدنية فتوجد بها مناجم فحم غنية وكذلك الحديد.

وقد وجهت اليابان اهتمامها إلى منشوريا بصفة خاصة لسببين رئيسيين:

الأول : إن إقليم منشوريا يتبع الصين من الناحية الاسمية، ولكنه يتمتع باستقلال ذاتى فى إداره شئونه، فسلطة الصين عليه ليست قوية.

والثانى : أن لليابان مصالح خاصة فى هذا الإقليم منذ عام ١٩٠٥ . أى منذ انتصار اليابان فى الحرب الروسية اليابانية. وتتمثل هذه المصالح فى امتلاكها لشبه جزيرة ليار – تونغ – وميناء بورت آرثر الحربى وميناء ديران بعقد ايجار لمدة تسع وتسعين سنة. كذلك تمتلك اليابان منذ سنة ١٩٠٥ خط حديد جنوب منشوريا الذى يمتد من خاربين إلى بورت آرثر. وقد خول لها حق الملكية لاقامة حاميات يابانية على طول الخط لحمايته والمحافظة عليه.

وقد مكن امتلاك اليابان لهذا الخط الحديدى لليابانيين تدعيم مصالحهم فى جنوب منشوريا وفى استخدام رؤوس الأموال اليابانية استخداما صحيحا. وقد تدعمت مصالح اليابان الاقتصادية عندما حصلت على الامتيازات الكبيرة بمقتضى المطالب الواحد والعشرين فى عام ١٩١٥ .

وظلت رؤوس الأموال الكبيره المتنقلة فى زيادة مطردة حتى وصلت إلى ٨٠٠ مليون فى عام ١٩٣٠. وكان الفضل فى ذلك يرجع إلى شركة خط حديد جنوب منشوريا التى لعبت دورا خطيرا فى تنمية المصالح اليابانية فى الميدانيين الزراعى والصناعى.

ولهذا يمكننا القول بأن لليابان الدور الأكبر فى إنماء اقتصاديات منشوريا. واستنادا إلى هذه الحقيقة كانت اليابان تنظر إلى كل منشوريا كمنطقة نفوذ لها، وبألا تقف مطامعها عند حدود المصالح المنصوص عليها فى المعاهدات الرسمية فحسب مثل حق امتلاك خط حديد جنوب منشوريا، بل يجب أن تتعداها إلى غيرها من المشروعات الأخرى.

وفى ذلك الوقت بدأ الصينيون يتنبهون إلى ما تعمله اليابان فى منشوريا، وخصوصا منذ عام ١٩٢٥ حيث بدأت الحكومة الصينية تتخذ موقفا ايجابيا إزاء زحف المصالح اليابانية نحو الجنوب. وتشجع موظفوها فى منشوريا فى وقف هذا الزحف وحصر نشاط اليابانيين فى الخط الحديدى المنصوص عليه. وإزاء تفوق اليابان الاقتصادى فى تلك البلاد أن لجأت حكومة الصين إلى تشجيع هجرة العمال الصينيين إلى منشوريا كذلك عملت على مد خطوط حديدية أخرى تنافس خط حديد الجنوب اليابانى.

غير أن هذا الانتصار الذى أحرزته اليابان فى الفترة من عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩١٩ قد وضعت له الدول الأوربية والأمريكية حدودا فيما يسمى باسم «معاهدة التسع دول» التى وقعت فى عام ١٩٢٢/١٩٢٣ والتى ضمنت الدول الموقعة عليها سلامة الأراضى الصينية. فكانت تلك المعاهدة بمثابة القيد الذى شل حركة اليابان فترة من الزمن.

استاءت الحكومة اليابانية من عرقلة الصين لجهوداتها الاقتصادية فى منشوريا، ووجدت أن الحل الوحيد - فى نظرها - لتحقيق المصالح اليابانية كاملة هو إبعاد الصين كلية عن منشوريا. ولكن هذا الإبعاد لن يتم بالوسائل السلمية، ولن يتحقق إلا بطريق الحرب.

وقد أثارت مشكلة منشوريا الكثير من الجدل فى الصحف وبين الرأى العام اليابانى، بحيث انقسم اليابانيون إلى فريقين - أحدهما يرى التوسع فى منشوريا باستخدام السياسة السلمية ويرى الآخر أن هذا التوسع يجب أن يكون عن طريق القوة المسلحة. فهى الكفيلة بتحقيق مطامع اليابان ووضع حد لمعارضة الصين.

وظلت سياسة اليابان تتأرجح منذ عام ١٩٢٧ - ١٩٣٠ بين الأخذ بالطرق السلمية أو الإندفاع نحو الحرب، وذلك تبعا للسياسة التى يعتنقها وزير الخارجية حينئذ. وكان البارون شيدنهارا وزير الخارجية يمثل رأى المعتدلين الذين يرون سلوك سياسة السلم فى حصول اليابان على ماتريد. بينما كان البارون تاناكا يمثل رأى المتطرفين وأنصار الحرب ممن يرون فى الحرب خير وسيلة لتحقيق اطماعهم.

وقد تعاقب هذان الرجلان على وزارة الخارجية اليابانية فى الفترة من ١٩٢٧-١٩٣٠ وكلما تولى أحدهما مقاليد السياسة اتجهت السياسة اليابانية الوجهة التى يرضاها، حتى إذا ما ترك الوزارة مالت تلك السياسة إلى الجانب العكسى.

وفى سنة ١٩٣١ كانت الأزمة الاقتصادية العالمية قد نالت من اليابان كل منال، فالولايات المتحدة الأمريكية التى كانت أكبر الدول المستوردة

للحريرى الخام اليابانى قد قلك إلى حد كبير ما تستورده منها نظرا للأزمة الاقتصادية المستحكمة ولمحاولة التخفيض من شراء الكماليات، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان المصنوعات اليابانية التى كانت تقوم اليابان بتصديرها إلى بعض المستعمرات الأوربية فى جنوبى آسيا وفى أفريقيا قد تضاءلت إلى درجة كبيرة للسبب نفسه. فلم تجد اليابان إذن مخرجا لازمتها فى ذلك الوقت سوى التوسع فى منشوريا وفتح مجالات جديدة للعمل أمام الفلاحين والصناع، ولم يكن أمامها سوى استخدام القوة، ومنذ ذلك الوقت بدأ صوت المنادين بالحرب يرتفع ويعلو على الأصوات المعتدلة.

وفى حقيقة الأمر فان ماحصلت عليه اليابان خلال الحرب العالمية الأولى من فوائد قد أخذ فى التلاشى. ففى خلال فترة الحرب استغلت الصناعية اليابانية فرصة انشغال أوربا وتحويل معظم المصانع الأوربية من الانتاج المدنى إلى الانتاج الحربى، وانعدام ورود المصنوعات الأوربية إلى أسواق الشرق وبذلك نمت الصناعات اليابانية وازدهرت وجنت أرباحا وفيرة. ولكن هذه الحالة لم تدم طويلا فلم تأت سنة ١٩٢١ إلا وبدأت البضائع الأوربية تنافس البضائع اليابانية فى أسواق الشرق الأوسط، فأضطرت مصانع كثيرة إلى غلق أبوابها وإلى تشريد عدد من عمالها، فبدأت حركات الاحتجاجات والاضرابات تجد طريقها بين العمال.

وإذا نظرنا إلى حالة الفلاح اليابانى نجد أن زياده عدد السكان أدت إلى تفتيت الملكية الزراعية بحيث أصبحت نسبة ٧٢٪ من الفلاحين يمتلكون أقل من هكتار واحد. ولايمكن معالجة هذه الحالة إلا بزيادة مساحة الأرض المنزرعة، فقامت لجنه بحصر الأراضى القابلة للزراعة فوجدت أنها تصل إلى خمسة ملايين فدان ولكن استصلاحها يحتاج إلى مجهود كبير وأموال وفيرة ومدة لاتقل عن خمس وعشرين سنة.

لم يكن أمام الحكومة اليابانية سوى الهجرة كحل عملى لكثرة عدد السكان، فأخذت فى تشجيع الهجرة إلى خارج اليابان مثل استراليا والولايات المتحدة الأمريكية وإلى منشوريا. ولكن استراليا والولايات المتحدة الأمريكية خشيتا من تدفق العنصر الأصفر (اليابانى) إلى أراضيهما فقيدت الهجرة إليها، بل لقد حرمت الولايات المتحدة الهجرة على اليابانيين فى سنة ١٩٢٤ . فلم يصبح أمام اليابانيين سوى الهجرة إلى منشوريا.

ومن ناحية أخرى نجد أن اليابان لم تستطع إبعاد النفوذ الروسى عن الشرق الأقصى فترة طويلة بعد انتصارها فى عام ١٩٠٥ . فبينما فقدت روسيا معظم ما كانت تملكه فى الشرق الأقصى سنة ١٩١٨ فقد احتل اليابانيون سيبيريا الشرقية والجزء الشمالى من جزيرة سخالين، كما كانت منغوليا الخارجية تحت حكم الروس البيض. كذلك فقدت روسيا الإشراف على الخط الحديدى المسمى خط حديد الشرق الصينى الذى ينتهى عند ميناء فلاديفوستك. وإذا كان كل هذا قد تم فى عام ١٩١٨ لصالح اليابان، فان الأمر لم يستمر على هذا النحو، إذا استطاعت روسيا أن تسترجع الأرض التى فقدتها. فجلا اليابانيون عن سيبيريا الشرقية فى آخر عام ١٩٢٢ ، وكذلك تنازلوا عن الجزء الشمالى من جزيرة سخالين، وتم لروسيا بسط سيطرتها على منغوليا الخارجية وإقامة حكومة موالية لها فى ١٩٢٤ . كما تمكنت روسيا ايضا من استرجاع خط حديد منشوريا.

لم تكن الأمور فى منطقة الشرق الأقصى فى السنوات التى أعقبت عام ١٩٢١ تجرى فى مصلحة اليابان. ثم ازدات متاعبها بتلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى اجتاحت العالم فى عام ١٩٣٠ . فهذه المشاكل جميعها قد لعبت دورا كبيرا فى دفع اليابان ناحية الحرب. ونظر المسئولون إلى الحرب

كعلاج لناحيتين هامتين - الأولى شغل الرأى العام اليابانى عن متاعبة الداخلية وتوجيه انظاره إلى حركة التوسع الخارجية، والثانية محاولة اليابان أن تعالج أزمتها الاقتصادية عن طريق الاستيلاء على منشوريا.

الحرب الصينية اليابانية (١٩٣١-١٩٣٧)

كان من رأى العسكريين اليابانيين شن حرب خاطفة على منشوريا وانتزاعها من أيدى الصينيين. وقد أخذت الوزارة اليابانية تعبئ الرأى العام اليابانى لذلك وتعد العدة وتتحين الفرص لاخراج نواياها إلى حيز التنفيذ فى الوقت المناسب. وفى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣١ واتتهم الفرصة وذلك بانفجار قنبلة وضعها الصينيون فى خط حديد جنوب منشوريا بالقرب من مدينة موكدن سببت بعض الأضرار. وقبل أن ندخل فى تفاصيل تلك الحرب يجب أن نقسمها إلى ثلاث مراحل متميزة:

المرحلة الأولى :

وتبدأ باستغلال اليابان لهذا الحادث فى الهجوم على منشوريا والاستيلاء على مدنها الواحدة بعد الأخرى بحيث لم يمض أكثر من خمسة أسابيع على بدء العمليات الحربية إلا واجتاحت اليابان كل المدن المنشورية حتى مدينه خاربين. وقد عاونت شركة خط حديد جنوب منشوريا فى هذه الأعمال العداونية.

ونظراً لضعف الحكومة الصينية من الناحية الحربية وعجزها عن مواجهة اليابانيين لجأت إلى محاربة اليابان اقتصاديا، ورأت أن توجه لها ضربة شديدة فى مدينة شنغهاى حيث تقوم اليابان باستثمار حوالى ٢٨٠ مليون دولار، وذلك بتحريم تداول المنتجات اليابانية بهذه المدينة. وادى هذا العمل من

جانب الصين إلى تحرش اليابانيين بالصين وأن ترسل اليابان بقواتها لتهديد مدينة شنغهاى فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ دون إعلان حرب، وأن تشتبك تلك القوات مع القوات الصينية فى حرب ضروس انتهت بهزيمة الصين وتوقيع هدنة فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٢.

أدت هزيمة الصين إلى اطلاق يد اليابان فى تقرير مصر منشوريا، ووضع أسس الحكم فيها على النحو الذى تريده. فقامت بتكوين مجلس من ٧٠٠ فرد قبلوا التعاون معهم، وهو أشبه ببرلمان محلى وأعلن أعضاؤها فى ٩ مارس سنة ١٩٣٢ باستقلال منشوريا فى إدارة شئونها استقلالا ذاتيا تحت اسم مشوكو ثم تطورت هذه الحركة إلى اعتراف اليابان باستقلال منشوكو عن الصين. ثم وضع اتفاق بين الدولتين يخول لليابان الحق فى الدفاع عن كيان منشوكو وذلك باقامة حاميات يابانيه بها أى أن مملكة منشوكو قد انتزعت من أيدي الصينيين وأصبحت فى ظل الحكم اليابانى مجرد محمية يابانية. ولم يكن هذا الوضع بطبيعة الحال مما ترضى عنه الصين أو توافق عليه.

وما من شك فى أن ما اتخذته اليابان فى منشوريا يعد اعتداء صارخا على الصين، ولايمكن قبول تفسير اليابان لهذه العمليات الحربية بأنها أعمال بوليسية قصد بها حماية مصالحها فى منشوريا من إعتداء السلطات الصينية الحاكمة. ولما كانت كل من الدولتين عضوا فى عصبة الأمم، ولما كان ميثاق العصبة ينص على احترام كل عضو من أعضائها لاستقلال العضو الآخر. وكذلك عدم التجاء الدول المشتركة فيها إلى استخدام القوة كوسيلة لحل مشاكلها. لهذا لجأت الصين إلى عصبه الأمم تستنجد بها للعمل على وقف الاعتداء. وكان العدوان اليابانى على منشوريا تجربة جديدة لاختبار قوة عصبة الأمم ومدى ما تتمتع به من احترام الدول الأعضاء

لقراراتها. وبدأت العصبة تتبنى قضية الصين وتطالب اليابان باثبات حسن نواياها وسحب قواتها من منشوريا، ولكن دون جدوى، فأصدرت قرارين فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣١، ٢١ اكتوبر سنة ١٩٣١ بضرورة سحب اليابان لقواتها من منشوريا.

وأخيرا أجابت اليابان على قرارى العصبة بانها لن تسحب قواتها من الصين ما لم توافق الأخيرة على شروط الانسحاب والتى تتضمن اعتراف الصين بالحقوق التى لليابانيين فى إنشاء الخطوط الحديدية ولكل الحقوق التى يتمتع بها المستعمرون اليابانيون باقليم منشوريا. وقد أبدت الصين استعدادها للدخول مفاوضات مع اليابان لفض ما بينهما من منازعات ولكن بشرطِ أن تجلوا قوات اليابان أولا عما تحتله من أرض.

وفى نوفمبر سنة ١٩٣١ قرر مجلس عصبة الأمم ايفاد لجنة تحقيق إلى منشوريا لدراسة الموقف هناك وكتابة تقرير عن أسباب التوتر بين الدولتين وما تراه اللجنة من مقترحات وتوصيات. وتم تكوين اللجنة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ برئاسة اللورد لايتون وأخذت تباشر عملها على الفور. وتمكنت فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٢ من وضع تقريرها النهائى ورفعه إلى مجلس العصبة.

ويعطينا هذا التقرير صورة واضحة عما تم فى منشوريا فى ظل الاحتلال اليابانى. ومما يجدر ملاحظته أن هذا التقرير قد نص صراحة بأن دول منشوكو انما هى من صنع رجال الحرب اليابانيين. وإن مجلس موكدن النيابى الذى قررا استقلال منشوكو الذاتى لايمثل إرادة وأمانى شعب منشوكو لأنه لم يكن يضم بين صفوفه سوى الموالين لليابانيين وممن ارتبطوا معهم بمصالح وثيقة، فهو من هذه الناحية يمثل مصالح اليابانيين ووجهة نظرهم. وفى ختام هذا التقرير طالب أعضاء اللجنة الاعتراف بالأمر الواقع، أى الاعتراف باستقلال منشوكو استقلالا ذاتيا ولكن فى ظل السيادة الصينية.

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ عقد مجلس العصبة اجتماعا غير عادى لدراسة هذا التقرير والاستماع إلى آراء المندوبين اليابانى والصينى، ومحاولة التوفيق بينهما على ضوء ما جاء بهذا التقرير. وعندما تبين لليابان بأنها لن تستطيع اقناع العصبة بوجهة نظرها أو ا تخاذها سندا لعدوانها على الصين قررت انسحابها من العصبة فى سنة ١٩٣٣ . وبذلك توجه اليابان أولى الضربات القاضية التى وجهت للعصبة والتى كانت من أسباب إنهيارها والقضاء عليها. لأن الموقف المائع المتردد الذى اتخذته العصبة حيال أزمة الصين لم يؤد إلا إلى إغراء اليابان على إرتكاب المزيد من الاعتداء، بينما وقفت العصبة موقف المتفرج إزاء ما يجرى داخل حدود الصين.

فموقف العجز والتراخى الذى سلكته العصبة قد شجع دولا أخرى على أن تحذوا حذو اليابان مثل ايطاليا فى عدوانها على الحبشة فى عام ١٩٣٥، وألمانيا فى عدوانها على النمسا وتشكوسلوفاكيا وهولندة فى عام ١٩٣٩. فهذه الدول الثلاث قامت بعدوانها المسلح على دول أخرى أعضاء فى العصبة دون أن تقيم أى وزن لقرارات هذه المنظمة الدولية. ولم تكتف بهذا بل أعلنت انسحابها من العصبة زيادة الذراية والحط من شأن هذه المنظمة الدولية مما كان له أكبر الأثر فى قيام الحرب العالمية الثانية وسقوط العصبة فى نهاية الأمر.

ويرجع أسباب فشل العصبة فى المرتبة الأولى من الأهمية إلى موقف الدولتين الكبيرتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن عضوا فى عصبة الأمم، ولهذا لم تشترك فى نظر المشكلة بصفة رسمية. رغم ايفادها مراقبا من قبلها إلى مجلس العصبة أثناء مناقشة المشكلة بصفة رسمية. رغم ايفادها مراقبا من قبلها إلى مجلس العصبة أثناء مناقشة المشكلة رغم احتجاجها لدى اليابان على عدوانها على

منشوريا. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبد من الاهتمام بهذه القضية أكثر من مجرد الاحتجاج. بل أنه عندما أخذت الأصوات فى مجلس العصبة على تقرير لايتون التزم المراقب الأمريكى موقف الصمت، فلم يؤيد ما جاء بهذا الأمريكية انما يمثل سياسة هذا القطر إزاء اليابان منذ منتصف القرن التاسع عشر ألا وهى سياسة تعضيد وتأييد المصالح اليابانية فى الشرق الأقصى على حساب الصين.

وإذا ما انتقلنا إلى موقف الحكومة الانجليزية من الاعتداء اليابانى على الصين، نجد أن انجلترا كانت تود لو استطاعنا الوقوف فى وجه اليابان، ولكنها كانت تعلم بضعف مركزها فى الشرق الأقصى إذا ما قورن بقوة مركز اليابان. فقوتها البحرية لم تكن على درجة من الكفاية بحيث تستطيع مواجهة قوة اليابان. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو نج كونج التى تعتبر نقطة ارتكاز النفوذ الانجليزى فى جنوب الصين كانت ضعيفة لاتقو على صد أى هجوم مسلح قد تقوم به اليابان.

هذا بالإضافة إلى أن انجلترا لم تقم بعمل ايجابى ضد اليابان لعدم وجود مصالح حقيقة لها فى منطقة منشوريا، وأن مصالحها التجارية والمالية انما تتركز معظمها فى ميناء شنغهاى وهى بعيدة عن منطقة النزاع.

والأهم من هذا كله عدم التعاون بين انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية فى اتخاذ موقف موحد إزاء التوسع اليابانى فى الصين. فافتقار الدولتين إلى التعاون فيما بينهما قد شجع اليابان على التمادى فى عدوانها على الصين وعلى اتخاذ سياسة التوسع المسلح شعارا لها.

المرحلة الثانية

بدأت هذه المرحلة فى سنة ١٩٣٣ وكان لوزير الحربية اليابانية الجنرال آراكى أكبر الأثر فى قيام الحرب مرة ثانية نظرا لنزعته التوسعية ولاعتناقة مبدأ

التوسع المسلح ولهذا كان وصوله إلى منصب وزارة الحربية نذيرا ببدأ الحرب وانتصارا لانصار سياسة القوة أو ماكانوا يسمون باسم «الفاشيون اليابانيون».

بدأت العمليات الحربية اليابانية فى مارس سنة ١٩٣٣ بمهاجمة القوات اليابانية الموجودة بمنشوكو لاقليم جيهول الصينى واستمرت فى زحفها فى اتجاه العاصمة بكين إلى أن وصلت إلى سور الصين العظيم دون أن تلق أية مقاومة. وقد أغراها هذا الموقف السلبى من حكومة الصين على التقدم نحو العاصمة واجتياز السور إلى أن وصلت إلى مسافة عشرين كيلومترا منها. ونظرا لخطورة الموقف بالنسبة للحكومة الصينية فقد طلبت عقد هدنة بينها وبين اليابان فى ١٩ مارس سنة ١٩٣٣ توطئة لحل النزاع بين الطرفين بطريقى المفاوضات وقد تم ذلك فى هدنة تاناجكو Tanagko التى نصت على الشروط الآتية :

أولا : انسحاب القوات اليابانية إلى ما وراء سور الصين العظيم الذى يحدد الأراضى الصينية الأصلية أى الاعتراف بالأمر الواقع وباحتلال اليابان لاقليم جيهول.

ثانيا : وفى مقابل ذلك تنسحب القوات الصينية إلى مواقع جديدة جنوب السور العظيم وتنتهى على بعد ثلاثين كيلومترا من شمال تيان تسن.

ثالثا : لن تعتبر المنطقة التى تقع بين الخط الحديدى الذى تحتله القوات اليابانية والخط الحديدى الذى تحتله الجيوش الصينية منطقة محايدة، مجردة من ا لسلاح ولايحق لأى من الطرفين أن يدخلها.

وإذا نظرنا إلى تلك الهدنة نجد أنها قد حققت لليابان ما تصبو إليه من توسع على حساب الصين دون أن تقدم أية تضحيات فى مقابل استيلائها

على إقليم جيهول. كما أن الحكومة الصينية - ولو أنها لم تشر فى الهدنة إلى إقليم جيهول - إلا أنها قد سلمت بوجود القوات اليابانية به كأمر واقع. وبهذا تنتهى المرحلة الثانية من النزاع اليابانى الصينى دون أن تحدث بين الطرفين مصادمات عسكرية عنيفة.

المرحلة الثالثة :

كانت هدنة تانجكو التى فرضتها اليابان على الصين نهاية المرحلة الثانية من الصراع اليابانى الصينى، وقد وجد المسئولون اليابانيون أن من مصلحة اليابان أن تتروى بعض الوقت لمحاولة تنظيم المناطق التى دخلت فى حوزتها، وألا تحاول الدخول فى مغامرات عسكرية جديدة قبل التغلب على المشاكل الداخلية وأهمها استفحال الأزمة المالية وزيادة ما ينفق على الأعمال الحربية. وجدت الحكومة اليابانية إذن أن معالجة المشكلة المالية لن يكون إلا عن طريقين اثنين لاثالث لهما، الأول زيادة الضرائب على الشعب لموازنة الميزانية ولسد حاجيات الدولة على وجه الخصوص للصرف على القوات اليابانية المتزايدة. والثانى عن طريق الاقتصاد فى نفقات الجيش وإيقاف الأعمال الحربية والعزوف عن سياسة التوسع المسلح.

ولهذا انقسمت الوزارة اليابانية على نفسها إلى قسمين، فوزير المالية يرفض زيادة الضرائب على الشعب بحجة أن الضرائب قد وصلت إلى أقصى حد ممكن يحتمله الشعب وأن من الأحسن ضغط المصروفات العسكرية بينما كان يتمسك وزير الحربية بضرورة المضى فى السياسة التوسعية وأن يقوم الشعب اليابانى بتقديم المزيد من التضحيات لرفع شأن بلادهم. وأدى هذا الانقسام فى آخر الأمر إلى استقالة الوزارة.

ورغم ذلك فلم تنجح الحكومة اليابانية الجديدة تحت ضغط العسكريين الذين انتهزوا فرصة قيام الفلاحين الصينيين فى إقليم جيهول بالثورة ضد الحكم اليابانى بسبب فداحة الضرائب. وضربوا بنصوص هدنة تانجكو عرض الحائط، وهاجموا الصين واجتازوا السور العظيم بحجة تتبع الثوار المتمردين الذين لجأوا إليها، وكان ذلك فى ربيع عام ١٩٣٥.

وفى ذلك الوقت تقدم اليابانيون ببعض المطالب إلى الحاكم الصينى المحلى لمنطقة بكين، وهى تتلخص فى النقاط الآتية :

أولا : انسحاب القوات الصينية من منطقة بكين.

ثانيا : أن توضع مقاليد الحكم فى هذه المنطقة فى ايدى الموالين للسلطات اليابانية.

ثالثا : القضاء على كل حركات المقاومة للنفوذ اليابانى.

وقد زعمت السلطات الحربية اليابانية بأن الحاكم الصينى المحلى لمنطقة بكين قد وافق على هذه المطالب دون موافقة الحكومة الصينية المركزية عليها.

واستغل اليابانيون حادثا آخر وقع فى منطقة تشاهار فى الشمال الغربى من بكين ويتلخص فى أن بعض الجنود الصينيين قد اعترضوا طريق بعض الشباب اليابانيين وأوقفوهم بعض الوقت فاحتجت اليابان على ذلك، ورغم اعتذار الحكومة عن وقوع هذا الحادث، فان السلطات اليابانية لم تقبل هذا الاعتذار وأصرت على ضرورة انسحاب القوات الصينية من منطقة تشاهار.

أبدت الحكومة اليابانية استعدادها لتسوية خلافاتها مع الصين على أساس موافقة الصين على شرطين هامين هما :-

أولا : الاعتراف بكل التغييرات التى أحدثتها فى منشوريا.

وثانيا : أن تتعاون الحكومتان الصينية واليابانية للقضاء على الحركات الشيوعية فى شمال الصين.

فلما رفضت الحكومة الصينية هذين المطلبين هددت اليابان بفصل شمال الصين، وبإنشاء حكومة مستقلة من ولاياته الخمس، والتى يبلغ سكانها ٧٦ مليون نسمة.

وكل مافعلته الحكومة الصينية إزاء هذا التهديد هو حشد حوالى ١٥٠ آلف جندى على الحدود الجنوبية لهذه الولايات الخمس، دون أن تجرؤ على إدخال تلك القوات إليها لتعزيز سلطتها هناك، فاكتفت بهذا الموقف السلمى الذى كان ينم عن ضعف شديد.

وفى حقيقة الأمر لم تستطع الصين فى ذلك الوقت أن تجد معونة وتأييدا عمليا من قبل الدولتين الكبيرتين انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أشرنا إلى موقفهما قبل ذلك. ولكن إلى أى حد استمرت سياسة الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية السلبية تجاه الصين ؟

إذا كانت الدولتان الكبيرتان لم تتخذان موقفا ايجابيا بازاء اليابان فى أول الأمر إلا أن الأحداث التى توالت بعد ذلك نبهت أذهان الدول الكبرى إلى خطورة ترك اليابان تعبث بالمعاهدات الدولية وتفعل ما تريد. وقد أثار انتباه تلك الدول تصريح وزير خارجية اليابان فى ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤ الذى زعم فيه بأن اليابان تريد السلام فى شرق آسيا وترضى بتوحيد الصين، ولكن على شرط ألا تلجأ الصين إلى الدول الأوربية أو الولايات المتحدة الأمريكية فى طلب مساعدات فنية أو شراء أسلحة منها، وإن كل عمل من هذا القبيل تعده اليابان عملا عدائيا موجها ضدها. أى أن اليابان تريد أن يكون نفوذها هو النفوذ المتفوق فى شرق آسيا بصفة عامة والصين بصفة خاصة. أى بمعنى آخر أن اليابان لم تعد تعترف بسياسة الباب المفتوح فى الصين.

والحادث الثانى الذى اثار انتباه تلك الدول الغاء اليابان لمعاهدة واشنطن عام ١٩٢٢ التى نصت على ألا تتجاوز قوة الأسطول اليابانى ثلاثة أخماس قوة الأسطول الأمريكى أو الأسطول الانجليزى فالغاء المعاهدة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ معناه عدم تقيد اليابان بهذا الشرط والعمل على زيادة قوة اسطولها الحربى إلى الحد الذى تراه، وتهديد المصالح الأمريكية والانجليزية فى هذه المنطقة من العالم.

قابلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التحدى من قبل اليابان باتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بحفظ التوازن فى الشرق الأقصى، فزادت من قواتها البحرية وبدأت فى إنشاء قواعد بحرية جديدة فى المحيط الهادى هذا من جهة. ومن جهة أخرى وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها فى حاجة إلى مساندة دولة أخرى لمواجهة الخطر اليابانى. ولما كان الاتحاد السوفييتى يهتم اهتماما كبيراً بتحركات اليابان فى شمال الصين وفى منطقة منشوريا المجاورة لحدوده، رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة الاعتراف بالنظام الجديد فى روسيا فى نوفمبر ١٩٣٣، فهذا الاعتراف سيجعل من الممكن التعاون بينهما للقضاء على نفوذ اليابان فى الوقت المناسب.

وقد حاولت انجلترا فى عام ١٩٣٥ أن تصل إلى اتفاق مع اليابان للتعاون فيما بينهما اقتصاديا فى الصين ولكنها لم توفق، فاضطرت إلى الإنفراد بمساعدة الصين ماليا متجاهلة التحذير اليابانى سنة ١٩٣٤.

أما عن موقف روسيا من هذه الأحداث، فانها قد تنازلت عما لها من حقوق فى الخط الحديدى عبر منشوريا إلى حكومة منشوكو، وسوت المسائل المعلقة بين البلدين. ولكنها وجدت أن خطر اليابان قد ازداد بشكل هدد نفوذها فى منغوليا الخارجية فاضطرت فى عام ١٩٣٦ إلى عقد معاهدة

عسكرية مع حكومتها للدفاع عنها ضد أى اعتداء خارجى وكان المقصود بذلك اعتداء اليابان.

من هنا نرى أن الدول الكبرى لم تتفق فيما بينها على موقف محدد إزاء اليابان وشجع هذا الانقسام اليابان على أن تطلب من الصين فى سنة ١٩٣٦ قبول مبدأ التعاون الاقتصادى معها، وأرسلت إليها بعثة اقتصادية بهذا الخصوص، ولكن الحكومة الصينية رفضت قبول هذا المبدأ مالم تنسحب القوات اليابانية من شمال الصين. وكان لهذا الرفض بطبيعة الحال أكبر الأثر فى قيام اليابان بشن حرب كبرى ضد الصين سنة ١٩٣٧.

الحرب الصينية اليابانية (سنة ١٩٣٧):

بعد أن رفضت حكومة الصين التعاون الاقتصادى مع اليابان كما رسمته تلك الدول لجأت الحكومة اليابانية إلى إثارة حرب شاملة ضد حكومة الصين متذرعة بمختلف الحجج والأسانيد لتبرير عدوانها. فادعت بانها فى حاجة شديدة إلى منافذ تجاريه لتصريف منتجاتها ولكن الصين رفضت مبدأ التعاون. كذلك رددت الأوساط العسكرى اليابانية بأنها تجد نفسها مضطرة للقيام ببعض العمليات الحربية فى الصين لحماية رعاياها الذين يعيشون فى الصين تحت تهديد العناصر الوطنية المتطرفة.

لم تكن تلك الحجج والأسانيد بحاجة إلى تفنيد، فالهدف الحقيقى من وراء كل ماقامت به من عمليات حربيه فى الصين هو التوسع والفتح، أى ما كانت تطلق عليهم اسم سياسة الضم. أما إقدام اليابان على شن حرب هذه المرة، فان مبعثه خوف اليابان من تطور الأمور فى الصين فى غير صالحها فالحكومة الوطنية القائمة فى الصين بدأت تعمل بكل نشاط لزيادة قوة الجيش وتقوية الروح القومية لدى الشعب لشخذ همته وتجميع كلمته حول مناهضة النفوذ اليابانى فاذا لم تقم اليابان بعمل ايجابى حاسم، فربما استطاعت الصين تقويه نفسها وقضت على التدخل اليابانى فى نهاية الأمر.

وكانت الظروف إذن مهيأة لاشتعال نار الحرب بين الطرفين في أي وقت من الأوقات إذا حدث ما يعكر صفو العلاقات بين الجانبين. ولم يطل انتظار اليابانيين لهذا الحادث، فسرعان ماحدث بالقرب من قرية وان ينج التي تقع على بعد عشرين كليومترا في الجنوب الغربي من بكين اشتباك بين سرية يابانية وحامية صينية، طالبت اليابان على أثره بسحب القوات الصينية من الولايات الشمالية وكان يقدر عددها بنحو ٤٥ ألف مقاتل. ومعنى هذا أن تسمح الصين لليابان بأن تنشئ من تلك الولايات الشمالية دولة مستقلة استقلالا ذاتيا تحت إشرافها، كما فعلت بالنسبة لمنشوريا.

وحينما أجابت الصين بالرفض قطعت اليابان علاقاتها بالصين، ثم شنت القوات اليابانية هجوما خاطفا على الصين في ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٧ دون إعلان حرب واستولت على العاصمة بكين بعد أن دمرت القوات الصينية وكبدتها خسائر جسيمة تقدر بنحو ثلث عددها.

كان هذا العمل العسكري بداية الحرب اليابانية الصينيه التي استمرت حتى عام ١٩٤٥ والتي حازت فيها الانتصار تلو الانتصار نتيجة تفوق أسلحتها وتنظيمها العسكري الدقيق. ولهذا ثم تلبث المدن الصينية الهامة أن تقع الواحدة تلو الأخرى، فسقطت شنغهاي ثم نانكن في سنة ١٩٣٧. ثم امتدت سيطرتهم إلى الصين الوسطى حيث استولوا على هانكينو Hankino أكبر مركز تجاري بها كما اضطرت الحكومة الصينية الوطنية إلى الإلتجاء إلى منطقة مهنمةواتخذوا من تشونغ - كنج عاصمة لهم. ثم أخذ اليابانيون يتدفقون على جنوب الصين فنزلوا في آموى أمام جزيرة فرموزا ثم نزلوا في كانتون. ولم يبدأ عام ١٩٣٩ إلا وكانت اليابان تسيطر على الصين الشمالية وجزء من الصين الوسطى وشاطئ الصين الجنوبية، ويقدر هذا كله بنحو

خمس مساحة الصين، ولكن يقدر سكان هذا الجزء بنحو ٤٢ ٪ من سكان الصين.

ورغم سيطرة الصين على المدن الرئيسية وعلى الطرق الهامة فقد ظلت المناطق الريفية فى أيدى القوات الشيوعية الصينية التى ظلت موالية لها. وكان هذا وحده كفيلا بزعزه نفوذ اليابانيين وبعدم استقرار سلطتهم. وهذا الموقف دفع اليابانيين إلى التفكير فى محاولة التخلص من تشانغ - كاى شيك وان تضع على رأس الحكومة الصينية رجلا مواليا لليابان يستطيع تحقيق التعاون الاقتصادى معها وقبول بناء حاميات يابانية فى البلاد.

أما عن موقف حكومة الصين الوطنية من هذه الحرب، فان تشانغ كاى شيك كان يعلم بان الحرب بينه وبين اليابان ستطول وهذا على عكس ما كان يرجوه اليابانيون من القضاء على مقاومة الصين فى حرب قصيرة خاطفة. ورغم أن اليابان لم تتعرض لمصالح الدول الغربية فى المدن الرئيسية مثل شنغهاى وتيان - تسن إلا أنها ضيقت على تبادل التجارة مع الداخل لاعتبارات عسكرية، فأضر هذا العمل بمصالح الأوربيين فى الصين. ولكن الدول الأوربية مثل انجلترا وروسيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة للدخول فى حرب عالمية من أجل مشكلة الصين.

وستجد أن قيام الحرب العالمية الثانية وانضمام اليابان لدولتى المحور المانيا وايطاليا سيحقق لليابان مكاسب جديدة، فستتمكن قواتها من احتلال اندونيسيا بعد ضرب الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور. وفى هيروشيما ونجازاكى تضع الولايات المتحدة الأمريكية حدا لأطماع اليابان وتستسلم فى نهاية الأمر لاعدائها، ثم تسحب منها كل ممتكلاتها الخارجية، فاخذت روسيا جزر كوريل وجزيرة سخالين بمقتضى اتفاقية يالتا. كما استولت

الولايات المتحدة الأمريكية على الجزر اليابانية فى المحيط الهادى، واسترجعت الصين منشوريا. كما قسمت كوريا إلى قسمين - أحدهما تحتله روسيا والآخر تحتله أمريكا.

الاتجاهات المعاصرة فى السياسة اليابانية :

على الرغم من المكاسب التى حصلت عليها اليابان خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ بعد انضمامها إلى دول المحور (المانيا - ايطاليا - اليابان). إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت حدا لاطماع اليابان فى هيروشيما وناجازاكى واستسلمت فى نهاية الأمر لاعدائها وخسرت اليابان كثيرا إبان الحرب العالمية الثانية.

وبرغم كل هذه الأحداث والمصاعب التى اجتاحت اليابان. إلا أنها أصبحت الآن عملاق آسيا الاقتصادى واستطاعت أن تصمد خلال السنوات الثلاثة الماضية. وأصبح لها دور رئيسى هام يحتم عليها أن تقوم به على المسرح السياسى.

ولقد لعبت الأوضاع السياسية الداخلية لليابان دوراً هاماً فى تحديد المعالم الجديدة للسياسة الخارجية لليابان وبالرغم من تعدد الأحزاب السياسية فى اليابان (الحزب الديموقراطى الحر - الحزب الاشتراكى - الاشتراكى الديموقراطى - الشيوعى - المستقلون - النادى الليبريالى الجديد - أحزاب أخرى) فقد لعبت الأحزاب المعارضة وتمزقها وتناحرها فيما بينها وكذلك الانقسامات الداخلية بين الحزب الواحد وانتماءاتها الخارجية. كل هذا أدى إلى بقاء الحزب فى مقعد الحكم على مدى ٢١ عاما هيأ مناخ الاستقرار فى الحياة السياسية ما أعطى لليابان الانطلاقة الاقتصادية الكبرى لتحتل المرتبة الثانية على الصعيد الدولى.

ونظرا للمتغيرات الاقتصادية والسياسية التى تهدد العالم خلال السنوات الماضية. وكذلك طبيعة المناخ الجديد الذى ساد القارة الآسيوية. كل هذا أدى إلى ضرورة إعادة النظر من جانب عملاق آسيا الاقتصادى فى علاقاته الخارجية على الساحة الدولية. وقد كان الانجاز الاقتصادى العملاق الذى حققته اليابان على مدى السنوات الماضية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن والذى استند إلى حد كبير على العلاقات الاقتصادية بالدول الأخرى سواء التى تمثل أسواقا لتصريف منتجاتها أو التى توفر المواد الاولية الأساسية هو الذى حدد الأسلوب والصياغة للسياسة الخارجية لليابان.

علاقة اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية :

فى بداية الستينات كان المد الدولى لسياسة عدم الانحياز يطوى بين جوانبه إعدادا متزايدة من البلاد وفى مقدمتها البلاد الواقعة فى القارة الآسيوية. ولهذا كان من الطبيعى عندما تم التوقيع على معاهدة الأمن المتبادل فى سبتمبر سنة ١٩٥١ بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أن تنفجر ثورة شعبية كبرى تعارض هذه المعاهدة وتطالب بانتهاج سياسة عدم الانحياز بل إن عنف هذه الثورة أدى إلى الغاء زيارة الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت (ايزنهاور) التى كان يزمع القيام بها إلى اليابان. وفى نهاية الستينات ومع اقتراب انتهاء معاهدة الأمن المتبادل الموقعة مع الولايات المتحدة اشتعلت المطالة الشعبية والمعارضة الحزبية مرة أخرى مطالبة بعدم تجديد المعاهدة واستعادة السيطرة على جزيرة «أوكيناوا» ولكن فى أعقاب الزيارة التى قام بها «ايزاكوستلو» رئيس الوزراء اليابانى فى ذلك الوقت إلى واشنطن وتوصله إلى اتفاق مع الرئيس الأمريكى السابق «نيكسون» قضى بإعادة الجزيرة إلى اليابان فى عام ١٩٧٢.

على أى حال ارتكزت السياسة الخارجية التى اتبعتها اليابان إبان السنوات الماضية على ركيزتين أساسيتين، أولهما التحالف مع الولايات المتحدة، وثانيهما الحياد وترجيح اعتبارات المصلحة الاقتصادية بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم.

وقد كان التقارب الأمريكى الصينى المفاجئ عقب زيارة الرئيس الأمريكى السابق نيكسون للصين والذى اعقبه الاعتراف بالصين الشعبية وقطع العلاقات مع فرموزا ثم الانسحاب الأمريكى من فيتنام. كل هذا شكل دافعا قويا لاقتراب اليابان من دول جنوب شرقى آسيا، وقد كان، اعتراف واشنطون بيكين بمثابة خطوة هامةلليابان للتقرب إلى الصين وبذلك تضمن اليابان سوقا واسعة لتصريف منتجاتها ولانهاء العداء الذى استمر قرابة نصف قرن منذ الحرب العالمية الثانية ولذا لم تعارض اليابان فى التقارب الأمريكى الصينى أو الأمريكى السوفييتى ومعاهدة الأمن الموقعة بين طوكيو وواشنطون فقد كان فى نظرها أن هذا الوفاق الذى حل على القارة الأسيوية ماهو إلا امتدادا للوفاق بين الشرق والغرب والقائم على التوازن العسكرى بين الجانبين وأن ، ترتيبات الأمن المتبادلة مع الولايات المتحدة تعد ضرورة لايمكن التخلى عنها لصالح اليابان بل وصالح السلام والاستقرار العالمى.

إلا أنه بالرغم من لقاء القمة بين الدولتين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والذى حدث بين الرئيس الأمريكى السابق «جيرالد فورد» فى أعقاب توليه منصبه إذ يعد الرئيس الأمريكى الوحيد الذى زار اليابان إبان توليه منصبه بعد أن ألغيت الزيارة التى كان يزمع القيام بها «ايزنهاور» فى أوائل الستينات فان الثقة المطلقة فى الجانب الأمريكى اهتزت إلى حد ما نظر لتعاظم قوة اليابان وقد انطلقت صيحات التحذير من جانب بعض الدوائر الأمريكية مطالبة بالمزيد من الاهتمام بالعملاق الآسيوى وإعادة تقييم الدور

الأمريكى فى آسيا مع الأخذ فى الاعتبار وبالدرجة الأولى العلاقات اليابانية الأمريكية والاثار المترتبة عليها حيث أن فقدان الثقة اليابانية فى واشنطن باعتبارها حليفا لايمكن الاعتماد عليه سيدفعها أى اليابان إلى أن تمضى فى طريقها لبناء قوة عسكرية خاصة مدعمة بالأسلحة النووية وبالتالى ستتعرض المصالح الأمريكية فى اليابان لخسائر فادحة.

وقد تطورت العلاقات اليابانية الأمريكية مع بداية عام ١٩٧٧ . فاذا كان الرئيس الأمريكى السابق فورد حاول التخفيف من «مرارة طوكيو» إزاء سلفه «نيكسون» فان الرئيس الأمريكى «جيمس كارتر» جاء ليدفع باليابان بخطوة أخرين إلى الأمام على صعيد المسرح السياسى فى آسيا يتحمل مسئولياتها الاقتصادية فى تحقيق الاستقرار فى تلك المنطقة وفى ظل القرار الأمريكى بالانسحاب من كوريا فان هذا القرار بالانسحاب العسكرى على الرغم من انه جزء من استراتيجية أمريكية طويلة الأمد وخوفا من احتمال تصاعد القوة العسكرية اليابانية. وقد عبر أحد كبار المسئولين اليابانيين بقوله «لقد كنا غير سعداء عندما تجاهلنا نيكسون ولكننا نشعر حاليا بقدر من القلق إزاء احتمال لجوء كارتر إلى إعطائنا مزيدا من الاهتمام».

ولكن نلاحظ فى هذا الصدد أن السياسة الأمريكية تجاه اليابان أصبح يتنازعها عدة موثرات فأياكانت الضمانات والتأكيدات التى قدمتها بالنسبة لضمان عدم حدوث إعتداء أو سيطرة من جانب الاتحاد السوفييتى فى هذه المنطقة. فلاشك أن القوة العسكرية اليابانية تتعاظم ولو من قبيل تأمين الذات وحتى تتلاءم مع الدور السياسى الذى صاغته لها الحكومة الأمريكية ذاتها. هذا إلى جانب وجود الاختلاف الأمريكى اليابانى إزاء احتمال تملك اليابان اسلحة نووية من انتاجها على الرغم من وجود التزامات مسبقة من جانبها ممثلة فى توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

علاقة اليابان بالصين

لقد كانت السياسة الأمريكية إزاء قارة آسيا خلال السبعينات لها أكبر الأثر فى سرعة الحركة الدبلوماسية اليابانية تجاه جيرانها الآسويين. وقد كانت علاقة اليابان مع القارة الأم «آسيا» بمثابة رد فعل قوى للسياسة الأمريكية تجاه هذه القارة وفى الوقت نفسه ضرورة اقتصادية ملحة استشعرتها الدبلوماسية اليابانية من جانب آخر. لذا كانت العلاقات اليابانية الصينية قفزة ضخمة إذا ما قيست جانبها الخطوات الإيجابية التى اتخذتها اليابان إزاء الاتحاد السوفييتى خلال نفس الفترة أو التقارب الذى حدث بين اليابان ودول جنوب شرقى آسيا.

وفى تتبعنا لاحداث الشرق الاقصى المعاصر سنجد أن التطور فى الموقف الأمريكى تجاه الصين الشعبية باعثا ومهيئا لحدوث تطور فى العلاقات اليابانية الصينية حيث بدأ هذا التقارب اليابانى الصينى بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين فى سبتمبر سنة ١٩٧٢ وزاد حجم التبادل التجارى بينهما ووقعت بين الجانبين اتفاقيات تجارية ولكن معاهدة السلام التى جمعت شمل هذين العملاقين الآسيويين فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٨ ظلت تتعثر لمدة ست سنوات وذلك يرجع إلى عدم موافقة اليابان على فقرة نصت على وقوف الجانبين فى وجه الدولةالتى تحاول رفض نفوذها على المنطقة والمقصود بهذه الدولة هنا هو الاتحاد السوفييتى فخشت اليابان الانصياع لمطلب الصين الشعبية حتى لاتتعرض لموقفين كلاهما صعب فمن ناحية ترى موسكو أن مثل هذا البند موجه إليها وهذامعناه تدهور العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفييتى ولذلك ترى الحزب الشيوعى اليابانى يعارض بشدة التوقيع على هذه المعاهدة نظرا لانتماء هذا الحزب إلى موسكو

ومن الناحية الأخرى تخشى الدوائر السياسية اليابانية مطالبة بكين مستقبلا بإزالة القواعد العسكرية الأمريكية من اليابان باعتبارها أداة للسيطرة الأمريكية على المنطقة ولتعارضها مع أحكام المعاهدة.

ولكن تطرأ عناصر جديدة على المناخ السياسي اليابانى كما أشرنا من قبل فى العلاقات بين الصين واليابان ويستطيع الجانبان اليابانى والصينى التوصل إلى صياغة مشروع جديد للمعاهدة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٨ لتطوى هذه المعاهدة وراءها عداء استمر حوالى نصف قرن بين اليابان والصين ويمكن الرجوع إلى نصوص المعاهدة فى الموضوع عن العلاقة بين الصين واليابان السالف ذكرها.

علاقة اليابان بالاتحاد السوفييتى السابق

ساد العلاقات اليابانية السوفييتية القلق والتوتر فى السنوات القليلة الماضية نتيجة الخلاف حول حدود الصين من ناحية وتجدد النزاع حول الجزر الأربع التى استولت عليها موسكو فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩–١٩٤٥ من ناحية أخرى، بالإضافة كذلك إلى حادث الطائرة إلى الذى وقع فى اكتوبر ١٩٧٦ حيث هبط فى اليابان طيار سوفييتى بطائرة ميج من طراز ميج ٢٥ طالبا حق اللجوء السياسى إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد رفضت اليابان طلب موسكو بتسليم الطيار أو الطائرة ثم استجابت اليابان بالنسبة لتسليم الطائرة فقط فى نوفمبر سنة ١٩٧٦.

ومن هنا نجد أن تعامل الحكومة اليابانية بالنسبة لوضوح العلاقات مع الاتحاد السوفييتى ذو طبيعة متشابكة. فاذا كانت هناك وحدة فى الاتجاه من جانب الحكومة وكافة الأحزاب السياسية حول اقامة علاقات مستقرة مع موسكو. إلا أن هذا الاتجاه، لم يستطع امتصاص أو تخفيف الشعور بعدم

الثقة تجاه الاتجاه المسوفييتى والذى زادت حدته فى السنوات الأخيرة فقد كان لاعلان موسكو عن مد حدودها الخاصة بمنطقة الصيد إلى مسافة ٢٠٠ ميل اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٧٧ وأن الحدود الإقليمية لمياهها هى ١٢ ميلا كان لهذا رد فعل عنيف فى الدوائر السياسية والاقتصادية اليابانية هذا إلى جانب عدم موافقة الاتحاد السوفييتى على أعطاء اليابان الأربع جزر المتنازع عليها والتى تقع فى شمال اليابان بينما هو مطلب عادل وطنى للشعب اليابانى بأكمله. والواقع أن الإعلان المتكرر من جانب الحكومة اليابانية عن تلازم رغباتها فى توقيع معاهدة السلام مع استعادة الجزر الشمالية الأربع لم يستطع اخفاء عدم الثقة فى النوايا السوفييتية وبخاصة بالنسبة للتطلعات العسكرية السوفييتية.

ثم كانت معاهدة السلام والصداقة التى تم توقيعها بين الجانب اليابانى والصينى فى ١٢ أغسطس ١٩٧٨ كانت بمثابة ضربة كبرى موجهة من اليابان إلى الاتحاد السوفييتى وازدادت العلاقات اليابانية السوفييتية قلقا واضطرابا للتقارب اليابانى الصينى واصبح الاتحاد السوفييت يشعر وكأنه بمعزل وبمنأى عن العالم الآسيوى.

إلا أن العلاقات التجارية بين اليابان والاتحاد السوفييتى على النقيض من التوترات السياسية فقد تزايدت قيمة التجارة بين البلدين وتم فى يونيو عام ١٩٧٧ توقيع اتفاقية تجارية عن السنوات الخمس من ١٩٧٦-١٩٨٠ بحيث تصل قيمة المعاملات التجارية بينهما إلى ١٤ مليار دولار مقابل ٨ مليارات قيمة هذه المعاملات فى الفترة من ١٩٧١-١٩٧٥.

علاقات اليابان بدول جنوب شرقى آسيا

اهتمت الحكومة اليابانية اهتماما كبيرا بالقارة الآسيوية وبذلك دخلت

اليابان فى علاقات مع دول جنوب شرقى آسيا مرحلة جديدة طوت وراءها مرارة ذكريات الحرب العالمية الثانية وكانت هذه المرحلة نتيجة للتغيرات والاحداث التى شهدتها المنطقة والتى شهدتها علاقة اليابان بهذه الدول الخمس (الفلبين - سنغافورة - ماليزيا - تايلاند - اندونيسيا).

فقد قامت الحكومة اليابانية وبالتحديد فى يوليو سنة ١٩٧٦ بسداد الدفعة الأخيرة من التعويضات «الحرب العالمية الثانية» والتى التزمت بها اليابان تجاه الدول الآسيوية التى استخدمت أراضيها خلال القتال. وقد بدأت اليابان صفحة جديدة فى العلاقات الدبلوماسية بين الفلبين وبورما فى ابريل سنة ١٩٧٧ بالإضافة إلى العون الاقتصادى لهما وبذلك استطاعت اليابان أن تعيد النظر فى علاقاتها مع دول هذه المنطقة تمشيا مع طبيعة التطورات الاقتصادية الدولية التى أبرزت أزمة المواد الأولية والمتوفرة لدى الدول الخمس السالف ذكرها والتى تحتاجها اليابان. ولذا أعلن الرئيس الأمريكى «كارتر» والرئيس اليابانى «تاكيوفوكودا» فى بيان مشترك لهما بعد المحادثات التى جرت بينهما مطالبة واشنطون بتحمل طوكيو مسئولياتها إزاء تحقيق الاستقرار والتقدم فى منطقة جنوب شرقى آسيا.

وبالفعل قام الرئيس اليابانى «فوكودا» بجولة فى الدول الخمس بالإضافة إلى بورما ويصيغ مبدأه الذى عرف باسمه الذى يوضح معالم السياسة اليابانية فى تلك المنطقة ونشير إليه فى النقاط التالية :-

- التزام اليابان بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتركيز جهودها على الحلول السلمية للمنازعات وزيادة مساعدات التنمية للدول الآسيوية لا لان تصبح قوة عسكرية.. ويبرز هنا الحافز الاقتصادى لمبدأ فوكودا إذ أوضح أن بلاده فى حاجة إلى المواد الأولية التى تحتويها القارة

الآسيوية. كما أن هذه الدول تطل على مضيق «ملقا» الذى يعد الشريان الحيوى لحركة النقل والمواصلات بين اليابان ومنطقة الشرق الأوسط.

- إن اليابان لاتفكر فى استخدام قوتها الاقتصادية لنشر الفوضى فى آسيا وإنما ترغب فى التعاون المشترك فى ظل الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف.
- لايمكن تحقيق السلام وصياغته فى القارة الآسيوية بواسطة اليابان والدول الخمس فقط. ولهذا لابد من التعاون والتعايش السلمى بين دول جنوب شرقى آسيا ودول الهند الصينية حتى يتحقق السلام فى القارة، واليابان على استعداد للتعاون فى المنطقة.

علاقة اليابان بالدول النامية :

فى علاقة اليابان بالدول النامية سنجد أن اليابان أعلنت زيادة ميزانيتها الخاصة بالمساعدات والقروض والمنح إلى الدول النامية خلال السنة المالية ١٩٧٧ بنسبة ٢٠ ٪ إذا ماقورنت بمستواها فى عام ١٩٧٦ . ولاشك فى أن هذه الخطوة تعتبر تقدما ملموسا هذا إلى جانب المساعدات المالية الحكومية التى تقدمها اليابان من خلال وكالة التنمية الدولية فنجد أن اليابان ترتيبها الرابعة بعد الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الاتحادية ولكن ترتيبها بين الدول المساهمة فى تمويل الوكالة طبقا لنسبة مساعدتهم الرسمية إلى إجمالى ناتجهم القومى نجدها تحتل المرتبة الواحد والعشرين ضمن ثلاثين دولة.

علاقة اليابان بالعالم العربى

لعب النزاع العربى الاسرائيلى دورا كبيرا إزاء التحرك السريع

للدبلوماسية اليابانية والتطور الايجابي في موقفها من قضيتي الانسحاب وحقوق شعب فلسطين فقد كان الدور السياسي والاقتصادي لليابان قبل حرب اكتوبر في المنطقة العربية لايتفق وحجمه الدولي أوطبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط الجانبين. ومن الأمور المسلم بها ندرك ما للبترول العربي من أهمية كبرى حيث الاعتماد الرئيسي لليابان على البترول من الدول العربية الخليجية ولذا تحركت الدبلوماسية اليابانية تحركا سريعا. وكان المفروض من الدبلوماسية اليابانية هذا التحرك السريع قبل حرب اكتوبر بسنوات طويلة.

وعلى الرغم من أن اليابان حاولت أن تنوع مصادر امداداتها البترولية إلا أنها اعتمدت على هذه المنطقة في الحصول على ٨٧,٣٪ من احتياجاتها خلال عام ١٩٧٢ هذا إلى جانب اهمية قناة السويس التي تعد شريان حيوي هام والذي يربط اليابان بالقارة الأوربية سواء بالنسبة لصغر الزمن أو المسافة أو التكلفة إلى جانب الممرات والمضايق المائية التي تقع تحت إشراف الدول العربية الأخرى. وقد كان موقف الحكومة اليابانية من النزاع العربي الاسرائيلي ومن تفسير القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ موقفا واضحا وعادلا بعد سنوات تلكؤ من ٦٧-١٩٧٣ هذا الموقف الذي كان ترجمة صادقة للدوافع الاقتصادية للدبلوماسية اليابانية وماقامت به من تحركات ايجابية إزاء المتغيرات والأحداث الدولية التي قد تؤثر على الأوضاع الاقتصادية لليابان بالرغم من استمرار قرار التخفيض الذي حددته الدول العربية على صادراتها البترولية إلى اليابان مما عرض الحكومة اليابانية لضغوط شديدة من جانب رجال الاعمال بهدف المحافظة على المصالح الاقتصادية في المنطقة العربية.

فانحصر موقف اليابان في خطين اساسيين أحدهما اقتصادي شمل العديد القروض التي قدمت من الجانبين العربي والياباني لمواجهة أزمة النفط

من جهة والدخول فى مشروعات اقتصادية مشتركة من جهة أخرى. والثانى سياسى تمثل فى استمرار تمسك الدبلوماسية اليابانية بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ وضرورة اعتراف مجلس الأمن بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

هذه هى الاتجاهات المعاصرة فى السياسة اليابانية التى أخذت صيغة سياسية اقتصادية متشابكة - ولابد أن نشير هنا إلى أن الانجاز الاقتصادى الذى حققته اليابان فى ٣٠ عاما يستحق فى حد ذاته دراسة مستقلة متأنية للصمود اليابانى أمام العواصف الاقتصادية الدولية ولاشك أن النقاط التى تناولناها بالنسبة للاتجاهات المعاصرة للسياسة الخارجية اليابانية. كانت بمثابة القاء الضوء على مدى تداخل الاعتبارات التى تحكم مواقف هذه السياسة تجاه الدول الأخرى.

وقد زار مصر مؤخرا فى الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩٥ توميتشى موراياما رئيس وزراء اليابان وعقد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك جلسة محادثات معه بمقر رئاسة الجمهورية، تناولت تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط، ودور اليابان فى دعمها، والمساعدات التى تقدمها إلى السلطة الفلسطينية، فضلا عنن حفظ السلام فى هضبة الجولان السورية بعد الإنسحاب الإسرائيلى فى إطار الإتفاق الذى سيعقد بشأنها. كما تم بحث العلاقات التنائية المصرية - اليابانية وعلاقات التعاون الاقتصادى بين البلدين فى مجالات الاستثمار والتجارة والسياحة. فضلا عن الموضوع المتعلق بإنشاء كوبرى على قناة السويس يربط بين آسيا وأفريقيا ودراسة الجدوى الجارية حاليا بشأنه وأهمية الدور اليابانى فى إنشائه، الأمر الذى يسهل لمصر عملية الربط البرى بين دول شمال أفريقيا وباقى دول الشرق الأوسط، كما سيربط بين مشرق العالم العربى ومغربه. كذلك تبادل الجانبات المصرى واليابانى

الرأى فى الموقف الدولى بصفة خاصة، وكذلك فى أفريقيا حيث توجد عدة اتفاقيات للتعاون الثلاثى بين مصر واليابان وبعض الدول الأفريقية فى مجال التدريب والتكنولوجيا وغيرها.

كما استعرض الجانبان المصرى واليابانى قضية البوسنة والهرسك خاصة بعد أن قبلت حكومة البوسنة عملية التفاوض السلمية التى يشجعها الطرفان فى الوقت الذى يقوم فيه حلف الأطلنطى بضرب مراكز الإعتداء الصربية كمحاولة لكسر عناد الصرب فى عدم التحرك نحو السلام.

وحول التعاون الاقتصادى بين مصر واليابان أكد يوهى كونو نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية اليابان أن بلادة تقدر بشكل كبير جهود الحكومة المصرية فى الإصلاح والتوعية إلى اقتصاديات السوق، وأن اليابان تعمل جاهدة على دعم هذه الجهود. وأعرب عن أمل بلاده فى زيادة ودعم العلاقات التجارية والاقتصادية بين اليابان ومصر. وأكد أن العلاقات بين البلدين تتطور بشكل جيد وأن ذلك يرجع إلى تبادل وجهات النظر بينهما على أعلى المستويات خلال السنوات القليلة الماضية. وأكد فى حديث لوكالة أبناء الشرق الأوسط تزايد إدراك الشعب اليابانى لمناخ الأمن والاستقرار فى مصر، مشيرا إلى أن ذلك سيؤدى إلى زيادة عدد السائحين اليابانيين إليها. وقال أن مصر تتمتع بإمكانات سياحية عظيمة وأن هذا يجعل المجال واسعا لزيادة أعداد السائحين إلى مصر، معربا عن أمله فى أن تمضى مصر قدما فى تطوير مرافقها السياحية. وأشار إلى أن مصر يمكنها جذب أعداد كبيرة من السائحين اليابانيين وغيرهم من خلال زيادة الجهود فى مجال الترويج السياحى موضحا أن ذلك سيمكن مصر من تحقيق أكبر فائدة من إمكاناتها السياحية.

وأخيراً أكد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية اليابان بأن العلاقات المصرية — اليابانية تزداد تقدما وازدهارا لصالح الشعبين المصرى واليابانى.

الفصل الثالث
تاريخ الهند الصينية
الحديث والمعاصر

الفصل الثالث

تاريخ الهند الصينية الحديث والمعاصر

تتكون الهند الصينية من خمسة أقسام هي :

لاوس، وتنكين، وآنام، وكمبوديا، وكوشين صين. وتسود كمبوديا وكوشين صين الثقافة الهندية، بينما الأقسام الأخرى متأثرة بالثقافة الصينية.

تقدر مساحة الهند الصينية بحوالى ٢٩٠,٠٠٠ ميلا مربعا، ويكون سكان آنام حوالى ٨٠٪ من مجموع سكانها.

ومنذ قرن ونصف من الزمان (١٧٤٧-١٨٥٠) حاولت فرنسا أن توجد لنفسها مستعمرة فى جنوب شرقى آسيا لايجاد نوع من التوازن فى القوى بعد استيلاء انجلترا على الهند. وكانت وسائلها فى الوصول إلى أغراضها هى التبشير والخداع والقوة المسلحة ولكن كل هذه الوسائل لم تؤد إلى نتيجة تذكر. ولهذا رأت فرنسا فى عهد لويس نابليون (١٨٥٨) أن تتخذ لها سياسة أكثر ايجابية لتحقيق اطماعها الاستعمارية فى جنوب شرقى آسيا، وإن تعتمد على القوة العسكرية بعد أن تبرر لتدخلها عذرا وهميا ألا وهو حماية الكنيسة الكاثوليكية والمبشرين الفرنسيين. فادعت الاعتداء على هؤلاء المبشرين وامتهانهم وايدتها السلطات الأسبانية فى الفلبين فى هذا الأدعاء.

قد عاون الأسبان فرنسا فى حملتها على آنام، ووجدت الحملة صعوبات كبيرة فى تقدمها نحو الداخل، ولم تستطع الاستيلاء على حصن (تامان) إلا بعد خمسة شهور من الكفاح والنضال.

وفى فبراير سنة ١٨٥٩ تمكن الفرنسيون من احتلال مدينة سايجون،

ولكن سكان آنام حاصروهم حصارا شديدا تحت قيادة (نيجوبين ترى فوغ) وكادت القوات الفرنسية أن تستسلم لولا وصول النجدات الفرنسية بقيادة الأميرال جارنييه الذى عمل على فك الحصار عن المدينة. واضطرت آنام إلى التوقيع على معاهدة فى سايجون سنة ١٨٦٢ منحت فرنسا الجزء الشرقى من (كتوشين صين) السفلى. ومنذ ذلك الوقت بدأ النشاط يدب فى المستعمرة الجديدة، فقام جارنييه Garnier باكتشافاته فى نهر مكونغ Me Kong وابحر ديبـــوى Dupuis فى مياه النهر الأحمر ويانجتسى كيانغ كما انتشرت الحملات الكشفية فى كثير من الجهات.

وفى ١١ أغسطس ١٨٦٣ عقدت فرنسا مع مملكة كمبوديا معاهدة اعترفت فيها الأخيرة بالحماية الفرنسية وبحق فرنسا فى مباشرة شئونها الخارجية، والسماح للمبشرين الفرنسيين بمباشرة نشاطهم التبشيرى فى حرية تامة، والاعتراف بحق الفرنسيين فى استغلال الغابات وفى أن يكون لهم مقيم فرنسى يتولى الإشراف على شئون كمبوديا.

ولى ١٦ يوليو سنة ١٩٦٧ عقدت فرنسا معاهدة مع سيام اعطتها الحق فى استغلال نهرى ميكونغ وتونك للملاحة. واستطاعت معاهدة أخرى من اقتطاع منطقة نهر ميكونغ وتونك من سيام، وبذلك تضاءلت مساحتها إلى كد كبير.

وفى سنة ١٨٧٣ احتلت القوات الفرنسية مدينة هانوى وكذلك دلتا النهر الأحمر. ولما كان الامبراطور توك لوك امبراطور انام يدين بالولاء لحكومة الصين، فقد التجأ إليها يطلب حمايتها. ولكن الحكومة الصينية كانت عاجزة عن مساعدته أو الدخول فى حرب ضد فرنسا من أجل تخليص تلك البلاد. ومع ذلك لم تقف مكتوفة اليدين فأرسلت ببعض

قواتها سرا لمساعدة الأناميين، مما كان له أكبر الآثر فى هزيمة الفرنسيين فى هانوى، فاضطروا إلى الاعتراف بسيادة امبراطور آنام على أراضية مع تقديم المساعده إليه ضد أى عدوان خارجى. وفى مقابل ذلك تنازل الامبراطور لفرنسا عن كوتشين صين ويفتح النهر الأحمر للتجارة الفرنسية.

وبذلك استطاعت فرنسا بمقتضى معاهدة ١٥ مارس سنة ١٨٧٤ أن تشكل الهند الصينية من الناحية السياسية، وهى تضم كوتشين صين. وامبراطورية آنام ومملكة كمبوديا وامارة لاوس.

رفضت الصين الاعتراف بتلك المعاهدة لانها خولت لفرنسا فرض الحماية على إحدى المناطق التابعة لها. وردت فرنسا على هذا الرفض بأن الصين ليس لها حق التدخل كماجاء على لسان وزير خارجيتها دى فريسينيه قوله بأن المعاهدة قد وقعت بين فرنسا وآنام، وهى لاتهم سوى الدولتين فقط. واكفهر جو العلاقات بين الدولتين وكاد يؤدى إلى نشوب حرب لولا عدم استعداد الصين فى ذلك الوقت.

وفى تلك الاثناء استطاعة جماعة (الراية السوداء) بتأييد من الصين أن تشن هجوما عنيفا على القوات الفرنسية فى تونكين وحاصرتها، مما أضطر فرنسا إلى إرسال حملة عنيفة على القوات الفرنسية فى تونكين وحاصرتها، مما ضطر فرنسا إلى إرسال حملة كبيرة لتخليص قواتها من قبضة الجماعة. ولكن الموقف تحرج إلى حد كبير بالنسبة للفرنسيين، وذلك عندما بدأت قوات الصين تزحف على تونكين، وعجزت القوات الفرنسية عن صدها.

دفعت خطورة الموقف فرنسا إلى الاشتباك فى حرب نظامية مع الصين ولجأت إلى تدمير الآسطول الصينى ومحاصرة نهر يانجتسى. ونتيجة لذلك اضطرت الصين إلى الدخول فى مفاوضات مع فرنسا تخلت بمقتضاها عن سيادتها على آنام وتونكين، وكان ذلك فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٦.

سياسة فرنسا فى الهند الصينية :

كان حكم فرنسا لتلك البلاد فى الفترة فيما بين عامى ١٨٦١، ١٨٨٢ حكما مضطربا، فكانت مقاليد الحكم تسند تارة إلى وزارة البحرية الفرنسية وأحيانا أخرى إلى وزارة التجارة. ولم تستطع كلتا الوزارتين أن تحقق نوعا من الحكم المستقر. وكانت السلطة فى تلك البلاد فى يد المفتش الفرنسى. وقد عمل بناء على تعليمات حكومته للقضاء على النظام الاجتماعى السائد، واحلال النظم الاستعمارية الجديدة محله أى ماكان يسمى بسياسة الإدماج. فساد المجتمع نوع من الاضطراب، فالنظم القديمة قد تحطمت والنظم الجديدة لاتجد قبولا لدى الأهالى. وقد صور لنا أول حاكم مدنى لتلك البلاد وهو لى موردى فيليه Le More De Vilers حالة تلك البلاد أصدق تصوير حين قال : «لقد حطمنا الماضى ولم يحل محله شئ. ونحن على وشك قيام ثورة اجتماعية بدأت خلال الفتح».

ولكى يحيط الفرنسيون أنفسهم بهيبة وعظمة لجأوا إلى فكرة التفوق العنصرى. فتعالوا على الأهالى، واحتقروهم وعملوا على إذلالهم بشتى الطرق ومختلف الوسائل، فأهدروا آدميتهم وعاملوهم معاملة تأباها الحيوانات، وسخروهم فى استغلال موارد بلادهم لمصلحة المستعمرين الغربيين.

ولكى يتمكن الفرنسيون من استغلال تلك المناطق قاموا بإنشاء شبكة من الخطوط الحديدية والبرقية والتليفونية. هذا بالإضافة إلى العديد من الطرق التى ربطت البلاد من أدناها إلى أقصاها. ولم يكن الغرض منها اقتصاديا فحسب، وانما سياسيا ايضا، وذلك للقضاء على الثورات التى قد تنشب فى أى بقعة من تلك البلاد. ولكن لم يحل هذا دون قيام الثورات وأعمال التمرد والعصيان فى تونكين وكمبوديا وآنام.

ونضرب لذلك مثلات للثورات التى قامت فى ذلك الوقت ثورة كمبوديا تحت قيادة الزعيم الوطنى (سى فالتا) والتى استمرت عاما ونصف عام كبدت الجانبين خسائر فادحه. وكذلك ما حدث فى ديثام من ثورة استمرت نحو خمسة أعوام حتى تمكنت السلطات الفرنسية فى نهاية الأمر من اخمادها. هذا فضلا عن المذابح التى قام بها الاهالى فى تونكين ضد المسيحيين الموالين لفرنسا انتقاما من فرنسا فى شخصهم.

أيقنت فرنسا بعد تلك القلاقل والاضطرابات أن سياسة الاندماج لم تؤد إلى نتيجة مرجوه وأن من الحكمة العدول عنها والاعتراف بما لهؤلاء الأهالى من حضارة عريقة وعادات وتقاليد تختلف اختلافا بيناً عن الحضارة والعادات والتقاليد الفرنسية. ولذا اتجهت إلى سياسة جديدة هى سياسة المشاركة القائمة على استمالة شعب الهند الصينية والاقلاع عن سياسة الشدة والعنف التى سارت عليها فى السنوات الأولى من حكمها.

وتنحصر السياسة الجديدة فى إنشاء مجلس الأعيان فى سنة ١٨٨٦ للمشاركة فى الحكم مع السلطات الفرنسية الحاكمة. وكان المقيم العام الفرنسى بول برت فى تلك البلاد متحمسا لتلك السياسة الجديدة، ويرى أن ترك الإدارة المحلية لأهالى آنام وتونكين سيلقى عن كاهل فرنسا عبئا ثقيلا. وفى نفس الوقت يقربهم من فرنسا، ولن تخسر فرنسا شيئا طالما كانت تسيطر من بعيد على السلطة الحقيقية فى البلاد.

وتتضح سياسة فرنسا الجديده من إحدى خطب هذا المقيم العام الفرنسى فى جمع من أعيان تونكين قوله : «ستعرفون أنه ليس لفرنسا إلا رغبة واحدة هى أن تهب الشعب الرضا تحت إشرافها المعنوى. ولسنا نريد أن نتحمل عبء الإدارة المباشرة التى أرغمتنا الظروف على القيام بها فى الهند الصينية

السفلى. وستبقى طائفة العلماء الوطيدة المكانة فى البلاد... ستظل محتفظة بالسلطة فى أيديها مادامت على ولائها لنا، وستظل مركزا للسلطة فى البلاد والمصدر الذى يختار منه الموظفون جميعا. وإنى لواثق فى شعوب الشرق هذه التى نهديها إلى الطريق الذى يؤدى بها إلى غد اكثر تفاؤلا، وإنى لاتكهن بالمستقبل الرائع الذى يسفر عنه هذا الاجتماع الذى يضم الأوربيين والآسيويين.

وبوفاة برت تفقد سياسة المشاركة سندا قويا لها. ولكن تلك السياسة وجدت صداها فى نفس المقيم العام الفرنسى (دى لانيسان) ونظرا لتحمسه أكثر من اللازم لتلك السياسة، لم يحز قبول المسئولين الفرنسيين فى باريس، فلم يلبث أن سحبته الحكومة الفرنسية. وفى اعقاب ذلك سادت البلاد فترة من الفوضى والاضطراب.

على أن الهند الصينية قد عرفت نوعا من الإدارة الحازمة فى عهد بول دومير المقيم العام الفرنسى الذى قام ببعض التنظيمات المالية والاقتصادية التى أفادت منها البلاد. ولكن مما يؤسف له أن المقصود من كل ذلك هو إظهار عظمة فرنسا أكثر مما يهدف إلى التنظيم والاصلاح فى حد ذاته. وقد عبر بول دومير عن ذلك بقوله: «إن التنظيم القوى التى اقيمت على أساسه الهند الصينية ومنشآتها المالية والاقتصادية وقوتها الكبيرة، إنما تستخدم من أجل الهيبة الفرنسية. ولم تمر خمس سنوات حتى تضاعفت التجارة مرتين أو أكثر. وليس للمشروعات العامة التى نفذت من نظير فى آسيا... فانها قد مهدت الطريق لمستقبل كان ينبغى أن يجعل فرنسا دوله اسيوية عظمى».

على أن هذه الإدارة الدقيقة الحازمة التى أقامها دومير من شأنها أن تزيد وطأة السلطات الفرنسية على الأهالى. فهذه الدولة القوية فى الهند الصينية

التى أشاد بها دومير كات نكبة على الأهالى. ولذا أخذت عوامل السخط والتذمر تجد طريقها إلى نفوسهم، لاسيما وإن الظروف الدولية كانت تساعد على انتشار روح التمرد بينهم بانتصار اليابان الساحق على الروسيا فى الحرب اليابانية الروسية عام ١٩٠٥، ولم يكن انتصار اليابان انتصارا عاديا، وإنما انتصار زلزل قواعد الدول الاستعمارية القديمة فى آسيا، نظراً لأن الدولة المنتصرة دولة آسيوية استطاعت بكفاحها ونضالها أن تصل إلى مصاف الدول الكبرى، وإن تهزم دولة غربية قديمة من طراز الدول الاستعمارية الكبرى. فنجاح اليابان شجع كل الشعوب الآسيوية الرازحة تحت وطأة الاستعمار على أن تنفض عنها غبار الذل وأن تشق طريقها الوعر الشاق فى مواجهة الاستعمار.

لقد ضربت اليابان مثلا رائعا لشعب آسيوى استطاع بمقدرته التامة أن ينهج على منوال الغرب وأن يتيح أساليبه فى تنمية قدراته. فأوضحت اليابان بذلك للشعوب الآسيوية أن الاقتباس من النظم الغربية يمكن أن يكون وسيلة للتخلص من نير الاستعمار. فمحاربة الاستعمار الغربى يجب أن تكون بنفس وسائله القائمة على النظم العلمية، والأسلوب العلمى فى مواجهة الشعوب.

وقد دفع انتصار اليابان بطريق غير مباشر إلى قيام الثورة فى الصين فى سنة ١٩١١، تلك الثورة التى أثرت على نمو الشعور القومى لدى الصينيين الذين يقطنون تلك الأقطار، وبذلك أصبح شعورهم القومى يتجاوب مع شعور أهل تلك البلاد، بل تطور هذا الشعور إلى مشاركتهم معهم فى مناهضة الاستعمار فى جنوب شرقى آسيا.

وممن أحسوا بالأثر العميق الذى تركه انتصار اليابان فى نمو القومية الآسيوية والأفريقية الكاتب المعاصر أندروز إذ يقول : «فى ختام عام ١٩٠٤

كان واضحا لأولئك الذين يرقبون الأفق السياسى أن تغييرات جسيمة على وشك الوقوع فى الشرق، فقد أبقت الحرب بين روسيا واليابان الشعوب المحيطة فى حالة ترقب شديد. وحتى الفلاحين فى القوى البعيدة كانوا يتحدثون عن انتصارات اليابان وهم يجلسون فى حلقاتهم يديرون بينهم الحوار فى الليل... كانت آسيا قد تأثرت من اقصاها إلى اقصاها، وانتهى نوم القرون. وكان فصل جديد يكتب فى تاريخ العالم. وكانت دلهى نقطة الالتقاء بين الهندوس والمسلمين، حيث كان يمكن ملاحظة أفكارهم وتسجيلها وكان المسلمون، كما هو متوقع، ينظرون إلى نكسات روسيا من وجهة النظر الأقليمية أساسا. وبدا أن هذه التراجعات تحدد مدى توسع الدول المسيحية على وجه الأرض. ونظر الهندوس أكثر إلى المعنى الداخلى للحادث. لقد بدا أنه قد قبض الزمان المجد القديم وعظمة آسيا أن يعودا. فقد تتوحد من جديد أرض بوذا من سيلان إلى اليابان فى الذكر وفى الحياة. وقد تخرج الهندوسية مرة أخرى كنوزها القديمة من الثقافة الروحيه لصالح البشرية. وكان خلف هذه الأحلام والرؤى، الأمل الواحد السعيد – أن أيام الخضوع للغرب قد انتهت وإن يوم الاستقلال قد أشرق. وكان الكثير قد انقضى للأعداد لبزوغ مثل هذا الأمل. وكانت الانتصارات اليابانية قد جعلته لأول مرة مشرقا وضاء.

كذلك عبر عن هذا الانتصار كاتب انجليزى عاش فى أفريقيا زهاء أربعين عاما، فكتب فى سنة ١٩٠٧ يقول : «وفجأة وعلى غير انتظار، إنهار الاعتقاد بأن القوات الوطنية مهما كانت شجاعتها، يبزها الأوربيون، عند اكتشاف أن روسيا التى كانت تعتبر فى الشرق أكبر قوة عسكرية فى أوربا، قد هزمت على أيدى قوة ضعيفة قليلة العدد، لم يكن شعبها، أيا كانت أوصافه الأخرى، من القوقازيين أو المسيحيين. وقد يقال بحق أن الأفريقيين

الوطنيين لايعرفون شيئاً عن اليابان ولكنى مع ذلك أشك فى وجود مدينة أو قرية فى أفريقيا كلها لم يعلم سكانها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أن الغزاة الروس للشرق الأقصى قد شتتوا كالغنم على أيدى جيش غير أوربى لايعرفونه».

ومن تلك الشعوب شعب الهند الصينية الذى بدأ يتطلع إلى اليابان كدولة آسيوية رائدة. وأخذ الشباب يفد إلى اليابان طلبا للعلم. ومن هؤلاء الشباب بدأت تتشكل بعض المنظمات السياسية التى كان هدفها الأساسى تخليص البلاد من السيطرة الغربية.

لاشك أن انتصار اليابان أحدث رد فعل قوى لدى الشعوب الآسيوية فبدأت الحركات القومية المتطرفة تعبر عن نشاطها ووجودها فى صورة اضطرابات كان يقودها ويتزعمها الطلبة الذين دربوا فى اليابان. وأخذت المطالبة بطرد الفرنسيين الغزاة والتخلص فى اثامهم تزدادِ وتقوى. وواجهتِ السلطات الفرنسية مصاعب جمه فى سبيل القضاء على تلك الاضطرابات. ولم تفلح فى أحيان كثيرة فى القضاء عليها إلا بقوة الجيش والاعتقال بالجملة لكل الزعماء والأحرار.

كان انتصار اليابان إذن من العوامل التى عجلت بأقوال نجم الاستعمار فى آسيا بعد أن كان يظن أن بقاءه فيها سيدوم ابد الدهر، وأن سياسة الحزم فى معظم الأحيان واللين فى أحيان قليلة كفيلة بالحفاظ على مصالح الدول الاستعمارية فى آسيا ومنها فرنسا.

كانت فرنسا تعتقد أن إقامة حكمها فى الهند الصينية على أساس الحزم وتحسين مستوى الخدمات كفيل بتدعيم البقاء الفرنسى فى تلك البلاد، وما درى سياسة فرنسا أن هذا النوع من الحكم مهما كان بريقه فلن يكون هناك فائدة من ورائه إذا فرض على شعب له ماضية وحضارته فرضا.

ومامن شك فى أن الإدارة الفرنسية فى الثلاثين عاما الأولى من القرن الحالى كانت تتميز بالكفاية والتنظيم، فبالإضافة إلى المشروعات العمرانية الكبرى فى مد الخطوط الحديدية وربط البلاد بشبكة سهلة من المواصلات، اهتمت الإدارة الفرنسية كذلك بآثار الهند الصينية وبتاريخها وتراثها القديم، وشيدت معهدا خاصا للدراسات الشرقية.

وبالرغم من ذلك فلم تؤت تلك الاصلاحات ثمارها المرجوة نظرا لتفشى روح العداء للفرنسيين لدى جماهير الشعب. فقد كره سكان الهند الصينية فرنسا وكل ما هو فرنسى حتى ولو كان ذلك فى صالحهم. وكانوا لايرضون عن الاستقلال بديلا.

ولقد حاولت فرنسا محاولات متعددة لارضاء الموظفين، مثل إنشاء مجالس إدارية محلية من أهل البلاد قائمة على أساس الانتخاب. وكذلك زيادة عدد الأعضاء الذين يمثلون الهند الصينية فى مجلس مستعمرة كوتشين صين فى سنة ١٩٢٢ . ولكن كل تلك المحاولات كانت غير مجدية لانها لم تعالج السبب الأساسى لتذمر الشعب، إلاوهو الالتقاء بمطالبه الوطنية الحقيقة. ولقد أدرك بعض الحكام العامين الفرنسيين هذه الحقيقة وحاول بعضهم مثل اسكندر فارن (١٩٢٥) أن يستجيب لبعض المطالب الشعبية ولكنه لم يوفق نتيجة ضغط الرأى العام الفرنسى عليه للعدول عن سياسته.

وعندما خلفه فى منصب الحاكم العام (١٩٢٧-١٩٣٤) بيير باسكييه أدرك هذه الحقيقة منذ أول الأمر، وهى أنه إذا أرادت فرنسا لنفسها البقاء فى الهند الصينية يجب عليها أن تلتقى مع الرأى العام الوطنى فيها.

على أنه من المهم أن نضع فى اعتبارنا ونحن نعالج مشاكل الهند الصينية ألا نغفل الأثر الذى تركته الأحداث السياسية فى الهند فى تطور الأحداث فى الهند الصينيه فكلا البلدين قد خضعا للاستعمار الغربى ولأسلوب يكاد يكون واحدا فى بعض الأوقات. فكفاح الهند من أجل الاستقلال عن بريطانيا فى سنة ١٩١٩ قد وجد صداه لدى أهالى الهند الصينية. كما أن سياسة عدم التعاون التى سلكها الهنود ضد السلطات البريطانية فى الهند قد قوت الحركة الوطنية فى الهند الصينية.

كذلك لانستطيع بحال من الأحوال أن نغفل التطورات التى كانت تحدث فى الصين على الحركة الوطنية فى الهند الصينية، فظهور جمعية الكومنتانغ فى الصين وتطور سياستها الثورية فى الفترة فيما بين عام ١٩٢٤، ١٩٢٧ كان له أثر واضح فى نمو الحركة القومية فى فيتنام.

ومهما يكن من شئ فان محاولات الاصلاح التى قام بها بيير باسكييه من إعادة تنظيم مجلس الأعيان وإنشاء مجلس آخر أطلق عليه اسم مجلس نواب الشعب، كانت صورية، فلم يكن من المستطاع للأعضاء أن يعبروا عن آرائهم السياسية داخل هذين المجلسين.

وعلى ذلك يمكننا القول بان الحكم الفرنسى للهند الصينيه قام على دعامتين أساسيتين، وهما : رشوة الأعيان من ضعاف النفوس، وممن وجدوا فى التعاون مع السلطات الحاكمة مصلحة لهم. والدعامة الثانية منح البلاد مظهر الحكم البرلمانى مع سلبه حقيقته ومعناه. أى أن فرنسا رأت أن تستر حكمها الاستعمارى وراء غلالة رقيقة من مظاهر الحكم الديموقراطى. ففرنسا لم تؤمن فى يوم من الأيام خلال فترة حكمها للهند الصينية باشراك الشعب فى الحكم اشراكا حقيقيا. بل اقتصرت عملية الاشراك الزائفة على

الطبقة المتميزة فى البلاد، وهى ما أطلق عليها اسم طبقة الماندرين ظنا منها بأن اشراك عناصر من ذوى المكانة والنفوذ فى حكم البلاد يسهل لها إدارة البلاد، ويكون عوضا عن الجماهير الشعبية المطالبة بحقوقها القومية. ولهذا لن تجد لهذه الطبقة أى أثر يذكر فى حركة الكفاح القومى، وفى مقاومة الاحتلال الفرنسى للبلاد.

وقد وجدت الحركة القومية فى الهند الصينية مساندة وتأييدا وتوجيها من خارج البلاد ولاسيما من باريس وبانكوك وهنج كنج وكانتون وطوكيو. وكانت جميع تلك المراكز المؤيدة للحركة تمنحها وحدة الهدف وقوة فى التنظيم لتحقيق الاستقلال الكامل للبلاد.

وكان لانتصار اليابان فى بداية الحرب العالمية الثانية على قوات الدول الاستعمارية الغربية أثره الكبير فى انعاش القومية فى جنوب شرقى آسيا. لاسيما وإن اليابان فى ذلك الوقت رفعت شعارات ألهبت حماس الأسيويين مثل شعار «آسيا للآسيويين». وعندما احتلت اليابان تلك الأقطار وخضع أهلها لنوع من الحكم اليابانى لايقل قسوة عن الحكم الاستعمارى السابق له، رفع أهلها لواء العصيان من جديد مما كان له أثر لاينكر فى نمو الحركة القومية لدى تلك الشعوب، واستمرت فى النمو المطرد بعد خروج القوات اليابانية وعودة المستعمرين القدامى مرة أخرى، حيث وجدوا شعوبا قد صممت على استخلاص حقها مهما قدمت من تضحيات.

قضية الهند الصينية بعد الحرب العالمية الثانية :

اكتسحت قوات اليابان فى توسعها نحو الجنوب الهند الصينية حيث أقاموا حكومة مستقلة تحت اشرافهم. وعندما هزمت اليابان اقتسمت تلك الأقطار قوات الحلفاء، فالأراضى الواقعة شمال خط عرض ١٦ شمالا احتلتها قوات فرنسية وصينية. وفى جنوبه خضعت المنطقة للاحتلال

البريطاني. ثم لم تلبث القوات الفرنسية أن حلت محل القوات الانجليزية فى الجنوب، وفى كوتشين صين ومنذ شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ أنشأت (الفيت منه) أو «عصبة استقلال الفيتنام» حكومة فى مدينة هانوى حلت محل حكومة الامبراطور باوداى.

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٦ وقعت فرنسا مع الصين اتفاقا يمنح الصين امتياز مد خط حديد يونان وكذلك بعض الامتيازات للصينيين المقيمين فى الهند الصينية فى مقابل جلاء قواتهم عن تونكين ولاووس.

وأصبحت الهند الصينية تضم - باستثناء الفيتنام التى كانت تتكون من مجموعتين تونكين وآنام - مستعمرة كوتشين صين، ولاووس وكمبوديا، والقطرين الأخيرين تسكنهما عناصر غير فيتنامية.

وقد استطاعت فرنسا أن توقع تسويه بينها وبين لاووس وكمبوديا بيسر وسهولة فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٦، و٧ يناير سنة ١٩٤٧ على الترتيب. اعترفت باستقلالهما الذاتى فى نطاق الاتحاد الفرنسى والاتحاد الفدرالى الهندى الصينى.

أما مفاوضاتها مع الفيتنام التى إزداد فيها النفوذ الشيوعى فكانت صعبة وعسيرة. فتم الاتفاق بين الطرفين فى ٨ مارس سنة ١٩٤٦، وينص على احتلال القوات الفرنسية تونكين من جديد فى نظير اعتراف فرنسا بجمهورية فيتنام دولة مستقلة لها حكومتها وبرلمانها وقواتها ميزانيتها الخاصة، وتؤلف جزءا من الاتحاد الفدرالى الهندى - الصينى والاتحاد الفرنسى. على أن يجرى استفتاء عام شعبى للوقوف على رأى السكان فى الانضمام إلى الدولة الفيتنامية. وبناء على ذلك قامت فرنسا بتشكيل حكومة مؤقتة للهند الصينية ريثما تتم التسوية النهائية للموقف.

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقعت كل من فرنسا وحكومة هوشى منه تسوية عملية، تتضمن النص على مساواة المواطنين فى كلا البلدين فى الحقوق، ومعاملة فرنسا معاملة الدولة الأكثر رعاية من حيث الاستعانة بالمستشارين الفرنسيين. كما شملت الاتفاقية ايضا على ايجاد وحدة نقدية وجمركية فى الهند الصينية وإنشاء تمثيل قنصلى للفيتنام فى البلاد المجاورة.

لم تكن فرنسا حسنة النية فى تنفيذ ما اتفقت عليه، فحاولت تفرض نفسها بالقوة على هايفونغ فى نفس السنة. وأدى ذلك إلى قيام الفيتناميين بحرب لاهوادة فيها ضد الفرنسيين وخصوم الشيوعية فى كل من تونكين وكوتشين صين، قابلتها فرنسا بالشدة والعنف. واستمرت الحرب فترة غير قصيرة تحولت خلالها من حرب استعمارية إلى حرب مناهضة للشيوعية وترتب على ذلك تغيير جوهرى فى السياسة الأمريكية، فانصرفت عن مساندتها لهوشى منه إلى تأييد فرنسا وإغداق الأسلحة والذخائر عليها.

وفى ٨ مارس سنة ١٩٤٩ تم الاتفاق بين الامبراطور باوداى وبين (فانسان أوريول) رئيس الاتحاد الفرنسى على الشروط الآتية :

أولا : قيام اتحاد من الأقاليم الثلاثة تونكين وأنام وتكوتشين صين مع الفيتنام.

ثانيا : إعلان استقلال الفيتنام كدولة داخل نطاق الاتحاد الفرنسى.

ثالثا : للفيتنام الحق فى إنشاء تمثيل دبلوماسى لها فى الهند والفاتيكان وسيام. أما بشأن اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للدول الأجنبية، فيكون أمام الحكومة الفيتنامية وأمام رئيس الاتحاد الفرنسى معا. على أن تسعى فرنسا لترشيح الدولة الجديدة لدى منظمة الأمم المتحدة.

رابعـا : أن يكون لفيتنام جيشها الخاص. ويمكن لجيش الاتحاد الفرنسى أن يرابط فى قواعد معينة.

خامسا : من حق فيتنام التصرف فى الشئون الثقافية فى حرية تامة.

سادسا : تتعهد فيتنام بأن تبقى فى عضوية الاتحاد الفرنسى.

وكذلك استطاعت فرنسا أن تعقد اتفاقيات مماثلة مع كل من لاووس وكمبوديا خلال عام ١٩٥٠.

وفى ذلك الوقت انقسم المعسكران الشرقى والغربى بشأن الاعتراف بالوضع الجديد فى الهند الصينية. فاعترف الاتحاد السوفييتى والصين بحكومة هوشى منه فى يناير سنة ١٩٥٠. كما أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا اعترافهما بحكومة باوداى وحكومتى لاوس وكمبوديا.

كان هذا هو الوضع بالنسبة للأوضاع السياسية فى الهند الصينية. أما من الناحية العسكرية فقد استطاعت ألغيت منه بمساندة الشيوعيين الصينيين من أن تقوم بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد فرنسا. وبينما كانت الغيت منه تحصل على مساعدة الصين الشيوعية، كانت فرنسا تناول مساعدات متزايدة من الولايات المتحدة وقد توقف على نتيجة الحرب الدائرة بين الطرفين مستقبل الاتحاد الفرنسى كله.

وفى ذلك الوقت سيطرت الغيت منه على شمال أنام وجزء كبير من تونكين وأخضع الفرنسيون والفيتناميون الجنوبيون دلتا تونكين. واستمر الصراع بين الجانبين إلى أن انتهى بهزيمة الفرنسيين وبخروجهم من منطقة جنوب شرقى آسيا.

الثورة الروسية وأثرها فى آسيا :

مامن شك فى أن ثوره اكتوبر سنة ١٩١٧ فى روسيا كان لها أثر واضح فى الحركات التحريرية التى اجتاحت آسيا فى الفترة فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بل فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كذلك. فهذه الفترة التى عرفت سيادة الغرب على آسيا قد انقضت بقيام الثورة الاشتراكية الروسية وتسلل مبادئها إلى البلاد الآسيوية التى خضعت لنفوذ الاستعمار الغربى.

وإذا أردنا أن نوضح المؤثرات الروسية فى آسيا وكيف استطاعت أن تجد طريقها إلى بلاد آسيا المستعمرة، نجد أن أول تلك المؤثرات كان عن طريق توسع الروس فى أواسط آسيا وضمهم البلدان التى كانت خاضعة لحكم الامبراطورية المغولية، ثم أخذت الامبراطورية الروسية تتوسعت شيئا فشيئا فضمتن المراكز الاسلامية الشهيرة مثل إمارات خيوة (خانات) وبخارى وخوقند. وبذلك أصبحت هذه الأمبراطورية تتاخم حدود فارس وافغانستان، ووصلت حدودها الشرقية إلى ساحل المحيط الهادى حيث جاورت الصين واليابان.

ومما تجدر ملاحظته أن الروس قد اشادوا امبراطوريتهم على أساس إدماج الشعوب، وكذلك الأراضى فى روسيا. وقد اختطلت تلك الشعوب بالروس وتزاوجوا منهم وسمح الروس لهم بمباشرة نشاطهم وأعمالهم كما كانوا قبل الاندماج أى أن الروس وغير الروس قد خضعوا لظروف حكم واحدة، بعكس ما كان حادثا فى الامبراطورية الانجليزية مثلا، حيث كان الانجليز فى عزلة وتباعد عن سكان المستعمرات مما كان له أبعد الأثر فى وجود نفور واستياء إزاء الطبقة الانجليزية الحاكمة، وما يترتب على ذلك من سرعة نمو

الحركات القومية فيها نتيجة الاحتكاك بين العناصر المحكومة والعنصر الانجليزى الحاكم.

وعلى ذلك نجد أن نمو الحركات القومية فى الامبراطورية الانجليزية كان أسرع منها فى الامبراطورية الروسية. كما أن الحركات الثورية بما فى ذلك الثورة القومية ستؤثر عند قيامها فى كل من الروس وغير الروس الذى يعيشون معا داخل حدود الامبراطورية الروسية.

ونشأ عن ذلك أن الطبقات الحاكمة فى روسيا أصبحت متحدة ومتحالفة بعضها مع بعض بحكم المصلحة المشتركة سواء أكانت روسية أم غير روسية. ولهذا عندما قامت الثورة فى اكتوبر سنة ١٩١٧ كان الجناح اليسارى يؤمن بالثورة على الطبقة الحاكمة سواء أكانت روسية أم غير روسية، فنظرة هذا الجناح كانت نظرة واسعة لاتحدها أو يعوقها التعصب للجنس، فكانت ثورة عامة وشاملة على القيصرية الروسية، والحاكمين فيها والمجتمع الذى يؤيدها.

وإذا نظرنا إلى الثورة الروسية نظرة فاحصة نجد أنه فيما يتعلق بروسيا الآسيوية كانت الثورة فيها من صنع الشعب الآسيوى نفسه، لاسيما إذا وضعنا فى الاعتبار قلة عدد المجتمعات الروسية فى ولايات آسيا الوسطى. فعبء الثورة كله كان واقعا على شعوب تلك الولايات وإن كانت تتلقى تعليماتها من موسكو. فالظاهرة الواضحة منها هى الظاهرة المحلية دون شك.

كذلك كان للسياسة القومية الواضحة التى أعلنها زعماء الثورة أثرها فى زيادة قوة مكافحة شعوب الولايات الآسيوية للقيصرية. فاعلان حقوق شعب روسيا الذى أصدرته قيادة الثورة بتوقيع كل من لينين وستالين، والذى ينص على المساواة والسيادة لجميع الشعوب الروسية، وحق تلك الشعوب فى

تطوير الأقليات القومية، أحدث دويا كبيراً لاداخل الولايات السوفييتية فحسب، بل لدى كل الشعوب الآسيوية المناضلة من أجل الاستقلال.

زد على ذلك أن الاتحاد السوفييتى أعلن منذ قيام الثورة تأييده ومناصرته لكفاح الشعوب الآسيوية فى الصين والهند الصينيه وأندونيسيا والهند. واعتبر التوسع الاستعمارى ذروة الرأسمالية الغربية، وأن القضاء عليه عن طريق الحركات القومية يمثل مرحلة هامة من مراحل التطور. وكان لهذا التأييد قوته دون شك على الحركة القومية ومثل مرحلة هامة من مراحل التطور. وكان لهذا التأييد قوته دون شك فى دفع الحركات الثورية فى الأقطار الآسيوية، لاسيما فى جنوبها الشرقى. بل أن مجرد نجاح الثورة الروسية، ووجود روسيا فى قلب آسيا كدولة متحررة كان له أثره القوى فى نمو الحركات الاستقلالية، خصوصا فى الهند الصينية وأندونيسيا حيث لعبت الأحزاب الشيوعية التى أخذت تتكون فى المدة من ١٩٢٠ ، ١٩٧٣ دوراً أساسياً فى هذا المجال. فانتشرت الآراء والنظريات الشيوعية بسرعة فائقة فى منطقة جنوب شرقى آسيا وعلى وجه الخصوص فى الهند الصينية.

ونتيجة انتشار النظريات الشيوعية فى آسيا أن تأسيس الحزب الشيوعى الصينى فى شنغهاى فى سنة ١٩٢١، ولكن هذا الحزب لم يكن لها تأثير كبير على الزعماء القوميين التقدميين فى ذلك الوقت. واستمر تعلق هؤلاء الزعماء بالغرب إلى أن قام الزعيم القومى الصينى (صن يات سن) أعلن بانه هو وحزبة يتجهون بابصارهمن نحو الروسيا. ودفع هذا التقارب بين روسيا وحزب صن يات سن إلى اتفاق فيما بينهما حول التعاون بما يحقق للصين وحدتها القومية وحصولها على الاستقلال كاملا.

كذلك كان لقيام الثورة الروسية وانتشار مبادئها أثره الواضح فى

حركات التحرير فى آسيا، لاسيما فى الهند والصين. فالتغيير الذى شمل الفكرة القومية فى حد ذاتها جوهرى وخطير. فالحركات التحريرية فى بلدان الهند والصين كانت قبل قيام الثورة الروسية ذات محتوى سياسى فحسب، وكان الاختلاف والتناحر بينها قائم على الشكل البرلمانى وعلى نظام الحكم، ولم يكن للمضمون الاجتماعى أى مجال فى تصور تلك الحركات. فالهدف الاجتماعى يكاد يكون قد اغفل اغفالا تاما فى تلك الحركات. ولكن تلك الأوضاع قد تغيرت بقيام الثورة. فادخل حزب المؤتمر الهندى بعض المبادئ الاقتصادية الهامة فى برنامجه، وأهمها مبدأ الأرض لحارثها. وهو دون شك إجراء ثورى له أهميته وقيمته.

وأن نجاح الاتحاد السوفييتى فى سياسته القائمة على التخطيط، وما أحرزته برامج السنوات الخمس التى نفذها من تقدم كبير، دفع الشعوب الآسيوية إلى أن تحذوا حذوه، وأن تفكر جديا فى تخليص بلادها من سيطرة الأنظمة الاستعمارية الاستغلالية التى تجعل منها سوقا لاستيراد المواد الخام وسوقا مستهلكه للصناعات الأوربية. وقد ضرب الاتحاد السوفييتى مثلا رائعا لتلك الشعوب، إذ تمكن بفضل ثورته وتخطيطه أن يتحول من قطرت زراعى متخلف إلى دولة صناعية مستقلة اقتصاديا.

وإذاكانت الثورة الروسية قد أثرت فى الحركات التحريرية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فقد إمتد أثرها ايضا إلى الناحية الفكرية. فالغرب قد استطاع خلال استعماره لمناطق آسيا المختلفة لاسيما الهند والصين وجنوب شرقى آسيا أن يفرض فكره وآدبه عليها، واستمرت هذا سائدا حتى نهاية العقد الثانى من القرن العشرين، فانفراد أوربا وامريكا بالسيطرة الفكرية على آسيا أمر لانزاع فيه.

ولكن ما أن بدأ العقد الثالث من هذا القرن إلاوأخذت الحركات الجديدة فى آسيا بأفكارها ومبادئها تنعكس على الناحية الفكرية. وكان مصدر هذه الأفكار روسيا بطبيعة الحال.

وقد أدى ذلك إلى إعادة النظر فى الفكر الغربى وفى تقييمه والشك فيه، وما صحب هذه العملية من أضعاف النفوذ الغربى على شعوب أسيا. وسنجد أن مهمة الغرب فى تلك المناطق قد انحسرت فى تقويض المجتمع القديم عن طريق الحركات التبشيرية التى أشاعت الفوضى الاجتماعية فى اصين بتسفيهها القيم والمعتقدات الكونفوا شيوسية، وقضائها على نفوذ سلطان الديانة البوذية دون أنى تستطيع الدول الغربية أن تقدم لشعوب آسيا بديلا يقنعها ويسد حاجتها.

ولهذا نجد أن سلطان الأفكار والمبادئ الشيوعية قد اختلف من قطر إلى آخر فى آسيا فبينما كان ضعيفا فى إيران وافغانستان، نجده متوسطا فى الهند بفضل الاصلاحات الجزئية التى أدخلت على نظم المجتمع، فى حين نراه قويا فى الصين وفى الهند الصينيه.

وإذا نظرنا إلى اليابان نجد أن موقفها من ثورة اكتوبر فى روسيا يختلف عن نظرة الشعوب الآسيوية الأخرى. فاذا كانت تلك الشعوب قد قابلت تلك الثورة بالترحيب فان اليابان قد قابلتها بالخوف والجزع، لاسيما وأن الثورة قد احدثت تغييرات جذرية فى صميم المجتمع، وشجعت الطبقة الكادحة على الثورة واستخلاص حقوقها. ولذا وقفت اليابان إلى جانب دول الغرب، وطالبت بالتدخل فى روسيا. كما عملت على فصل سيبريا الشرقية عنها. وكان أشد ما تخشاه اليابان هو خوفها على منافسه روسيا لها ولعظمتها القومية. وهذا ما دفعها فى نهاية الأمر إلى الدخول فى الحلف المناهض للشيوعية الدولية إلى جانب ألمانيا وايطاليا.

المصادر والمراجع

أولا المصادر العربية :

١ – أحمد محمود الساداتى، تاريخ المسلمين فى شبه القارة الهندية.

٢ – أبشتاين، مولد الصين الشعبية – من حرب الأفيون إلى التحرير، ترجمة حسنى تمام.

٣– بدر الدين حى الصينى، العلاقات بين العرب والصين، مكتبة النهضة المصرية.

٤– أبو المكارم أحمد، ثورةن الهند السياسية.

٥– بانيكار، ك.م، آسيا والسيطرة الغربية، وزارة الثقافة بمصر.

٦– بانيكاز، ك.م.، مشكلات الدول الآسيوية والأفريقية، تعريب نجده هاجر، سعيد الغز.

٧– بالمر نورمان، النظام السياسى فى الهند، ترجمة د. محمد فتح الله الخطيب.

٨– بين، تشتر، الشرق الأقصى.

٩– دورنيل ج. ب.، التاريخ الدبلوماسى، ترجمة د. نور الدين حاطوم.

١٠ – رونوفان، بيير، تاريخ القرن العشرين، ترجمةن نور الدين حاطو.

١١ – رونوفان، بيير، تاريخ العلاقات الدوليبة ١٨١٥–١٩١٤، دار المعارف بمصر.

١٢ – فؤاد محمد شبل، حكمة الصين، جرآن، دار المعارف بمصر.

١٣ – مالكولم سالمون ، أضواء على الهند الصينية، ترجمةن رفعت السعيد.

١٤ – محمد عوضش محمد (دكتور)، الاستعمار والمذاهب الاستعماريةتتن، دار المعارف بمصر.

ثانيا المصادر الاجنبية :

- Adams, C.F., The Monore Doctine, Boston,k 1923.
- Gallahn, J.M., American relations in the Pacific and the Far-East, 1784-1900, Baltimore, 1901.
- Dennett, Tayler; Roosevelt and the Russo - Japanese War, 1925.
- Epstain, Israel; From Opium war to liberation, Poping, 1956.
- James, Rise, The Fall of the Japanese Empire.
- Pollard; Chin's foreign relations (1917-1931).
- Pratt, J.W., American colonial experiment, N.Y. 1950.
- Reischauer,k M. The United States and Japan.
- Renouviàn, P., Le question d'Estrême-Orient, 1840-1940.
- Rosinger, L., Chin's wartime politics, 1937-1944.
- Vlekke, The Story of the Dutch Indies.
- Walls, H.G., A Short History of the World.

الفصل الرابع

تاريخ اندونيسيا الحديث والمعاصر

الفصل الرابع

تاريخ اندونيسيا الحديث و المعاصر

يطلق اسم اندونيسيا على مجموعة الجزر الواقعة فى جنوب شرق آسيا والتى تضم سومطرة وجاوة وبورنيو وسيليبيس ولومبون وتيمور وجزائر الملوك الجديدة وشبه جزيرة الملايو وبعض الجزر الآخرى المبعثرة وقد أطلق على مجموعة الجزر هذه أسماء متعددة فسميت قديما باسم نيوسنتارا Nuesantars أنسو لاند Insulande وسميت أيضا باسم جزائر الملايو، وباسم جزائر الهند الشرقية الهولندية Dutch East Indies كذلك أطلق العرب الأقدمون عليها اسم جاوة وهو من قبيل إطلاق الجزء على الكل، ومازالوا حتى يومنا هذا يحتفظون بتلك التسمية.

ومنذ عام ١٨٠٠ أخذ اسم اندونيسيا يغلب على ماعداه من الأسماء، ويتكون هذا الاسم من جزئين هما : (اندو) وهى مشتقة من كلمة الهند، والثانى (نيسيا) ومعناها الجزر. أى أن اندونيسيا هى جزر الهند، وقد أصبحت هذه التسمية رمزاً لوحدتهم وأمانيهم القومية. ولهذا السبب لم تكن الحكومة الهولندية التى حكمت تلك الجزر تعترف بتلك التسمية.

ويطلق هذا الاسم حاليا على مجموعة الجزر التى كانت خاضعة لحكم هولندا ولكن اسم اندونيسيا يشمل أيضا جزر الفلبين التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، بل لقد ذهب بعض العلماء إلى القول بأن جزيرة مدغشقر وجزيرة سيلان يدخلان أيضا ضمن مجموعة الجزر الأندونيسية لان سكان هذه الجزر جميعها من أصل جنس الملايو.

ولكن رغم استقلال اندونيسيا فلازالت أجزاء منها خاضعة للنفوذ

الأجنبى والجزء الشرقى من جزيرة تيمور التابع للبرتغال.

ويمكننا أن ندرك مدى أهمية موقع تلك الجزر فى جنوبى شرق آسيا إذا ما عرفنا أن مساحتها تبلغ ٢,٣٧١,٤١٩ كيلو متراً مربعاً أى يعادل مساحة هولندة التى حكمت تلك الجزر حوالى ٦٨ مرة. ولكن هذه المساحة من الأرض ليست متصلة، بل هى عبارة عن جزر يفصل بعضها عن بعض بحار داخلية فهى متناثرة وممتدة أمتداداً شاسعاً يبلغ ٣٠٠٠ ميل أى مايوازى المسافة بين شواطئ الخليج العربى شرقا وسواحل البرتغال غربا وتمتد هذه الجزر فى مساحة عرضها مسافة ١٣٠٠ ميل. وإذا قدرنا مساحتها الكلية بما يتخللها من بحار نجدها تبلغ حوالى أربعة ملايين ميلا مربعا. فهى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تزيد عنها بربع مليون ميل مربع باستثناء السكان.

وتنقسم تلك الجزر إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تتكون من جزيرة سومطرة وجاوة وبورنيو وسيليبس وتسمى (سوندا الكبرى) والمجموعة الثانية وهى مجموعة الجزائر الصغرى التى تقع بين جزيرة غينة الجديدة شرقا وجزيرة جاوة غربا وتسمى (جزائر سوندا الصغرى) ومجموعة ثالثة تقع بين سيليبيس غربا وغينة الجديدة شرقا وتسمى (جزر الملوك أو جزر البهارات) التى جاء ذكرها كثيرا فى كتب التاريخ. ويبلغ عدد سكان الجمهورية الاندونيسية حوالى ١٠٠ مليون نسمة ٨٥٪ منهم يعتنقون الإسلام وحوالى ٢ ٣/٤ مليون يعتنقون المسيحية، والباقى يديونو بديانات مختلفة كالبوذيه والكننوشيوسية.

فهذه الجزر إذن تتمتع بموقع استراتيجى ممتاز وبموارد أولية ضخمة وبعدد كبير من السكان يمكن استخدامه فى استغلال موارد الأرض لصالح الصناعات الغربية كما أن هذا العدد أيضا يستهلك كمات ضخمة من

المصنوعات اللازمةن لقيام الصناعة فى أوربا. كما أنها سوقا رائجة لمنتجات الغرب. فلا غرو اذا ما وقعت فريسة الاستعمار الهولندى والانجليزى والأمريكى والبرتغالى.

عرفت اندونيسيا الوحدة السياسية منذ القرن الخامس الميلادى حتى القرن الثالث عشر تحت حكم أمبراطورية (سرى ويجابا) وبعد سقوط تلك فى أواخر القرن الثالث عشر قامت على انقاضها امبراطورية آخرى هى الأمبراطورية (ماجافا هيت) ١٢٩٣-١٤٧٨. واستطاعت تلك الأمبراطورية أن توحد جزيرة جاوةس وجزائر سوندا الصغرى وجزيرة سيليبيس وجزائر البهارات وبرنيو وشبه جزيرة الملايو وجزيرة سنغافوره وسومطرة تحت حكمها وأن تسيطر على تجارة تلك المنطقة سواء بينها وبين الصين أو بينها وبين التجار الهنود الذين يقومون بتسليمها للتجار العرب فى الخليج العربى حيث تتركز فى مدينة بغداد ومنها لتسير فى طريقين : أحدهما يمر بتركيا إلى أوربا - وقد توقفت التجارة عن هذا الطريق بعد سقوط القسطنطينية فى أيدى العثمانيين عام ١٤٥٣، والطريق الآخر المار بمصر ومنها إلى أوربا.

ونظرا لحاجة الغرب الشديدة إلى البهارات، ونظرا لارتفاع ثمنها أرتفاعاً باهظاً فى أوربا، حاول الأوربيون أن يصلوا إلى مناطق انتاجها لشرائها باثمان منخفضة وقد شجع هذا ماركوبولو (١٢٥٤-١٣٢٣م) الرحالة الإيطالى على مغادرة البندقية فى سنةن ١٢٩٣ متجها إلى الصين ونزل بسومطرة بعض الوقت ثم تبعه فى نفس المضمار بارثلميودياز Bartholomew Diaz البرتغالى الذى استطاع الوصول إلى جنوب أفريقيا وأطلق على رأس القارة الجنوبى رأس الرجاء الصالح وذلك فى عام ١٤٨٧ وأتم عمله هذا بحار أخر يدعى فاسكوداجاما Vasco da Gama حيث وصل إلى ميناء قاليقوت بالهند

فى عام ١٤٩٨ واستطاع البرتغاليون وخصوصا فى أيام الحاكم البرتغالى للمستعمرات البرتغالية فى الهند المسمى ألفونسو البوكيرك. Alphonso d'Albuquerque (١٣٥٣-١٥١٥) أن يسيطروا على التجارة فى الجزء الغربى من المحيط الهندى وأن يتطلعوا إلى الجزء الشرقى حيث توجد جزر الهند الشرقية. وقد نشبت معارك شديدة بين الاندونيسيين المسلمين من ناحية وبين البرتغاليين من ناحية أخرى وقد اتخذت تلك الحرب شكل الحروب الصليبية، نظرا لقرب عهد البرتغاليين بمقاومة النفوذ العربى والقضاء عليه فى شبه جزيرة الأندلس. وتمكن البرتغاليون بعد جهود كبيرة من الاستيلاء على معظم سفن المسلمين واحتلال شبه جزيرة الملايو ومضيق ملقا الذى يعتبر من أهم الممرات التجارية المسيطرة على طرق التجارة الآسيوية.

ثم أخذوا فى إرسال الحملات المتعددة إلى الصين وسيام وإلى جزر الملوك أو جزائر البهارات بقصد الاستيلاء على البهارات وأحتكارها فى أيديهم فقط. كما أرسلوا البعوث التبشيرية إلى تلك الجزر لنشر المسيحية فيها، وقد استطاعوا بالفعل أن يدخلوا عددا قليلا من سكان اندونيسيا فى الديانة المسيحية وأتخذوهم أتباعاً لهم ومؤيدين لسياستهم الاستعمارية. وظهور الإسلام فى اندونيسيا جاء نتيجة لاختلاط التجار الاندونيسيين بالتجار العرب فى موانى الخليج العربى وشاهده هؤلاء التجار تقدم الدولة العباسية فى الحضارة وخصوصا فى أيام هارون الرشيد فاعتنق كثيرون منهم الإسلام وعن هذا الطريق دخل الإسلام اندونيسيا وانتشر وحل محل البوذية والوثنية.

ومنذ ذلك الوقت كثر سفر ا لتجار الأوربيين إلى اندونيسيا والتعامل مع التجار الأندونيسيين مباشرة دون وساطة ليجنوا أكبر قسط من الأرباح.

وبانتشار الإسلام فى الجزر الأندونيسية قامت ممالك إسلامية متعددة فيها مثل مملكة بنتام التى أسسها الملك حسن الدين فى جاوة الغربية سنة

١٥٦٨ ومملكة متارام التى أقامها رجل عسكرى يدعى سنافاتى فى شرقى جاوة سنة ١٥٨٣ ... وبذلك أصبحت جزيرة جاوة مركزاً للاشعاع للدين الإسلامى فانتقل منها إلى غيرها من الجزر ثم قام نزاع بين هؤلاء الملوك والحكام كان من أثره استعال نار الفتنة وحدوث الاضطرابات مما أضعف البلاد أمام الغزو الأوربى المرتقب.

كان البرتغاليون – كما سبق أن ذكرنا – أول من استطاع الوصول إلى اندونيسيا وذلك فلى عام ١٤٩٨ وظلوا يحتكرون نقل تجارة التوابل إلى أوربا، حتى سنة ١٥٨٠ حيث أستولت أسبانيا على البرتغال، فالت إليها البرتغال بمالها من ممتلكات.م ولما كان بين الأسبان والهولنديين عداء فى ذلك الوقت طمعت هولندا فى ضم الممتلكات البرتغالية فى اندونيسيا وفى منافستهم فى تلك الجزر. وبالفعل استطاعوا الوصول إليها فى أواخر القرن السادس عشر. ثم تبعهم الانجليز والفرنسيون فى أوائل القرن السابع عشر وحدث تسابق بين تلك الدول فى استنزاف موارد الثروة فى البلاد على نطاق واسع بقدر ما كانت تتسع مراكبهم فى ذلك الوقت.

وقد جاء الهولنديون إلى اندونيسيا كمستعمرين، ولكن استعمارهم كان ذا صبغة تجارية صرفة، فما يهم الهولنديون فى ذلك الوقت هو السيطرة على موارد الثروة واستغلالها لصالحهم الخاص. ومن ثم نشأت الشركات الهولندية وعلى غرارها نشأت شركات أخرى انجليزية وفرنسية تعتمد على اسطول تجارى ضخم وعلى قوة مسلحة لحمايته. وقد تنافست لحمايته. تلك الشركة منافسة عنيفة أدت إلى الاشتباكات المسلحة فى بعض الأوقات.

ويمكننا القول بأن هذه الشركة الأجنبية قد مكنت للنفوذ السياسى من أن يستقر وأن يتوطد. فنجد مثلا أن شركة الهند الشرقية الهولندية

Verseenidgo oast Indish Commanie التى تكونت فى ٢٠ مـارس سنة ١٦٠٢ قد لعبت دوراً خطيراً فى توطيد أقدام الاستعمار الهولندى فى اندونيسيا، ومن أكبر دعائم تكوين الأمبراطورية الهولندية التى كانت تعتبر ثالثة الأمبراطوريات بعد الأمبراطوريتين الانجليزية والفرنسية البائدتين.

وعـاونهـا فى هذا الشـأن أيضـا شـركـة الملاحـة الهـولندية Stampart Maatschappy Naderland التى تأسست عام ١٨٧٠. وقد سبقهما إلى هذا الميدان وهو ميدان الاستعمار – شركة الهند الشرقية الانجليزية East India Company التى تأسست فى عام ١٦٠٠ والتى كان لها أكبر الأثر فى توطيد النفوذ الانجليزى فى الهند وفى إقامة صرح الأمبراطورية البريطانية الزائلة.

وقد بذل الهولنديون نشاطا تجارياً ملحوظا منذ أن وطأت أقدامهم أرض اندونيسيا إذ قاموا برحلات استكشافية حول الجزر الأندونيسية بقصد توطيد علاقاتهم بالأهالى والدخول فى علاقات تجارية معهم ووصلوا فى طوافهم إلى جزر الفلبين وشواطئ سيام والهند والصين. وكذلك وصلوا إلى اليابان فى سنة ١٦٠٠ وإلى شواطئ استراليا الشمالية فى سنة ١٦٠٥.

وساد التنافس بين البرتغاليينن والهولنديين فى اندونيسيا، وكانت من الأمور فى ذلك الوقت تسير فى مصلحة الهولنديين، وخصوصا أن هذا التنافس قد أتى بعد هزيمة أسطول أسبانيا الأرمادا أمام الأسطول الانجليزى فى عام ١٥٨٨، ولذا لم تستطع أسبانيا أن تشد أزر البرتغاليين فى صراعهم مع الهولنديين، وأدى هذا بطبيعة الحال إلى تفوق الهولنديين فى النهاية.

وفى سنة ١٦٠٠ استطاع الهولنديون عقد معاهدة تحالف من الأندونيسيين فى جزيرة (أمبوينا) وتنص هذه المعاهدة على منح الهولنديين حق إقامة الحصون للدفاع عن الجزيرة، فى مقابل احتكارهم لتجارة البهارات. وقد سارت هولندا على سياسة عقد المعاهدات بين الملوك والسلاطين من حين لآخر توطيدا لنفوذها وسيطرتها على هذه الجزر.

وبعقد مثل تلك المعاهدات قامت شركات هولندية متعددة لاستغلال موارد الثروة فى البلاد وساد التنافس بين ممثليها بشكل أضر بمصلحة الهولنديين إلى أن رأت الحكومة الهولندية توحيد كل تلك الشركات فى شركة واحدة تسمى شركة الهند الشرقية الهولندية التى أشرنا إليها.

وفى سنة ١٦١٣ عينت هولندا المستر كون ..V.O.C رئيساً وحاكماً عاماً لجميع وكلاء الشركة فى اندونيسيا، وكان ذا اطماع واسعة فى احتكار تجارة اندونيسيا كلها بل وتوجهها إلى العالم الأسيوى، وإتخذ من مدينة (بتافيا) جاكرتا حاليا عاصمة جاوة مقرا له.

ثم نشأ نزاع بينه وبين الانجليز فى سنة ١٦١٨ فى ميناء جاكرتا وانتصر الانجليز فى أول الأمر بمساعدة الأهالى، وفركون إلى جزائر الملوك. ولكن حصون بتافيا صمدت أمام الانجليز فلم يستطيعوا الاستيلاء عليها.

ثم أخذ الهولنديون يدخلون فى حروب مع حكام الجزر الأندونيسية الواحد بعد الآخر إلى أن تمكنوا من توطيد سلطتهم فى اندونيسيا.

ومنذ أوائل القرن الثامن عشر بدأت الشركة تتحول من ا لتجارة فقط إلى الزراعة أيضا. فأدخلت زراعات جديدة مثل زراعة البن التى أصبحت من أهم مصادر دخل الشركة فى الربع الأخير من هذا القرن.

وقد ساعد الشركة فى ذلك الوقت إنهيار التجارة الآسيوية لانشغال اليابان بانقلابها الصناعى وبتنفيذ سياستها فى الاكتفاء الذاتى. ولكن نظرا لانهيار تجارة الشركة مع الهند بدافع من فرنسا وانجلترا، بدأت الشركة تفقد مالها من سلطان تجارى وتتحول إلى السياسة وإلى الحكم. وترتب على هذا الاتجاه الجديد زيادة خسارة الشركة وكثرة ديونها إلى أن انتهت بصفة نهائية فى عام ١٧٩٩ وحلت الحكومة الهولندية محل الشركة فى تسيير أمورها. ومنذ ذلك الوقت بدأت الحكومة الهولندية تستعمر اندونيسيا وتسير على نفس سياسة الشركة التعسفية مع عامة الشعب. فأدخلت بعض المحاصيل الجديدة إلى اندونيسيا واجبرت الأهالى على زراعتها وتسليم محصولها إلى الحكومة بالثمن الذى تحدده. وفى عام ١٨١١ نظرا لاحتلال نابليون لهولندا هاجمت انجلترا الممتلكات الهولندية للاستيلاء عليها حتى لاتقع فى يد نابليون، فدخلت فى حوزتها جزيرة جاوة، وجزيرة تيمور، ومكاسر فى سيلبيس وجنوبى سومطرة وقد تم هذا الاحتلال عن طريق شركة الهند الشرقية الانجليزية. وفى ظل الحكم الانجليزى تمتعت اندونيسيا بشئ من الحرية فى إدارة شئونها الداخلية وفى لستغلال مواردها.

وبانهزام نابليون واستغلال هولندة تعود الممتلكات الهولندية فى اندونيسيا إليها مرة ثانية، وذلك بمقتضى الاتفاقية التى عقدت بين انجلترا وهولندا فى عام ١٨١٤ باستثناء جزيرة سيلان فى الهند ومدينة الكاب فى جنوب أفريقيا وبعض جزائر الهند الشرقية وأمريكا الوسطى التى احتفظت بها انجلترا.

وقد رأت انجلترا بعد أن سلمت اندونيسيا لهولندة أن تعمل على السيطرة على الطرق التجارية بين الهند والصين. ولذا وجدت أنه من الضرورى

الاستيلاء على مضيق ملقا وأن أفضل مكان تسيطر فيه انجلترا على حركة التجارة هو جزيرة سنغافورة، فلم تتردد فى شراء تلك الجزيرة من أحد الحكام المحليين فى ٢٩ يناير سنة ١٨١٩ وإعلان حرية هذا الميناء، وبأنه يستخدم لتموين السفن الأوربية والأندونيسية. ومنذ ذلك الوقت أصبح لسنغافورة مركزها الاستراتيجى الممتاز فى منطقة الشرق وجنوب شرقى آسيا.

ثارت هولندة لاحتلال الانجليز لميناء سنغافورة واعتبرته من ممتاكاتها الواردة ضمن الاتفاقية التى عقدت بينها وبين انجلترا فى سنة ١٨١٤، ولكن الانجليز لم يأبهوا لهذه الثورة ولكنهم فى نفس الوقت لم يكونوا على استعداد للدخول فى منازعات مع هولندة ووجدوا أن خير طريق للمحافظة على الاستعماريين الانجليزى والهولندى لتلك الجزر هو الاتفاق بالطرق الودية. وبالفعل أسفرت المفاوضات بين الجانبين عن عقد اتفاق فى مدينة لندن فى عام ١٨٢٤ . وينص هذا الاتفاق على احتفاظ الانجليز بشبه جزيرة الملايو وجزيرة سنغافورة مقابل تنازل الانجليز للهولنديين عن منطقة من الأرض غربى جزيرة سومطرة. كما استولى الانجليز على شمال بورنيو. وتعهد الطرفان باحترام حدود مستعمراتهما وتجنب كل ما من شأنه إثارة المتاعب للآخر. وبهذا ينتهى التنافس التجارى السياسى بين الدولتين فى الشرق الأقصى.

وإذا كانت هولندا قد وضعت حدا لنزاعها مع انجلترا لتهدأ بالا باستعمارها لاندونيسيا فان هذا الهدوء لم يتحقق فالقوانين التعسفية التى فرضتها السلطات الهولندية الحاكمة على السكان، بالإضافة إلى أمتهانهم لعادات وتقاليد البلاد الإسلامية، قد أثارت الأهلين وعلى رأسهم الأمير ديبونيجورو Dipo Nagoro أحد علماء جاوة فقام نزاع بينه وبين تلك

السلطات الهولندية الحاكمة تطورت إلى حرب طويلة بدأت فى منتصف عام ١٨٢٤ واستمرت حوالى خمس سنوات تكبدت هولندا خلالها خسائر فادحه فى الأموال والأنفس ويقدر عدد القتلى فى تلك الحرب من الهولنديين بخمسة عشر ألفا.

ولما يئست هولندا من التغلب على الأمير لجأت إلى سلاح الخديعة فطالبت الدخول فى مفاوضات معه لوضع حد لهذا النزاع وذلك فى ١٦ فبراير سنة ١٨٣٠ . ولكنهم غرروا به وقبضوا عليه أثناء المفاوضات ونقل إلى جزيرة سيليبيس حيث مكث فيها إلى وفاته فى ٨ فبراير سنة ١٨٥٥ .

ويعتبر الأمير ديبونيجورو من المجاهدين الأندونيسيين الذين ضربوا أروع — الأمثال فى محاربة الاستعمار. ونتيجة للحروب الكثيرة التى خاضتها هولندا ضد نابليون وضد بلجيكا وكذلك لاخضاع ثورة الأمير فان الميزانية الهولندية قد ثقلت بالديون ووجدت هولندا أن أفضل سبيل للتخلص من هذا الارتباط المالى هو فرض الضرائب الباهظة على الأندونيسيين وتنفيذ سياسة التوجيه الاقتصادى وإجبار الأهالى على زراعة محاصيل بعينها تتولى الحكومة تصريفها فى الأسواق العالمية. وكان تنفيذ تلك السياسة بناء على توصيات رجال الحكومة الهولندية من المحافظين.

وكانت اندونيسيا خاضعة مباشرة لسلطة الملك فى هولندا دون تدخل من البرلمان وذلك بمقتضى دستور سنة ١٨١٥ ولكن منذ سنة ١٨٤٨ صار الملك يحكم تلك المستعمرات عن طريق وزير المستعمرات الهولندى. وكان كل من حزب الأحرار والمحافظين فى هولندا يعتبر أن مهمة اندونيسيا هى العمل على رفاهية الشعب الهولندى أى أن جزءاً كبيراً من ميزانيتها يجب أن يوجه لهولندا لرفع مستوى حياة الشعب فيها.

ويمكننا أن نقسم تقدم النفوذ الهولندى فى اندونيسيا وتوسعه إلى ثلاث فترات :

الفترة الأولى :

وتمتد من عام ١٨١٦ إلى عام ١٨٥٠ وهى فترة البناء والتشييد ففى خلالها خاضت هولندة حروبا ضد انجلترا وبلجيكا وضد الأمير ديبونيجورو، فارتبكت ماليتها واشتدت حاجتها إلى المال وإلى فرض الضرائب ولهذا اقتصر نشاطها على توطيد نفوذها السياسى والاقتصادى فى جزيرة جاوه ولم تهتم كثيراً بالجزر الأخرى إلا إذا سنحت الظروف بذلك.

الفترة الثانية :

وتمتد من ١٨٥٠ إلى عام ١٩٠٤وفى خلال تلك الفترة بدأت الأوضاع تستقر بالنسبة للهولنديين فى جاوة فبدأوا يتطلعون إلى توسيع ملكهم فحدثت بينهم وبين مملكة أتشيه فى شمالى سومطرة حرب مقدسة استمرت واحدا وثلاثين عاما (١٨٧٣-١٩٠٤) وقد كبدت هولندة خسائر فادحة فى الأموال والأنفس. وتعتبر تلك الحرب مثالا رائعاً للجهاد ضد المستعمر ونموذجا حيا لقوة الشعب الأندونيسى وصبره وشجاعته.

الفترة الثالثة :

وتشمل الفترة من عام ١٩٠٤ إلى قبيل الحرب العالمية الأولى، وفى تلك الفترة بلغ النفوذ الهولندى أوج قوته فاستطاعت هولنده أن تخضع معظم ملوك اندونيسيا لسلطانها إما بطريق الحروب أو بطريق الخدعة. ولكنها لم تحاول أن تظهر للشعب الاندونيسى بوجهها الاستعمارى البغيض. فحكمت تلك البلاد عن طريق حكامها وسلاطينها القدامى مع الاحتفاظ لهم بما كانوا يتمتعون به من أبهة وجاه.

حالة اندونيسيا عند قيام الحرب العالمية الأولى

تعتبر الأوضاع الاقتصادية فى اندونيسيا بل فى معظم بقاع العالم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى تحول جديد. وكانت معظم الحكومات الأوربية فى ذلك الوقت قد أخذت بالنظرية الاقتصادية الجديدة التى تقضى بعدم تدخل الحكومة فى الشئون الاقتصادية والتجارية وتركها حرة تتحكم فيها عوامل المنافسة ونظرية العرض والطلب. هذه النظرية الاقتصادية التى أطلق عليها اسم (اتركه يعمل واتركه يمر) Laisser Passer Laisser Faire.

وقد أخذت الحكومة الهولندية بهذه النظرية منذ عام ١٨٧٠ خضوعاً لرأى حزب الأحرار الهولندى الذى كان يعتنق تلك النظرية فتخلت هولندة عن التدخل المباشر فى الشئون الزراعية والتجارية ولكنها فى نفس الوقت احتفظت لنفسها بإدارة بعض المزارع الكبيرة وكذلك الإشراف على استغلال المناجم وشئون المواصلات.

ولم يشمل هذا التغيير سياسة الحكومة الهولندية فحسب بل وجدت عوامل أخرى سياسية واقتصادية عالمية كان لها أثرها البالغ فى الاقتصاد الأندونيسى, من هذه العوامل الانقلاب الصناعى الكبير الذى عرفته دول أوربا خلال القرن التاسع عشر وكذلك أمريكا. هذا الانقلاب الصناعى الكبير القائم على الانتاج الضخم السريع والذى يتطلب من تلك الدول الصناعية الحرص على استجلاب المواد الخام الأولية اللازمة لتلك الصناعة من مصادرها الأهلية. ومن هنا زاد الاهتمام بالمنتجات الاندونيسية الزراعية والمعدنية واشتد الطلب عليها. بل أن هذا الاهتمام لم يقتصر على منتجات اندونيسيا من المواد الخام فحسب بل تعداه إلى أندونيسيا نفسها كسوق تجارية

هامة لتصريف المصنوعات الأوروبية الأمريكية.

ومما له أكثر الأثر فى تنشيط الحركة التجارية وفى تخفيض نفقات النقل وأسعار المواد الخام والمصنوعات شق قناة السويس التى قربت بين أسواق الشرق المنتجة للمواد الخام وبين أسواق الغرب المستوردة لتلك الخامات والمصدرة للمصنوعات المختلفة. وفى مستهل القرن العشرين أخذت الحكومة الهولندية تتفرغ لاستغلال البلاد استغلالا منظما بعد أن قضت على الثورات الداخلية وبعد أن أخلد الشعب الأندونيسى إلى الهدوء إلى حد ما بعد هذا الصراع الدامى الطويل مع الهولنديين. وقد رأت هولندا أن من مصلحتها مصانعة الدول الأوروبية والأمريكية لمساندتها فى استعمار اندونيسيا وللاعتماد على تأييدها وضمانا لعدم إثارة المتاعب ضد احتلالها تلك البلاد. ولهذا فقد شجعت الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية على استثمار أموالها فى اندونيسيا، وبذلت لها كل معاونة مستطاعة فضمنت بذلك تأييد تلك الدول للوضع القائم فى اندونيسيا. ومؤازرة هولندة فى موقفها إزاء الأندونيسيين للمحافظة على مصالحها ورؤوس أموالها.

وبفضل تلك السياسة الاقتصادية الجديدة ازدادت هجرة الأوروبيين والآسيويين إلى اندونيسيا، وتضاعف نشاطهم لاستغلال موارد البلاد وفى وسط هذا النشاط الأجنبى وتكالب الأوربيين على استثمار موارد البلاد أخذ الأندونيسيين حياة اجتماعية ودينية وسياسية وبدأت نهضة اندونيسيا الجديدة فى مستهل لقرن العشرين على يد المناضلة الأندونيسية (رادن اجينج كاريتينى) ١٨٧٩-١٩٠٤ التى أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار وقد وصل الأندونيسيون فى مستهل

القرن العشرين فى الفترة التى بدأت قبل الحرب العالمية إلى مابعد إنتهائها بعدة سنوات إلى درجة من الفقر والحاجة لم تشهدها البلاد من قبل ولم يكن هذا ناجما من طبيعة الحال عن قلة مواد البلاد بل كان يرجع إلى الأوضاع الداخلية والاقتصادية القائمة. فالمراكز الرئيسية فى الدولة فى أيدى كبار الموظفين الهولنديين الذين يتقاضون مرتبات ضخمة كذلك الأراضى والضياع والمؤسسات كانت إما ملكا للشركات الأجنبية والهولندية أو ملكا للحكومة. ولم يكن أمام سكان اندونيسيا إلا الاشتغال كأجراء فى شركات الأجانب أو الحكومة وكانت تلك الشركات تتحكم فى تحديد الأجر وتتعسف مع العمال الأندونيسيين لتضمن بذلك أكبر قدر من الربح.

وفى خلال الحرب العالمية الأولى قدمت اندونيسيا أكبر قسط من التضحيات فنظرا لوقوف هولندة على الحياد بين الكتلتين المتنازعتين انجلترا وحلفائها من ناحية وألمانيا وحلفائها من ناحية أخرى، كانت بمثابة مركز لتموين الجانبين المتحاربين بالمواد الغذائية والمواد الخام اللازمة للأعمال الحربية، ففى أوربا كانت هولندا تقوم بتموين ألمانيا بماتحتاج إليه، وفى اندونيسيا أخذت تمد الحلفاء بما يلزمهم من مواد خام ومواد غذائية. ولم يكن يهم هولنده فى ذلك الوقت انتصار أى من الجانبين بقدر اهتمامها باستمرار الحرب وإمداد كلا الفريقين بما يحتاج إليه. أى أن موقفها فى تلك الحرب كان لايخرج عن موقف التاجر الذى لايهمه سوى الربح بأى شكل من الأشكال وكذلك كان الشأن بالنسبة لسائر الشركات الهولندية والأجنبية التى رأت فى قيام تلك الحرب فرصة نادرة للكسب والإثراء سواء بالطرق المشروعة أو غير ا لمشروعة.

ولهذا كانت اندونيسيا أهم مصدر لتموين تلك الحرب وأصبحت ميداناً للتنافس والتصارع الاقتصادى بين الجانبين. وقد ركزت هولندا اهتماماً بانتاج المواد الأولية والغذائية اللازمة للطرفين المتحربين بصرف النظر عما إذا كانت تلك السياسة تتفق مع مصلحة الأندونيسين أم لا. وترتب على تلك النظرة أن تعرض الأهالى للمجاعات المتكررة خلال فترة الحرب العالمية الأولى وما تلاها لعدة سنوات، رغم أن اندونيسيا من أكبر الدول فى انتاج المواد الغذائية. ولكن هذا الانتاج لم يكن مخصصا للاستهلاك المحلى بل كان مخصصا للتصدير فلاغرابة إذن إذا ما أشتد الغلاء وارتفعت أثمان المواد الغذائية وندر وجودها فى الأسواق ولجأ الناس إلى أوراق الأشجار وجذورها يستعيضون بها عن الطعام. وقد صبر الأندونيسيون على هذا الضيم على أمل تنفيذ ما وعدت به هولندا من منح اندونيسيا استقلالا داخليا فى إدارة شئونها. ومادرى هؤلاء أن تلك الوعود التى تبذل أثناء الحروب ماهى إلا نوع من المخدر للشعوب كى تهدأ وتستكين ريثما ينجلى الموقف وتصبح الدولة المستعمرة فى مركز يسمح لها بأن تبطش بتلك الحركات القومية وقد أعطانا التاريخ أمثلة عديدة لأمثال تلك المواقف.

حالة اندونيسيا بين الحربين العالميتين الأولى والثانية :

وبإنتهاء الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨ تطلع الأندونيسيون إلى هولندا لتنفيذ ما وعدت به، ولكنها لم تعر مطالب الأندونيسيين إذنا صاغية شأنها فى ذلك شأن الدول المجتمعة فى مؤتمر الصلح بباريس، وسنجد أن هذا المؤتمر لم يقرر شيئاً بخصوص الأوضاع فى الشرق الأقصى بل أن مبدأ حق تقرير المصير elf Determination الوارد بمبادئ الرئيس الأمريكى ولسون الأربعة عشر President Wilson's Fourteen Points لم يطبق إلا فى أضيق الحدود بالنسبة لبعض الشعوب الأوروبية فقط.

كان لابد إذن على اندونيسيا أن تسلك طريق الجهاد إذا أرادت لنفسها الحرية والاستقلال، فأزدادت الحركة الوطنية تأججا وظهرت الأحزاب السياسية التى تبنت قضية الاستقلال مثل حزب (بودى أوتومو) Budiutomo وحزب (شركت إسلام) والجمعية المحمدية التى تعد من أكبر الجمعيات الإسلامية فى العالم. وكذلك الجمعية العائشية الخاصة بالسيدات وجمعية باسواندان وحزب جاوة الفتاة، وحزب الأمراء، وجمعية نهضة العلماء، والجمعية الموصلية وجمعية إتحاد علماء الإسلام. وغيرها من الجمعيات والأحزاب التى بلغ عددها ٥٧ جمعية.

وقد تبلورت تلك الأحزاب وخصوصا الأحزاب السياسية منها إلى حزبين رئيسيين وهما : حزب القمصان الخضراء وحزب القمصان الحمراء.

أما الحزب الأول وهو حزب القمصان الخضراء فكان من سياسته التعاون مع الحكومة الهولندية للوصول إلى الاستقلال التدريجى وقد طالب هذا الحزب الحكومة الهولندية بضرورة الوفاء بتعهداتها بشأن تكوين برلمان من الأندونيسيين للإشتراك معها فى إدارة شئون البلاد. فرأت أن تستجيب لطلبه فى إنشاء برلمان صورى يرضى الشعب الأندونيسى من الناحية الشكلية فقط. ولهذا قامت بإنشاء مجلس يسمى مجلس الرعية .Valksraad ويتكون من ستين نائبا، نصفه من الأندونيسيين والنصف الآخر يشترك فيه الهولنديون بخمسة وعشرين عضوا والخمسة أعضاء الباقية يمثلون مصالح الأجانب المقيمين باندونيسيا وللحكومة الهولندية الحق فى تعيين رئيس للمجلس من الهولنديين وكذلك تعيين أثنين وعشرين عضوا من أعضاء المجلس. أما باقى الأعضاء فينتخبهم الشعب بطريق غير مباشر. ولم يكن لهذا البرلمان المعين فى حقيقة الأمر سلطة تذكر، كما لم تكن الحكومة

الأندونيسية مسئولة أمامه.

والحزب الآخر وهو حزب القمصان الحمراء فكان لايؤمن بسياسة التعاون مع الحكومة ويرى أن هذا الطريق لن يؤد إلى استقلال اندونيسيا. وأن هذا الاستقلال لن يتحقق بطريق التعاون والمفاوضات. ولما قامت الثورة البلشفية فى روسيا فى عام ١٩١٧ وبدأت المبادئ الفكرية الجديدة تخرج إلى العالم حاملة الثورة على الأوضاع والنظم الاقتصادية والسياسية القديمة تسربت تلك المبادئ إلى اندونيسيا فكون أعضاء هذا الحزب حزبا جديدا أطلق عليه اسم (شركت رعيت) أى حزب الأمة الذى سمى فيما بعد باسم الحزب الشيوعى الأندونيسى الذى أصبح من أقوى الأحزاب السياسية فى اندونيسيا.

وقد وجد أعضاء حزب (شركت إسلام) الذين رأوا سياسة التعاون مع الحكومة أن هذا التعاون لم يؤد إلى تحسين حال الأندونيسيين بل على العكس من ذلك فقد ازدادت الحالة سوءا ولهذا قرر سحب أعضائه من مجلس الرعية والانضواء تحت قيادة الحزب الشيوعى لتوحيد جهودهم فى مقاومة الاستعمار الهولندى.

وباتمام هذا الأندماج بين الحزبين قويت حركة المقاومة للنفوذ الهولندى واشتعلت نار الثورة فى غربى جاوة وفى سومطرة الغربية فى عامى ١٩٢٦، ١٩٢٧ وكادت تلك الثورة تعصف بما لهولندا من نفوذ فى اندونيسيا لولا تكاتف الشركات الأجنبية ومعاونتها للحكومة فى إخماد الثورة خشية ضياع مصالحها فى أندونيسيا. وبفضل تلك المعاونة استطاعت هولنده أن تقضى على الثورة وأن تحكم بالنفى على زعماء الحركة البالغ عددهم ٤٠٠٠ ثائر من صفوة المثقفين الأندونيسيين إلى غنية الجديدة التى كان

يطلق عليها الأندونيسيين اسم الأرض الحمراء نظرا لكثرة مابها من مستنقعات وأوبئة فتاكة وإن تحكم البلاد حكما مطلقا وتقييد جميع الحريات.

ومنذ انتهاء الحرب العالميةب الأولى بدأت حالة هولندة الاقتصادية تسوء نظرا لانشغالها في إخضاع ثورة الأندونيسيين وفي تتبع نشاط الشيوعيين فاهملت الاشتغال بالتجارة وتركت هذا العمل للشركات الأجنبية الهولندية وتفرغت هي للحكم والسيطرة إلا أنها قد سارت على سياسة الباب المفتوح "The Open Door Policy"

مبدأ حرية التجارة :

سيطر هذا المبدأ على معظم دول العالم في العصر الحديث، ولكن سياسة الباب المفتوح هذه قد أصبحت في صالح اليابان بعد الحرب مباشرة فدول أوربا قد خرجت من تلك الحرب منهوكة القوى ومعظم مصالحها مجمدة فانفردت اليابان بالسوق التجارية في الشرق الأقصى فزادت صادرات اليابان إلى اندونيسيا زيادة كبيرة واصبح الميزان التجارى في غير صالح اندونيسيا ولم تستطع التجارة الأوروبية أن تنافس التجارة والمصنوعات اليابانية لرخصها ووفرتها وحاولت هولندة أن تقف أمام تيار التنافس التجارى اليابانى وتكاتف مع الشركات الأجنبية على الوقوف ضد اليابان في التفوق التجارى وسيطرته على أسواق اندونيسيا.

ومهما يكن من شئ فان الشركات الأجنبية في اندونيسيا قد تمتعت بحماية الحكومة الهولندية وباشرت نشاطها التجارى على أوسع نطاق فاستطاعت أن تنتج المواد الخام الأولية بمقادير عظيمة وأن تصدرها إلى

الدول الأوروبية وإلى أمريكا وفى مقابل ذلك تستورد مقادير هائلة من مصنوعات تلك الدول. وبذلك نشطت حركة التبادل التجارى فى اندونيسيا إلى حد كبير ولم يعرقل نشاط حركة التبادل التجارى سوى الازمة العالمية التى شملت العالم عام ١٩٣٠ فقد أضرت تلك الأزمة بالاقتصاد الأندونيسى ضررا بالغاً فانخفضت أثمان المنتجات الزراعية فى اندونيسيا انخفاضا كبيرا وذلك لقلة الإقبال على شرائها من دول أوربا وأمريكا لاستحكام الأزمة، وترتب على ذلك أيضا أن اندونيسيا لم تستطع أن تستورد من تلك الدول مايحتاج إليه من المصنوعات فوقفت حركة التبادل التجارى إلا مماكانت الشركات الأجنبية تستطيع تصديره فى مثل تلك الظروف.

انحط مستوى المعيشة تبعا لهذا الكساد التجارى فزادت البطالة وتحكمت الشركات ا لأجنبية فى تقدير الأجور مستغلة هذه الظروف الاقتصادية السيئة بل لقد عملت الحكومة من جانبها بمعاونة الشركات الأجنبية على تحديد أسعار المحاصيل الزراعية وكذلك تحديد مقادير ما يزرع منها، ثم نجد أن الحكومة الهولندية تلجأ فى عام ١٩٣٣ إلى تحديد محصول المطاط الذى يزرع سنويا وذلك لتحتفظ بأسعاره العالمية المرتفعة متأثرة فى ذلك بمشروع الحكومة الانجليزية والمسمى مشروع ستيفنسون Stevenson Scheme الذى نفذته فى عام ١٩٢٢ بشأن تحديد محصول المطاط فى شبه جزيرة الملايو الخاضعة لحكمها.

وقد أضرت سياسة الحكومة الهولندية بشأن تحديد زراعة المطاط بالأهالى الأندونيسيين إلى حد بعيد ففرضت عليهم ضرائب باهظة أعجزتهم عن تصريف المطاط. بل لقد تعرضت صناعة السكر باندونيسيا للكساد بعد أن انتعشت خلال فترة الحرب العالمية نظراً لحاجة أوربا إليها، بعد أن انقطعت

زراعته أثناء الحرب لتحول مزارع البنجر فيها إلى ميادين قتال ولكن بإنتهاء تلك الحرب تعود صناعة السكر فى أوربا إلى سابق عهدها فيقل الإقبال على السكر الأندونيسى. هذا بالإضافة إلى منافسة السكر المصنوع فى جزيرة كوبا للسكر الأندونيسى فى الأسواق العالمية.

وأمام تدهور الحالة الاقتصادية فى اندونيسيا وانحطاط مستوى المعيشة بين السواد الأعظم من الشعب الاندونيسى أخذ أعضاء مجلس الرعية Volkaraad يضغطون على الحكومة الهولندية للتدخل السريع لمعالجة تلك الأزمة قبل أن يستفحل شرها ويصبح من الصعب اصلاحها. ونظرا لأن سوء حالة الأندونيسيين تشجع على انتشار المبادئ الشيوعية مما قد يؤدى إلى زعزعة النفوذ الهولندى أو إنهياره فى اندونيسيا. وهذا السبب الأخير هو الذى دفع الحكومة الهولندية أكثر من غيره من الأسباب الأخرى إلى تدخل الحاسم. ولهذا بدأت الحكومة الهولندية تتدخل فى الشئون الاقتصادية لصالح الأندونيسيين أى أنها أخذت بسياسة التوجيه الاقتصادى مستهدفة فى ذلك القضاء على آثار الأزمة الاقتصادية وإفساح المجال أمام النشاط الأهلى وكذلك محاولة توزيع الدخل القومى توزيعا عادلاً دفعاً للمبادئ الشيوعية من الانتشار.

كما كان لسياسة الحكومة الهولندية أيضا إدخال بعض الصناعات فى اندونيسيا حتى لايعتمد اقتصاد البلاد اعتمادا كليا على الزراعة والمنتجات الزراعية، وسنجد أن من أثر تلك السياسة نهوض الصناعة فى اندونيسيا فى عام ١٩٣٤ وذلك بفضل وفرة الأيدى العاملة الرخيصة ولحماية الحكومة للمنتجات المحليةن ولقيام تلك الصناعات فى جزيرة جاوة المزدحمة بالسكان.

ولكن هذه الصناعات الناشئة وجدت من الأوربيين والصينيين منافسة

خطيرة إذ خشى هؤلاء أن تنجح تلك الصناعات فى يوم من الأيام فتؤدى إلى كساد صناعتهم التى يقومون بصناعتها أواستيرادها من الخارج، ولهذا فقد واجهت الصناعات الوطنية الأندونيسية فى الفترة مابين عامى ١٩٣٣، ١٩٣٥ عقبات متعددة من قبل أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية. وقد استطاعت تلك الإجراءات أن تقضى على بعض الصناعات الناشئة ولكن رغم ذلك فقد تمكنت صناعات أخرى من الصعود أمام تلك المؤامرات بفضل يقظة الشعور القومى الأندونيسى وتصميم الأندونيسيين على مقاومة التدخل الأجنبى فى شئونهم الاقتصادية وتخليص البلاد من السيطرة الأجنبية على اقتصادياتها.

ويمكن للصناعات الأندونيسية أن تنمو وأن تزدهر نظرا لتوافر المقومات الأساسية لنجاح تلك الصناعات كتوافر الأيدى العاملة ورخصها وكذلك توافر المواد الخام ورخصها أيضا. بالإضافة إلى ضخامة عدد السكان وكثرة الاستهلاك المحلى.

وهنا يجب أن نلحظ الارتباط الوثيق بين الحركة القومية الأندونيسية وبين التقدم الاقتصادى والاجتماعى للشعب الأندونيسى فالشعب الأندونيسى وكذلك الأحزاب الأندونيسية قد وجدت فى تشجيع المنشئات الصناعية الوطنية والصناعية المحلية الوطنية نوعا من مقاومة التدخل الأجنبى. فتمسك الهولنديين باندونيسيا ومساندة الدول الأوربية لهولندا فى سيطرتها عليها هو بدافع الاستغلال والمحافظة على مصالحهم بها. فاذا تكاتف الشعب الأندونيسى وصمم على مقاطعة المصنوعات الأجنبية، واستهلاك المنتجات الوطنية أصيب الاستعمار وأعوانه بضربة شديدة.

ولهذا نشأت الأحزاب السياسية ذات البرامج الاقتصادية مثل حزب

(فرهيمبونن اندونيسيا) الذى أنشأه الدكتور محمد حتا وكيل رئيس الجمهورية الأندونيسية سابقا «أحمد سوكارنو».

وكذلك تكون فى عام ١٩٣٠ حزب (اتحاد الشعب الأندونيسى) الذى كونه الدكتور سوتومو والذى عرف فيها بعد باسم حزب (اندونيسيا العظمى) وكان لهذا الحزب أيضا برنامج اقتصادى شامل، يرمى إلى تكوين بنك وطنى أندونيسى لتمويل المشروعات الاقتصادية الوطنية وإيجاد إتحادات ونقابات لمختلف الطوائف للنهوض بمستوى الصناعة والصناع.

وكانت هذه الحركة الوطنية الاقتصادية تقابل من الجانب الآخر من الحكومة الهولندية ومن ا لشركات الأجنبية بحركة مضادة للوقوف أمام تيار الوطنية المتدفق وللعمل على احباط المشروعات الاقتصادية الوطنية الناشئة بمختلف الطرق المشروعة وغير المشروعة. وقد خشيت الحكومة الهولندية من نجاح تلك الحركة فوقفت منها موقفا متعنتا، وباشرت سلطاتها الاستبدادية للقضاء عليها. فقيدت حرية الصحافة والنشر والاجتماع وفرضت رقابة شديدة على الأحزاب السياسية والجمعيات الدينية. وحرمت على الأهالى الاشتغال بالسياسة وكان الاشتغال بالسياسة جريمة لاتغتفر فى عرف الهولنديين وكانت كافية للزج بمرتكبها فى أعماق السجون أو النفى خارج البلاد.

ومن هؤلاء الزعماء الذين القت بهم هولندا فى المنفى الدكتور أحمد سوكارنو رئيس الجمهورية السابق، حيث نفته إلى جزيرة فلوريس بشمال استراليا وزميله فى الجهاد محمد حتا والسيد سوتان شهريو (أول رئيس للوزارة الأندونيسية) وعدد آخر من الزعماء إلى جزيرة (بندانيرا) بجزائر الملوك. ونفت طائفة أخرى من الزعماء إلى غنية الجديدة. وظل هؤلاء الزعماء فى

منفاهم إلى قيام الحرب العالمية الثانية حيث انتقل ميدانها إلى منطقة الشرق الأقصى. واستطاعت الحكومة الهولندية باستخدام الطرق التعسفية أن تقضى على الحركة الوطنية المشتعلة وأن تواصل سياستها الاقتصادية متعاونة مع الدول الأوروبية. ويمكننا أن نقدر أهمية اندونيسيا بالنسبة للاقتصاد الهولندى بصفة خاصة والاقتصاد الأوروبى بصفة عامر بمقدار الأموال الطائلة المستثمرة فى اندونيسيا، إذ بلغت هذه الأموال فى عامت ١٩٣٧ مبلغ ٣٧٠ مليون من الجنيهات، يخص هولنده منها ٢٥٠ مليونا من الجنيهات وانجلترا ٥٠ مليونا وأمريكا ٢٤ مليونا.

بل زادت رؤوس الأموال الأجنبية زيادة كبيرة بعد ذلك التاريخ. واستطاعت الشركات الهولندية والأجنبية أن تجنى أرباحا طائلة من تسخير الأندونيسيين لاستغلال موارد بلادهم لصالح تلك الشركات العالمية مقابل دراهم معدودة لا تسد أودهم. فرغم الانتعاش الاقتصادى الكبير الذى شهدته اندونيسيا ورغم الأموال الطائلة التى تدفقت على تلك الشركات لم ينل سكان البلاد منها شيئا بل زادت حالتهم سوءا، بينما يتمتع بتلك الثروة الكبيرة أفراد قلائل من هولنديين وانجليز وغيرهم.

وإن نظرة واحدة إلى الإحصائيات الرسمية التى سجلت الدخل القومى لاندونيسيا لكافية لمعرفة مقدار الغبن الذى وقع على كاهل السكان الأصليين، فالأندونيسيون البالغ عددهم ٩٧,٥ ٪ من عدد السكان لايتجاوز ما يحصلون عليه من هذا الدخل ١٢,٥ ٪. بينما نجد أن الهولنديين الذين لايتجاوز عددهم ٠,٥ ٪ من عدد السكان يتجاوز ٦٥ ٪ من الدخل القومى، وكذلك نجد أن الأجانب والآسيويين الذين لايزيد عددهم عن ٢ ٪ من السكان يتمتعون بنصيب مرتفع من هذا الدخل يقدر بنحو ٢٢,٥ ٪.

وعندما بدأت نذر الحرب العالمية الثانية تظهر فى الأفق أخذ الهولنديون يقللون من غلوائهم وينادون بمبدأ التعاون بين الهولنديين والأندونيسيين لما فيه المصلحة العامة للطرفين. وقد اشتدت المطالبة بهذا التعاون بعد أن وقعت هولنده فى قبضة الاحتلال الألمانى، وفرت الملكة ويلهلمينا وحكومتها إلى انجلترا فى ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠. واستغل الأندونيسيون حاجة اندونيسيا إلى معاونتهم فى المطالبة بمنح اندونيسيا دستورا حقيقيا يحقق رغبتها فى اشتراك الشعب الاندونيسى اشتراكا فعليا وليس اشتراكا صوريا كما كان فى إدارة شئون البلاد. كذلك سماح للحكومة الأندونيسية الجديدة بتجنيد قوات جديدة للدفاع عن البلاد ضد الأخطار المحدقة بها. ولكن الحكومة الهولندية رفضت الاستجابة إلى تلك المطالب خشية أن تتمكن اندونيسيا فى فترة الحرب من تقوية نفسها والخروج على سلطتها.

وبينما كانت المفاوضات الأندونيسية الهولندية تتعثر إزاء تمسك كلا الفريقين بوجهة نظره، داهم اندونيسيا الخطر اليابانى – وكانت اليابان إحدى دول المحور المكون منها ومن ألمانيا وإيطاليا – واستولى عليها فى ٩ مارس سنة ١٩٤٢ فخرجت اندونيسيا عن قبضة هولندا الدولة الغربية لتقع فى يد اليابان وهى الدولة الشرقية الناشئة.

اندونيسيا فى ظل الاحتلال اليابانى :

لم يكن إحتلال اليابان لاندونيسيا من قبيل الصدفة، بل كان يرتبط هذا العمل ارتباطاً وثيقاً بتاريخ اليابان الحديث وبتطورها الاقتصادى السريع فى القرن التاسع عشر، فاليابان كدولة بدأت تسير فى ركب الحضارة الأوروبية وتأخذ باسباب الحضارة الأوروبية فى نظمها الاقتصادية والسياسية وتمارس سياسة التصنيع على نطاق واسع، وجدت أن من الضرورى إيجاد مجال

حيوى لها فى الدول المجاورة لها، وخصوصا بعد أن زاد عدد سكانها زيادة كبيرة لاتتحمله تلك الجزر المتناثرة وزاد انتاجها الصناعى زيادة ضخمة.

ولهذا بدأت اليابان تتطلع إلى الشرق الأقصى كمجال حيوى لنشاطها التجارى وترى فى تدخل الدول الأوروبية فى أسواق تلك المنطقة تدخلا غير مرغوب فيه من قبل دول غربية عن الشرق. فيجب أن تبقى أسواق اسيا للأسيويين وأن تحاول اليابان جاهدة غلق تلك الأسواق فى وجه المصنوعات الأوروبية عن طريق المنافسة وإغراق الأسواق بالمنتجات اليابانية الجيدة الصنع الرخيصة الثمن.

وكانت اليابان تنظر إلى الصين كسوق عظمى للمنتجات اليابانية، وهى لهذا غير مرتاحة لتدخل النفوذ الأوربى فى منطقة الشرق الأقصى وخصوصا الصين. وتنظر بعين الحسد إلى ما تتمتع به تلك الدول من امتيازات ومن نفوذ فيها.

وفى عام ١٨٩٤ قامت الحرب اليابانية الصينية بشأن كوريا، ونجحت اليابان فى ضمها إلى ممتلكاتها. ثم تلى تلك الحرب، الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) بشأن الاستيلاء على منشوريا وابعاد النفوذ الروسى عن سواحل المحيط الهادى المواجه لليابان.

كما انتهزت اليابان فرصة قيام الحرب العالمية الأولى واستولت على جزر كارولين فى شمال المحيط الهادى وكانت فى أيدى الألمان.

كانت هذه خطوات متتابعة قامت بها اليابان لتحقيق أطماعها فى تلك المنطقة ولتوطيد نفوذها إلى جانب النفوذ الأوروبى. وفى عام ١٩٣٦ دخلت فى حرب مع الصين، اعتبرها المؤرخون بداية للحرب العالمية الثانية ثم بدأت

تتطلع إلى جزر اندونيسيا وخصوصا بعد أن ارتبطت معها بصلات تجارية واسعة. فاليابان كدولة صناعية كبيرة تحرص كل الحرص على إمتلاك المناطق المنتجة للمواد الخام الأولية اللازمة للصناعة. ولما كانت اندونيسيا تتوافر فيها تلك الصفة، لذا أخذت اليابان تفكر فى إدخالها مع المناطق المجاورة لها فى جنوب شرقى آسيا فى إتحاد اقتصادى يشمل دول تلك المنطقة أطلقت عليه اسم (منطقة الرخاء الآسيوى المشتركة) Asiatic co Prosperity Shpere أى أن اليابان باتباعها تلك السياسة الاقتصادية الجديدة إنما ترمى إلى ابعاد النفوذ الأجنبى عن تلك المنطقة الآسيوية من العالم والمناداة بمبدأ آسيا للآسيويين. وكان هذا المبدأ بطبيعة الحال يخدم مصالح اليابانيين ويمكنهم من السيطرة على أسواق الشرق ويضمن لليابان التفوق الاقتصادى ويتبعه التفوق السياسى أيضا.

ولما كانت هولنده أو انجلترا وهما الدولتان اللتان لهما مصالح حيوية فى تلك المنطقة لترضيا عن هذه السياسة الجديدة. ولهذا رفضتا الموافقة على اشتراك مستعمراتها الواقعة بمنطقة الشرق الأقصى فى هذا الاتحاد الاقتصادى المقترح. ولكن اليابان كانت تتحايل على بسط نفوذها الاقتصادى على هذه المنطقة ولو أدى هذا إلى استخدام القوة.

وقد حاولت اليابان الدخول فى مفاوضات مع السلطات الهولندية الحاكمة فى اندونيسيا لعقد اتفاق تجارى معها يضمن لها الحصول على كميات وافرة من المواد الخام التى تنتجها اندونيسيا وذلك فى منتصف عام ١٩٤٠.

وتمكنت اليابان نتيجة لضغطها المتواصل على هولنده من إبرام اتفاقية تجارية معها تخول لها الحصول على كميات ضخمة من البترول الأندونيسى

فى خلال عام واحد وكان هدف اليابان من الاستحواز على هذه الكمية الهائلة من البترول الاستعداد لخوض المعركة ضد دول الغرب.

وقد ترددت هولنده فى تنفيذ الاتفاقية، وأخيراً امتنعت عن تنفيذها بسبب تطورات الحرب فى أوربا، واتفقت رغبتها مع رغبة الأندونيسيين فى ضرورة التكاتف لمواجهة الخطر اليابانى، ولم يقبل الشعب الأندونيسى أن يستبدل مستعمرا بمستعمر آخر. ووجدت اليابان أنها لن تستطيع تحقيق أطماعها فى اندونيسيا إلا إذا انضمت إلى دولتى المحور (ألمانيا وإيطاليا) وهاجمت المستعمرات الغربية بمنطقة الشرق الأوسط واستولت عليها عنوة ونفذت سياستها الاقتصادية كما تريد.

وفى ديسمبر سنة ١٩٤١ قامت بمهاجمة أسطول الحلفاء فى ميناء بيرل هاربور Pearl Harbour والقضاء عليه وتعتبر هذه المعركة من المعارك العامة فى التاريخ ومن أقوى الضربات التى وجهت إلى الدول الغربية من دولة شرقية. ثم استمرت موجة الزحف اليابانى تتقدم نحو الجنوب بقوة شديدة واكتسحت اندونيسيا وقضت على مقاومة هولندة فى ٩مارس سنة ١٩٤٢ . ولم تلق القوات اليابانية مقاومة كبيرة من قبل الهولنديين، وكذلك لم تجد صعوبة تذكر نظرا لتعاون اليابانيين المقيمين باندونيسيا مع حكومتهم فى عمليات الغزو، ولمعرفتهم الدقيقة بأحوال البلاد وبطرقها ومسالكها هذا بالإضافة إلى عدم استعداد هولنده لخوض معركة مثل تلك الحرب ولقلة عدد جنودها وافتقارها إلى السلاح. ويقابلهم من الجانب الأخر قوات منظمة أحسن تنظيم ومدربة أحسن تدريب ومزودة بأحدث أنواع الأسلحة.

وبهذا الغزو اليابانى تنطوى صفحة بغيضة من صفحات الإستعمار الهولندى لاندونيسيا، وتبدأ صفحة أخرى جديدة، لاتقل بغضا عن سابقتها

استمرت حوالى ثلاث سنوات ونصف حاولت خلالها اليابان أن توهم الشعب الأندونيسى بنواياها الطيبة نحو اندونيسيا ونحو الآسيويين. واستغلت الآراء التى تنادى بآسيا للآسيويين. وبتحقيق منطقة الرخاء الآسيوية المشتركة لتستر نواياها الاستعمارية الحقيقية. أى أن اليابان استغلت مساوئ الاستعمار الهولندية لاثارة موجة من البغض نحو الهولنديين بصفة خاصة ونحو الأوروبيين أى الجنس الأبيض بصفة عامة.

وكان لابد لهذه الدعاية المسمومة من نهاية، فتصرفات اليابان فى اندونيسيا قد اقنعت المتفائلين من الاندونيسيين بان الاحتلال اليابانى لايختلف فى شئ عن زميله الاستعمار الهولندى. وان أملهم فى التخلص من السيطرة الأجنبية لن يتحقق إلا بطرد الأجنبى كلية من بلادهم، سواء أكان هذا الأجنبى من آسيا أو من أوربا.

بل ولقد اعتبر الاندونيسيون الاحتلال اليابانى نكسة أصابت حركتهم القومية وجهادهم فى سبيل الاستقلال. وقد عرفنا من قبل كيف كانت المفاوضات تدور بين الأندونيسيين والهولنديين حول منح اندونيسيا استقلالا ذاتيا. وكانت هولندة على وشك منح الأندونيسيين قسطا كبيراً من الحرية. فهذا الغزو اليابانى قد وضع حدا لتلك المفاوضات وأصبحت اليابان تسيطر سيطرة تامة على اندونيسيا كدولة قد استولت على تلك البلاد بحد السيف. فهى ليست ملزمة أمام الأندونيسيين بأى شئ.

فالغزو اليابانى لم يكن ينظر إليه على أنه فى صالح الاندونيسيين ولو أنه قد أدى فى نهاية الأمر إل تخليص اندونيسيا من سيطرة هولندة كما سنوضح ذلك فيما بعد.

وقد حاولت اليابان خلال احتلالها لاندونيسيا فى تلك الفترة القصيرة أن توجه نشاطها الاقتصادى نحو الشرق بعد أن بذلت هولنده جهودها على مدى ثلاثة قرون فى توجيه الاقتصاد الأندونيسى نحو الغرب.

وإذاكانت هولنده أثناء احتلالها لاندونيسيا قد شجعت الشركات الهولندية الأجنبية على استغلال موارد البلاد لمصلحتها أولا، فان اليابان قد عملت خلال استعمارها لاندونيسيا على استنزاف موارد البلاد بشكل ملحوظ. ويبدو من تصرفها هذا أنها لم تكن واثقة من استمرار بقائها فى البلاد، لهذا عمدت إلى استغلال مواردها استغلالا تاما.

وقد اتبع اليابانيون أثناء احتلالهم لاندونيسيا سياسة الاكتفاء الاقتصادى فى كل جزء من أجزاء الوطن الأندونيسى. فعلى كل جزء منها أن يزرع مايحتاج إليه من مواد غذائية دون الاعتماد على استيرادها من الجزء الآخر. وبهذا الإجراء استطاعت اليابان أن تنقل كميات ضخمة من تلك المنتجات إلى بلادها الأصلية واستخدام الأيدى العاملة الزائدة من الأندونيسيين فى الأعمال الحربية اليابانية.

كان ن جراء السياسة التى اتبعتها اليابان فى استغلال موارد اندونيسيا أن كفر الأندونيسيين بمبدأ «آسيا للآسيويين» وبنظرية «منطقة الرخاء الآسيوى المشتركة» وتساوى فى نظرهم الاستعمار الغربى والاستعمار الشرقى.

وقد أرادت اليابان أن تحذو حذو الولايات المتحدة الأمريكية فى إصدارها مبدأ منرو Monroe Doctrin فى عام ١٨٢٣ وهو المبدأ الذى نادى بأمريكا للأمريكيين. فاذا كانت الولايات المتحدة قد أعلنت هذا المبدأ لابعاد النفوذ

الأوروبى عن التدخل فى الشئون الأمريكية وليكون لها الدور الرئيسى فى توجيه الشئون الأمريكية وحماية الجمهوريات الأمريكية من تدخل الدول الرجعية. وإذا كانت تلك السياسة قد طبقت فى شرق المحيط الهادى، فقد أرادت اليابان أن يكون لها النفوذ المتفوق فى منطقة غرب المحيط الهادى لمقابلة النفوذ الأمريكى فى شرقه. كما أن المناداة بمبدأ آسيا للآسيويين سيمكن اليابان من بسط نفوذها السياسى والاقتصادى على دول الشرق الأقصى وأن يكون لها الزعامة فى توجيه سياسة تلك المنطقة لما فيه مصلحتها وللقضاء على النفوذ الغربى فيها.

قام مبدأ آسيا للأسيويين على إثارة البغضاء فى نفوس الجنس الآسيوى الأصفر ضد الأجناس البيضاء صاحبة المصالح الاستعمارية فى جنوب وجنوب شرق آسيا. وإن إثارة الحقد ضد العناصر البيضاء لن يخدم بطبيعة الحال سوى مصالح اليابان. فاليابان لن تترك الشعوب الآسيوية التى خضعت لحكم العناصر البيضاء تدير شئونها بنفسها لما فيه مصلحتها هى، بل كل ما ستفعله اليابان هو أن تحل محل تلك الدولة المستعمرة وتؤدى نفس الدور تحت ستار المناداة بمبدأ آسيا للاسيويين. وهو ما حدث بالنسبة للاستعمار اليابانى لاندونيسيا.

وإذا نظرنا إلى اليابان من ناحية نظام الحكم نجد أنها قد خضعت لنظم حكم دكتاتورية يتمتع فى ظلها الأمبراطور اليابانى الذى يطلق عليه اسم الميكادور الذى رفعة اليابانيون إلى مرتبة التقديس، بحكم مطلق. فاليابان وحالتها هذه لايمكن أن تعامل الشعوب الآسيوية الأخرى التى تدخل معها فى منطقة الرخاء الآسيوى المشتركة على أساس ديمقراطى سليم، يقوم على مبدأ المساواة بين الجميع.

فشلت سياسة اليابان فى اقناع الاندونيسيين بفائدة الرخاء الآسيوى المشترك الذى لم يكن – فى حقيقة الأمر– سوى الرخاء لليابان وحدها. أما بالنسبة للأندونيسيين فهو عنوان الاستغلال فى أبشع صورة فلا غرابة اذا ما هب الاندونيسيون للدفاع عن استقلالهم المسلوب، ومقاومة الاستعمار اليابانى فى مختلف صوره أشكاله. فليكن جهادهم متصلا أيا كان المستعمر سواء كان من الشرق أو الغرب. ولذا أخذ زعماء الشعب الأندونيسى يقودون حركة المقاومة السرية، يوكونون التشكيلات السرية ضد الحكم اليابانى، فلجأت سلطات الاحتلال اليابانية إلى القبض على هؤلاء الزعماء ومحاكمتهم وإعدام البعض منهم ونفى البعض الآخر خارج البلاد. ثم شددت قبضتها على الشعب الأندونيسى، فساد الحكم الاستبدادى العسكرى أنحاء البلاد. وظل هذا الوضع قائما إلى هزيمة اليابان واستسلامها دون قيد أو شرط فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٥ بعد ضرب مدينتى هيروشيما ونجازاكى بالقنابل الذرية.

وقد انتهز الاندونيسيون هذه الفرصة وأعلنوا استقلالهم بعد يومين من استسلام اليابان وذلك فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٥ مستندين إلى المواثيق والاتفاقات التى تمت بين رؤساء حكومات الغرب وأمريكا خلال الحرب مثل ميثاق الأطلنطى واجتماعات طهران وسان فرانسسكو والقاهرة، هذا بالإضافة إلى الوعد الذى قطعته ولهلمينا ملكة هولندا على نفسها فى إذاعة لها بالراديو خلال فترة الحرب، من أنها ستكون من هولندا وأندونيسيا وسورنام وكركاو حكومة كمنولث على غرار مافعلته انجلترا وعلى أساس المساواة التامة بين حكومات تلك الشعوب فى الحقوق والمصالح المشتركة ونودى بالجمهورية الاندونيسية تحت رئاسة الزعيم الدكتور أحمد سوكارنو، ووكيله الدكتوره محمد حتا.

ثم تشكلت الجبهة الوطنية لاصدار دستور الجمهورية الاندونيسية الجديدة. وفى نفس الوقت قامت ثورة عامة ضد قوات الاحتلال اليابانى. وفى خلال ستة أسابيع من قيام الجمهورية الأندونيسية تمكنت الحكومة الجديدة من بسط سيطرتها على معظم أجزاء جاوة وما دورا وسومطرة ومناطق أخرى عديدة.

وبينما كان زعماء اندونيسيا يعملون على توطيد سيطرتهم على معظم أجزاء اندونيسيا إذ بالقوات الانجليزية والهولندية تصل إلى الشواطئ الاندونيسية لنزع سلاح القوات اليابانية المستسلمة. ولكن الحكومة الوطنية الاندونيسية رفضت السماح للقوات الاندونيسية أن تطأ أقدامها أرض البلاد وأبدت استعدادها فى أن تقوم بتسليم قوات الاحتلال اليابانى إلى الحلفاء وقد حاول قائد الحلفاء Sir Philip Christison أن يقرب بين وجهتى نظر الأندونيسيين والهولنديين، وقد رفض الهولنديون الدخول فى مفاوضات مع حكومة اندونيسيا بحجة أنها حكومة نشأت بأندونيسيا كنتيجة للاحتلال اليابانى. ويجب أن يزول هذا الاحتلال والنتائج التى ترتبت عليه وأن ترجع الحالة فى اندونيسيا إلى ماكانت عليه قبل الاحتلال اليابانى. وأخيراً اجتمع ممثلوا الفريقين الأندونيسى والهولندى بمدينة بتافيا Batavia (جاكرتا حالياً) فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ تحت إشراف قائد القوات المتحالفة. ولم تستمر المفاوضات أكثر من خمسة أيام وفشلت لتمسك كلا الفريقين بان له وحده السيادة والسلطة.

وفى نفس الوات بدأت القوات الهولندية تنزل إلى الشواطئ الأندونيسية لإرغام الحكومة الأندونيسية الجديدة على التسليم والخضوع من جديد للاحتلال الهولندى. وقد اتهم الأندونيسيون الانجليز بأنهم قد تواطأوا مع

الهولنديين ويسروا لهم النزول ليبسطوا نفوذهم على اندونيسيا من جديد. ودارت بين قوات الجمهورية الاندونيسية والقوات الانجليزية والهولندية معارك فى مناطق متعددة بعد أن احتلت بعض المدن الهامة فى جزيرتى جاوة وسومطرة.

وقد بدأت المشكلة الاندونيسية تستلفت أنظار العالم وتأخذ مكانها بين المشكلات الهامة التى يجب أن يوضع حد لها عن طريق هيئة الأمم المتحدة. وفى بداية عام ١٩٤٦ تقدمت حكومة جمهورية أوكرانيا السوفيتية إلى مجلس الأمن بطلب النظر فى تلك المشكلة على وجه السرعة لأنها تهدد الأمن والسلام العالمى طبقا لما نصت عليه المادة ٣٤ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

وبينما كانت المسألة الأندونيسية معروضة أمام مجلس الأمن كانت هناك مفاوضات تجرى بين الطرفين الهولندى والأندونيسى للوصول إلى حل المشكلة بالطرق الودية ولكن المفاوضات تعثرت بين الطرفين. وفى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وصلت بعثة هولندية لبدء مفاوضات جديدة ودعت اللورد كيلرن Lord Killern المبعوث الانجليزى الخاص بجنوب شرق آسيا للدخول والعمل على انجاح المفاوضات. وفى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ توصل الطرفان إلى اتفاق فيما بينهما وقع بالحروف الأولى فى Liaggadjati (هى بالقرب من Cheribon على الساحل الشمالى لجزيرة جاوة) وسميت باسم اتفاقية لنجاجاتى Linggadjati Agreement وتنص هذه الاتفاقية على اعتراف هولندا بالجمهورية الأندونيسية على أنها حقيقة واقعة ولها السيطرة الفعلية على جزر جاوة ومادوارا وسومطرة، وإن على القوات الانجليزية والهولندية التى تحتل أى جزء من هذه الجمهورية يجب أن تجلو عنه بالتدريج.

كذلك نصت الاتفاقية على إيجاد تعاون بين هولنده والجمهورية الجديدة فى إدارة شئون البلاد وذلك بإنشاء حكومة فدرالية من أول يناير سنة ١٩٤٩، تشمل كل اندونيسيا يطلق عليها اسم الولايات المتحدة الاندونيسية United States of Indonesia وتشمل الاقسام الثلاثة الجمهورية الاندونيسية وبورنيو وشرق اندونيسيا على أن يتكون من الولايات المتحدة الأندونيسية وهولنده اتحاد يسمى الاتحاد الهولندى الأندونيسى Netherladns-Indonesian Union. يشترك فيها الطرفان على قدم المساواة تحت التاج الهولندى . ومهمته العمل على تنمية المصالح المشتركة والإشراف على العلاقات الخارجية والدفاع والشئون الاقتصادية والثقافية.

وفى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ وقعت الاتفاقية بصفة نهائية، وقام ممثلو هولنده فى هيئة الأمم المتحدة باخطار أمانتها العامة بمبدأ الموافقة النهائية على المعاهدة. وبعد التصديق على المعاهدة بدأ الطرفان فى وضع بنودها موضع التنفيذ وجرت مفاوضات واجتماعات بين ممثلى الجمهورية الاندونيسية وبين المقيم العام الهولندى فى اندونيسيا. وقد أوضحت هذه الاتصالات منذ بدايتها على مدى اختلاف وجهات النظر بين الطرفين فى مسائل متعددة مثل عودة الممتلكات التى كان يمتلكها غير الاندونيسيين إلى أصحابها الشرعيين. وكذلك رفع الحصار البحرى الذى فرضته هولندا على اندونيسيا وعلاقة اندونيسيا الخارجية بغيرها من الدول.

وقد فشلت جميع الجهود التى بذلت للوصول إلى اتفاق فيما بينهما، وذلك لعدم ثقة كل منهما فى الآخر. وفى ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٧ قطع المقيم العام الهولندى فى اندونيسيا مفاوضاته مع المفاوضين الاندونيسيين ورفع هذا الأمر إلى حكومته بلاهاى.

وفى يوم ٢٠، ٢١ يوليو سنة ١٩٤٧ بدأت قوات هولنده فى جزيرتى جاوة وسومطرة عملياتها الحربية ضد قوات الجمهورية الأندونيسية. وفى نفس الوقت أبلغ ممثلو هولنده فى هيئة الأمم المتحدة السكرتير العام للهيئة بأن الحكومة الهولندية قد وجدت نفاها مضطرة لأن تقوم ببعض إجراءات بوليسية إزاء حكومة الجمهورية الاندونيسية التى برهنت على عجزها التام عن حفظ الأمن والنظام داخل أراضيها. وأن حكومة صاحبة الجلالة الملكة التى تعمل بروح الاتفاقية لايسعها إلا أن تقرر بأن حكومة الجمهورية الاندونيسية ليست على استعداد ولاهى قادرة على إنجاز الاتفاقية المشار إليها.

أرادت حكومة هولندا بهذا الإجراء أن تسترد ما فقدته من سيادتها المطلقة على اندونيسيا متعللة بمختلف الحجج لتبرير عدوانها وعودة سيطرتها المطلقة مرة ثانية.

وعقب استئناف الأعمال العدوانية مباشرة طلبت حكومات استراليا والمملكة المتحدة (بريطانيا) والولايات المتحدة الأمريكية والهند بوقف الأعمال العدوانية وتسوية المشاكل بطريق المفاوضات والوساطة، ولكن جهودها فى هذا الشأن قد باءت بالفشل. فبدأت كل من حكومتى استراليا والهند تعمل بمفردها لحمل مجلس الأمن على التدخل فى هذا النزاع الذى قد يؤدى إلى زعزعة الأمن والسلام الدولى. واجتمع مجلس الأمن فى ٣١ يوليو سنة ١٩٤٧ لنظر المشكلة. وقد رفضت هولندا رفضا باتا الموافقة على إدراج المسألة فى جدول أعمال مجلس الأمن أو الاعتراف باختصاص هذا المجلس لنظر القضية معتمدة فى ذلك على تأييد الدول الاستعمارية مثل بلجيكا وانجلترا وفرنسا.

وقد قرر المجلس الموافقة على اقتراح بوقف اطلاق النار وحث الطرفين على الدخول فى مفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية وقد نفذ هذا القرار

فى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٤٧ ورأى أعضاء مجلس الأمن تعيين لجنة اطلق عليها اسم Comittee of Good Offices للتوسط بين الطرفين إلى تسوية سلمية للمشكلة. وقد استطاعت اللجنة بعد مشاورات طويلة من أن تصل إلى اتفاق وقع فى ١٧ يناير سنة ١٩٤٨ أطلق عليه اسم اتفاقية هدنة رنفيل — Renville Truce Agreement وبدأ الطرفان فى تنفيذ الاتفاقية بوقف اطلاق النار وتحديد مناطق نفوذ كل منهما.

وبينما كانت إجراءات تنفيذ اتفاقية الهدنة تسير سيرا مرضيا، لم تبدأ المباحثات السياسية بين الطرفين حتى منتصف مارس من نفس السنة وذلك لتلكوء الحكومة الهولندية فى تعيين مفاوضيها. وقد آثار هذا التلكؤ مخاوف حكومة الجمهورية الاندونيسية وشكوكها، خصوصا وإن الحكومة الهولندية قد أخذت فى ذلك الوقت تقدم الضمانات إلى حكومات غرب جاوة ومادورا وشرق سومطرة وتنشئ حكومة فيدرالية مؤقتة Provisional Federal Government خارجه عن نطاق الجمهورية الأندونيسية.

وأخيراً تم تشكيل أربع لجان رئيسية تتولى مناقشة أربعة موضوعات هامة كل على حدة هى :

أولا : المسائل السياسية.

ثانيا : الشئون العسكرية.

ثالثا : الشئون المالية والاقتصادية.

رابعاً : الشئون الإدارية والاجتماعية.

وقد اجتمعت اللجان الأربعة وباشرت مناقشة المسائل المعروضة عليها

بمساعدة لجنة الوساطة Committee of Good Offices ولكن الحكومة الهولندية كانت معتزمة على إثارة العقبات أمام هذه اللجان وخصوصا اللجنة المكلفة ببحث المسائل السياسية. من هذه العقبات ما ادعته الحكومة الهولندية بان المقترحات التى تتقدم بها الهيئة التى عينها مجلس الأمن لمعاونة الطرفين على الوصول إلى اتفاق بينهما وهى لجنة الوساطة Commitee of Good Offices لايكون لها الصفة الرسمية ولاتدرج ضمن التناقضات الرسمية للجان تلك المناقشات التى ترفع أولا بأول إلى مجلس الأمن. كذلك انكرت الحكومة الهولندية ما لحكومة الجمهورية الاندونيسية من سيادة على أراضيها وفقاً لما جاء باتفاقية Linggadijati Agreement بينما أصرت حكومة الجمهورية على التمسك بما لها من حق السيادة على أراضيها.

كذلك بدأت الحكومة الجمهورية الأندونيسية رغبتها فى إيجاد اتحاد هولندى أندونيسى Netherlands Indonessian Union تتمتع فى ظله حكومة الولايات المتحدة الاندونيسية بكامل استقلالها مع إيجاد نوع من الارتباط الواهى مع الحكومة الهولندية. ولكن هولنده أصرت على أن يكون الارتباط قويا بين الطرفين حتى لاتنفرد حكومة الجمهورية الأندونيسية بادارة شئون البلاد.

وقد تعمدت الحكومة الهولندية أن تمد من أجل المفاوضات أطول فترة ممكنة تستطيع خلالها أن تثبت أقدامها فى اندونيسيا وأن تنشئ حكومات غرب جاوة ومادورا وشرق سومطرة اتحاد فيدرالى مؤقت. وكان هدفها من ذلك إيجاد شئ من التوازن فى القوى بينها وبين حكومة الجمهورية الأندونيسية. وقد احتجت الأخيرة على هذا التصرف المخالف لنصوص اتفاقية رنفيل، واتهمت حكومة هولندا بانها تتصرف بمفردها فى مناطق موضع

خلاف بينهما ولايجوز لها ذلك إلا بعد الوصول إلى اتفاق فيما بينهما. وقد أعلنت حكومة هولندة بأن ما تتخذه من إجراءات هو بصفة مؤقته ولن يغير من طبيعة المشكلة.

ولكن كان تصرف الحكومة الهولندية يثير مخاوف الجمهورية الأندونيسية وخصوصا ما لجأت إليه هولندا من دعوة مؤتمر يمثل الحكومات الأندونيسية غير الجمهورية للنظر فى تنظيم العلاقات فيما بينها. فطلبت حكومة الجمهورية من لجنة الوساطة Committee of Good Offices أن تتدخل فى الأمر وأن تحول بين هولندة وبين اتخاذ أى إجراء يكون من شأنه عرقلة الوصول إلى تفاهم بالطرق الودية. وقد قبلت اللجنة ما أعطته حكومة هولنده من ضمانات وتصريحها بأن مايسفر عنه المؤتمر من قرارات لن يكون له أى أثر فى سير المفاوضات بينها وبين حكومة الجمهورية الاندونيسية.

وكانت من وجهة نظر هولنده أن إصرار حكومة الجمهورية الاندونيسية على ممارسة حقها فى مباشرة علاقاتها الخارجية بمفردها فيه انتهاك لبنود اتفاقية رنفيل التى نصت على أن تبقى السيادة على اندونيسيا فى يد الملكية الهولندية، إلى أن يحين الوقت المحدد لانتقالها إلى حكومة الولايات المتحدة الأندونيسية.

وعندما تعثرت المفاوضات بين الطرفين، طالب مجلس الأمن لجنة الوساطة بتقدم تقرير عن سير المباحثات. وفى هذا التقرير أبدت اللجنة مخاوفها من العقبات التى اعترضت تقدم المباحثات. فطالبت بعض الدول بتدخل مجلس الأمن من جديد لايجاد حل للمشكلة. ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل تدخلا فعالا فى الأمر، وبعثت بممثل جديد لها ليحل محل الممثل السابق بلجنة الوساطة الذى توسط فى التفاهم مع

المفاوضين الهولنديين. ورغم ركود المفاوضات بين الطرفين فقد استمرت حكومة هولندا فى سياستها نحو إيجاد تنظيما خارجا عن نطاق الجمهورية الاندونيسية بخطى سريعة فكونت عددا من الحكومات الجديدة وإنشأت مجلس الشورى الفيدرالى يتكون من رؤساء الحكومات ورؤساء الوزارات الخارجين عن الجمهورية الاندونيسية.

ولما لم تستطع هولندة الوصول إلى تفاهم مع الجمهورية الأندونيسية طبقا لما تراه أستأنفت عمّلياتها الحربية فى صباح ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ خارقة بذلك اتفاقية رنفيل للهدنة ونتيجة لتلك العمليات سقطت عاصمة الجمهورية وقبض على الرئيس سوكارنو ووكيله الدكتور حتا وزج بهما فى السجن.

طالب ممثل هيئة الأمم المتحدة فى أندونيسيا الدكتور فيليب جوسب Dr. Philip. G. Jessup عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر فى تدهور الحالة فى اندونيسيا. واجتمع مجلس الأمن فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ووقف ممثل هولنده وأعلن فى المجلس تمسك حكومته ببنود اتفاقيتى Renville, Linggadjati واعترافها باستقلال وسيادة اندونيسيا ولكن حكومته وجدت نفسها مضطرة لاتخاذ بعض التدابير اللازمة لوضع حد للاضطرابات التى سادت أجزاء مختلفة من الجمهورية الأندونيسية. وهذا هو منطق الاستعمار فى تدبير أاتداءاته الدنيئة على السكان الآمنين لا لسبب سوى لبسط نفوذه وسيطرته ولو على إشلاء المجاهدين الوطنيين.

طالب مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وبعودة قوات الطرفين إلى خطوط الهدنة التى حددتها اتفاقية رنفيل. ولكن هولنده لم تصدع للأمر واستمرت فى أعمالها العدوانية رغم هذا القرار. واجتمع مجلس الأمن مرة

أخرى فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩ للنظر فى آخر التقارير التى أرسلتها لجنة الوساطة Commitee of Good Offices بشأن الحالة فى اندونيسيا والتى أوضحت فيه بأن الطرفين لم يكفا عن إطلاق النار كما أن هولنده لم تطلق سراح المسجونين السياسيين الأندونسيين كما طالب بذلك المجلس.

وقد تبنى مجلس الأمن فى ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩ المشروع الذى تقدم به مندوبو كوبا والصين والنرويج. وقد بدأ المشروع بالإشارة إلى الحلول التى أوصى بها المجلس فى ٢٤، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لم تنفذ تنفيذا كاملا. واقترح المشروع النقط الآتية :

أولا : أن يطلب من هولنده اعطاء الضمانات والتأكيدات بعدم الاستمرار فى عملياتها الحربية وكذلك يطلب من حكومة الجمهورية الأندونيسية بأن تأمر جنودها بالكف عن استخدام القوة.

ثانيا : أن يطلب أيضا من الحكومة الهولندية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين من رجال حكومة الجمهورية الاندونيسية فورا والسماح لهم بالعودة إلى ممارسة أعمالهم بكل حرية بما فى ذلك إدارة شئون جوجاكارتا Jogjakarts ....

ثالثا : توصى الدول المقدمة للمشروع كلا الطرفين باستئناف المباحثات بينهما فى أقرب وقت مستطاع بمعاونة هيئة الوساطة، على أساس ماجاء باتفاقيتى ...Renville, Lineggadjati وكذلك مشروع (تقدم بهذا المشروع مندوب الولايات المتحدة الأمريكية) على فرض أن الحكومة الاتحادية المؤقتة ستشكل فى حدود ١٥ مارس سنة ١٩٤٩ وإن الانتخابات للمجلس النيابى الاندونيسى ستتم فى مدة أقصاها أول أكتوبر. وإن انتقال السيادة إلى

الجمهورية الاندونيسية سيتم فى أسرع وقت ممكن بحيث لايتجاوز ذلك أول يوليه سنة ١٩٥٠.

رابعاً : إعادة تشكيل لجنة الوساطة Committee of Good Offices واعتبارها لجنة من قبل هيئة الأمم المتحدة لدى اندونيسيا وتعمل كممثلة لمجلس الأمن فى اندونيسيا ويكون من مهمتها معاونة الطرفين على حل مشاكلهما، تحت إشرافها. وكذلك يكون لها السلطة فى تقديم التوصيات لكلا الطرفين المتنازعين وكذلك لمجلس الأمن. ولها الحق أيضا فى تقديم التوصيات التى تراها لحل هذا النزاع فى حالة ما إذا لم تتم الإجراءات المتفق عليها فى حدود التواريخ المحددة لها.

وكذلك يوصى المشروع بعودة الأراضى التى كانت خاضعة إلى حكومة الجمهورية الاندونيسية إليها وإنسحاب القوات الهولندية منها.

وفى الفترة مابين ٢٠، ٢٣ يناير عقد فى مدينة نيودلهى بالهند مؤتمرا يضم ١٩ دولة آسيوية ومن منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى استراليا بناء على دعوة رئيس وزراء الهند. وذلك لمناقشة الحالة السيئة فى اندونيسيا. وفى ختام المؤتمر تقدم الأعضاء بقرار إلى مجلس الأمن راجين فيه أن يولى هذه المسألة ماتستحقه من عناية حفظا للأمن والسلام العالمى.

ويعتبر مشروع الحل الذى تقدمت به هذه الدول إلى مجلس الأمن معتدلا إذا ما نظرنا إليه من ضوء الظروف التى أحاطت بانعقاد المؤتمر وروح العداء للاستعمار التى سيطرت على معظم البلاد الممثلة فيه. وعلى العموم فهذا المشروع كان أقوى من المشروع الذى كان معروضا على المجلس.

رفضت هولنده فى أول الأمر الاعتراف بوجود الحكومة الجمهورية كهيئة رسمية شرعية لاندونيسيا. ولكن معظم الاندونيسيين الفيدراليين كانوا ينكرون هذا على هولندة ويقرون بحق زعماء الجمهورية بالاعتراف بمركزهم كحكام شرعيين للبلاد. وعندما جاءت قرارات مجلس الأمن التى أصدرها فى ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩ فى صالح هؤلاء الزعماء، إزداد مركزهم قوة وأعلنوا فى منفاهم بجزيرة Banka بأنه رغم استمرارهم فى المباحثات غير الرسمية مع أعضاء المجلس الاستشارى الفيدرالى فانهم لن يدخلوا فى مفاوضات رسمية إلا بعد عودة حكومة الجمهورية إلى جوجاكارتا.

بعثت الحكومة الهولندية باحد رجالها الدبلوماسيين إلى مجلس الأمن للاعتراض على إمكان تغيير المشروع الذى أوصى به المجلس. مستندا إلى أن هذا المشروع قد أوقف الحكومة الهولندية فى مركز حرج وجعلها عرضة لهجمات جميع الأحزاب. كما استقال وزير المستعمرات الهولندى احتجاجا على السياسة التى تعتزم حكومته تنفيذها فى اندونيسيا وأعلن أن المندوب السامى الهولندى فى اندونيسيا قد استدعى إلى لاهاى وإن الحكومة الهولندية قد وافقت على وجهة نظره فى انتقال السيادة إلى حكومة الولايات المتحدة الاندونيسية فى أسرع وقت مستطاع. وتعتزم الحكومة الهولندية عقد مؤتمر للمائدة المستديرة فى لاهاى فى القريب العاجل لوضع التفاصيل الخاصة بانتقال السيادة لأعضاء الاتحاد الهولندى الأندونيسى Netherlands Indonesian Union.

وفى أول مارس تقدمت لجنة الوساطة بتقرير إلى مجلس الأمن تبين فيه أن هولنده لم تنفذ الاقتراحات التى أصدرها المجلس فى ٢٨ يناير. وأن الموافقة لم تتم بشأن إقامة الحكومة الفيدرالية المؤقتة كما أن المباحثات بين الطرفين

لم تبدأ بعد وترجع اللجنة سبب توقف المباحثات إلى رفض الحكومة الهولندية السماح بعودة حكومة الجمهورية إلى جوجاكارتا.

رأى مجلس الأمن أن يوفق بين المقترحات الاندونيسية والمقترحات الهولندية فوافق على عقد مؤتمر للمائدة المستديرة Round-table conference بمدينة لاهاى باشتراك لجنة الوساطة الدولية على أساس ماورد بقرارات ٢٨ يناير. وقد ووفق على هذا الرأى فى جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩ . ويعتبر هذا القرارا من قبل مجلس الأمن نقطة تحول فى سير القضية الاندونيسية وتوضح مدى ما نالته تلك القضية من عطف الرأى العام العالمى وإصرار الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على حلها بما يحقق مصالح الاندونيسيين.

ولم يكن تدخل مجلس الأمن للضغط على هولندة لحل القضية الاندونيسية هو العامل الوحيد الذى ساعد على إنشاء هذا النزاع. بل أسهمت عوامل أخرى فى هذا الضغط منها تلك التقارير التى كانت ترسلها لجنة هيئة الأمم المتحدة والمراقبون المحايدون بشأن الحالة فى اندونيسيا واستمرار الأعمال العدوانية من جانب هولندة. وعدم استطاعة القوات الهولندية تأمين سلامة المناطق المحيطة بها بما فى ذلك المزارع الواسعة والممتلكات الهولندية الخاصة. كما أصيبت صادرات أندونيسيا ووارداتها بضربة شديدة، وخصوصا عندما قطعت الولايات المتحدة الأمريكية الإعانة التى كانت تمنحها هولندة طبقا لمشروع مارشال .Marshall Plan.

هذا بالإضافة إلى احتفاظ هولندة بقوات حربية كبيرة فى اندونيسيا تبلغ حوالى ١٢٠ ألف مقاتل، أثقلت كاهل ميزانيتها، وجعلها موضعا للضغط من قبل الدول المشتركة معها فى حلف شمال الأطلنطى North Atlantic

Pact ومعاهدة بروكسل Brussels Treaty الذين كانوا يطالبونها بضرورة زيادة إمكانياتها من الرجال والعتاد لتدعيم البناء الاقتصادى والحربى لدول غرب أوربا . وأخذوا يحضونها على إنهاء المشكلة الأندونيسية حتى تستطيع أن تفى بالتزاماتها نحو الإحلاف الغربية. كل هذه العوامل مجتمعة قد دفعت هولنده إلى إيجاد تسوية سريعة للموقف الذى يزداد سوءا يوما بعد يوم.

وإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر نجد أن زعماء اندونيسيا كانوا أشد حرصا من هولنده على الوصول إلى تسوية سريعة للموقف. فمن الناحية الحربية لن يستطيعوا التغلب على قوات هولندة المجهزة أحسن تجهيز والمزودة بأحدث الأسلحة. ومن الناحية الاقتصادية فان استمرار أعمال العنف سيؤدى إلى انهيار. اقتصاديات البلاد وإلى انخفاض مستوى المعيشة مما قد يؤدى إلى زعزعة مراكز هؤلاء الزعماء فى الأوساط الوطنية الشعبية.

كانت الظروف إذن مهيأة لعقد تسوية سريعة وحاسمة تضع حدا للاضطرابات فى اندونيسيا.

اجتمع الفريقان المتفاوضان تحت إشراف لجنة الوساطة فى بتافيا فى ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ وكان الفريق الأندونيسى يتكون من رجال حكومة الجمهورية الذين اعتقلتهم هولنده عقب هجومها على العاصمة الأندونيسية فى ديسمبر ١٩٤٨ . وقد وجد هؤلاء الزعماء الأندونيسيين أنه تصحيحا للأوضاع يجب أولا وقبل كل شئ أن تتخذ التدابير لعودتهم إلى مقر الحكومة الجمهورية بمدينة جوجاكارتا، قبل أن يبدأوا فى مناقشة أى خلاف.

وفى ٧ مايو سنة ١٩٤٩ اجتمع الطرفان تحت رعاية لجنة الوساطة وفى هذا الاجتماع أعلن رئيس وفد المفاوضين الاندونيسيين الدكتور محمد روم

M. Roem بأنه قد فوض من قبل الرئيس سكوكارنو ووكيله الدكتور حتا ليعرب عن تأكيدهما الشخصى بانهما يستحثان عودة حكومة الجمهورية إلى جوجاكارتا، ليتمكنا من إصدار أوامرهما بوقف الأعمال العدوانية وللتعاون من أجل إقرار السلام وسيادة القانون والنظام وللاشتراك فى مؤتمر المائدة المستديرة المزمع عقده فى لاهاى.

وقد وافق رئيس لجنة المفاوضين الهولنديين Dr. Van Royen على عودة حكومة الجمهورية إلى جوجاكارتا والتعاون بين الطرفين للوصول إلى حل للنزاع.

وقد لعبت لجنة الوساطة دوراً فعالاً فى تقدم المباحثات غير الرسمية بين الطرفين. كما يرجع الفضل أيضا لهذا التقدم لمقدرة المستر كوتشران Cochran مندوب الولايات المتحدة الأمريكية فى لجنة الوساطة، وكذلك لحسن إدراك رئيس وفد المفاوضين الهولنديين المستر فان روين Van Royen لحقيقة الموقف. هذا بالإضافة إلى ما بذلته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من ضغط على الحكومة الهولندية للوصول إلى تسوية للمشكلة فى أقرب وقت مستطاع.

وبعد اتفاق وجهتى نظر الطرفين فيما سمى باتفاق فان روين – روم Van Royean Room أصبح الطريق ممهدا لعقد مؤتمر المائدة المستديرة.

وفى ٢ يونيه عام ١٩٤٩ أعلن ممثل هولنده فى لجنة المفوضات، لجنة الوساطة بأن التدابير لعودة حكومة الجمهورية إلى مقرها فى جوكاكارتا تتقدم بخطى واسعة فان الحكومة الهولندية ستأمر قواتها بالبدء فى الجلاء عن مقر الحكومة فى ٢٤ يونيه. كما أعلن الجانبان بان المناقشات التى

جرت بشأن ايقاف الأعمال العدوانية قد أكدت التقاء وجهات النظر بين الطرفين مما يبشر بقرب انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة وعودة حكومة الجمهورية إلى مقر عملها.

وقد تم الجلاء عن جوجاكارتا فى ٣٠ يونيه، وعاد الرئيس سوكارنو ووكيله الدكتور حتا والزعماء الأندونيسيين إليها وسط الحماس من جماهير الشعب الأندونيسيين وباشرت الحكومة سلطتها فى ١٣ يوليه. وبذلك تنتهى مهمة حكومة الطوارئ Emergency Government التى شكلت عقب سقوط جوجاكارتا فى أيدى الهولنديين.

واتفق الطرفان فى ٣ أغسطس على إيقاف الأعمال العدوانية بصفة نهائية بحيث يتم ذلك بالنسبة لجزيرة جاوة وفى منتصف ليلة ١١/١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ وبالنسبة لسومطرة فى منتصف ١٥/١٤ أغسطس. على أن تشكل لجنة اتصال مركزية Central Joint Board لتنظيم العلاقة بين الطرفين ولتسهيل القيام بالالتزامات المفروضة عليهما وتشرف هذه اللجنة على ١٣ لجنة اتصال محلية Local Joint Committee.

مؤتمر المائدة المستديرة :

اجتمع مؤتمر المائدة المستديرة The Round-Table Conference فى لاهارى فى الثالث والعشرين من أغسطس سنة ١٩٤٩ فى جو من التفاؤل والأمل المشوب بالتيقظ والحذر ومثلت فيه لجنة الوساطة التابعة للأمم المتحدة. وقد انقسم أعضاء المؤتمر إلى خمس لجان رئيسية تختص كل منها بناحية معينة لمناقشتها والوصول إلى اتفاق بشأنها وقد اشترك مندوبو لجنة الوساطة فى كل هذه اللجان تسهيلا لمهمتها.

واختصت اللجنة الأولى بالمسائل السياسية الدستورية. واللجنة الثانية للمسائل الاقتصادية والمالية. والثالثة للمسائل العسكرية والرابعة للمسائل الثقافية. والخامسة للشئون الاجتماعية.

وقد وقع المتفاوضون على ميثاق المؤتمر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وقد تضمن هذا الميثاق النقط الآتية :

١ - مشروع لائحة بنقل السيادة من هولنده إلى جمهورية الولايات المتحدة الاندونيسية.

٢ - مشروع دستور للاتحاد الاندونيسى الهولندى Netherlands Asian Union يتضمن ملاحق واتفاقيات خاصة حول أسس الموضوعات التى ستكون مجالا للتعاون فى المستقبل.

٣ - مشروع اتفاقية حول التدابير الانتقالية وما تتضمنه من اتفاقيات خاصة حول تسوية بعض الموضوعات التى تحتاج إلى إعداد كنتيجة لانتقال السيادة.

٤ - تبادل المراسلات بشأن بعض المسائل المنفصلة.

وخلاصة القول فإن اتفاقية المائدة المستديرة قد نقلت السيادة إلى اندونيسيا دون قيد أو شرط. وأصبحت جمهورية الولايات المتحدة الأندونيسية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ تتكون من ست عشرة ولاية بما فى ذلك الجمهوية الاندونيسية السابقة وأصبح الاتحاد الاندونيسى الهولندى تحت تاج هولنده يمثل المصالح المشتركة للطرفين وخصوصا فى ميدان السياسة الخارجية والدفاع.

وقد عرضت قرارات مؤتمر المائدة المستديرة على مجلس الأمن، فأظهر ارتياحه إلى نجاح الطرفين فى الوصول إلى اتفاق فيما بينها. وطالب من لجنة الوساطة الاستمرار فى عملها لتنفيذ ما ورد بنصوص الاتفاقية وموافاته بتقارير دورية عن سير التنفيذ.

وقد حازت اتفاقية المائدة المستديرة موافقة أعضاء المجلس فيما عدا خمسة أصوات يمثلون دول شرق أوربا فقد عارضتها ووصفت الاتفاقية بانها شكل جديد من الاستعمار الهولندى الذى يؤيده الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا واتهمت زعماء الحكومة الجمهورية بالخيانة. كما عارضها الاتحاد السوفييتى إلى حد استخدام حق الفيتو عند عرضها فى المجلس. ولكن رغم هذا ظلت الاتفاقية سارية المفعول.

وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ وافقت حكومات الولايات المتحدة الاندونيسية الستة عشر على اتفاقية المائدة المستديرة وبذلك تنتقل السيادة إليها بصفة رسمية.

وفى أغسطس سنة ١٩٥٠ يتغير اسم الدولة الجديدة إلى «جمهورية اندونيسيا» وبوصول الطرفين إلى هذا الاتفاق تنتهى المشاكل المعلقة بين الطرفين فيما عدا مشكلة واحدة وهى مشكلة غنيا الجديدة New Guines أو «إيريان الغربية» كما يسميها الأندونيسيين انفسهم.

ولكن مصير هذا الجزء من الجزيرة لم يهمله المفاوضون الاندونيسيون بل كان موضع عنايتهم طوال المفاوضات. ونصت المادة الثانية من اتفاقية المائدة المستديرة على بقاء هذه المنطقة على حالتها الراهنة على أن يتدخل الطرفان الأندونيسى والهولندى فى مفاوضات بشأن تقرير مصيرها بعد عام واحد من انتقال السيادة إلى جمهورية الولايات المتحدة الاندونيسية.

وإيريان الغربية هي إحدى جزر اندونيسيا وتقع في شمال شرقي جاوة وشمال استراليا. وتبلغ مساحتها ٨٥٠ ألف كيلومتر مربع. وتنقسم إلى قسمين :

القسم الشرقي تحت وصاية استراليا منذ انتزاعه من ألمانيا عام ١٩١٨. والقسم الغربي فيها ويقع في قبضة هولنده. ورغم كبر مساحتها التي تقرب من ربع مساحة اندونيسيا كلها فان عدد سكانه لايزيد عن مليون نسمة في حالة تأخر وانحطاط شديدين.

فالجزيرة إذن من هذه الناحية تعتبر المجال الحيوي بالنسبة للشعب الاندونيسي وبالنسبة لزيادة عدد سكان الجزر الاندونيسية الأخرى، وخصوصا جزيرة جاوة التي يزيد عدد سكانها عن اثنين وخمسين مليونا وتكتظ رغم أن مساحتها تعادل ثلث مساحة إيريان الغربية.

فالجزيرة ليست على درجة كبيرة من الأهمية من الناحية الاقتصادية بالنسبة لهولنده فانتاجها قليل نظرا لان معظم أراضيها تغطيها المستنقعات والأحراش وتنتشر فيها الملاريا انتشاراً كبيراً. ولكنها من الناحية الاستراتيجية تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للدفاع عن استراليا وبالنظر إلى مشروعات الغرب الدفاعية في جنوب شرقي آسيا.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي تعتبر نقطة ارتكاز للنفوذ الهولندي في اندونيسيا. فهولنده لها مصالح حيويه في أندونيسيا تتمثل في مزارع المطاط والشركات الهولندية العديدة.

فوجودها في إيريان الغربية يضمن لها تلك المصالح. وفي نفس الوقت ييسر لها مهمة التجسس على أعمال الحكومة الوطنية ويجعلها في مركز المتحفز للوثوب على اندونيسيا إذا مالاحت لها فرصة مناسبة.

كما أن إيريان الغربية تعتبر الملجأ الوحيد للرعايا الهولنديين فى أندونيسيا إذا ما طردتهم حكومة الجمهورية الاندونيسية. فهولنده لن تستطيع أرجاعهم إلى بلادهم الأصلية هولنده نظرا لازدحامها الشديد بالسكان.

بدأت مفاوضات تمهيدية بين الطرفين عقب توقيع اتفاقية المائدة المستديرة وقبل أن تكتمل فترة العام المنصوص عليها. وتقدمت اندونيسيا بمقترحات إلى هولنده تتضمن الاعتراف بالسيادة الاندونيسية على إيريان الغربية، على أن تنتقل إدارتها إلى اندونيسيا بعد الاتفاق بين الطرفين. على أن تضمن حكومة الجمهورية الاندونيسية مصالح هولندة فى الجزيرة ودفع التعويضات عما تكبدته من نفقات.

ولكن هولنده رفضت هذا العرض وقدمت مقترحات جديدة تتلخص فى الاعتراف بالسيادة للاتحاد الاندونيسى الهولندى مع احتفاظها بإدارة الجزيرة والسماح لعدد معين من الأعضاء الأندونيسيين بدخول مجلس إيريان الغربية فلم تسلم اندونيسيا بهذا الحل.

واستؤنفت المفاوضات من جديد فى ديسمبر سنة ١٩٥١ ولكنها لم تسفر عن أيه نتيجة. فطالبت هولنده بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية، وأرادت هولندا بذلك أن تخرج المسألة عن طبيعتها السياسية الصرفة.

ولم تكن الحكومة الهولندية جادة فى مفاوضاتها مع أندونيسيا، خصوصا بعد أن ظهر زيت البترول فى الجزيرة وبعد أن أخذ النفوذ الغربى يتداعى فى جنوب شرقى آسيا ونظرا لاهتمام الغرب بمشروعات الدفاع عن المنطقة وانتهاج اندونيسيا لسياسة الحياد الايجابى وعدم التحيز للغرب أو قبول مشروعاته الدفاعية. ونتيجة لهذه العوامل المتعددة أقدمت هولنده على اتخاذ

قرارا خطير يلم عن نواياها فى إصرارها على التمسك بايريان الغربية، وذلك بتعديل الدستور الهولندى فى عام ١٩٥٢ بحيث ينص على جعل إيريان الغربية جزءا من مملكة هولندة المنخفضة.

وبهذا التعديل الجديد زادت المشكلة تعقيدا وأصبحت مثار نزاع بين الفريقين. وتتجه السياسة الهولندية إلى التعاون مع جارتها الشرقية فى الجزيرة وهى استراليا لتنسيق سياستها الدفاعية إزاء الجزيرة.

وإذا كانت اندونيسيا قد وجدت تعضيدا من قبل حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية فى نزاعها مع هولندا بشأن الاستقلال، فقد كان يرجع ذلك إلى رغبة هاتين الدولتين فى أن تصبح الجمهورية الاندونيسية الجديدة من الدول التى تدور فى فلك السياسة الغربية والتى تحبذ مشروعات الغرب الدفاعية التى تهتم بها الولايات المتحدة الأمريكية إيما اهتمام. ولكن بعد أن اتضحت نيه اندونيسيا منذ انعقاد مؤتمر باندونغ فى إبريل عام ١٩٥٥، تلك السياسة القائمة على الحياد الإيجابى وعدم التحيز لكلا المعسكرين الشرقى والغربى فان الجمهورية الاندونيسية لاتجد تعضيدا من قبل هاتين الدولتين فيما يتعلق بمشكلة إيريان الغربية.

وقد عرضت هذه المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة مرات منذ أغسطس ١٩٥٤ ولكن مناورات الدول الغربية كانت تحول فى كل مرة بين حلها. ثم أعلنت هولنده فى آخر الأمر أنها لن تدخل فى مفاوضات مع اندونيسيا وأنها ستستمر فى حكم الجزيرة إلى أن يتمكن السكان من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتمسكت باعتبار النزاع مسألة قانونية يجب عرضها على محكمة العدل الدولية.

وكان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قاسيا بالنسبة لاندونيسيا إذ أنه أغلق باب المفاوضات بين الطرفين، وجعل اندونيسيا أمام أمرين لاثالث لهما، اما قبول الأمر الواقع واما إرغام هولنده على وضع حد لتلك المشكلة، وقد رأت أندونيسيا بعد أن استنفدت كل محاولاتها السلمية لدى الأمم المتحدة لحل المشكلة أن تختار الأمر الثانى. فاجتمع فى جاكارتا فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ مؤتمر شعبى حضره مايزيد عن المليون نسمه. وقرر بأنه فى حالة فشل قضية إيريان الغربية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فان المؤتمر يرى أن تتخذ الحكومة خطوات حازمة إزاء تعنت هولنده تتلخص فى تأميم الشركات الهولندية وترحيل جميع الرعايا الهولنديين خارج البلاد، وتحريم دخول اندونيسيا على الهولنديين وإنشاء فرقة مسلحة هدفها تخليص إيريان الغربية وإنشاء صندوق تمويل حركة التحرير فى الجزيرة.

وقد لبت الحكومة هذه الدعوة بعد فشل القضية فأممت الشركات الهولندية وأمرت بترحيل الهولنديين إلى بلادهم واستولت على المصانع ومزارع المطاط ومختلف المنشئات الهولندية. وبهذا الإجراء الحاسم فقدت هولنده كل ما تمتلكه من رؤوس أموال تقدر بنحو ٧٠٪ من الاقتصاد الاندونيسى. بل ان مايستثمر الرعايا الهولنديون وحدهم يقدر بنحو ١٢٠٠ مليون دولار. ولن تستطيع الدول الاستعمارية الصمود أمام حركات التحرير التى اجتاحت آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية. وأن تشبث الاستعمار بما بقى لديه من مناطق قليلة هو من قبيل ارضاء النزعة الاستعمارية التى أصبحت لاتتفق ومقومات الحياة فى النصف الثانى من القرن العشرين.

وتتدخل الأمم المتحدة وتقرر فى أول مايو سنة ١٩٦٣ وضع إيريان تحت إشراف اندونيسيا على أن يجرى استفتاء بعد ذلك حول تقرير مصيرها ولكن انسحاب اندونيسيا من هيئة الأمم ألغى هذا الالتزام.

على أن النزاع حول ماليزيا جعل اندونيسيا تنسحب من هيئة الأمم ولكنها عادت بعد الاعتراف بماليزيا فى أغسطس سنة ١٩٦٦ للمنظمة الدولية، حيث تسهم بدور فعال فى قضايا الشرق الأقصى داخل المنظمة وخارجها. فضلا عن مشاركتها الفعالة ضمن مجموعة عدم الانحياز، التى تطور من دورها الحالى – بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق – فى نطاق النظام العالمى الجديد.

الفصل الخامس

تاريخ الفلبـــين الحديث والمعاصر

الفصل الخامس

تاريخ الفلبـــين الحديث والمعاصر

كـان الشعب الذى يقطن أرخبـيل الفلبين على جانب لابأس به من الحضارة قبل الاحتلال الإسبانى، فقد وفدت البوذية والهندوسية على الجزر فى تاريخ مـجـهـول، ولكن أمـر هاتين الديانتين أهمل قبل قدوم الأسبـان، وأصبح السكان عبادا لمظاهر الطبيعة عدا القليل من المسلمين. ودلت تقارير الرواد الأوائل لهذه البلاد على أن نسبة عالية من الأهالى كانت تقرأ وتكتب بلهجاتها الخاصة. وعرف الفلبينيون منذ وقت مبكر كيف يغطون سفوح المرتفعات بما يسمى «زراعة المصاطب» كما أنشأوا نظما شاملة للرى، ولكن لم تقم بالبلاد مملكة قوية بسبب تشتت السكان وتعدد اللغات.

الغزو الإسبانى للفلبين :

إستولى الإسبان على ميناء مانيلا سنة ١٥٧١ وأصبح هذا الميناء عاصمة ومركزا تجاريا رئيسيا لإمبراطورية إسبانيا فى الشرق، ولم يبدأ عام ١٥٧٦ حتى كان الإسبان قد أتموا احتلال الفلبين وإن كان المورو والمسـلمون من سكان الجزر الجنوبية والقبـائل الجبلية العـديدة رفضـوا الخضـوع للحكم الإسبانى. وقد ظل الإسبان فى صراع مع المورو فى فترات متقطعة من عهد حكمهم الطويل للفلبين.

التنافس الأوروبى :

تجدر الإشارة إلى أن الإحتلال الإسبانى لم يدفع عن الفلبين الأخطار الخارجية، فقد أوشك البرتغاليون أن يستولوا على مانيلا سنة ١٥٧٤ ، وهدد المغامرون الصينيون الحكم الإسبـانى للجزر فى مناسبتين، كـمـا هددها

اليابانيون بالغزو سنة ١٥٩٠. وفيما بين عامى ١٦٠٠، ١٦٤٦ أزعج الهولنديون الإسبان فى الفلبين فقاموا فعلا بالإستيلاء على بعض القواعد فى الجزر، وفى أثناء حرب السنوات السبع فى أوربا استولى البريطانيون على مانيلا، ولكنهم أعادوها لإسبانيا بعد انتهاء الحرب.

الحكم الإسبانى فى الفلبين :

كان نظام الحكومة والوضع الاجتماعى فى الفلبين تحت حكم إسبانيا أشد إغراقا فى النظام الإقطاعى منه فى إسبانيا نفسها، فكان الحاكم العام رئيس الهيئة التنفيذية ورئيس المحكمة العليا «Audiencia»، ولم يكن هناك مايحد من سلطته غير نوع من الفحص الرسمى لأعماله فى نهاية ولايته لمنصبه، وهذا ما أطلق عليه اسم «Residencia» وكان على رأس كل مقاطعة القاضى الأكبر «Alcade majore» الذى كان حاكما إداريا وقاضيا، وكانت المقاطعات مقسمة إلى مدن وقرى «Pueblos» لكل منها رئيس وطنى منتخب وكانت المناصب الرئيسية تباع وتشترى، بينما كانت مرتبات الوظائف الصغرى من الضآلة بحيث ظلت هذه الوظائف شاغرة فى أغلب الأحيان وكان الحكام الحقيقيون للبلاد هم الرهبان الإسبان، ويرجع ذلك إلى قلة الموظفين الإسبان وهبوط مستواهم.

تعسف الرهبان الإسبان :

أحرز الرهبان الإسبان من النجاح فى غزو الفلبين ماجعل سكان هذه البلاد ينفردون بين المجتمعات الآسيوية الكبرى باعتناق المسيحية، وما وافى عام ١٦٠٠ حتى كان لمدينة مانيلا رئيس أساقفة يرأس أكثر من أربعمائة من القسس الوطنيين. وقد ساهم الرهبان الإسبان إلى حد ما فى تقدم الفلبين

الاقتصادى، وكانت قبضتهم قوية على المتنصرين من أهل البلاد. وتحدى الرهبان قوانين الكنيسة، فاحتكروا الكوارث «الأبروشيات» لأنفسهم رغم وجود عدد كبير من القسس الوطنيين، كما رفضوا قبول أحد من رجال الدين الوطنيين بين صفوفهم، وكان فى حوزة الرهبان أحسن الأراضى الزراعية التى أجروها إلى نحو ستين ألفا من الوطنيين بشروط لاتفضل كثيرا نظام رقيق الأرض.

حركات الإصلاح :

أدى فتح قناة السويس وإنشاء خطوط الملاحة للسفن التجارية إلى زيادة القيمة الاقتصادية لجزر الفلبين وجعلها على مقر به من طرق التجارة الرئيسية. وقد أثارت الآراء الجديدة التى وفدت على الجزر حركة قوية للقضاء على سلطة الرهبان الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك ففى سنة ١٨٧٢ أتاحت ثورة فى كافيتى الفرصة لهؤلاء الرهبان فقضوا على المصلحين الوطنيين، كما أعدموا عددا من رجال الدين الوطنيين الذين قادوا حركة الإصلاح، وصدر تصريح بأن القسس الوطنيين من أهل الفلبيين ليس من اختصاصهم القيام بمراسم السر المقدس.

جوزيه ريزال :

أكثرت العائلات الثرية فى الفلبين من إرسال أبنائها إلى أوربا للحصول على تعليم أرقى، وقد برز من بين هؤلاء الطلبة جوزيه ريزال الذى واصل دراسته فى إسبانيا وألمانيا بعد أن تخرج من جامعة مانيلا. وقد اشتهر ريزال كوطنى ومصلح، كما اشتهر بتنظيم جماعة للإصلاح وتأليف الكتب الشعبية التى تعرض فيها لنقد مساوئ الحكم الإسبانى، وأدى هذا النشاط

إلى نفيه أولا ثم إعدامه فى النهاية. وبعد موت ريزال حل محل حركته الإصلاحية جماعة كاتيبومان ذات التنظيم العسكرى، وهى جماعة ثورية تحت زعامة أندريه بونيفاسيو.

الثـــــورة :

فى عام ١٨٦٩ تزعمت جماعة كاتيبومان حركة عصيان استمرت عدة أشهر تحت قيادة إيميليو أجينالدو، وذلك بعد أن تسبب الرهبان الإسبان فى نفى مئات من الوطنين. ولما تبين لإيميلو أن نجاح الثورة لايزال بعيد التحقيق قبل العفو من الحكومة الإسبانية سنة ١٨٩٧ على أن يرحل إلى هنج كونج، وظل فى منفاه حتى نشبت الحرب الإسبانية الأمريكية.

الحرب الإسبانية الأميريكية :

قبل نشوب الحرب بين الولايات المتحدة وإسبانيا أرسل تيودور روزفلت وكيل وزارة البحرية الأمريكية ذو النزعة العدوانية، جورج ديوى القائد البحرى ذا العقلية الاستعمارية ليرأس الأسطول الأمريكى فى بحار آسيا، وكان على ديوى أن يعد أسطول الولايات المتحدة للاستفادة من أية فرصة سانحة. وفى أول مايو سنة ١٨٩٨ بعد بدء الحرب أبحر ديوى بقواته الصغيرة إلى خليج مانيلا فدمر الأسطول الإسبانى غير المستعد، متجاهلا ما فى طريقة من ألغام وعوائق. ولما كانت تعوزه القوات اللازمة للنزول برا واحتلال مانيلا فقد اكتفى باحتلال كافيتى وانتظر وصول الإمدادات. ولما سمع بماضى أجينالدو فى الكفاح ضد الإسبان زود ثوار الفلبين بالأسلحة الإسبانية التى استولى عليها، ولكن أجينالدو أعلن نفسه رئيسا لحكومة فلبينية مستقلة تقدمت إلى الدول الأجنبية طالبة الاعتراف بها، ولما وصلت الإمدادات

الأمريكية قبل إستيلاء أجينالدو على مانيلا اضطرت المدينة إلى التسليم للأمريكيين بعد توقيع بروتوكول الصلح فى واشنطون.

الولايات المتحدة تضم الفلبين :

كان وضع الفلبين مصدر حيرة للولايات المتحدة، وأصبح من المشكوك فيه احتفاظها بهذه الجزر، ولكن عدة عوامل ساعدت على ضم الفلبين للولايات المتحدة، وهذه العوامل هى :

١ – امتلاك الولايات المتحدة لبعض أراضى الصين، وهذا ماجعل من الضرورى حصولها على قواعد فى الشرق الأقصى كبقية الدول الأخرى.

٢ – احتمال استيلاء ألمانيا على الجزر إذا لم تقم الولايات المتحدة بهذا العمل، يضاف إلى ذلك أن بريطانيا وفرنسا واليابان كانت تفضل أمريكا على ألمانيا.

٣ – الاتجاهات الاستعمارية الجديدة فى الولايات المتحدة التى عززتها انتصارات أمريكا فى الحرب.

٤ – قيام أهالى الفلبين بالعصيان فى وجه الحكم الأمريكى مما حذا ببعض رجال الكونجرس الأمريكى إلى تحبيذ ضم الجزر لإنقاذ سمعة أمريكا. وفى معاهدة باريس دفعت الولايات المتحدة لإسبانيا عشرين مليون دولار للإصلاحات الدائمة المبانى الحكومية وغيرها من المنشآت التى أقامتها إسبانيا فى الجزر.

وكانت نهاية محزنة تلك التى أدت بإسبانيا إلى قبول عشرين مليونا من الدولارات ثمنا لبلاد تحت الحكم الأسبانى نحو ثلاثمائة عام.

الحكم الأمريكى فى الفلبين :

بعد سقوط مانيلا أقيمت فى الفلبين حكومة عسكرية أمريكية تحت رياسة آرثر ماك آرثر «والد الجنرال ماك آرثر المعروف فى الحرب العالمية الثانية». وقد أرسل الرئيس الأمريكى ماك كينلى Mac Kinley لجنة تحقيق إلى الجزر حتى قبل أن تنتهى مقاومة الفلبين، تلك المقاومة التى ظلت قوة أمريكية مشغولة بإخمادها أكثر من عامين. ووضعت هذه اللجنة التى كان يرأسها القاضى وليم هـ. تافت تقريرا بأن جزر الفلبين لم تهيأ بعد للاستقلال، وأوصت بإقامة نوع من الحكم الإقليمى.

أرسل تافت بعد ذلك على رأس لجنة دائمة إلى الفلبين سنة ١٩٠٠، وقد حولت هذه اللجنة حكومة البلاد من عسكرية إلى مدنية يرأسها تافت نفسه، ويساعده مجلس مشترك من أهالى الفلبين الأمريكان، ورغم أن هذه الحكومة لم تعط أى وعد بمنح البلاد استقلالها فإنها منحت أهل الفلبين جميع ما تضمنه إعلان حقوق الإنسان ماعدا حق المحاكمة طبقا لنظام المحلفين وحق حمل السلاح، وسمح لأهالى الفلبين بالاشتراك فى الحكومة بقدر ما تسمح به خبرتهم وتعليمهم، وفى سنة ١٩٠٧ أجرى انتخاب أول جمعية وطنية فى الفلبين.

وظل تافت يشرف على شئون الفلبين من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩١٣ باعتباره حاكمها المدنى أولا، ثم باعتباره وزيرا للحربية الأمريكية، فرئيسا لجمهورية الولايات المتحدة. وقد حقق للفلبين أثناء هذه الفترة تقدما ماديا وثقافيا يستحقان التقدير، فاشتريت أملاك الرهبان من الكنيسة، وبيعت للأهالى، ووضعت قوانين جديدة، وأزدهرت الصناعة والتجارة، وارتفع مستوى المعيشة، وانخفضت نسبة الوفيات بين السكان هناك، وتقدم التعليم بعد أن أصبحت الإنجليزية هى اللغة الأساسية للتعليم فى الفلبين[1].

---

(١) تشستر بين : الشرق الأقصى، مجموعة الألف كتاب ([illegible])، مكتبة مصر بالقاهرة ١٩٥٨، ص١٣٤.

اســتقلال الفلبين

وعدت الولايات المتحدة بمنح الفلبين استقلالها بمقتضى «قانون تايدنجس – ماك دفى للكومونولث والاستقلال» Tidings - McDuffie Commonwealth and Independence Law الصادر عام ١٩٣٤ على أن يصبح نافذ المفعول فى سنة ١٩٤٦ .

وقد عاقت الحرب العالمية الفترة التمهيدية لممارسة الحكم الذاتى التى اقتضاها هذا القانون وإن كانت لم تؤخر موعد منح الاستقلال، ومع ذلك فإن مشكلة إعادة تكوين حكومة الفلبين بعد تحرير الجزر أصبحت من الصعوبة بمكان نظرا لأن غالبية أعضاء الحزب الوطنى الذى يتزعم البلاد كانت قد تعاونت مع اليابانيين. وقد حاول سرجيو أوزمينا رئيس حكومة المنفى الفلبينية وزعيم الحزب الوطنى عند عودته إلى الفلبين أن يكون حكومة من معارضى اليابانيين، ولكن فى انتخابات أبريل سنة ١٩٤٦ فاز مانويل روكساز، وإلبيديو كويرينو بمنصبى الرئيس ونائبه، وكان الرجلان قد خدما الحكومة التى يرعاها اليابانيون، فبرأهما الجنرال ماك آرثر من تهمة التعاون مع اليابانيين بسبب خدمات غير محددة كانا قد أدياها، فسبب ذلك تصدع الحزب الوطنى، ثم عين روكساز أول رئيس لجمهورية الفلبين الناشئة حين منحت البلاد استقلالها فى ٤ يوليو سنة ١٩٤٦ .

الحرب الأهلية :

كان خمسة فى المائة من سكان الفلبين يملكون أكثر ثروة البلاد وأراضيها، وكان أغلب هذه الطبقة الأرستوقراطية يتعاون مع اليابانيين، ومن ناحية أخرى كون كثير من الزراع المستأجرين فرقا قوية من العصابات لمقاومة الغزو اليابانى. ومع أن الأمريكيين تولوا قيادة بعض هذه الفرق فإن بعض

الزعماء الفلبينيين وصلوا إلى مركز الزعامة، وأصبح لويس تاروك – وهو فلاح من منظمى اتحاد الجناح اليسارى – زعيما لمنظمة «الهوك Huks» وهى أكبر منظمات فرق العصابات، ولما فاز تاروك بمقعد فى مجلس النواب الفلبينى سنة ١٩٤٦ طرد من المجلس هو وبقية زعماء الجناح اليسارى بدعوى أنهم فازوا بمقاعدهم البرلمانية بالغش. وفى العامين التاليين قاوم تاروك رجال الهوك فى حروب متقطعة ضد ملاك الأراضى وحكومة روكساز. ومع أن الرئيس كويرينو أصدر عفوا عاما فى يونيو سنة ١٩٤٨ على أثر وفاة روكساز، فإن المعارك تجددت حين طلبت الحكومة رجال منظمة «الهوك» بتسليم أسلحتهم، وأمكن بعد ذلك تحطيم مقاومة الثوار، ولكن بعض فرق العصابات الصغيرة ظلّ يقاوم حتى مطلع سنة ١٩٥٠، واستطاع كورينو فى انتخابات ١٩٤٩ أن يحتفظ برياسة الجمهورية مدة أربع سنوات أخرى.

المشكلات الداخلية :

كان على الجمهورية الناشئة أن تهيئ لنفسها استقلالا اقتصاديا بجانب الاستقلال السياسى، يبنى على أنقاض الاقتصاد الزراعى الذى كان يسود البلاد إذ ذاك، والذى ارتبط بعجلة الأمريكيين أولا ثم اليابانيين بعد ذلك، وقد قدمت الولايات المتحدة معونة قيمة لإعادة تعمير الفلبين، ولكن يظهر أن كثير من هذه المعونة صرف فى غير أوجهه السليمة أو بدد فى وجوه الفساد، وعم البلاء الفلبين بسبب ما انتابها من الكوارث الطبيعية الخطيرة، كالزلازل، وأعاصير «التيفون» تضاف إلى ذلك غرامة الحرب التى بلغت بليونا ونصفا من الدولارات. واستولت الحكومة على الضياع الكبيرة لإعادة بيعها للمستأجرين إصلاحا للنظام الاقتصادى الزراعى والاقطاعى القائم فى

البلاد، كان أن الرئيس كويرينو حاول زيادة مزارع الأرز التى تفتقر إليها الفلبين افتقارا شديدا، بتوزيع مساحات من أراضى الدولة على الزراع، وبذلت محاولات أخرى لتنمية الصناعات التى تستخدم الموارد القومية بقصد تنويع النشاط الاقتصادى وخفض الميزان التجارى لصالح البلاد.

وعمدت حكومة الفلبين إلى الإشراف على الصادرات والواردات لتحافظ على مواردها من الدولارات وتشجع الانتاج الوطنى، وقد نجحت الحكومة عام ١٩٤٨ فى موازنة الميزانية برغم المبالغ الضخمة التى اقترضتها الخزانة العامة لإعادة الإنشاء والتعمير فى الفلبين. وعلى الرغم من كل ذلك لم يحل عام ١٩٥٠ حتى ظهر أن الاقتصاد الفلبينى على وشك الأنهيار، فأرسلت حكومة الولايات المتحدة فى شهر أكتوبر بعثة لمعاينة حالة الفلبين تحت رياسة دانيل بل، وأوصت هذه البعثة بأن تمنح الولايات المتحدة الفلبين قروضا قدرها ٢٥٠ مليون دولار توزع على السنوات الخمس التالية بشرط أن تقوم حكومة مانيلا بما يأتى :

١ – إصلاح سياستها المالية.

٢ – تحسين ظروف العمل وزيادة الخدمات الاجتماعية للشعب.

٣ – القضاء على الرشوة والاختلاس بين الموظفين ورجال الأعمال(١).

وقد ظلت الفلبين منطقة ارتكاز للنفوذ الأمريكى فى الشرق الأقصى، وحرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم دعمها للفلبين حفاظا على مصالحها فى منطقة النمور الآسيوية.

---

(١) تشستر بين : المرجع السابق، ص٢٦٢.

المراجـــع

مراجع الدراسة العربية والأجنبية

– إبشتاين :
مولد الصين الشعبية – من حرب الأفيون إلى التحرير، ترجمة حسنى تمام.

– السيد علوى بن طاهر بن عبد الله الهدار الحداد العلوى الحسينى :
المدخل الى تاريخ الاسلام بالشرق الأقصى، دار الفكر الحديث للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧١م.

– إينيس :
السياسة الفرنسية فى الهند الصينية، "French Policy in Indo China".

– أبو المكارم أحمد :
ثورة الهند السياسية.

– أحمد محمود الساداتى :
تاريخ المسلمين فى شبه القارة الهندية.

– المجلد الأول من «السفارات لدى الصين» طبعة بالمر وشركاه – لندن ١٧٩٧ Embassy to China, Vol. I. London. Balmer & Co. 1797.

– بادلى :
«الروسيا ومنغوليا والصين» Russia, Mongolia and China ماكميلان ١٩١٩، لندن.

– بدر الدين :
حى الصينى، العلاقات بين العرب والصين، مكتبة النهضة المصرية.

- باكسي سميث :
«البرابرة الغربيون واليابان» .Western Barbarians and Japan ج.ل. تومبسون وشركاه، ١٩٣٠ .

- بانيكار :
Panikkar, K. M. آسيا والسيطرة الغربية "Asia and Western Dominance". وقد ترجم هذا الكتاب عبد العزيز توفيق جاويد وراجعه أحمد خاكي. ونشرته وزارة الثقافة المصرية بمعرفة دار المعارف بمصر ١٩٦٢ بعنوان «آسيا والسيطرة الغربية». للمؤلف كتاب آخر بعنوان «ملبار والبرتغاليين». نشر فى بومباى عام ١٩٢٧ . "Malabar and the Portuguese".

- بين، تشستر :
Bain, Chester A. "The Far East" الشرق الأقصى، ترجمة حسين الحوت مراجعة، فريد عبد الرحمن، مجموعة الألف كتاب (٥٩) بإشراف إدارة الثقافة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٥٨ .

- تانج لیانج لی :
Tong Liang - Li "China in Revolt" «الصين فى ثورة» London, 1927.

- جورج سانسوم :
Sonsom, G. "The Western World and Japan", London, 1950.
«العالم الغربى واليابان» .

- حسن سيد أحمد أبو العينين :
جغرافية العالم الإقليمية، الجزء الأول : آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادى.

- دافيد إدوارد أوين :
سياسة الأفيون البريطانية فى الصين واليابان "British Opium Policy in China and Japan". نيوهافن ١٩٣٤.

- دمير :
الهند الصينية الفرنسية L'Indo-Chine Française.

- رءوف عباس حامد :
المجتمع اليابانى فى عصر مايجى ١٨٦٨ - ١٩١٢، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٠ .

- عمار بوحوش :
الثورة الاشتراكية الصينية فى عهد ماو، مجلة السياسة الدولية، اكتوبر ١٩٧٦.

- فاندنبوخ : Army, Vandenbosch
جزر الهند الشرقية الهولندية The Dutch East Indies, University Press, California, 1942.

- فؤاد محمد شبل :
حكمة الصين، جزآن، دار المعارف بمصر.

- فيربانك، ك.ح.ك :

«الدبلوماسية الصينية ومعاهدة نانكنج» Chinese Diplomacy and the Treaty fo Nanking", Journal of Modern History, 1842. Vol. 12, No. 1.

- فيشر :

جنوب شرق آسيا Fisher, C.A.: South East Asia, The Balkans of the Orient Geography, 1962.

- كريل هـ . ج:

«الفكر الصينى من كونفوشيوس إلى ماوتسى تونج»، ترجمة : عبد الحميد سليم، مراجعة : على أدهم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١.

Creel, H.G. : Chinese thought from Confucious to Mao Tsê-Tung, The New American Library of World Literature, Inc. 1963.

- كوستن، و. ك. :

«بريطانيا العظمى والصين» "Great Britain and China" (١٨٣٣-١٨٦٠) أكسفورد، ١٩٣٧.

- كونو :

«التوسع اليابانى فى القارة الاسيوية» Japanies Expansion on Asian Continent.

- كيوينج تشايا :
«دراسة نقدية للمعاهدة الانجليزية - الصينية الأولى» "A Critical Study of the First Anglo-Chinese War" مع المستندات، شنغهاى ١٩٣٥.
- مالكولم سالمون :
«أضواء على الهند الصينية»، ترجمة رفعت السعيد.
- محمد العزب موسى :
«حرب الأفيون» دار المعارف بمصر - مجموعة أقرأ.
- محمد عوض محمد :
«الاستعمار والمذاهب الاستعمارية» دار المعارف بمصر.
- هنرى برنارد :
«جزر الفلبين» Les Isles Philippines طبع تيان تسن.
- ونت :
"British in Asia" «البريطانيون فى آسيا».